

الْبَيْتُ سِرًّا شَرْحُ الطَّرِيقَةِ

لأبي سعيد الخادمي القونوي
المتوفى سنة ١١٧٦ هجرى
ويليه

رَسَائِلُ ابْنِ عَبْدِ الْحَيْسِ

منهل الواردين من بحار الفيض • على ذكر المتأهلين
في مسائل الحيض • للمحقق العلامة • المدقق
الفهامة • السيد محمد عابدين الحسيني
شركت صحافة عثمانية مطبعة - ي
١٣٢٥



بطلعه طبعة جديدة بالأوفست
حسين حلمي بن سعيد استانبولى

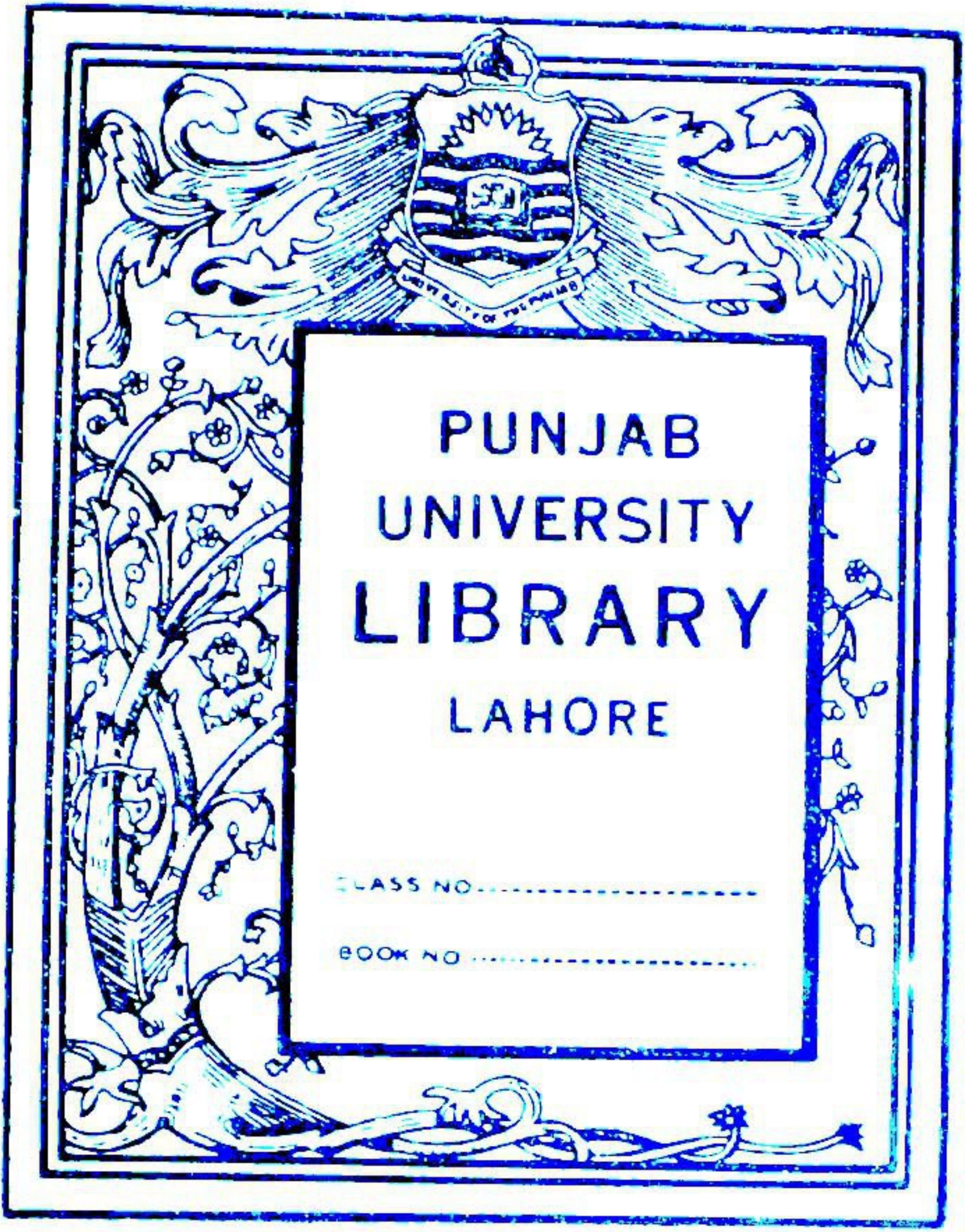
HAKİKAT KİTABEVİ
Darüşşefeka Cad. No: 57/A
P.K. 35 Tel.: 23 45 56
Fatih — İstanbul
Turkey
1983

556

Collection of Prof. Muhammad Iqbal Mujaddidi
Preserved in Punjab University Library.

پروفیسر محمد اقبال مجددی کا مجموعہ
پنجاب یونیورسٹی لائبریری میں محفوظ شدہ





رضي الله تعالى عن النبي وآله
 بهم وكانوا شيعة اصحاب البدع والخراب
 ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم الى الطريق
 والاهوا بالبدع فتقعوا في الضلالة وظلم
 ادمن حبيل الله الجماعة لانه عقبه بقوله
 رفهم قدر شبر وقع في الضلالة وخرج من
 التمسكون بسنة محمد عليه الصلاة والسلام
 واد الا عظم فقد شذف بما يدخله في النار
 والجماعة فان نصره الله وحفظه وتوفيقه
 ماجية قد اجتمعت اليوم في مذاهب اربعة
 من كان خارجا عن هذه الاربعة في هذا
 ن على صراط مستقيم وكل واحد من
 هم الوهم القاسر والقول الزاعم بل بالنقل
 حاديت في امور رسول الله صلى الله عليه
 بن والانصار الذين اتبعوه وهم باحسان مثل
 بل المشرق والمغرب على صحة ما وردوه
 ثم بعد النقل ينظر الى الذي تمسك به يديهم
 ن هم وهم وهذا هو الفارق بين الحق والباطل
 ل عنه شذف التماس واختلاف العلماء من
 الكفر وهو غير متناول
 در الخطأ المفضى الى
 الى اختلاف السلف
 نها والمتكلمين من
 وهو اكثر الفقهاء
 ن الهمام في شرح
 المهتدون بل من
 والسلام النبي
 به صلى الله
 قال التوربنتي
 الى نفسه مقال
 تدبر كل
 متقدرون ما هو
 نرافهم والى الله

ذخيرة حكيم محمد علي تهرسرى
 جو ۱۹۸۹ء میں حکیم صاحب نے
 پنجاب یونیورسٹی لائبریری کو عطا فرمایا

الصلاة والسلام كما هم في النار بانه ان اريد التأيد فيها لا يصح لان من مات من اهل البدع على الايمان فلا بد من
 دخول الجنة وان اريد ان دخولهم محتم وان كانوا يخرجون لا يصح لان المؤمن العاصي في ميثنة الله تعالى
 وان اريد انهم مستحقون لدخولها وهم في المشيئة فعصاة اهل السنة كذلك فارجح التخصيص واجيب بان
 التخصيص لشدة مؤاخذتهم بالعذاب فان عذابهم في النار يكون اشد عذابا من عصاة الفرقة الناجية
 لسوء اعتقادهم في طريقة نبيهم وبان الكل مجموعي لاجبى اى مجموع هذه الفرق في النار ومجموع هذه الفرق
 في الجنة ولا يلزم ان يكون كل الفرقى في النار ولا كل الفرقة في الجنة من غير سابقة عذاب

أَبْرِيقَةُ شَرَحِ الطَّرِيقَةِ



لأبي سعيد الخادمي القونوي
المتوفى سنة ١١٧٦ هجري

ويليه

رَسَائِلُ ابْنِ عَابِدِ بْنِ

منهل الواردين من بحار الفيض • على ذكر المتأهلين
في مسائل الحيض • للمحقق العلامة • المدقق
الفهامة • السيد محمد عابدين الحسيني
بمركز صحافة عثمانية مطبعة سي
١٣٢٥
قد اعنتني بطبعه صبيحة حديد بالأوفست
حسين حلمي بن سعيد استانبول



يطلب من المكتبة الحقيقة بشارع دار الشفقة بدمشق
استانبول - تركيا
١٤٠٣ هجري ١٩٨٣ ميلادي
* نبيه *

من اراد ان يطبع هذه الرسالة وحدها او يترجمها الى لغة اخرى فله من الله الاجر الجزيل ومنه
الشكر الجزيل وكذلك جميع كتبنا كل من اراد ان يطبعها بشروط جودة الورق والتصحيح
Baskı: İhlâs Matbaacılık ve Dağıtım A.Ş. - İstanbul - 1983



الجلد الثاني من البريقة شرح الطريقة لابي سعيد محمد الخادمي قدس سره *

***** بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ ***** *

* الخيانة وهو * ای الخيانة

قيل والتذكير باعتبار الداء والوجه بمعنى فعل الخيانة بل بمعنى السبب من اسباب الغضب ويمكن ان هذا من قبيل ما يجوز تذكيره ونأينه (الثاني والعشرون) من آفات القلب (وهو ايضا حرام) كالغدر لانه من خصال انفاق كما في حديث آية المنافق ثلاث الى ان قال واذا ائتمن خان (وضده) في ضد هذا الامر (وهو الامانة واجب) كما في حديث اد الامانة الى من ائتمنتك ولا تخن من خالك (حد) احمد (ز) البرار (طط) الطبراني في الاوسط (حب) بن حبان (عن انس) بن مالك (رضي الله تعالى عنه انه قال ولم) قيل بمعنى ما النافية لان لفظة ما الداخلة كافة عن العمل فيكون مجرد النفي اقول المقام يقتضي النفي لكن لم نطلع وجه دلالة على النفي ثم هو فعل ماض وما كافة عن طالب الفاعل فلا فاعل له وكذا طال وككثر نحو فلما يبرح زيد و طال ما صحبتك وككثر ما قلت كذا (خطبنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الا قال لا ايمان) كامل لانني حقيقة الايمان لان يراد الاستحلال (لمن لا امانة له) فان المؤمن من امنه الخلق على انفسهم واموالهم فمن خان وجار فليس بمؤمن (ولادين) هو الخضوع لاوامر الله تعالى ونواهيه وامانه والعهد الذي وضعه الله تعالى بشه و بين عباده يوم اقرارهم بالربوبية (لمن لا عهد له) قيل عن التفسير هذا واماله وعيد لا يراد به الوقوع بل الزجر

والردع ونفى الكمال والفضيلة قال الحكيم والعهد هو تذكرة الله للعبد يوم
 اخذ الميثاق فسيه الاعداء وحفظه الموحدون لكن يعتر بهم الغفلة فاوفرهم
 حظا من الحفظ او فرهم حظا من الذكر انتهى قال المظهر هذا غير الامام واما
 الامام اذا غدر مع الحربي لمصلحة فجاز اقول اطلاقه غير مسلم كما مر قال الطيبي
 في الحديث اسكال نزل الدين والايمان والاسلام اسماء مترادفة لمفهوم واحد فلم
 فرق بينهما وخص كل واحد بمعنى وجوابه انهما وان اختلفا لفظا فقد اتفقا
 هنا معنى فان الامانة ان مع الله بمعنى التكليفات فلازم الوجود كالامانة في لزوم
 الاداء وان مع الخلق فظاهر والعهد ان مع الله فائتان ما اخذه على ذرية آدم
 في الازل وهو الاقرار بربوبيته وما اخذه عند هبوط آدم من متابعة هدى الله
 بالاعتصام بكتابه تعالى وسنة رسله وان مع الخلق فظاهر ايضا فحينئذ ترجع
 الامانة والعهد الى طاعته تعالى في اداء حقوقه فكانه لايمان ولا دين لمن لا يفي
 بعهد الله تعالى بعد ميثاقه ولا يؤدي امانته بعد حملها وهي التكليف
 انتهى موجزا ثم نقل عن الهنسي ضعف الحديث لكن الغيرونقسه وفي الجامع
 لايمان لمن لا امانة له ولا صلاة لمن لا طهور له ولا دين لمن لا صلاة له وموضع
 الصلاة من الدين كموضع الرأس من الجسد (وتجري الامانة والخيانة في التول
 ايضا) كجريانها في الاموال والابضاع (د) ابو داود (عن ابي هريرة رضي الله
 تعالى عنه انه قال قال صلى الله تعالى عليه وسلم المستسار الذي طلب منه
 المشورة (مؤتمن) اي امين فيما يسئل من الامور فلا يكتم ما هو مصلحة
 للمستسير فان كتم فقد اضره وقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم لا ضرر
 ولا ضرار فيجب عليه ان لا يسير الا ما يراه صوابا فانه كالامانة للرجل الذي
 لا يامن على ابداع ماله الا ثقة وفيه حث على ما يحصل به معظم الدين وهو
 النصح لله ورسوله واعامة المسلمين وبه يحصل التحابب والاتلاف وفي الجامع
 زيد هنا قوله فاذا استسير فليشر بما هو صانع لنفسه قال المناوي لان الدين
 النصيحة كما تقرروا قصى موجبات الخلل ان لا يرى الانسان لاخيه ما يراه
 لنفسه انما المؤمنون اخوة وفيه ائمة بطلب الاستشارة للمأمور بها في قوله تعالى
 وشاورهم في الامر وقيل المساورة حصن من الندامة وامن وسلامة ونعم
 العون المساورة (تنبيه) قال بعض الكاملين يحتاج الناصح والمسير الى علم
 كبير كثير فانه يحتاج الى علم الشريعة وهو العلم العام المتضمن لاحوال الناس
 وعلم الزمان وعلم المكان وعلم الترجيح فيعمل بحسب الاربعاء وعندنا واذا عرف

من احوال انسان المخالفة وانه اذا ارشده بشي فعل ضده بشير عليه بما لا ينبغي
وهذا يسمى علم السياسة فلذا قالوا المشير والناسخ يحتاج الى علم وعقل
وفكر صحيح وروية حسنة واعتدال مزاج وتؤدة وتأن فان لم يجمع هذه
الخصال فخطأه اسرع من اصابته كذا في الفيض (ومن افتى بغير علم)
او على خلاف علمه كان الاثم على المفتي اما لو اجتهد فاخطأ فلا اثم عليه
ولا على المستفتى بل ان اصاب فله اجران وان اخطأ فله اجر واحد (كان اثم
على من افتاه) اذا كان ثقة في علمه وعمله وغير مطعون من جهة العلماء الثقة
او افتى بالقول المهجور واذا لم يكن كذلك فالاثم عليهما واما اذا اجتهد الثقة
فاخطأ فلا اثم عليه ان لم يكن طريق الحق بينا ولا على المستفتى بل للعالم
اجر نقل عن المواهب لعل هذا في الاجتهاديات وفي الجامع عن علي رضي الله
تعالى عنه عن تاريخ ابن عساكر من افتى بغير علم لعنته ملائكة السموات والارض
(ومن اشار على اخيه) قيل وان لم يستشره (بامر يعلم ان الرشد في غيره فقد
خانه) اقول في الجامع هذا حد يثان احدهما المستشار مؤتمن لكن بالزيادة
المشاركة آتفا والثاني من افتى الخ حكى ذلك عن المناوي لكن لم اراه في المناوي
على شرح الجامع (ومنه) من اشد بواعثه (خلف الوعد) اذا قدر على انجازه
واما خلف الوعد فقيل كرم ثم فرق بين العهد والوعد الاول من الجانبين
والثاني من جانب ونقض الاول بغير عذر حرام مطلقا بلا ايدان والثاني خلف
وعد حرام بنية الخلف لانه كذب وعمد والانجاز حيثذ واجب لانه نهى منكر
فبتركه يضاعف الاثم ويفعله يرتفع كالبيع الفاسد ومن يفعل الذنب لان الواجب
في الاول الفسخ وفي الثاني التوبة فاذا فسخا العقد وتاب ارتفع الاثم والا
فيصير مضاعفا ثم نفس العهد والذنب واثم الاصرار على المنكر وترك
الواجب الذي هو الفسخ والتوبة وجاز بنية الوفاء ثم هو مستحب لا واجب
لان الكذب بناء على عدم الوفاء ليس بعمد حرام فلا يلزم رفعه ولكن التحقيق
الصدق يستحب الوفاء كما في الحاشية (وهو) خلف الوعد (الثالث
والعشرون) من آفات القلب (وضده انجاز الوعد والوفاء به قال الله تعالى
يا ايها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون) روى ان المسلمين قالوا لو علمنا حب
الاعمال الى الله تعالى لبذنا فيه اموالنا وانفسنا فانزل الله تعالى ان الله يحب
الذين يقاتلون في سبيله فولو ايوام احد فنزلت ولم مركبة من لام الجر وما
الاستفهامية والاكثر حذف الفهامة حرف الجر لكثرة استعمالها معا

واعتناقهما

٢ وجه الاعتناق انه انتقل
الاستفهام الى الجار
ولذا جاز تقديم الحرف
والمضاف على كلمة تضمنت
الاستفهام على ما قيل عند

واعتناقهما ٢ في الدلالة على المستفهم عنه (كبر مقتا) اشد البغض نصبه للتمييز
للدلالة على ان قولهم هذا مقت خالص كبير عند الله يحقر دونه كل عظيم
مبالغة في المنع عنه (عند الله ان تقولوا) فاعل كبر (ما لا تفعلون م) مسلم
(عن ابي هريرة رضى الله تعالى عنه انه قال قال رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم آية) علامة (المنافق ثلاث) قيل لابن ابي زيادتها عليه لان العدد
لامفهوم له لا يخفى ان مدار الاشكال من اضافة آية الى المحلى باللام ولا عهد
ولادليل للجنس فالمضاف والمضاف اليه للاستغراق فلا دخل في الجواب
لا اعتبار المفهوم وعدمه فتأمل (وان صام وصلى) وهما من عظام ما بنى
الاسلام عليه والظاهر منهما الفرض خلافا لمن وهم العموم بالنقل (وزعم)
اعتقد (انه مسلم) يعنى لا يفيد عامة اعماله واعتقاد اسلامه ولا يخفى انه لا يكسر
صاحب هذه الخصال ولو مجموعها فالمراد الاستحلال كما روى عن ابن
عباس رضى الله تعالى عنهما او يحتمل على نفي كمال الايمان او على عدم نفع
الايمان في الانزجار عن مثل هذه الكبائر كما قيل او على سلب المدح الذى
وصف به المؤمنون واستحقاق الذم الذى وصف به المنافقون والفاسقون
كما عن الحسن ويمكن ان يراد من المنافق مطلق الفاسق على المجاز المرسل
او شبه المنافق ومثله على حذف المضاف او يجوز في لفظ الآية ولا يبعد
ان تحمّل الآية على الامارة والامارة مما يتخلف ويؤيد ذلك ما روى عن
البخارى انه ينزع عنه نور الايمان كما في حديث من زنى نزع الله نور الايمان
من قلبه وقيل لما استحتمل حمل الحديث على ظاهره قبل المراد نفي العمل
كافي قول حذيفة لعمر رضى الله تعالى عنهما هل تعلم فى سبب من النفاق اى من
صفات المنافقين الفعلية (وقيل محمول على من اعتاد ذلك ولم يزل بها وانا
بامرها فيكون منافقا خالصا وقيل ان تلك الخصال محمولة على آية
المنافقين في زمانه لا جرت اصحابه عن تلك الخصال ولا توجد الا فى المنافقين
كما روى عن ابن عباس وابن عمر رضى الله تعالى عنهم (اذا حدث) مما فى الدين
او فى الدنيا (كذب) عمدا واما الصور التى جوز فيها الكذب في الدين
فهذا من قبيل عام خص منه البعض (واذا وعد اخلف) الا ان لا يقدر على
اتيانه لان مثل هذا محمول على الاستماع وسلامة الاسباب لان التكليف
بما لا يطاق ممنوع (واذا اتعن) بانفعول وسع عنده امانة امواته واولاد الا سي
اسرارها (خان نخم عن ابن عمرو بن العاص رضى الله تعالى عنهما انه قال قال

رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اربع من كن فيه كان منافقا خالصا
 اى شديد الشبه بالمنافقين بسبب هذه الخصال لغلبتها عليه ومصيرها خلتا
 وعادة ودينا له قيل عن الكرماني اربع مبتدأ بتقد بر اربع خصال والافهيو
 نكرة صرفة والشرطية خبره ويحتمل كون الشرطية صفة واذا حدث خبره
 وقال التفتازاني اربع مبتدأ والجملة بعده صفة له قال والاحسن ان يجعل اربع
 خبرا مقدا وما ومن مبتدأ الخبر (ومن كان فيه خصلة منهن كان فيه خصلة
 من النفاق حتى يدعها) يتركها عن ابن حجر النفاق لغة مخالفة الباطن للظاهر
 فان في اعتقاد الايمان فنفاق الكفر والافنفاق العمل ويدخل فيه الفعل والتك
 وتتفاوت مراتبه (اذا اثنى خان واذا حدث) خبر عن ماضى الاحوال (كذب)
 لتمهيد معذرتة في التفسير (واذا وعد اخلف) لم يف (واذا عاهد غدر) نقض
 العهد ترك الوفاء به (واذا خاصم فجر) مال في الخصومة عن الحق وقال الباطل وفي
 الفيض عن البيضاوي يحتمل اختصاص هذا ببناء زمانه لعلمه بنور الوحي بوطن
 احوالهم ومير المخلص والمنافق بما يخص المنافق في زمانه ولم يصرح باسمائهم
 لعلمه بان منهم من يتوب ولان عدم التعيين اوقع في التصححة واجلب للدعوة وابعده
 عن النفور والخاصمة ويحتمل العموم للتأكيد في الزجر ايدانا بانها طابع النفاق
 التي هي اسمج القبائح فانه كفر موه باستهزاء وخداع مع رب ان رباب فعلم من
 ذلك انها منافية لحال المسلمين ولذلك بالغ سبحانه وتعالى في شانهم ونعى
 عليهم بالخصال الشنيعة ومنزلهم بالامثل القبيحة وجعلهم اشداء من الكفار
 واعدلهم الدر ك الاسفل من النار فيعلم من ذلك ان هذه الاشياء اولى الامور
 واحقها بان يهاجر عنها ولا يؤتى مراتبها فان من رتع حول حتى النفاق
 يوشك ان يقع فيه ويحتمل ارادة النفاق العرفي من مخالفة السر العلن مطلقا
 في اعي امور الدين علنا ويترك محافظتها والنفاق مأخوذ من النفق وهو
 السرب الذي له طريقان وعن الطيبي اقبحها الكذب لقوله تعالى ولهم عذاب
 اليم بما كانوا يكذبون وعن الغزالي والخلف في الوعد قبيح فاياك وان تعد
 بشئ الاوتى به بل ينبغي ان يكون احسانك للناس فعلا بلا قول فان اضطرت
 الى الوعد فاحذر ان تخلف الابعجز او ضرورة فان ذلك من امارات النفاق
 وخبائث الاخلاق (فالوعد بنية الخلف كذب عمد حرام) فالوفاء به واجب
 كالفسخ في العقد الفاسد والتوبة للمذنب واذا وفي ارتفع الاثم والايضا عفا عليه الائم
 هذا اذا خلى عن العوارض والموانع وطبعه ان يكون كذلك والافسباني

جواز الكذب في ثلاث صور مثلا (واما بنية الوفاء فجائز) بل مطلوب اذا كان فيه ادخال سرور على المؤمن (ثم انه) اي الوفاء على تقدير نيته (لا يجب عند اكثر العلماء رحمة الله تعالى) عز وجل وعند غير الاكثر واجب كما يأتي وانما لم يكن واجبا مع انه كذب لعدم تعمله كما يسير اليه قوله انما كذب عمد فلا عمد فيه لا وجوب فيه (بل يستحب فيكون خلفه) بعدم الوفاء (مكر وها تزبيها) ونقل عن العيني شرح البخاري وقال العلماء يستحب الوفاء بالهبة وغيرها استحبها بما مؤكدا وبكره اخلافه كراهة تزويه لا تحريم ويستحب ان يعقب الوعد بالمسئنة ليجرح عن صورة الكذب ويستحب اخلاف الوعيد اذا كان الموعد به لا يرتب على تركه مفسدة انتهى وفي الفتاوى الزينية لابن نجيم عند عد الصغائر وخلف الوعد فاصدا له (بدليل قوله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا وعد الرجل بخير اخاه بما يسوغ شرعا) ونوى ان يني له) قيل فيه دليل على ان النية الصالحة بناب الانسان عليها (فلم يف به) قيل لعذر منعه (فلا جناح عليه وفي رواية فلا اثم عليه) لا يخفى على هذا لا تقرب لان عدم الايمان ان لعذر فينبغي ان لا يكون الايمان مستحبا ولا الحلف مكروها بل قوله فلا جناح عليه فالظاهر انه ينفي الكراهة مطلقا نعم قد يجتمع الجواز مع الكراهة كما نسمع كثيرا من الفقهاء بقول يجوز مع الكراهة وان قوله لا جناح في معنى لا بأس ومن معاني لا بأس ما هو تركه اولى لكن هذا الترك غير كراهة الا ان يدعى معمول الكراهة اليه بناء على ان الاحكام خمسة فلولا يدخل لا لعدم الحصر قال المناوي اما لو تخلف عن الوفاء بغير عذر فهو ملام بل التزم بعض الأئمة تأممه لمفهوم هذا الحديث ولان الوفاء بالعهد مأموره في جميع الايمان لكن ابو حنيفة والسافعي على ان الوفاء مستحب لا واجب وبأول هذا الخبر انه لا يأتى حيث كان الوعد لازماله بذاته لا للوعد ومنعه عذر قال في شرح الرعاية والوعد الذي هو محل الخلاف كل ما يدخل الشخص فيه بسبب مواعيدك في مضره او كلفه ومنه ما لو سكلف طعاما وجلس في موعده انتهى فتأمل (رواه ت دعن زيد بن ارقم) رضي الله عنه والحديث بهذين الخرجين على هذين الروايتين وقع في الجامع هكذا اذا وعد الرجل اخاه وفي نيته ان يني ولم يني لمعاد فلا اثم عليه قال في التمهيد الحديث غريب وسنده ليس بقوي قال الذهبي وفيه ابو ايمان مجهول

كشغفه ابى الوقاص وقال المناوى اشتمل سنده على مجهولين انتهى
 ولا يخفى ان دلالة الحديث على هذا ليس بقوى كما فهمت من السابق (وعند
 الامام احمد ومن تبعه الوفاء واجب) فسار كه آثم (والخلف) بلا عذر
 (حرام مطلقا) عزم على الوفاء اولا (ففيه شبهة الخلاف وآية النفاق)
 لا يخفى ان الخلاف من غير ائمة الخليفة هنا ليس بمعتبر في الفتوى الا ان يراد
 طريق الفتوى كما يشهد قوله (وشان السالك) الى الله (الاجتناب من الخلاف)
 فانهم يعتبرون خلاف كل الائمة اذ خلاف غير من قلده معتبر عندهم
 لانه وان خطاء في اعتقاده لكنه يحتمل الحق كقولنا ان مذهب ابى حنيفة
 حق يحتمل الخطاء ومذهب غيره خطأ يحتمل الحق والتورع المتى يحترز
 عن هذا الاحتمال مهما قدر لكن قوله وآية النفاق يقضى الحرمة ولو ظنا
 فافهم (والاخذ بالوفاء) قال البسفامى في حل الرموز ويجب على الصوفى
 ان يحصل من العلم ما يصح به عمله على وفق السرعة على الاتفاق بين المذاهب
 الاربعه فالصوفى اذا كان حنفى المذهب مثلا وجب عليه الاحتياط في امر
 وضوئه وصلاته وسائر عباداته حتى يكون موافقا لمذهب السافى ومالك واحد
 فان مذهب الصوفية الجمع بين اقوال الفقهاء فان لم ينسب الجمع بأخذ
 بالاحوط والاولى فان اشافى لا يعترض عليك ان لم تنوضأ في الفلتين
 واما حنيفة لا يعترض عليك اذا توطأت لمس الذكر والمرأة والنواجب
 ان يحب اصحاب المذاهب الاربعه ويدعوا بالخبر لجمعهم ولا يتعصب اصلا
 واما الرخص ^{نزهة} يجب تركها على كل حال اتفاقا انتهى هذا في الفتوى
 فان العمل بالرخص عند اهل الفتوى جائز واما فعله صلى الله تعالى عليه
 وسلم وقوله ومحبة الرخص فمحمول على تعليم السريعة اوقبل اعلام لزوم
 العزيمة قيل قال الفقهاء الخروج من الخلاف سنة بلا خلاف ما لم يشد
 ضعف مدركه او بصادم سنة صحيحة او بوقع الخروج منه في خلاف
 آخر كذا نقل عن المواهب وفي حديث الجامع ان الله تعالى يحب ان تؤتى
 رخصه كما يحب ان تؤتى عزائمه وفيه ايضا ان الله يحب ان تؤتى رخصه
 كما يكره ان تؤتى معصيته وفيه ايضا ان الله يحب ان تقبل رخصه كما يحب العبد
 مغفرة ربه (ومنه) من اشد بواعثه (الكلم وعرض الحاجة لمسئول بهم
 او مهموم) الامر مستقبل (او مهموم) لما فات في الماضي (او محزون) لما اصابه
 من البلايا والمصائب في الحال (ومنه ما صدر من صبي او محنون او حيوان

مما ينادى به بكاء كثير) للصبي (وشتم) من المجنون (وعشار) من الحيوان
 (فيغضب) منه (وربما يشتم ويلعن ويضرب) يجوز ضرب الحيوان
 الالوجهه (وهذا) النوع (من أجمع أنواع الغضب ومنشأؤه خبث الطبع)
 ورداءة النفس والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم يحمل اذا هم ويتمشي على
 هواهم كما روى عنه صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال اني لا ادخل في الصلاة
 وانا اريد ان اصلبها فاسمع بكاء الصبي فأتجوز في صلاتي مما اعلم
 من شدة وجدامه بكائه فانه اوجز صلاته ولم يغضب وان شغل قلبه به
 (واقبح من هذا) الغضب (من يغضب على جاد) كحجر وشجر (بسقوطه)
 عليه (او عدم قراره) في مكانه عند الوضع فاروى من غضب موسى
 عليه السلام على حجر وضع عليه ثوبه ففر الحجر مع الثوب عند ارادة
 اخذه الثوب فقبيل لان الحجر فعل مثل ما فعل العقلاء (او عدم انقطاعه
 او) عدم (انكساره او نحوه فيغضب) لتخلفه عن مراده (ويشتم بل
 ربما يضربه ويتلفه) كالكسر والاحراق والبيع فيدخل في المذربين
 (مع علمه بانه لا حياة له ولا شعور ولا نأدى) من ضربه وشتمه (و) غضب
 (من يغضب على فعل نفسه كالغبار) في الشيء (وعدم احسان شيء
 من اعماله) مما اراده (فيسب نفسه ويلعنه ويضربه) وربما يقتل نفسه
 او يلقبها من مكان مرتفع (بخلاف من يغضب على نفسه بعصيانه لله
 تعالى) بترك او امره او ارتكاب مناهيه (او كسله) عن بعض الطاعات
 (او تركه بعض النوافل فيحمل عليه امور اساقفة) حتى يفسد لمادونها والاولى
 فيحمل عليها ولعله من الناسخ (وربما يحلف او يندر) بالامور الساقفة
 كالنذر بالصوم والجمع او التصديق (وهذا حسن وغيره) حجة (دينية)
 يشاب بها (واقبح من هذا) المذكور (كله من يغضب على الله تعالى في او امره
 ونواهيه او على الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم في سنته) لان هذا كفر صريح
 (وكثيرا ما يقع هذا الغضب بعد الغضب على شيء) بعد (قول غيره
 له هذا امر الله تعالى او نهيه او سنة نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم)
 فيغضب على الله تعالى اوحديه عليه السلام ويكفر والعياذ بالله تعالى منه
 ويكون قول الغير وقودا لغضبه حتى يوقعه في اسد المهالك (فلذا قال
 صلى الله تعالى عليه وسلم الغضب يفسد الايمان) الفذاهر من الغضب
 الاستغراق فيقتضى ان يفسد كل غضب الايمان وليس كذلك وان الظاهر

ان قوله فلذا اشارة الى الغضب الى الله ورسوله كما يدل عليه لفظ الفاء
ولو اريد العهد لزم اثبات القرينة وهي صعبة ولو اول فساد الايمان لاضمحل
الاستدلال الا ان يراد عموم المجاز (فنعود بالله من شرور انفسنا) وسيئات
اعمالنا (واما الغضب عند رؤية المعاصي والمنكرات فمحمود لانه غضب
في الله تعالى وحيية للدين) صيانة (ولكن بشرط الاعتدال وعدم تجاوز
الحد المشروع في القول كما كافر ويامنا فق ويا زاني ويا لوطي وياسارق
فان كلها) اي كل هذه الالفاظ (حرام فيكون تهورا) خروجا عن حد
الشرع ولذا يجب التعزير ولو اتى ما ولا لانه وان لم يلزم التعزير ولكنه لا ينبغي
ذلك (بل يكفي بنحو جاهل) لانه اما جاهل في نفسه او عالم لم يتمش على
نهج علمه والعالم الغير العامل ملحق بالجاهل كما قال الله تعالى انما يخشى الله
من عباده العلماء (ويا احمق) اي ناقص العقل فلو لم يكن احمق لم يقرب المنكر
(ان احمق اليه) كالمعاندة والاصرار في الاظهار فيه اشارة الى ان الاولى
ان لا يأتي مثل ذلك ايضا في الابتداء بل يرفق ويلين كما في قوله تعالى فقولا له
قولنا وقال عليه السلام ان الله يحب الرفق في الامر كله كما في الجامع الصغير
وفي نصاب الاحتساب وينبغي اللين والشفقة ولا يكون فظا غليظ القلب لانه
تعالى قال فقولا له قولنا ووعظ المأمون الخليفة واعظ بعنف فقال يا رجل
ارفق فقد بعث الله خيرا منك الى شرمي فامر بالرفق فقال فقولا له قولنا
فيعظ برفق ولين لا بعنف ولا ترفع فانه يؤيد داعية المعصية ويحمل العاصي
على المقابلة والابتداء قال صلى الله عليه وسلم لا يأمر بالمعروف ولا ينه
عن المنكر الا رقيق فيما يأمره ورقيق فيما ينهى عنه حلیم فيما يأمر به حلیم
فيما ينهى عنه (وفي الفعل) عطف على قوله في القول (كالضرب الشديد)
لعل التجاوز في الشدة لا في اصل الضرب كما في حديث اذا رأيت منكرا
فانغيروا بيدكم الحديث قال في النصاب قد يكون التعزير بالصفع وبتعريك
الاذن وبالكلام العنيف وبالضرب وباخذ المال وفي الفتاوى يقيم التعزير
كل احد حال مباشرة المعصية ومن حدا وعزرفات هدر دمه ويكون
بالقتل ابتداء ويهدم بيته وبالتي عن البلد على حسب جنابته ورأى
الامام والقاضي (والجراح والتلف بل يكفي) في الغضب بالفعل (بنحو
الجذب والتفريق بينه وبين المعصية) التي غضب لاجلها (الا ان لا يمكن
بدون الضرب) الشديد فيأتي به للضرورة (فيقتصر بقدر الضرورة)
ولا يتجاوز الحد لان ما ثبت بالضرورة يتقدر بقدرها (وكثير

من المحتسبين) اى الامر ين بالعرف والناسهين عن المنكر فان المعنى الشرعى
 للاحتساب ذلك (بخطاؤن فى هذا) فيضربون فوق حاجة الضرب
 (فيفرطون) يتجأ وزون الحد (فى الحسبة) هو فى الشريعة عام يتناول
 كل مشروع وفى العرف اختص بامور كإراقة الخمر وكسر المعازف
 واصلاح الشوارع والتفصيل فى نصاب الاحتساب (فلا يبي خيرهم)
 فى الاحتساب (شرهم) كالضرب بغير مبيع شرعى ودره المفسد اولى من
 جلب المنافع وفى النصاب ان عمر كان يعس مع ابن مسعود رضى الله تعالى عنهما
 فاطلع من خمل باب فاذا شيخ بين يديه شراب ومغنية تغنيه فتسور عليه فقال
 ما اقبح شيخا مثلك فقال الرجل ان عصيت واحدة فقد عصيت فى ثلاث
 نجست وقد نهاك الله تعالى قال ولا تجسوا وتسورت وقال الله تعالى وليس
 البربان تأتوا البيوت من ظهورها ولكن البر من اتقى وأتوا البيوت من ابوابها
 ودخلت بغير اذن وقال لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا فقال عمر
 صدقت فهل انت غافرى فقال غفر الله لك فخرج عمر وهو يبكى ويقول ويل
 لعمر ان لم يغفر الله تعالى له وفى آخر شرح العضد للجلال الدوانى وقعت القصة
 بنحو آخر **المقام الخامس** من مقامات الغضب (فى الحلم وهو افضل من كظم
 الغيظ لانه) اى كظم الغيظ (تحلم) تكلف الحلم (بعد هيجان الغضب محتاج
 الى مجاهدة كثيرة) لقيام الغضب ولكن اذا تعود ذلك مدة صار ذلك اعتيادا
 فلا يكون فى كظمه تعب وهذا طريق اكتساب الحلم كما سيجى (والحلم هو
 عدم الهيجان) عند وجود محررات الغضب (وهو) اى الحلم دال على
 كمال العقل لعدم غضبه مع وجود سببه لكثرة ادراكه وشدة تأنيده فى استقبال
 الوقائع والنوازل واصطباره عليها (و) دال على (انكسار قوة الغضب
 وخضوعه) اى الغضب يعنى تذله وانقياده (للعقل) ولكن ابتداءه التحلم
 وكظم الغيظ لما بينا (وفيه) فى الحلم (ثلاثة مقاصد) فى فوائد الحلم وفى فوائد عمراته
 وفى طريق تحصيل الحلم **المقصد الاول** فى فوائد الحلم وهى اربعة الاول
 محبة الله تعالى (اى رضاه عن انصف به) (صف) الاصفهاني (عن عائشة
 رضى الله تعالى عنها) وعن ابويها (انها قالت سمعت رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وسلم يقول وجبت) صارت كالواجب فى عدم الخلف او وجوبا عاديا
 (محبة الله تعالى على من اغضب) بالبناء للمفعول (تحلم) فلم يؤخذ من
 اغضبه وهذا فى الغضب لغير الله ثم قال المناوى فى اسانيد احمد بن داود بن

عبد الغفار قد وثقه الحاكم وقال في الميزان كذبه الدار قطنى وغيره ثم ساق
من اكاذبه هذا الخبر وقال في اللسان ابن ظاهر كان يضع الحديث (طب)
الطبراني (عن فاطمة رضى الله تعالى عنها انها قالت قال رسول الله صلى الله
تعالى عليه وسلم) ومن مناقبها رضى الله تعالى عنها ان عابسة رضى الله تعالى
عنها سئلت اى اناس احب الى النبي عليه الصلاة والسلام قالت فاطمة قبل
ومن الرجال قالت زوجها وقال صلى الله تعالى عليه وسلم هذا ملك نزل
لم ينزل الارض قط قبل هذه الليلة استأذن ربه ان يسلم على ويبشرني بان فاطمة
سيدة نساء اهل الجنة وان الحسن والحسين سيدا شباب اهل الجنة وقال لها
صلى الله تعالى عليه وسلم يا بنية اما ترضين انك سيدة نساء العالمين قالت يا ابت
فان مر يم قال تلك سيدة نساء عالمها وانت سيدة نساء عالمك اما والله زوجتك
سيدا في الدنيا والآخرة (فان قيل فربها للنبي يقتضى كثرة روايتها كعائشة
والحال ان احاديثها في غاية قلة قلنا لعدم كثرة عمرها بعده عليه السلام اذ ماتت
بعده بستة اشهر وقيل ثلاثة اشهر بنت تسع وعشرين سنة وقيل ثمان
وعشرين ونصف في رمضان رضى الله تعالى عنها وصلى على ابيها وسلم
(ان الله تعالى يحب الحبي) حفة مشبهة من الحياء اى العبد صاحب الحياء
الداعى للجميل الوداع للرزالة (الحلم المنعطف) التحرز عما في ايدى الناس
زهدا وقناعة بلا ضرورة (ويغض البدي) من يتكلم بالسوء وقد يفسر بالسفيه
(الفاحش) المتكلم بالفواحش والقبايح والعيوب (السائل المحف) الملح المجد
في طلب النى فدل الحديث انه تعالى يحب الحلم كالحياء والعفة (و) المطلوب
(الثانى كونه) اى الحلم (زينة ومطلوب بالمحمد صلى الله تعالى عليه وسلم دنيا عن)
سفيان (ابن عينة) على صيغة التصغير (انه قال كان من دعاء النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم اللهم اغنى بالعلم) المراد العلم النافع وهو العلم بالله تعالى وصفاته
واسماؤه والعلم بكيفية تعبد له والتأدب بين يديه فهذا هو العلم الذى اذا انبسط
في الصدر شعاعه ينسع وينشرح للاسلام وقيل العلم النافع هو الذى يستعان به
على طاعة الله ويلزمه المخافة من الله والنوقوف على حدود الله وقال الشيخ
ابو عبد الرحمن السلمى كل علم لا يورث صاحبه الحشية والنواضع
والنصيحة للخلق والسفقة عليهم ولا يحمله على حسن معاملة الله تعالى ودوام
موافقته وطلب الحلال وحفظ الجوارح واداء الامانة ومخالفة النفس وصيانة
الشهوات فذلك العلم الذى لا ينفع وهو الذى استعاذ النبي عليه السلام منه

بقوله اعوذ بك من علم لا ينفع (وعن الجنيد العلم النافع ما يدل صاحبه على التواضع
ودوام المجاهدة ورعاية السرور مراقبة الظاهر والخوف من الله والاعراض
عن الدنيا وعن طالبها والتقلل منها ومجانبة ابواب اربابها وترك ما فيها على
من فيها والنصيحة للخلق وحسن الخلق معهم ومجالسة الفقراء وتعظيم اولياء
الله تعالى والاقبال على ما يعنيه) وقال الفضيل العالم طيب الدين ودواء الدنيا
داء الدين فاذا كان الطيب يجر الداء الى نفسه فتي يبرىء غيره (شعر) وغيرتني
يا امر الناس بالتقى * طيب بداوى الناس وهو مريض * فاذا كان العالم بهذا
المحل من الدين كان اما ما يقتدى به في الظاهر والباطن يهتدى بنوره كل من
صحبه ويستضيء بعلمه كل من تبعه ويكون حجة الله تعالى على عباده وبركته
في بلاده كذا في شرح الحكم (وزني بالحلم) اى الصبر على الاذى والتجاوز
بالاحسان والاكرام وتحمل الاذى وترك الانتقام ولذا لما كسرت رباعيته وشيخ
وجهه يوم احد قالوا ودعوت الله عليهم فقال لم ابعث لعانا ولكن بعثت
داعيا ورحمة اللهم اهد قومي فانهم لا يعلمون وفي رواية اغفر لقومي قال القاضي
ابو الفضل انظر ما في هذا القول من غاية الحلم اذ لم يقتصر صلى الله تعالى عليه
وسلم على السكوت عنهم حتى عفا عنهم ثم اشفق عليهم ورحمهم ودعا وسفح
لهم فقال اغفروا واهدتم اظهر سبب الرحمة بقوله لقومي ثم اعتذر عنهم بجهلهم
فقال فانهم لا يعلمون والتفصيل في الشفاء لبياض كما مر (واكرمني بالتقوى)
فانه لا اكرم منها عند الله تعالى ان اكرمكم عند الله اتقيكم (وجلني بالعافية)
قيل العافية من جوامع الكلم ثم ان العافية هل هي سلامة الدين من البدعة
والعمل من الافة والنفس من الشهوة والقلب من الامنية او هي الاستقامة على
الدين ومصاحبة الصالحين وزيادة الطاعات على ممر الساعات او قرار القلب
مع الله تعالى لحظة او نفس بلا بلاء ورزق بلا عناء وعمل بلا رياء او ان لا يكلك
الله تعالى الى غيره او دين قويم وبدن غير سقيم وقلب سليم والتوكل على الرب
الكريم او الحتم على الشهادة والبعث في زمرة اهل الولاية والمرور على الصراط
بالسلامة ثم دخول الجنة او هي عشرة خمس في الدنيا العلم والعمل والاخلاق
والسكر والرضاء بالقضاء وخمس في الآخرة بياض الوجه وريحان الميزان
بالحسنة والجواز على الصراط والنجاة من التيران والدخول في الجنان هذه
اقوال في العافية وحين سئل عليه الصلاة والسلام عن افضل الدعاء قال
سلوا الله تعالى العافية فان احدا لم يعط بعد اليقين خيرا من العافية كذا نقل

عن الخالصة (والثالث) من فوائد الحلم (كونه قرين العلم ومأمورا به سني) ابن السني (عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه انه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اطلبوا العلم) الامر لمطلق الوجوب عينا او كفاية (و) اطلبوا مع العلم (السكينة) قيل الامر للندب والسكينة الوقار والحلم (لينوا) اجعلوا اخلاقكم لينة (لمن تعلمون) من التلامذة (ولمن تتعلمون منه) من الاساتذة (ولا تكونوا من جبابرة العلماء) من التجبر وهو التكبر (فيغلب جهلكم) حكمكم (والرابع رفع الدرجات) وشرف النبيان في الجنان (طب) الطبراني (ز) البراز (عن عبادة ابن الصامت رضي الله تعالى عنه انه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الا انبئكم) اخبركم (بما يشرف الله تعالى به النبيان) التفعيل للتصير اي يصيره شريفا (ويرفع به الدرجات قالوا نعم يا رسول الله قال تحلم) بضم (على من جهل) بكسر الهاء اي غضب (عليك وتغفو عن ظلمك وتعطي من حرمك وتصل من قطعك) كما في حديث افضل الفضائل ان تصل من قطعك وتعطي من حرمك وتصفع من ظلمك وفي حديث الجامع الا اعلمك خصالا ينفعك الله بهن عليك بالعلم فان العلم خليل المؤمن والحلم وزيره والعقل دليله والعمل قيمه والرفق ابوه واللين اخوه والصبر امير جنوده قال المناوي انما كان الحلم وزيراً لثمة سعة الصدر وطيب النفس فانما اتسع الصدر وانشرح بالتورا بصرت النفس رشدها من غيها وعواقب الخير والشر فطابت وانما تطيب النفس بسعة الصدر وانما يتسع بولوج النور الاكهي فاذا اشرق نور اليقين ذهبت الحيرة وزالت المخاوف واستراح القلب وهي صفة الحلم فهو وزير المؤمن يوازره على امر ربه على ما يقتضيه العلم فاذا فقد الحلم ضاقت النفس وانفردت بلا وزير وفي حديث ايضا الحلیم سيد في الدنيا والاخرة فظهر من هذين الحديثين ان فائدة الحلم لا تنحصر فيما ذكر اذ من فوائده الوزارة والسيادة

المقصود الثاني * من مقاصد الحلم (في فوائده ثمراته) اي نتائج نتيجته (اعني) بها (اللين والرفق) ضد العنف وهو اطفافة الفعل ولين الجانب (وهي) اي الفوائد (خسة الاول حرمة النار عليه) فمن كان حاله الرفق واللين في كل من يصاحبه فمحرم عليه النار (ت) عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه انه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم) قيل عن الهيثمي رحمه الله تعالى فيه عبد الله ابن مصعب ضعيف وقيل عن الطبراني رجاله رجال الصحیح (الا اخبركم بمن يحرم على النار ومن يحرم عليه النار) لا تصل النار

اليه (على كل قريب) الى الناس في المجالس والتلطف والتواضع (هين) من الهون وهو السهولة والسكينة والوقار (سهل) يقضى حوائجهم ويخدمهم وينقاد للشرع في امره ونهيه (قال الماوردي بين بهذا الحديث ان حسن الخلق يدخل صاحبه الجنة ويحرمه على النار فان حسن الخلق عبارة عن كون الانسان سهلا العريكة لين الجانب تطلق الوجه قليل النفور طيب الكلمة (والثاني اليمين) بضم فسكون ضد الشؤم (طط) الطبراني في الاوسط (هق) البيهقي (عن عائشة) رضى الله تعالى عنها وعن ابويها (انه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الرفق يمن) سبب لليمن واليمن البركة (والخرق) بضم فسكون (شؤم) الحمق والجهل كما في النهاية وقيل قلة التنبه لطريق الحق وحق والجهل بالامور العلمية خرق بان يفعل اكثر مما يجب او اقل او على غير نظام جوود وفي الجامع على رواية جرير الرفق به الزيادة والبركة ومن يحرم الرفق يحرم الخير وفيه ايضا الرفق في المعيشة خير من بعض التجارة وفي حديث آخر من فقه الرجل رفته في معيشته وفيه ايضا على رواية جرير الرفق رأس الحكمة فان به تنظم الامور ويصلح حال الجمهور (قال سفيان الثوري اندرون ما الرفق هو ان تضع الامور مواضعها والشدة في موضعها واللين في موضعه والسيف في موضعه والسوط في موضعه وقال الزنجشيري من الامور امور لا يصلح فيها الرفق الا الشدة كالجرح يعالج فاذا احتيج الى الحديد لم يكن منه بد واعلم انهم لا يعطون بالشدة شيئا الا اعطوا باللين افضل منه قال برز جهر * كن شديدا بعد رفق لا رقيقا بعد شدة * لان الشدة بعد الرفق عز والرفق بعد الشدة ذل (والثالث عدم الحرمان عن الخير) ابو داود (عن جرير رضى الله تعالى عنه انه قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول من يحرم الرفق يحرم الخير كله) اي صار محروما من الخير وفيه فضل الرفق وشرفه ومن ثم قيل الرفق في الامور كالملك في العطور (والرابع زين صاحبه والخامس محبة الله تعالى له من عائشة رضى الله تعالى عنها) قيل فيه موسى بن هرون قال الذهبي في التلخيص اذا في الفيض (ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال ان الرفق لا يكون في شيء الا زانه) من الزين اول هذا الحديث الرفق يمن والخرق شؤم واذا اراد الله باهل بيت خيرا ادخل عليهم باب الرفق فان الرفق الخ كما في الجامع (ولا يترزع عن شيء الا شانه) من الشين ضد الزين ولذا كثر نداء السرع

في جانب الرفق قال عمرو بن العاص لابنه عبد الله رضي الله عنهما ما الرفق
 قال ان تكون ذا اناة وتلاين والخرق معادة امامك ومناواة من يقدر على ضرك
 (وفي رواية) عنها (ان الله تعالى يحب الرفق ويعطي على الرفق) من الاجر
 (ما لا يعطي على العنف وما لا يعطي على ما سواه) اي على غير الرفق
 من الحصول الحميدة يعني ان الله تعالى يعطي عبده على الرفق من الاجر والثواب
 ما لا يعطي على الشدة والصلاة المقصود الثالث في طريق تحصيل الحلم
 وهو (اي الطريق) (الحلم) اي تكلف الحلم (اعنى حمل النفس على كظم
 الغيظ) وان كان حمله شاقا عليها (مرة بعد اخرى بالتكلف) بالشفقة
 (حتى يكون ملكة وطبعاً) كالملكة الطبيعية الغريزية (مسمى بالحلم) لان
 الخلق عبارة عن هيئة في النفس يصدر عنها الفعل بسهولة من غير روية
 وتكلف ولكن كون التكلف طريق تحصيله اذا لم يكن مجبولا عليه فينئذ
 لا يحتاج اليه لكنه قليل جدا بشكل ان الحلم ليس من قبيل الفعل حتى يمكن
 تحصيله واكتسابه بل من قبيل الكيف فكيف يمكن تحصيله اذا الكيفيات
 النفسانية طبيعية ضرورية لا يمكن استحصالتها بالقصد والارادة فليأمل
 قال المحشي هذا لمن لم يكن مجبولا على الحلم لانه غير محتاج اليه لكنه قليل
 (طب قطن) الطبراني والدارقطني (عن ابى الدرداء رضي الله تعالى عنه
 انه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انما العلم بالتعلم) هذا ليس بحصر
 اضافي او اكثرى كما توهم لان العلم المعتبر ليس الامن الانبياء وورثتهم على
 سبيل التعليم وتعلمه طلبه من اهله حيث كانوا فلا علم الا بتعليم الشارع
 ولو بواسطة وما تفيد العباداة والتقوى والمجاهدة والريضة انما هو فهم
 يوافق الاصول ويشرح الصدور ويوسع العقول ثم هو ينقسم الى ما يدخل
 تحت دائرة الاحكام ومنه ما يدخل تحت دائرة العبارة وان كان مما يتناوله
 الانسار ومنه ما لا تفهمه الضمائر وان اشار اليه اهل الحتمابق في وضوحه عند
 مشاهدته وتحققه عند متلقيه قال ابن مسعود تعلموا فان احدكم لا يدري متى
 يحتاج اليه (وقال ابن سعد ما سبقنا ابن هشام بالعلم الا انه يشد ثوبه عند صدره
 ويسئل وكما تمنعنا الحدائث عنه) وقال الثوري من رقى وجهه رقى علمه وقال
 مجاهد لا يتعلم مستحي ولا متكبر وقيل لابن عباس بم نلت هذا العلم قال بلسان
 سؤل وقلب عقول كذا في الفيض (و) انما (الحلم بالحلم) اي يسط النفس
 وتنسيطها له قال الراغب الحلم امساك النفس عن هيجان الغضب والحلم

امساكها عن قضاء الوطر اذا هاج الغضب (ومن تحرى الخير) اى طلبه
 وقصده او من يجتهد في تحصيل الخير (يعطه) اى يعطيه الله تعالى اياه (ومن
 يتق) وفي رواية يتوق (الشر) مثل الجهل والغضب (يوقه) لان الامور
 بيده تعالى ولا مانع لما يعطيه (تنبيه) قال بعضهم ويحصل العلم بالفيض الالهى
 لكنه نادر غير مطرد فلذا تم الكلام نحو الغالب قال الراغب الفضائل
 ضربان نظرى وعملى وكل منهما على وجهين بتعلم بشرى يحتاج الى زمان
 وتدريب وممارسة ويتقوى الانسان فيه درجة فدرجة وان كان ممن يكفى
 فيه ادنى ممارسة بحسب اختلاف الطبايع في الذكاء والبلادة والثانى بفيض
 الهى نحو ان يولد انسان عالما بغير تعلم كعيسى ويحى عليهما الصلوة والسلام
 وقد يكون بالطبع كصبي صادق اللهجة والسخاء وآخر بعكسه وقد يكون
 بالتعلم والعادة فن صار فاضلا طبعاً وعادة وتعلماً فهو كامل الفضيلة ومن
 كان راذلاً فهو كامل الرذيلة (وعن بعض السلف رحمه الله) تعالى قيل هو
 عبد الله بن المبارك (انى حصلت الحلم) حتى صرت حليماً (بمساكنة متهور)
 فى الافعال (بذى اللسان) بالوحدة فالمعجمة فاحش (مدة مديدة و كنت اصبر
 على اذاه) بانتهور وفحش اللسان (واكظم غيظى) امنع نفسى من الانتقام
 بالتكلف (حتى صار ملكة لى) روى عن لقمان انى تعلمت الحكمة من الحمقاء
 والادب ممن ليس له ادب فانى كلما رأيت منهم فعلاً مخالفاً لطبعى وقبحاً
 فى منظرى تعودت المخالفة اياهم فان قيل اصل كل خلق من متولة الكيف
 وهو امر ضرورى لافعل كسبى فكيف يتقلب الضرورى كسبياً بتكلف العبد
 قلنا لعل اصله باق على خلقته الاصلية والتغير والتبدل بالتكلف انما هو لازمه
 والمفهوم من كلام بعض ان الخلق من قبيل النعل فلا كلام فى صحة تبدله
 حينئذ والسابق الى الخاطر من عبارات بعضهم انه من متولة الكيف عند
 الحكيم والصوفية ومن الفعل عند المتكلمين (وهكذا) كتحصيل الحلم بالتعلم
 (طريق تحصيل كل خلق حسن كالتواضع والسخاء والشجاعة اعنى)
 بالتشبيه فى تحصيل ما ذكر بتحصيل الحلم (الممارسة الكثيرة بالتعلم الى
 ان يكون كيفية راسخة وكذا) كتحصول الاخلاق بالتكلف (طريق ازالة
 كل خلق سبى كالكبر والبخل والجبن) الاول ضد للاول والثانى للثانى
 والثالث للثالث مرة بعد اخرى (اعنى) بجماع الشبه الممارسة الكثيرة
 على ترك مقتضاه) اى الخلق المطلوب ازالته (والعمل بضده) كما يقال

الاشياء تنكشف بضدها (الى ان تزول تلك الملكة الرديئة باذن الله تعالى)
 والحاصل ان كل خلق يقوى بالعمل بمقتضاه ويضعف بل بعدم بالعمل
 بضده فظهر ان طريق التحصيل الممارسة الكثيرة على الحسن منه الى
 ان يكون ملكة صادرة من غير روية وان طريق الازالة العمل بالضد وتركه
 بمقتضاه لانه كلما فعل ذلك حصل له ضعف وفور حتى يزول باذنه تعالى رأسا
 كما في الحاشية ثم اعلم انه اختلف ان الخلق طبيعة غريزية غير مكتسبة عند
 بعض اقواله صلى الله تعالى عليه وسلم ان الله تعالى قسم بينكم اخلاقكم كما قسم
 ارزاقكم رواه البخارى (وعن القرطبي الخلق جبلة في نوع الانسان وهم
 متفاوتون فمن غلب عليه شئ منها كان محمودا والابالجاهدة فيه حتى يصير
 محمودا وكذا ان كان ضعيفا فیر تاض صاحبه حتى يقوى كما نقل عن المواهب
 اللدنية اقول هذا مستند الى الصوفية والحكماء وعند المتكلمين كسببية
 (الرابع والعشرون) من آفات القلب (سوء الظن بالله تعالى) بانه لا يغفر
 ذنبه ولا يعطى اربه (وبالؤمنين بمجرد الوهم او الشك) بفسادهم وفسقهم
 من غير علم او ظن واما به فليس بحرام بل بغض في الله مأمور به كذا في الحاشية
 لكن قالوا ينبغي للمسلم ان رأى عيبا في اخيه ان يحسن الظن ما قدر بتأويلات
 فعند مطلق الظن ينبغي ان لا يتجاسر على المماشة على موجب ظنه ويحمل
 على الصلاح بادنى امكان الا اذا اقتضى دواعى الامر بالمعروف والنهي
 والتعليم الشرعى (فانه حرام) قال الغزالي وهو حرام كسوء القول لكن لست
 اعنى به الاعتقاد القلب وحكمه على غيره بالسوء واما الخواطر وحديث النفس
 فعفو بل الشك عفو ايضا فالنهي عنه هو الظن والظن ما تركز اليه النفس
 ويميل اليه القلب وسبب حرمة ان اسرار القلوب لا يعرفها الاعلام الغيوب فيلزم
 المنازعة معه تعالى في الحصر بدعوى المشاركة فليس لك الظن الا بعيان
 لا يحتمل التأويل كما قيل * اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه * وصدق ما يعتاده
 من توهم * وعادى محبيه بقول عدوه * واصبح في ليل من الشك مظلم *
 (قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن) كونوا منه على جانب
 وابهام الكثير ليحتاط في كل ظن ويتأمل حتى يعلم انه من اى القبيل فان من الظن
 ما يجب اتباعه كالظن حيث لا قاطع فيه من العمليات وحسن الظن بالله وما يحرم
 كالظن في الالهيات والنبوات حيث يخالفه قاطع وظن السوء بالؤمنين
 وما يباح كالظن في الامور المعاشية (ان بعض الظن اثم) تعليل مستأنف للامر

والاثم الذنب الذي تستحق العقوبة عليه لا يخفى انه لا يلزم من اثمية بعض
الظن الاجتناب عن اكثر الظن غايته اثمية بعض الظن وانه يفهم منه
ان بعض الظن ليس باثم ولا يبعد ان يقال ان البعض يتحقق في ضمن الاكثر
وان المفهوم ليس بمعتبر في النصوص عندنا فيكون صورة الدليل اذا كان
اكثر الظن اثما فالاجتناب عن اكثره لازم لكن المقدم صدق وهو قوله
ان بعض الظن اثم لكن لا يتم المقصود ما لم يتعين اكثر المطلوب الا ان يقال
جانب الاقل حسن الظن وانما كان سوء الظن اكثر لان الانسان مجبول
على الهوى ودواعي الهوى كالطبيعي وخلافها كالقسري وما هو طبيعي
اكثر او جانب الاقل سوء الظن الذي طريقه ما ليس بوهم وشك بل علم
او ظن ايضا كما نبه فافهم (م عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه ان رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم قال اياكم والظن) اي ظن السوء الذي لا دليل له
ولو ظنا والافيشكل بما تقدم وفي الفيض اي احذروا سوء الظن بمن لا يساء
الظن به من العدول والظن تهمة تقع في القلب بلا دليل (فان الظن)
اقام الظاهر مقام الضمير لزيادة تمكن في ذكر السامع (الكذب الحديث) لانه
بالقاء الشيطان في نفس الانسان واستشكل تسمية الظن حديثا واجيب
بان المراد عدم مطابقة الواقع قولا وغيره او ما ينشأ عن الظن فوصف
الظن به مجازا (قال الغزالي ومن حكم بشيء على غيره بالظن بعنه الشيطان
على ان يطول فيه اللسان بالغيبة فهلك او يقصر في القيام بحقوقه
او ينظر اليه بعين الاحتقار ويرى نفسه خيرا منه وكل ذلك من المهلكات
ولذا منع الشرع من التعرض للتهم (ولا تجسسوا) قال المناوي مجيب اي
لا تعرفوا خبر الناس بلاطف كالجاسوس قال الزمخشري التجسس ان لا تترك
عباد الله تحت سترها فتوصل الى الاطلاع عليهم والتجسس عن احوالهم
وهتك الستر حتى ينكشف لك ما كان مستورا عنك ويستثنى منه ما يكون
طريقا لانقاذ محترم من هلاك ونحوه كان يخبر نفة بان فلانا خلا برجل لفته
او امرأة ليرتني بها فجاز التجسس كما نقله النووي عن الاحكام السلطانية
واستجاده (ولا تجسسوا) بحاء مهيولة اي لا تطلبوا الشيء باخفاء كاستراق
السمع وابصار الشيء خفية وقيل الاول الفحص عن عورات الناس وبواطن
امورهم بنفسه او غيره والثاني ان يتولاه بنفسه وقيل الاول يختص بالنسب
والثاني اعم كما في الفيض قيل عن شرح المصباح لابن ملك يعني لا تطلبوا

التطلع على خير احد ولا على شره لان اطلاق الخير بما يفضى الى الحسد
 واطلاع الشر يفضى الى التعيب والتفضيح وفي الحاشية والتجسس منهى
 الا اذا كان ذلك متعلقا بظلم في ماله او بدنه او عرضه فيجوز التجسس لدفع
 الظلم بالخلاص من شره وفيه ايضا او المنكر الخفى اذا حصل الى المحتسب
 ظنا به بواسطة القرائن وكان قادرا على تغييره مستثنى من هذا النهى
 (ولا تنافسوا) من المنافسة وهي الرغبة في الشيء والانفراد به ومنه وفي ذلك
 فليتنافس المتنافسون اى لا ترغبوا فيما يرغب فيه الغير من اسباب الدنيا بعد
 دليل الرضاء وقيل التنافس والتحاسد واحد في المعنى وان اختلفا في الاصل
 (ولا تحاسدوا) بزوال نعمة الغير وفي رواية لا تقاطعوا ولا تدابروا (ولا تباغضوا)
 لا يبغض بعضكم بعضا ولا تستعملوا ما هو سبب البغض بينكم (ولا تدابروا)
 اى لا تعملوا بمقتضى التباعد ما خوذ من الدبر فان كلا من المتباغضين
 يولى دبره صاحبه وقيل لا تغتابوا قال في العارضة التدابر ان يولى كل منهم
 صاحبه دبره محسوسا بالابدان ومعقولا بالعقائد والآراء والاقوال (وكونوا
 عباد الله) بحذف حرف النداء او خبر كان (اخوانا) حصلوا ما تكون
 الاخوة به مما ذكر او غيره كما في الاخ في الله اوان تركتم ما ذكر فكتم اخوانا
 والافاعداء (كما امركم) الكاف صفة مصدر محذوف والعائد محذوف
 اى امر كونه اوبه (المسلم اخ المسلم) اى يجمعهما دين واحد والاخوة الدينية
 اعظم من الخارجية (لا يظلمه) كانه بيان او تعليل للاخوة لان شان الاخ
 عدم ظلم اخيه كما يؤيده حديث المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده والمؤمن
 من امنه الناس على دمائهم واموالهم قال القاضي غن لم يراع حكم الله
 في ذمام المسلمين والكف عنهم لم يكمل اسلامه قال القيسرى الاسلام مقام
 عظيم وحال شريف من تحقق به في الدنيا فخاله حال اهل الجنة في العقبى
 ومعناه الانقياد للاوامر وترك الاستعصاء لها والامساك عن ابداء من دخل
 في الاسلام من جميع الخلق ونفع اهله وكف الاذى عنهم كذا في الفيض
 (ولا يتخذ له) اى لا يترك النصرة والاعانة لاسيما عند مواخذة الظالم مع تمكنه
 من نصرته (ولا يحقره) اى لا يراه حقيرا فلا يتكبر عليه (التقوى ههنا)
 مبتدأ وخبر (ثلاث) الظاهر قالها ثلاث مرات (وبشير) صلى الله تعالى
 عليه وسلم بقواه ههنا (الى صدره) اى قلبه فاذا كانت التقوى في الصدر
 لا يحل لمسلم ان يحقر مسلما صلا لانه لا يدري ما في قلبه الابلعامة ظاهرة كترك

تعد بل الاركان وتغني مشايخ زماننا ورقصهم ايضا فانها حرام لا يقبل
 الصلاح كما في الحاشية (بحسب امرئ) اي كافيه الباء زائدة والسين
 ساكنة وان يحقره مبتدأ خبره بحسب (من الشران يحقر اخاه المسلم وكل
 المسلم على المسلم حرام دمه) اي احراق دمه كما في حديث لا يحل دم امرئ مسلم
 الا باحدى ثلاث النفس بالنفس والثيب الزاني والتارك لدينه المفارق للجماعة (و)
 هتك (عرضه واخذ ماله) بغير حق كالسرقه والغصب والرباء والحيلة
 في النجارات (ان الله تعالى لا ينظر الى اجسادكم ولا الى صوركم) كالحسن
 والعظم والقوة (ولا الى اعمالكم ولكن ينظر الى قلوبكم) الى طهارتها
 عما سواه او هل بالخلوص او لا قبل القلوب محل النفسوى واوعية الجواهر
 وكنوز المعارف وقال المحشي يعني ان منظر الله اولاً وبالذات هو القلب
 ثم الاعمال فان سالما عن العزائم الفاسدة ومحملاً بالنيات المحمودة ينظر الى
 الاعمال فان كانت مستجمعة للشرائط والاركان يقبل والا فلا وان لم يكن
 القلب سالماً لا يقبل الاعمال مطلقاً لان الاعمال ليست منظر الله اصلاً
 كما زعمت الملا حدة ولا كما زعم بعض المتصوفة في زماننا من ان المنظر هو القلب
 فبعد ما كان سالماً عن الاغراض الفاسدة والاخلاق الرديئة قبلت
 الاعمال مستجمعة للشرائط والاركان اولاً ان كلا القولين خارقان للاجماع
 مخالفان لقواعد الشرع لقوله عليه الصلاة والسلام الا ان في الجسد مضغة
 الحديث (وزاد في رواية ولا تناجشوا) التناجش ان يزيد هذا على ذلك وذلك
 على هذا في البيع والنجش رفع الثمن بعد تقرر الرضاء واما قبله فخاثر لانه بيع
 من يزيد وقيل النهى عن اغراء بعضهم بعضاً على الشر والخصومة وقيل
 الزيادة من غير قصد شراء ليغتر الراغب فيشترى بما ذكره واصله الاغراء
 والتحريض وانما نهى عنه لما فيه من التغرير وقيل المراد اغراء بعضهم
 بعضاً على الشر والخصومة وقيل عن الفاضي ذم بعضهم بعضاً (وزاد
 نخ ولا يخطب الرجل على خطبة) بالكسر طلب الرجل المرأة للزواج
 (اخيه حتى ينكح او يترك) هذا النهى بعد الرضاء واما قبله فلا وحرمه مادام
 من الظن انما هو في حق غير المجاهرين او عدم دلالة القران المفيدة لغلبة
 الظن (واما اهل المعصية والفسق المجاهرين) صفة للمعصية والفسق
 وفي بعض النسخ المجاهرون صفة للاهل لما فيه من معنى الجمعية (او)
 لم يجاهر لكن (دل عليه) على الفسق (قران تفيد غلبة الظن) بحصول

ذلك منهم (فعلياً ان نبغضهم في الله تعالى) لا لغرض نفساني ولذا ينقطع
 البغض بخروجهم عما هم فيه (وليس) بغضهم (من سوء الظن في شيء وبديل
 على هذا) اي كون القرائن ٧ الدلالة على غلبة الظن كافية على سوء الظن
 (قوله تعالى) انكاراً على المؤمنين (فالكم) اي ما امركم وشانكم تفرقم
 (في) امر (المنافقين) ولم تفتقوا على كفرهم (فتنين الاية) فرقتين حال
 من ضمير المخاطب (وعلى الاول) على مجرد الشك والوهم (وانما يحرم) الظن
 (اذا ظهر اثره) اثر الظن (على الجوارح) باغتياب ونحوه (قال سفيان الثوري
 رحمه الله تعالى) قيل الثور بطن من همدان (سوء الظن ظنان احدهما اثم
 وهوان تظن وتتكلم به والاخر ليس باثم وهوان تظن) بقلبك فقط (ولا تتكلم
 به وهذا) عدم الحرمة ما لم يظهر اثره على الجوارح (هو المختار) عند
 المصنف والشيخ اكل الدين خلافاً للغزالي (وقد سبق في الحسد وضد
 سوء الظن حسن الظن بالله وبالمؤمنين اما الاول) حسن الظن بالله (فواجب)
 وهذا لا ينافي قولهم ينبغي ان يكون الخوف غالباً في الصحة لان حسن الظن
 بالنظر الى رحمة الله الواسعة كل شيء وفضله العظيم والخوف بالنظر الى الذنوب
 والمعاصي التي يستحق بها العبد اشد الاستحقاق العذاب بالنار واللائق ذكر
 ذلك غالباً فيها للزجر عن المعاصي والانتباه الى الله تعالى كما ذكره المحشي
 (م عن جابر رضي الله تعالى عنه انه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه
 وسلم لا يموت احدكم الا وهو يحسن الظن بالله) تعالى بان يظن انه يرحمه
 ويعفو عنه لانه اذا حضر اجله وانت رحلته لم يبق لحوفه معنى بل يؤدي
 الى القنوط قال الطيبي نهى ان يموت على غير حالة حسن الظن وذلك
 ليس بمقدور بل المراد الامر بحسن الظن ليوافق الموت وهو عليه نحو
 قوله تعالى ولا تموتن الا واتم مسلمون وهذا قاله قبل موته بثلاث والنهي
 وان وقع عن الموت لكنه غير مراد اذ هو غير مقدور بل المراد النهي عن
 سوء الظن بل عن ترك الخشوع وافاد الخت على العمل الصالح المفضي الى
 حسن الظن والتهيء على تأميل العفو وتحقيق الرجاء في روح الله ومغفرته
 قال تعالى قل يا عبادي الذين اسرفوا على انفسهم لا تقنطوا من رحمة الله ان الله
 يغفر الذنوب جميعاً انه هو العفو الرحيم (خرجت عن ابي هريرة رضي الله عنه
 مر فوعا قال الله تعالى انا عند ظن عبدي بي) كظن الغفران اذا استغفر والقبول
 اذا تاب والاجابة اذا دعا والكفاية اذا طلب الكفاية كذا نقل عن النووي

الاولى قرينة واضحة
 اذ لا يلزم بلوغ القرينة
 الى مرتبة بالجمع بل المراد
 هو الوضوح فلعل
 الوضوح في الاكثر
 يتحصل بالجمع فالكلام
 على الالهم والاغلب

في شرح مسلم و كظن قبول العمل الصالح كذا ظن العقوبة على عصيانه
 وفي الجامع الصغير قال الله تعالى يا ابن آدم انك مادعوتى اى مدة دعائك لى
 ورجوتى غفرت لك ذنوبك على ما كان منك من عظامم وجرأتم او مادمت
 تدغونى وترجو مغفرتى ولا تفسط من رحمتى فاغفر لك ولا تعظم على مغفرتك
 وان كانت ذنوبك كثيرة وذلك لان الدعاء مخ العبادة والرجاء متضمن لحسن
 الظن بالله وهو كما قال انا عند ظن عبدي بى وعند ذلك تتوجه الرحمة له
 فاذا توجهت لا يتعاطىها شىء لانها وسعت كل شىء كذا في الفيض وفيه
 ايضا قال الله تعالى عبدي اى يا عبدي انا عند ظنك بى وانا معك بالتوفيق
 والمعونة اذا ذكرتى دعوتى فاسمع ما تقوله فاجيبك قال ابن ابي جرة انا معك
 بحسب ما قصدت من ذكرك لى باللسان فقط او بالقلب فقط او بهما ثم دلت
 هذا الحديث على المطلوب اعنى وجوب حسن الظن بالله خفية مثا وسندا
 لان الخبر خبر واحد ولانه لا يلزم من كونه تعالى عند ظن عبده وجوب حسن
 ظن العبد به تعالى قلنا لك قد سمعت عن الاصول ان الخبر المرعى بشرأى
 يدل على الوجوب سيما حديث الشيخين فى رتبة المسهور وان متن الحديث
 ليس نفس المطلوب بل مستلزم له ودال عليه بنحو ان يقال اذا كان الله
 عند ظن العبد به حسنا وسوا فحسن الظن واجب لكن المقدم حق فالتالى
 كذلك اما المقدم فلهذا الحديث واما الملازمة فلعلها ظاهرة (دعى
 ابي هريرة رضى الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال
 حسن الظن بالله تعالى) وقع هذا الحديث فى الجامع الصغير على تخرىج
 الترمذى والحاكم ايضا برواية ابي هريرة بمجرد حسن الظن بلا تقييد
 بالله تعالى ولم يتعرض شرحه للزوم هذا التقييد فالحديث مطلق والمطلق
 لا يدل على التقييد باى الدلالة الثلاث وتقييد المطلق بالرأى ليس بجائز
 فافهم (من) جملة (حسن العبادة)

﴿ الثامن والاربعون الفتنه وهى ايقاع الناس
 فى الاضطراب والاختلال والاختلاف والمحنة والبلاء بلا فائدة دينية) وهو
 حرام لانه فساد فى الارض واضرار بالمسلمين وزرع الخلل فى الدين
 الله تعالى * ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات * الآية وقال صلى الله تعالى
 عليه وسلم الفتنه نائمة لعن الله من ايقطها قال المنوى الفتنه كل ما يسى على
 الانسان وكل ما ينلى الله به عباده وعن ابن القيم الفتنه فتنه سمعت
 وفتنة الشهوات وقد حتمت فى لعبد وقد يفسر دان (لاس بعري)
 من الاغراء (الناس على البغى من البغى) فتوله (واخروج على السلطان)

عطف تفسير لان الخروج عليه لا يجوز وكذا اغراؤه ولو ظالم لكونه فتنه
اسد من القتل وكذا المعاونة لقوم مظلومين من جهته اذا ارادوا الخروج
عليه وكذا المعاونة له في هذه الصورة لكونه اعانة على الظلم كما في الحاشية
لعل هذا من قبيل الاخذ باخف الضررين عند تعارضهما اذ الخروج على
السلطان الظالم لظلمه يفضي الى سفك دماء كثيرة من الطرفين ومحاربات
ومقاتلات أكثر ضررا من ظلم السلطان (وكان يقول لهم

ما لا يفهمون مراده ويحملونه على غيره) اي على غير مراده فيقعون في
الضلال والاختلال (فلذا وردت على الناس على قدر عقولهم) وعن ابن عباس
رضي الله تعالى عنهما على تخريج الديلمي عنه عليه الصلاة والسلام امرنا
ان نكلم الناس على قدر عقولهم والجماع الصغير حدثوا الناس بما
يعرفون وفي رواية دعوا ما ينكرون اريدون ان يكذب الله ورسوله من
التكذيب على صيغة المجهول لان السامع حينئذ يعتقد استحالة فكذب فلا
يذكر المنسابة وذكر ابن عبد السلام ان الولي اذا قال انا الله عزز لانهم غير
معصومين وينبغي للمدرس ان يتكلم على قدر فهم المئذ ولا يجيبه بما لا يتحمل
حاله فاذا سئل عن دقائق العلوم فان كان له استعداد فهم الجواب اجاب والارد
ومن شرع في دقائق العلوم ثم يبرع فيها تولدت له السب فلا يقدر على دفعها
فيضل ويضل فيعظم ضرره على الناس ومن هذا قيل نعوذ بالله من نصف
فقيه او متكلم ونصف الفقيه بهدم الدين (او) كأن (لا يختاط في التأمل
والمطالعة فيخاطأ في فهم مسألة او نحوها) من معنى الآية او الحديث (من
الكتاب فيذكر) من التذكير (للساس) ما لا يعرف بكنهه فيضلهم ويوقع
الفتنة بينهم كما هو شأن اكثر القصاص والوعاظ في زماننا (او يذكر ويفتي
قولا مهجورا) في التارخانية ولا يفتي بالاقوال المهجورة لجر منفعته لانه ضرر
في الدارين وقال ابو يوسف لا يسوغ لاحد ان يفتي بالرأى الا من عرف احكام
الكتاب والسنة والناسخ والمنسوخ واقاويل الصحابة والمنسابة ووجوه الكلام
وعن محمد اذا كان صواب الرجل اكثر من خطاه جازله ان يفتي حكي ان رجلا
سأل نصر بن يحيى عن مسألة طلاق فقال اذهب الى محمد بن سلمة فساله
فقال اذهب الى نصر بن يحيى فساله فقال كالأول فل الرجل وقال امرأتى
طالقت ثلاثا هل بقي فيه لاحد اسكال (او ضعيفا او قولا يعلم ان الناس لا يعملون به)
قيل كأن يقول لا يجوز البيع بالدينار والدرهم بلا وزن وكذا الاستقراض
لانه نص عليه الصلاة والسلام على الوزنية فيهما فلا يخرجان عنها ابدأ
وان ترك الناس فهذا القول وان كان في نفسه اقوى لانه قول الامامين وقول
ابي يوسف ايضا في ظاهر الرواية لكن الناس لا يعملون به في زماننا قطعاً
بل العمل بالرواية الغير الظاهرة عنه وهي خروجها عن الوزنية بتعامل

الناس الى العدديّة وهذه الرواية وان كانت ضعيفة رواية قوية دراية فالقول
بها الزم فرارا من الفتنة (بل ينكرونه او يتركون بسببه طاعة اخرى كمن
يقول لاهل القرى) الظاهر انه من قبيل اخراج الكلام على مخرج العادة او من
قبيل ان المفرد يلحق بالاعم والاعلم والافكثر ما يوجد في المصر بل الاكثر
في اهل البادية (والعجائز والاماء) اما الاماء فلخدمة مولاهن واما العجائز
فلانتفاء قابلية التعلم بكبر السن بل بوصولهن الى سن الانحطاط وكذا الشيوخ
بالمقايسة وخصها للكثرة فيهن بالنسبة الى الشيوخ (لا تجوز) مقول القول
(الصلاة بدون التجويد وهم ممن يعلم انهم لا يقدرون على التجويد) للكنة
السننهم (اولاً يتعلمونه) لمجرد التسهيل (فيتركون الصلاة رأساً) لعل من هذا
القبيل القول من مثلهم انه لا تجوز الصلاة بدون تعديل الاركان (وهي) اي
الصلاة بدون تجويد (جائزة عند البعض) اذا اعتبر عنده قرب المخرج فيجوز
قراءة الحمد لله بالحاء او بالهاء ونحوهما (وان كان ضعيفاً) عند الجمهور ومن
لم يتعلم شيئاً من القرآن تكاسلاً مع القدرة لا تجوز صلاته بدون القراءة بخلاف
الامى الذى لا يقدر على القراءة اصلاً وعليه يحمل قوله عليه الصلاة والسلام
اذا قرأ القارئ فخطأ او لحن او كان اعجمياً كتبه الملك كما انزل قال المناوى
اي قومه الملك ولا يرفع الاقرأنا عريياً غير ذى عوج وفيه ان القارئ يكتب له
ثواب قراءته وان اخطأ ولحن اذا لم يتعمد ولم يقصر في التكلم كما مر (فالعمل به
اولى من الترك اصلاً فعلى الوعاظ والمفتين معرفة احوال الناس وعاداتهم
في القبول والرد والسعى والكسل ونحوها) كما يقال لكل مقام مقال ولكل
ميدان رجال وكما قيل من لم يعرف عرف زمانه فهو جاهل فان الاحكام قد تتغير
بتغير الازمان والاشخاص كما فهم من الزبلى (فيتكلمون بالاصح والاوفق
لهم حتى لا يكون كلامهم فتنة للناس) اما بعدم الفهم او بعدم القبول
او بترك العمل بالكلية لكن بشكل بقاعدة الامر بالمعروف باللائق للمحتسب
ان يجتهد في تطعيم ضرورياتهم بالرفق والكلام اللين او الغلظة والتشديد
او باعلام الحاكم او الوالى على حسب حالهم وان ظن عدم قبوله سوء ظن
فليأمل (وكذا الامر بالمعروف والنهي عن المنكر) بحسب معرفة احوال
الناس وطبائعهم وعاداتهم (ان قد يكون سبباً لزيادة المنكر) تعنتاً وتعصياً قال
في النصاب ينبغي للامر بالمعروف ان يأمر في السر ان استطاع ليكون ابلغ
في الموعظة والنصيحة (وعن ابى الدرداء رضى الله تعالى عنه من وعظ اخاه

في العلانية فقد شانه ومن وعظ في السر فقد زانه (او) يكون سببا (لاصابة
مكروه لغيره) بالاعراض عنادا (فيكون) اي الغير) اثما نعم ان علم او ظن
ان بعضهم وان قل يقبله) باتيان المعروف وترك المنكر (ويعمل به او اصابة
مكروه له لا لغيره وانه بصبر عليه فجازر وجهاد) بل افضل كما في حديث
سيد الشهداء حمزة بن عبد المطلب ورجل قال كلمة حق عند السلطان
الجارر فقتله وفي حديث الجامع (سيد الشهداء حمزة بن عبد المطلب ورجل
قام الى امام جابر فامر به ونهاه فقتله لعل هذا ان يعلم او يظن ذلك والا فم
قبيل القاء النفس الى التهلكة لان الشرع لم يأمره بذلك حينئذ

(طب عن ابي وايل رضي الله تعالى عنه انه قال سمعت

رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول اكثر خطاء ابن آدم في لسانه) لانه
اكبر الاعضاء عملا واصغرها جرما واعظمتها زللا لانه صغير جرمه
عظيم جرمه وفي الحديث اكثر الناس ذنوبا يوم القيمة اكثرهم كلاما فيما لا يعنيه
قال المناي اي يشغله فيما لا يعود عليه نفع اخروي لان من كثر كلامه كثير
سقطه وجازف ولم يتحرر فكثير ذنوبه من حيث لا يشعر وفي حديث معاذ
وهل يكب الناس في النار على مناخرهم الا حصائد السنتهم وفي خبر الترمذي
مات رجل فقيل له ابشر بالجنة فقال صلى الله تعالى عليه وسلم اولاد تدرى
فلعله كان يتكلم فيما لا يعنيه او يخجل بما يعنيه والاكثر من ذلك عدو القوم
من الاغراض النفسانية والامراض القلبية التي التداوى منها من الفروض
العينية وعلاجه ان تستحضر ان وقتك اعز الاشياء عليك فتشغله باعزها
وهو الذكر وفي ذكر يوم القيمة اشعار بان هذه الخصلة لا تكفر عن صاحبها
بما يقع له من الامراض والمصائب قال راوي هذا الحديث ارتقى ابن مسعود
رضي الله تعالى عنه الصفا فاخذ بلسانه فقال بالسان قل خيرا تغتم واسكت
عن شر تسلم قبل ان تندم ثم قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
يقول فذكره انتهى وقيل لسانك اسدك ان اطلقته بفرسك (ت عن ابي هريرة
رضي الله تعالى عنه انه قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان الرجل ليتكلم
بالكلمة الواحدة (لا يرى بها بأسا) يعني لا يظن كونها ذنبا ولا مؤاخذاة

وتحسبونه هينا وهو عند الله عظيم (يهوى بها) يسقط بسببها (سبعين
 خريفا) اي دائما او سنة (في النار) لما فيها من الاوزار التي ليس عند
 العاقل المسكين منها اشعار فعلى العاقل ان يميز بين اشكال الكلام قبل
 نطقه فما كان من حظوظ النفس واطهار صفات المدح ونحوه تجنيه
 ومن آمن بهذا الخبر حق ايمانه اتى الله في لسانه وقل كلامه حسب امكانه
 سيما فيما ينهى عن الكلام فيه قال الغزالي اللسان انما خلق لك لتكثربه
 ذكر الله وتلاوة كتابه وترشده الخلق الى طريقة او تظهر به ما في ضميرك
 من حاجات دينك ودنياك فاذا استعملته لغير ما خلق له فقد كفرت نعمة الله
 فيه وهو اغلب اعضائك ولا يكب الناس في النار الا حصائد السنتهم
 فاستظهر بغاية قوتك حتى لا يكبك في قعر جهنم وفي الحديث (ان الرجل
 ليتكلم الكلمة لا يرى بها بأسا ليضحك بها القوم) اي لا جل ان يضحكهم
 (وانه ليقع بها بعد من السماء) اي يقع في النار بعد من وقوعه من السماء
 الى الارض فعلى العاقل ضبط جوارحه فانه رعاياه وهو مسؤول عنها ان السمع
 والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسؤولا وان من اكثر المعاصي عددا
 وايسرها وقوعا آثم اللسان اذ آفاته تزيد على العشرين ومن ثم قال الله
 تعالى وقولوا قولا سديدا (تنبيه) اخذ الشافعي من هذا الخبر ان اعتياد اكثر
 حكايات تضحك او فعل خيالات كذلك راد للشهادة وصرح بعضهم انه حرام
 وآخرون انه كبيرة وخصه بعض بما يؤذي الغير كله من الفيض (دنيا عن امه
 بنت الحكم رضى الله تعالى عنها انها قالت سمعت رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وسلم يقول ان الرجل ليدنو) يقرب (من الجنة) بالطاعات وجه التأكيد
 ما فيه من الاستبعاد العادي العقلي (حتى ما يكون بينه وبينها الا قيد) قدر
 (رمح فيتكلم بالكلمة) الواحدة الفبحة شرعا (فيتباعد منها) اي من الجنة (ابعد
 من الصنعاء) بالمد بلد معروف في اليمن مسيرة شهر من مكة وبغير مد بلد بالسام
 مقدار اربعين فرسخا من مكة (نعيم) ابو نعيم (عن ابن عمر رضى الله تعالى
 عنهما قال صلى الله عليه وسلم من اكثر كلامه كثر سقطه) اي زلته سبق قريبا
 تفصيله ولذلك قال بعضهم جعلت على نفسي بكل كلمة فيما لا يعنى صلاة ركعتين
 فسهل ذلك فجعلت لكل كلمة صوم يوم فسهل على فلانته حتى جعلت على
 نفسي بكل كلمة تصدق درهم فصعب على فانهيت (ز) البرار (عن انس
 رضى الله تعالى عنه انه قال صلى الله تعالى عليه وسلم طوبى) تأنيث اطيب

اي راحة و طيب عيش لعلك سمعت تفصيل معناها لكن في الجامع الصغير
احاديث تفسيرها معناها نحو (طوبى شجرة في الجنة مسيرة مائة عام ثياب اهل
الجنة تخرج من اكامها) جمع كم وعاء الطلع قال عبدالله بن عمر هي شجرة
في جنة عدن وفي كل دار وغرفة لم يخلق الله تعالى لونا ولا زهرة الا وفيها منها الا
السواد ولا يخلق الله فاكهة ولا ثمرة الا فيها منها ينبع من اصلها عينان الكافور
والسلسبيل كل ورقة منها تظل امة عليها ملك يسبح الله ونحو (طوبى شجرة
غرسها الله بيده ونفخ فيها من روحه تنبت بالحلى والحلل وان اغصانها لترى
من وراء سور الجنة لطولها) قال المفسرون وشجرة طوبى هذه هي المرادة
بقوله تعالى (الذين آمنوا وعملوا الصالحات طوبى لهم وحسن مآب) وحكى
الاصم ان هذه الشجرة في دار النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وفي دار كل مؤمن
منها غصن وزاد في رواية (متهدلة) اي متدلية (على افواههم) وفي تفسير
الثعلبي عن قره يرفعه طوبى شجرة في الجنة يقال لها تفتى لعبدى فتفتق له عن
الحيل بسروجها ولحمها وعن الابل بازمتها وعماشاء من الكسوة وما من الجنة
اهل الا وغصن من تلك الشجرة متدل عليهم فاذا ارادوا ان يأكلوا منها تدلت
لهم فاكلوا منها ماشاؤا ونحو (طوبى شجرة في الجنة لا يعلم طولها الا الله فيسير
الراكب تحت غصن من اغصانها سبعين خريفا ورقها الحلال يقع عليها
الطير كما مثال البخت) زاد في رواية (فاذا ارادوا ان يأكلوا منها يجيء الطير
فياكلون منه قد بدا وشوى ثم يطير) كل الشرح من الفيض لمخصا ثم اعلم
ان التفاسير للفظ طوبى المخالفة لما ذكر في نحو هذه الاحاديث من الراى في مقابلة
النص بل النصوص الا اذا وقع في مقام لا يمكن ارادة نحو هذه المعانى فيه الا ان
يدعى كونه من تأويل معنى الحديث (لمن امسك الفضل من كلامه) بان ترك الكلام
فيما لا يعنيه فانه بذلك يسلم من آفات اللسان التي هي عين الحسران ومن ثمة قيل
* يا كثير الفضول قصر قليلا * قد فرشت الفضول طولا طويلا *
* كم اخذت من القبح بحظ * فاسكت الآن ان اردت جيلا *
وفي الجامع (طوبى لمن شغله عيبه عن عيوب الناس وانفق الفضل من ماله
وامسك الفضل من قرينه ووسعته السنة ولم يعدل عنها الى البدعة) وفيه ايضا
(طوبى لمن ملك لسانه) لان في حفظ اللسان السلامة من آفات الدنيا
ومن مفسدات الاعمال والنطق بلا حاجة اما محذور فهو ظاهر واما مباح
فاشغال الكرام الكاتين بالاثبات فيه (ووسعته بيته) باعتزال الناس (وبكى على

خطيئته (دنيا عن عمرو بن دينار رضي الله تعالى عنهما) قيل هو مرسل
(انه قال تكلم رجل عند النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فاكثر الكلام فقال النبي
عليه الصلاة والسلام) انكاراه (كم دون) قدام (لسانك من حجاب قال
شفتاي واسناني فقال اما كان في ذلك) الحجاب الاستفهام للتوبيخ (ما برد كلامك)
اي يمنع من اثاره كانه منع الحكم اي كثرة الكلام بحجته فيقرب ان يكون من قبيل
المذهب الكلامي لزيادة الاعتناء لكن يشكل ان كان هذا الكلام الكثير خيرا
فمنه كيف يتصور والا فلا فائدة في التقييد بالكثير لان ما لا يكون خيرا ممنوع
مطلقا ولو قليلا نعم المنع في الكثرة أكد ويجوز ان الكلام وان خيرا ليس بادب
عند حضور الكرام بلا ضرورة ولذا كان صلى الله تعالى عليه وسلم يطيل الصمت
واذا اراد ان يتكلم وقف ساعة يتفكر فيه وفي الشريعة (من حفظ لسانه فقد
ستر على نفسه جميع عيوبه) وفي الحديث (من كف لسانه ستر الله تعالى عورته)
وفي الحديث (الصمت حكمة) نافع يمنع من الجهل والسفه او من ردى الكلام
وما لا يعنى يثمر حكمة في قلب الصامت ينطق عنها وينتفع بها (وقليل فاعله)
قل من يصمت عما لا يعنيه ويمتنع نفسه مما يشينه ويؤذيه في دينه ودنياه وايضا
(الصمت ارفع العبادات) فان اكثر الخطايا من اللسان قال وهب اجمع الحكماء
على ان رأس الحكمة الصمت وقال الفضيل لاجح ولا رباط ولا جهاد اشد من
حبس اللسان (شعر) * اذا تم عقل المرء قل كلامه * وايقن بحقوق المرء
ان كان مكثرا * وايضا (الصمت زين للعالم) لما فيه من الوقار (والهذر عار)
سما للعالم المقندى باقواله وافعاله وقد ينطق بغير تأمل فسبق لسانه بكلمة
لا يلقى لها بالافيهوى بها في قعر جهنم سبعين خريفا كما في الخبر (وستر الجاهل)
لانه ينضح جهله بكلامه (تنبيه) قال ابن العربي الصمت اما باللسان عما غير الله
تعالى مع غير الله تعالى جملة واحدة او بالقلب عن خاطر النفس في كون من
الاكوان فن صمت لسانه فقط خف وزره ومن صمت لسانه وقلبه ظهر له بشره
ونجلى له ربه ومن صمت قلبه فقط فناطق بلسان الحكمة ومن لم يصمت بلسانه
ولا بقلبه كان مملكة الشيطان ومسخرة له فصمت اللسان من منازل الصمت
وارباب السلوك وصمت القلب من صفات الحق بين اهل المساهدات وحال
صمت السالكين السلامة من الآفات وحال صمت المقر بين مخاطبات التأنيس
فن التزم الصمت من الاحوال كلها لم يبق له حديث الا مع ربه (ثم الصمت
يستعمل فيما لا قوة له للنطق وفيما له ذلك والسكوت لما له نطق ولم يتكلم

والانصات سكوت مع استماع ومتى انفك احدهما عن الآخر لم يقل له انصات
والاصاخة استماع ما يصعب كالسر والصوت من مكان بعيد وايضا (الصمت
سيد الاخلاق) لانه يعين على الرياضة وهي الالهيم في حكم المنازلة وتهذيب
الاخلاق والسلامة من عذاب الخلاق (ومن مزح استخف به) اي هان على
الناس ونظروا اليه بعين الاحتقار (فاحفظ لسانك منه) فانه يسقط المهابة
ويريق ماء الوجه ويؤذي القلوب ويورث الحقد فلا تمازح احدا وان مازحك
غيرك فاعرض عنه حتى ينحوضوا في حديث غيره وكن من الذين اذا مروا
بالغومر واكراما (قال الديلمي مات حبر من بني اسرائيل فلما وضع على
سريره وجدوا على عنقه لوحا من ذهب فيه ثلاثة اسطر هي هذه والكل من
الفيض) ت طب عن عبدالله بن عمر رضى الله تعالى عنهما انه قال صلى الله
تعالى عليه وسلم من صمت بخا) من المخاوف دينية او دنيوية او من ضرر لسانه
قال الغزالي هذا من فصل الخطاب وجوامع الكلم وجواهر الحكم ولا يعرف
ما تحت كلماته من بحار الاخواص العلماء وذلك لان خطر اللسان عظيم
وآفاته كثيرة من نحو كذب وغيبة ونميمة ورياء ونفاق ومع ذلك النفس تميل
اليها لان لها حلاوة في القلب وعليها بواعث من الطبع والشيطان ففي
الخوض خطر وفي الصمت سلامة مع ما فيه من جمع الهم ودوام الوقار وفراغ
الفكر للعبادة والذكر والسلامة من تبعات القول في الدنيا ومن حسابه
في الآخرة وما يتوهم من التعارض في احاديث الصمت وحديث النهي عن صمت
يوم الى الليل فمدفوع بان الصمت المرغوب فيه ترك الكلام الباطل وكذا المباح
المفضى اليه والصمت المنهي عنه ترك الكلام في الحق لمن يقدر وكذا المباح
المستوى الطرفين قيل حديث غريب وعن النووي والعراقي سند الترمذي
ضعيف وقيل رواية الطبراني ثقة ﴿ القسم الثاني ﴾ من قسمي آفات
اللسان (في آفاته تفصيلا اعلم ان آفاته اما في السكوت) لانه حرام في بعض
المواضع كترك الامر بالمعروف (او في الكلام والكلام على ضربين ما فيه
الاصل المنع) كالكذب (والاذن لعارض) كالاكراه والاصلاح (و) الثاني
(ماعلى العكس) اي الاصل فيه الاذن والمنع لعارض (والثاني) اي الاذن
(امام العبادات) كالبيع (او من العبادات) كالامر بالمعروف (وما من العادات
اما ان يتعلق بنظام العالم وانتظام المعاش اولا وما من العبادات اما متعدية)
كالاعمال الغير المنقطعة (او قاصرة) كالذكر (ففيه ستة مباحث * المبحث

الاول في الكلام الذي الاصل فيه الحظر (اي المنع والحرمة) وهو ستون الاول كلمة
 الكفر اتفاقا واختلافا بين فقهاءنا (العياذ بالله وحكمه ان كان طوعا من غير سبق
 لسانه احباط العمل كله) لما ان التصديق والاقرار ركنين في ظاهر الروايات
 كان المنافي لكل منهما كفرا امامنا في الاول وهو الانكار والوهم والشك
 والظن فكفر على كل حال واما منافي الثاني فكفر حالة الاختيار ان صدر
 بلا سبق لسان جدا او هزلا واما معه فغفوا واما في حالة الاكراه فان بالمجيء
 اعنى تلف النفس او العضو ففيه رخصة للعذر والعزيمة عدمه فان قتل كان
 من افضل الشهداء وان كان بغيره مثل الضرب الشديد والحبس المديد وتلف
 المال فلا يجوز اصلاحا حتى لو تكلم في تلك الحالة صار كافرا ديانة وقضاء (ثم لا يعود
 بعد التوبة) عند امتنا خلافا للشافعي ومنشأ الخلاف في هذه المسئلة الاختلاف
 في حمل المطلق على المتيد فالشافعي حمل قوله تعالى ومن يكفر بالايمان فقد
 حبط عمله على قوله ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت الآية فاشتراط في الاحباط
 الموت على الكفر واما امتنا فلم يحملوا بل عملوا بكليهما لا يمكن العمل فلم يشترطوا
 فيه الموت المذكور فعلى قولهم لا فرق بين من اسلم ابتداء وبين من صدر منه الكفر
 ثم تاب في عدم الخير بل اشد منه لانه بسبب الاسلام تخلص عن جميع الآثام بخلاف
 من صدر منه الكفر فان معاصيه لا تذهب بكفره حتى يجب عليه بعد التوبة قضاء
 ما فات في اسلامه من الفرائض والواجبات كذا في بعض منهوات المصنف
 (فيجب عليه الحج) خلافا للشافعي لان عنده يعود بعد التوبة واما عندنا
 فيجب بعد التوبة ثانيا (ان كان غنيا) اي مستطيعا فان مجرد الغنى ليس
 بموجب (ولو حج او لا ولا يجب قضاء ما صلى وصام وزكى) قبل الردة في حال
 اسلامه بعد التوبة للمخرج والمسقة ولعدم تقرر في ذمته وعدم بقاء سبب
 وجوبه بعد التوبة وهو الوقت والشهور والنصاب (ويجب قضاء ما فات
 منها) في حال اسلامه بعد التوبة (لان المعصية لا تذهب بالكفر) فيجب
 قضاء جميع فوائده المفروضة والواجبة (وانفساخ النكاح) عطف على
 احباط العمل (ولو من المرأة) الا انها تجبر على النكاح بزوجه فتقول
 لمشايع بلح كابي جعفر وابي القاسم الصغار فلا تؤرردة المرأة في نكاح
 ولا يؤمر بتجديد النكاح حتما لهذا الباب عليهن (بلا طلاق) في جانب
 المرأة بالاتفاق واما في الرجل فعند محمد طلاق فيلزم اخذه بعد ثلاث على
 قوله خلافا لهما فقوله (فلا يلزم الحلة) تفريع على قول ابي حنيفة

وابي يوسف (بعد الثلاث فلو صدرت) كلمة الكفر (من المرأة تجبر على النكاح
 بعد التوبة) مع زوجها (و) لو صدرت (من الرجل تخير المرأة ان تاب)
 (و) حكمه ايضا (حرمة ذبحته وحل قتله) فدمه هدر لا يلزم الدية على
 قاتله لكن الاولى ان لا يقتل قبل العرض والاباء لقوله صلى الله تعالى عليه
 وسلم من بدل دينه فاقتلوه (والا جبار على التوبة) بنحو الضرب الوجيع
 والحبس الشديد (وهي) اى التوبة (الرجوع عما قاله لا مجرد الشهادتين)
 فلو كان كفره من انكار فرضية الصلاة يقول رجعت من انكارى ذلك لكن
 يسبق الى الخطر انه لو لاحظ عند اتيانه الشهادتين الرجوع من ذلك ينبغي
 ان يصح لان الشهادتين منضمين ومستلزم لجميع المؤمنين به ولو لوزوما غير بين
 (والمجود) اى انكار ارتداده (توبة) قضاء وحكما لكن يسبق الى الخطر
 الفاتران لزوم التوبة بالانكار ليس اقوى من لزومها للشهادتين فاوجه كون
 الاول توبة دون الثانى (فان لم ينب يجب قتله) على الولاية والحكام بل على
 كل من قدر ان اهلوا (فیتأبد فى النار) ان مات بلا توبة بلا فرق عن سائر
 الكفار فلا يشكك بانه لا يجوز ا كفار شخص معين من غير من اخبر الشارع
 فكيف يحكم به فيه ومن حكم الارتداد ما فى الاشياء من انه يبطل ما رواه
 لغيره من الحديث وبطلان وقفه مطلقا واذامات او قتل على الردة لم يدفن
 فى مقابر اهل مله من الملل وانما يلحق فى حفرة كالكلب (الثانى) من آفات
 اللسان (ما فيه خوف الكفر) وهو الذى لم يجزم الفقهاء بايجابه كفرا بل قالوا
 فيه خوف الكفر او خيف عليه الكفر او خطاء عظيم كتعبير من اراد اشتراء
 امة اخرى وله اربع زوجات والى امة لقوله تعالى (فانهم غير ملومين)
 والتفصيل فى كتاب السير والكرهية والا ستحسان من الفقهية (وحكمه)
 ان يؤمر بالتوبة وتجديد النكاح احتياطا (لاحتمال كونه كفرا) (الثالث الخطأ)
 وهو ما فيه خطاء كان يقول علم الله تعالى فى كل مكان لا يهامة كونه تعالى
 فى المكان واليمين بغير الله تعالى على الصحيح مثل ان يقول ورأس ابى
 اوجدى او السلطان او نحو ذلك (وحكمه ان يؤمر بالتوبة والاستغفار
 فقط) بدون تجديد النكاح (وتفصيل هذه الثلاثة يعرف من الفتاوى
 واسبابها وعلاجهامرا) فى الآفات القلبية (الرابع الكذب) هو من فساح
 الذنوب وفواحش العيوب (وهو) عند الجمهور (الاخبار عن الشئ على
 غير ما هو عليه) فى الواقع (فان لم يكن عن عمد فعفو بدليل يمين اللغو) لقوله

تعالى (لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم) وهي حلفه كاذبا يظنه صادقا كما
 إذا حلف أن في هذا الكوز ماء بناء على رؤيته وقد أريق ولم يعرف لـكن
 قوله فعفو مخالف لما في الفقهية أنه ليس بمعقول هو يرجح عفو (فإن قيل
 المفهوم من الآية هو القطع (قلنا إنما دل قطعاً أن أريد قطعاً من اللغو
 ما ذكر كيف وقد قال الشافعي المراد من اللغو ما يجري على لسانه من غير
 قصده كأن يقصد التسبيح فيجري على لسانه اليمين كما في الدرر) وإن كان
 عن عمد فحرام قطعي) أنحو قوله تعالى * الألفظة الله على الكاذبين
 (الأنفي مواضع) قليلة (عند البعض وسيجيء أن شاء الله تعالى قال الله تعالى
 ولهم عذاب أليم) مؤلم من الألم (بما كانوا يكذبون) بسبب كذبهم فإن الوعيد
 لا يكون الأعلى الحرام لكن إن كان هذا الوعيد لكذب مخصوص لا يتم
 التقريب إذا المطلوب هو المطلق وانت خير إن العبرة عندنا بموم الصيغة
 لا بخصوص السبب وإن علة الحرمة عامة لجميع صور الكذب خلافاً لبعض
 الفقهاء فيهما ولا يخفى أن هذا الخلاف لا أقل من الاحتمال وقد قال
 في التلويح لاجحة مع الاحتمال لاسيما في المنلوب اليقيني لا يقال إن الدليل
 الظني إذا كثرت بقيد القطع كما فهم من مواضع كتاب المقاصد لأن ذلك مناسب
 لمذهب الشافعي لا عندنا ودعوى اجتماع كل تلك الظنون على أن يكون كل
 ذلك أجزاء لمركب وجداني حتى يكون من قبيل كثرة الأجزاء بعيد فلهذا
 الحق أن قطعية حرمة ثابتة بالاجماع ومثل تلك النصوص استنبطت بالاجماع
 وإن حمل كل لفظ على تبادره على وجه يمتنع حمله على خلافه واجب
 (واجتنبوا قول الزور) أي الكذب (حنفاء لله) أي ما تلى عن كل
 ما عدا التوحيد من الأديان فإن الأمر المطلق للوجوب عندنا وقد قرر
 في الأصول أن ضد المأمور به أن فوت المتصود بالأمر ولو تعدد في الأصح
 فحرام والنظر أن الآية من هذا القبيل فافهم (حد) أحمد (عن أبي أمامة
 رضي الله تعالى عنه أنه قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ينزع المؤمن
 على الخلال) بالبناء لغیر الفاعل أي يجبل ويخلق المؤمن على الخصال
 (كلها إلا الحيانة والكذب) فالكذب والحيانة وإن لم يرد إليهما الكسر
 لكن أيها مهمما ذلك لزيادة التخويف والتهديد لتوارة لانه على الحرمة
 أو مبنى على الاستحلال لكن لا يكون حيث من مراد المقام (يعلى)
 أبو يعلى (عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال رسول الله صلى الله

تعالى عليه وسلم لا يبلغ العبد صريح الايمان (حقيقته وكاله) (حتى يدع المزاح)
 اى المذموم منه او كثرته (والكذب و) يدع (المراء) بالكسر المجادلة
 (وان كان محقا) لما بورت منه ويؤدى اليه من البغض والفتنة (حب عن ابي برزة
 رضى الله تعالى عنه انه قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول
 ان الكذب يسود الوجه في الدارين) لانه يظهر اثر ذلك على وجه يوم
 تبيض وجوه وتسود وجوه قال البيهقي الكذب مراتب اعلاه في القبح والتحريم
 الكذب على الله ثم على رسوله ثم كذب المرء على عينه فلسانه فجوارحه وكذبه
 على والديه ثم الاقرب فالاقرب اغلظ من غيره (والنهيمة) نقل الكلام على
 وجه الافساد (عذاب العبر) من قبيل التشبيه البليغ (ت عن ابن عمر
 رضى الله تعالى عنهما ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال اذا كذب
 العبد يتباعد عنه الملاك ميلا) ثلث الفرسخ (من نتن) رايحة كريهة
 (ما جاء به) من الكذب المراد ملك الرحمة والحفظة وفي رواية من نتن ريحه
 فان قيل كيف يكون للقول ريح قلنا تعلق الروايح بالاجسام وخلقتها
 فيها عادة لا طبيعة فاذا شاء الباري خلقها مقرونة بالاعراض فسببت اليها
 واخذ من هذا الخبر ان الملائكة تدرك من الآدمي ريحا خبيثة عند تلفظه
 بالمعصية وهل هذه الريح حسية او معنوية احتمالا لان ربح بعض الاول
 وعدم ادراك العجائب فيدرك الكامل ويؤيده خبر احمد بن جابر كأمع النبي
 عليه الصلاة والسلام فارتفعت ربح منته فقال اندرون ما هذه الريح هذه
 ربح الذين يغتابون المؤمنين واخذ منه جمع صوفية انه يجب على العابد
 ان يظهر ظاهره وباطنه لئلا يؤذى احدا من اهل الحضرة الالهية من
 انبياء وملائكة واولياء بنتن الريح المتولد من الذنوب سيما الفم اذا نطق
 بما لا يحل فانهم يشمون رايحة المخالفات ولهذا قال مالك بن دينار والله لو كان
 الناس يشمون ربح المعاصي كما اشتمها ما استطاع احد ان يجالسني من نتن
 ريحي واتفق جميع الملل والنحل على قبح الكذب حتى الكفار كما في الكشف
 (تنبيه) العالم مشحون بالملائكة واذيتهم واذية مواطنهم كالمساجد محرمة
 علينا فليس في العالم موضع شبرا الا وفيه جبهة ملك فالعالم كله مسجد
 لهم فاذيتهم بالمعاصي وريح الذنوب واكرامهم بكف الاذى عنهم وكف
 الاذى بترك الكذب وكشف العورة والقبائح فالكف عن ذلك اكرام للملاء
 الاعلى المجاورين للقلوب والارواح والنفوس في عالم الملكوت والاجسام

في عالم الملك كذا في الفيض (ز عن عائشة رضي الله تعالى عنها) وعن ابويها
 (انها قالت ما كان من خلق ابغض الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 من الكذب ما اطلع) كلما اطلع (على احد من ذلك) الكذب (بشيء) قليل
 (فيخرج من قلبه) فلواطلع من احد قليلا من الكذب يخرج هو من قلبه
 او يخرج هو من قلبه (حتى يعلم) الى ان يعلم (انه قد احدث توبة) يعني ذلك
 الاخراج يستمر الى وقت التوبة فعند علمه توبته يدخله قلبه لانه كان بالمومنين
 رؤوف رحيم فرتبة فحش الكذب معلومة من رتبة بغضه عليه الصلاة والسلام
 (هق عن ابى بكر الصديق رضي الله تعالى عنه ان النبي صلى الله تعالى
 عليه وسلم قال الكذب مجانب الايمان) مضاد الايمان الكامل فلا يجتمعان
 فهما ما نعتا الجمع (واشده) اى الكذب (البهتان) هو اسناد ما لم يصدر
 ووصفه بمكروه لم يكن هوفيه (حد) احمد (عن ابى هريرة رضي الله تعالى
 عنه انه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم خمس ليس لهن كفارة)
 سائة اثمها (الشرك بالله تعالى وقتل النفس بغير حق وبهت) من البهتان
 (المؤمن) اى قوله عليه مالم يفعله حتى حيره في امره واد هشه فالتقييد
 بالمومن اعلان الذمى ليس كذلك في الشدة او الحاقه به (والفرار
 من الزحف) حيث لم يجز الفرار كالمساواة فلوا الكافر ثلاثة والمسلم واحدا
 يجوز الفرار ولو اثنين فالاولى عدم الفرار فالفرار حينئذ ليس بهذه المثابة
 (ويمين ضائرة) التي يتعمد بها اذ هاب مال مسلم كذبا (يقطع بهما ما لا يغير
 حق) كمن عليه حق لا آخر انكره فقطعه بيمينه (واشد البهتان شهادة الزور)
 وفي حديث مسلم (من اقطع حق امرى مسلم بيمينه فقد اوجب الله له النار
 وحرّم عليه الجنة) وان كان مأولا فقال له رجل وان كان شيئا يسيرا
 يا رسول الله قال وان كان قضيا من شجر السواك (دعن خزيمة بن فاتك انه
 قال صلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم صلاة الصبح فلما انصرف قام
 قائما فقال عدلت) ساوت (شهادة الزور الاشرار بالله تعالى) اى جعلت
 الشهادة الكاذبة مماثلة للاشراك في مطلق الاثم لكن يسكل ان مطلق
 المعاصى مشترك بالاشرار بهذا المعنى تفصيله ان اريد المطلق فيورد بذلك
 وان المماثلة فيلزم الكفر بشهادة الزور فالانسب اما الشهادة باعتقاد الحل
 واما القرب من الاشرار فساؤها وان شارك في اصل العصيان لكن ليس
 قريبا من الاشرار ولا يبعد ان يراد الاشرار من غير كفر كالرياء ثم لا يخفى

ان المطلوب مطلق الكذب واللازم من الحديث الكذب المخصوص لكن
لاضير فافهم (ثلاث مرات) قاله ثلاث مرات (ثم قرأ فاجتنبوا الرجس
من الاوثان واجتنبوا قول الزور) اى الكذب ويمكن ان يكون المقصود
من الاستشهاد بحسب ذلك المحل وجه المعادلة انه تعالى جمع بين الرجس
والزور فى الامر بالاكتساب عنهما (خم عن ابى بكره انه قال كنا عند
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال الا انبئكم باكبر الكبائر ثلاثا) كرهه
ثلاثا لزيادة الاهتمام اول التشويق الى الجواب (الا شراك بالله وعقوق الوالدين)
بما يتأذيان به (وشهادة الزور الا وشهادة الزور وقول الزور وكان متكئا
فجلس فما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت) ثلاثا تعب ويستريح هذا التكرير
الكثير والجلوس بعد الاتكاء لتأكيد حرمتها وشناعة فبجها وعظم جرمها
(فان قيل ان العقوق وما بعده بعد تسليم كونهما كبيرتين لاشك انهما
ليست من اكبر الكبائر كالاشراك فكيف جمعتهما فى كونهما اكبر الكبائر
واعنى بشأن الاخير بالجلوس والتكرير دون الاول قلنا يجوز ان يكون الحكم
لجميع بحسب بعض اجزائه يعنى الاول ويجوز ان يكون من قيل علفتها
تبنا وما بارد او يراد من اكبر الكبائر ما هو الاعم من الحقيقى والاضا فى
فالاخير ان اكبر ان مما تحتها من الكبائر وان كانا اصغرين مما فوقهما ويجوز
ان يراد من الاشراك ما لا يبلغ كقرا كالرياء كامر واما امر الاعتناء فلان
المخاطبين لا يعتقدون كون الاخير بهذه المثابة اوفيهم من يتلى بهذه البلية
دون الاول ثم ايضا فى اقتران الا واخر بالاول من يد تهديد وزيادة تحذير
وتخويف (و) اشد البهتان ايضا (الافتراء على الله تعالى وعلى رسوله)
لانه يؤدى الى هدم قواعد الاسلام وافساد الشريعة والاحكام (قال الله
تعالى ومن اظلم) استفهام انكار (ممن افترى على الله كذبا) اى لا اظلم ممن
افترى على الله كذبا لشدة جراته وقوة جريته (ان الذين يفترون على الله
الكذب لا يفلحون) لا يظفرون بمراداتهم ولا ينجون من العذاب الاليم (خم
عن المغيرة بن شعبة رضى الله تعالى عنه انه قال رسول الله صلى الله تعالى عليه
وسلم ان كذبا على ليس ككذب على احد) فانه اعظم انواع الكذب بعد
الكذب على الله تعالى لتأديته الى هدم قواعد الدين قيل ولهذا كره قوم
من الصحابة رضى الله عنهم اكثر الحديث خوفا من الزيادة والنقصان وخاف
بعض من التابعين رحيم الله من رفع الحديث الى النبي صلى الله عليه وسلم

فاوقفه على الصحابي وقال الكذب عليه اهون من الكذب على الرسول عليه
 الصلوة والسلام وقيل ولذلك امر بقتل من كذب عليه واحرقه بعد موته فانه
 ما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى بوحى (فمن كذب على منعمدا فليتبوأ
 مقعده من النار) مسكنه امر بمعنى الخبر او بمعنى التحذير او التهكم او الدعاء
 على فاعل ذلك اي بؤاه الله ذلك واحتمال كونه امر حقيقة والمراد من
 كذب على فليأمر نفسه بالتبوءة بعيد وهذا وعيد شديد يفيد ان الكذب
 عليه من اكبر الكبائر بل عدّه بعضهم من الكفر قال الذهبي وتعمد الكذب
 على الله ورسوله في تحريم حلال او عكسه كفر محض ولا ح من هذا الخبر
 ان رواية الموضوع لا تحل كذا في الفيض (وعن النووي او غلب على ظنه
 وضعه وقيل روى هذا الحديث ما ثمان من الصحابة ولم يوجد من الحديث
 ما يرويه العشرة المبشرة غير هذا ولهذا قيل لو كان في الحديث تواتر لفظي
 لكان هذا فقط وعن موضوعات على القاري وللحريز عن مثل ذلك كان الخلفاء
 الراشدون والصحابة يتقون كثرة الحديث وكان ابو بكر وعمر يظا لبان من
 روى لهما حديثا لم يسمعه بينة ويتوعدان في ذلك وكان بعض المحتاطين
 خوفا من الزيادة والنقصان يقول قريبا من هذا او شبه هذا او نحو هذا
 ومن جملة المحتاطين ابو حنيفة ولا فرق في الحرمة بين ما يتعلق بالاحكام
 والفضائل والترخيب والترهيب والمواعظ فان كله من اكبر الكبائر كذا
 نقل عن النووي واما الضعيف فيجوز في غير الاعتقادات والاحكام وقد سبق
 زيادة تفصيله قبل (فمن الافتراء على الله تعالى الافتاء بغير علم قال الله تعالى
 ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب) مفعول لا تقولوا وهذا حلال بدل
 منه او متعلق بتصف على ارادة القول اي ولا تقولوا الكذب لما تصف
 السنتكم فتقولوا (هذا حلال وهذا حرام لتفروا على الله الكذب) بدل
 بعض من لما تصف واللام للعاقة قال المولى المحشي ومن الافتراء على الله
 تعالى التواجد وهو ادعاء الولاية والكرامة بينه وبين الله تعالى (دعوى
 ابي هريرة رضي الله تعالى عنه مرفوعا) هو ما اضيف اليه صلى الله تعالى
 عليه وسلم قولاً او فعلاً او صفة (من افتي بغير علم كان ائمة على من نشاه)
 ان كان المفتي معروفاً بالفتنة والنقمة ولم يكن خطأ في الاجتهاد وان لم يكن
 معروفاً فالائم عليها او كان معروفاً وكان خطأ في الاجتهاد فلا اثم بل الاجر
 لازم ويسير اليه قوله بغير علم قال في التاتارخانية ولا يجوز التفتي ان يفتي

ببعض الاقاويل المهجورة لجر منفعتها لان ضرر ذلك في الدنيا والاخرة بل
 بما اختاره المشايخ ومن شرائط الفتوى ان يكون المفتي حافظا للترتيب والعدل
 لا يميل الى الاغنياء والامراء واعوان السلطان ومن آدابه ان يأخذ الكتاب
 بالحرمة ويقرأ المسئلة مرة بعد اخرى ليتضح السؤال ولا يرمى الكاغذ ثم الفتوى
 بقول ابي حنيفة ثم ابي يوسف ثم محمد بن الحسن ثم زفر والحسن بن زياد
 وفي حديث الجامع من افتي بغير علم لعنته ملائكة السموات والارض (ومن
 الافتراء على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان يحدث عنه بغير علم)
 انه من كلامه صلى الله تعالى عليه وسلم (ت عن ابن عباس رضى الله تعالى
 عنهما من فوعا اتقوا الحديث عنى) لا تحذروا عنى (الاما علمتم) تيقنون
 صحة نسبه الى وقال الطيبي احذروا رواية الحديث عنى او احذروا من
 الحديث عنى لكن لا تحذروا مما تعلمونه والحديث عرفا ما روى من قول المصطفى
 قيل والحجابه والتابعين او فعلهم او تقريرهم وقد يخص بما يرفع الى النبي
 عليه الصلاة والسلام كما فى التلويح قيل من اراد ان يروى حديثا ولم يعلم انه
 صحيح ام لا وقال وروى اوجاء فى الخبر ولم يقل صريحا قال رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وسلم لم يأثم تمة الحديث من كذب على متعمدا فليتبوا
 مقعده من النار قال على القارى عن العراقى نقل الحديث من غير معرفة
 الصحيح والسقيم وان اتفق كونه صحيحا ثم لكونه نقل بلا علم وعنه ايضا لا يحل
 لاحد ممن هو بهذا الوصف ان ينقل حديثا من الكتب ولو من الصحيحين
 ما لم يقرأ على من يعلم ذلك من اهل الحديث وعن الحافظ ابي بكر لا يجوز
 ان يقول قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كذا حتى يكون مر ويا
 عنده ولو على اقل وجوه الروايات (وعن الطبرانى ان تيمما الدارى استأذن
 عمر فى القصص فابى ثم استأذنه فقال ان شئت و اشار بيده الذبح قال العراقى
 فانظر توقف عمر عن صحابى مثل تيمم الدارى فاعتبر قصاص زماننا وعن
 الطبرانى عن العبادلة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم القاص
 ينتظر المقت وتفصيله فى موضوعات على القارى (وتوبة البهتان بثلاث
 عزمه على تركه واستحلاله ان امكن) بكونه حيا حاضرا ولا يؤدى الى فتنه
 والافالدهاء والاستغفار له والتضرع الى الله تعالى رجاء ان يغفره الله تعالى
 (وتكذيب نفسه عند السامعين) لبهتانه (ومن الكذب الادعاء) من الدعوى
 (الى غير ابيه) بالانساب كادعاءه من اولاده صلى الله تعالى عليه وسلم وهو

ليس كذلك (والى غير مواليه) اى معتقه (خ م عن سعد بن ابى وقاص قال ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال من ادعى الى غير ابيه وهو يعلم انه) والحال هو يعلم انه (غير ابيه فاجنة عليه حرام) يعنى انه ممنوع عن دخولها اولاً وانما عبر بالحرمه تشديداً فى الزجر عنه لانه مؤد الى الفساد الكثير او حرام قبل عقوبة كذبه او ابدان استحل لان تحريم الحلال الذى لم تطرقه تأويلات المجتهدين كفر او حرام عليه جنة معينة بكنة عدن او ورد على التغليظ والتخويف او ان هذا جزاؤه وقد يعنى عنه او كان ذلك شرع من مضى ان اهل الكبار يكفرون بها كذا فى الفيض (حديث حى عن ابن عباس انه قال صلى الله عليه وسلم من ادعى الى غير ابيه او تولى) اى اتخذ ولياً (غير مواليه فعليه لعنة الله) تعالى اى طرده عن درجة الابرار ومقام الاخيار لاعتن رحمة الغفار (والملائكة والناس اجمعين) لمعارضته لحكمة الله تعالى وكانه يقول خلقنى الله من ماء فلان وانما خلقه من غيره فقد كذب على الله وهذا الوعيد الشديد يفيد انه كبيرة (خ م عن ابى ذرانه سمع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول ليس من رجل ادعى لغير ابيه) واتخذ اباً لعل هذا على قصد حقيقته والا فان اراد التجوز نحو الاستشفاق فليس من افراد هذا المحرم (و) الحال (هو يعلم انه غير ابيه الا كفر) ان استحل او كفر ان نعمة كذا قيل لكن تعقبه المناوى بانه كان فى رواية البخارى الا كفر بالله فتأبى تأويله بكفر ان نعمة لا يخفى ان دعوى الاباء ليس بحسن غاية عدم الحسن وفيد بالعلم لان الاثم انما هو على العالم بالشيء المتعمد له فلا بد منه فى الالبيات والتنى (ومن ادعى ما ليس له) هذا بعمومه يتناول الدعاوى الباطلة ماله او غيرها (فليس منا) ليس من ملتزم شريعتنا وقيل اهل ملتنا لا يخفى ما فيه لعل الذوى ما قيل اى ليس على هداونا وجيل طريقنا وقيل ليس ممن عمل بسنتنا واستحق شفاعتنا (وليتبوا مقعده من النار) ليتخذ منزلاً من النار دعاء او خبر بمعنى الامر يعنى هذا جزاؤه الا ان يعنى او يتوب (ومن دعا رجلاً بالكفر) استشهاده انكار (او قال يا عدو الله وليس كذلك الا حار عليه) اى رجوع على الناس ويكفر على قول والجمهور على خلافه بل اللازم التعزير قال فى الاحياء معنى الحديث انه يكفر وهو يعلم انه مسلم وفى الروضة عن الشافعى قال لمسلم يا كافر بل انما ويل كفروا ان بتا ويل كفر ان نعمة لا كذا فى الفيض ولو قال غيره يا كافر ولم يقل المخاطب شيئاً قال النقيذ الاعشى يكفر وابوالليث وبعض

أئمة بلغ لا يكفر والمختاران اراد الشتم لا يكفر وان اعتقد كفره يكفر كذا
 في البرازية وقال يا كافر فقال بل انت لا يكفر قال يا يهودي فقال ليك يكفر
 كما في الخلاصة (ومنه) اي الكذب (ما في قصة الرؤيا عن ابن عباس
 رضي الله تعالى عنهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال من حلم بحلم لم يره
 بضمين الرؤيا وحلم بالفتح بحلم بالضم حلم رأى الرؤيا ونحلم اذا ادعى ما لم يره
) كلف ان يعقد بين شعيرتين ولن يفعل) اي عذب حتى يفعل ذلك
 ولا يمكن فعله لعدم امكانه وفي الشرعة ويقص الرؤيا على وجهها ولا يكذب
 فيها شيئا وفي الجامع بهذه الرواية (ولن يعقد بينهما) بدل ولن يفعل فكأنه
 كناية عن التعذيب على الدوام ولا دلالة على جواز التكليف بما لا يطاق لانه
 ليس في دار التكليف كذا في الفيض لا يخفى ان هذه الدلالة انما تنوهم عند
 ارادة المعنى الحقيقي والعجب مما قاله بعد هذا التأويل حيث قال وانما شدد
 الوعيد لان الكذب في النوم كذب على الله تعالى لان الرؤيا جزء من النبوة
 فهي منه تعالى فكذب عليه تعالى ثم لا يخفى ان هذا يقتضي ان تكون كل رؤيا
 صادقة جزأ من النبوة وقد روى عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه ان
 الرؤيا اما بشارة من الله تعالى للمؤمنين واما وسوسة من الشيطان فيغتم بها
 واما اضغاث احلام وعن جعفر الصادق رضي الله تعالى عنه الرؤيا اما محكم
 او متشابه او اضغاث والاضغاث ما رآه من في طبعه فساد ومن اكل اطعمة
 غليظة ومن لم يبلغ واما المحكم ما اراه ملك الرؤيا اخذه من اللوح وهو اما
 تبشيرا وتحذيرا او الهام والتبشير اما بشارة امر دينوي او نصيحة لمسلم او تسجيل
 حجة لكافر يوم القيامة والتحذير تخويف لمسلم لقربانه معصية او تركه طاعة
 والالهام ما يدعوا الى طاعة كالخج وصلاة التهجيد والصدقة وتوبة عن معصية
 والرؤيا الغير الصادقة اما رؤيا همة وهي التي يرى ما اهتم به وتأمله في يقظته
 واما رؤيا علة وهي رؤيا المرضى من الامور المخوفة واما اضغاث من الشيطان
 كما عرفت فاذا تمهد هذا فما يكون من اجزاء النبوة انما يكون في الرؤيا
 الصادقة وهو اقل اقسام الرؤيا فلعل المراد اما بالنسبة الى اعتقاد الراي
 او بالنسبة الى الجنس او المقصود ليس تمام الدلالة بل يكفي الاشعار فافهم
 ومن غرائب الرؤيا الصادقة ما يحكى في مفتاح السعادة ان اباحنيفة رحمه الله
 تعالى رأى كأنه ينش قبر النبي عليه الصلاة والسلام ويجمع عظامه الى
 صدره فهالته الرؤيا فقال ابن سيرين هذه رؤيا ابي حنيفة فقال انا ابو حنيفة

فقال ابن سيرين اكشف عن ظهر ك فكشف فرأى خالا بين كتفيه فقال
 انت الذي قال عليه الصلاة والسلام يخرج من امتي رجل يقال له ابو حنيفة
 بين كتفيه خال يحبى الله تعالى دنى على يديه ثم قال ابن سيرين لا تخف انه
 صلى الله تعالى عليه وسلم مدينة العلم وانت تصل اليها فكان كما قال لكن قال
 على القارى كل حديث في مدح ابى حنيفة موضوع نعم في الدر المختار تصحيح
 بعض طرق بعض حديث مدحه رحمه الله تعالى ومن لطائف المقام ما في الفيض
 عن شيخ الاسلام زكريا انه سئل عن رجل رأى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقول له
 امرتى بصيام ثلاثة ايام وان يعبدوا بعدها ويخطبوا فهل يجب الصوم
 او يندب او يجوز او يحرم فاجاب لا يجب شئ من ذلك ولا يندب بل يكره
 او يحرم ولكن ان غلب على الظن صدق الرؤيا فله العمل بما دلت عليه
 ما لم يكن فيه تغيير شرع ويحرم على الرأى ان يقول امركم النبي صلى الله تعالى
 عليه وسلم بكذا بل يأتى بما رآه وسئل ايضا بانه هل يمتنع ان يسمى ابليس
 باسم النبي كأن يقول انا النبي ويأمر بالطاعة كما يمتنع التشكل به فاجاب لا يمتنع
 ذلك عقلا وقال ان رؤيته عليه الصلاة والسلام بصفته المعلومة ادراك
 لذاته وبغير صفته ادراك لمناله فالأولى لا تحتاج الى التعبير والثانية تحتاج اليه
 وعليه يحمل قول النووي الصحيح انه براه حقيقة سواء بصفته المعروفة او لا
 فان رآه بصورة حسنة فذلك حسن دين الرأى وان كان في بعض جوارحه
 شين او نقص فذلك خلل في دينه وكذلك ان كان في كلامه عليه الصلاة
 والسلام في منامه ما يخالف شريعته فخلل في سمع الرأى وقد سبق زيادة
 تفصيل المقام في البدعية (ومن استمع الى حديث قوم وهم له كارهون)
 لا يريدون استماعه جملة وهم له حال او صفة قوم والواو انما كيد لصوقها
 بالموصوف كما في سبعة وثمانهم كلهم (صب في اذنيه الا نك) بفتح الممدودة
 وضم النون الرصاص او الخالص منه ولم يحنى مفرد على هذا الوزن غيره
 (يوم القيامة) لم يكن لفظ يوم القيامة في الجامع الصغير بل انتهى الحديث
 بما قبله وانه ذكر فيه قوله من استمع ابتداء حديث وكذا قوله من صور حديث
 حديث آخر فيد لكن الجميع عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما قال كذبوا
 فيه وعيد شديد وموضوعه فيمن يستمع لمفسدة كريمة واما المقصد انتهى
 عن الفساد او الاحتراس من شرهم فلا بل قد يندب او يجب بحسب الموطن
 وللوسائل حكم المقاصد انتهى (ومن صور صورة) ذات روح (عذب
 وكلف ان يفتح فيها الروح) يوم القيامة (و) هو (ليس ينافع) كناية

﴿ عن ﴾

عن دوام تعذيبه قال في الفيض استفيد منه جواز التكليف بالمحال في الدنيا كما جاز في الآخرة واستدرك عليه بان ذلك ليس امرًا تكليفياً بل للتعذيب والتعجيز ولاظهار قبح فعله وعن القرطبي هذا يفيد ان التصوير كبيرة وعن بعض انه اغلظ من القتل لان وعيده ينقطع بحمل قوله تعالى خالدا فيها على الامد الطويل وهنا لا يستقيم لانه كان مغيباً بما لا يمكن من نفي الروح ولذا حكم المعتزلة بخلوده في النار واهل السنة حملوه على التصوير بنحو قصد ان يعبدوا وان استحلوا واولوا بنحو زيادة الروح والتهويل وفيه ايضاً ان افعال العباد مخلوقة لله تعالى للحقوق الوعيد لمن تشبه بالخالق فكيف يقال ان الله تعالى خالق حقيقة واعترض ان الوعيد على خلق الجواهر لا الافعال والمعتزلة لم يقولوا بخلق الجواهر لغير الله واجيب ان الوعيد لاحق بالشكل والهيئة وذلك غير جوهر واعترض بانه لو كان كذا كان تصوير غير ذي روح ممتمعا ومنع بان ذار خص فيه وبأثر ورد فيه نعم الاستدلال بذلك غير مرضي من جهة اخرى وهو ان المسئلة قطعية والدليل من الآحاد وفي حديث الجامع (كل مصور في النار) يجعل الله له (بكل صورة صورها نفساً) ذات حياة (فتعذبه) نفس الصورة (في جهنم) قال في المبارق واما تصوير مال الروح له فرخص له وان كان مكروهاً من حيث انه اشتغال بما لا يعنى وقيل لا بأس بتصوير ذي الروح اذا كان مقطوع الرأس انتهى اذ علة الكراهة جارية هنا وفي الحديث ان يتألف فيه صورة ذي روح لا تدخله الملائكة يعني ملائكة البركة لا الحفظة (ومنه خلف الوعد اذا كان في نيته الخلف وقد مر) في الآفات القلبية واما اذا كان في نيته الوفاء ولم يقدر على انجازه فليس بالكذب وقد قيل وعد الكريم دين الغريم وفي الحديث العدة دين (ومنه) اي الكذب (تحديث كل ماسمع) قيل اي بلا نسبة الى قائله لعل ذلك من قبيل رفع الايجاب الكلي لا السلب الكلي (م عن ابي هريرة رضى الله تعالى عنه انه قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كفى بالمرء اثماً ان يحدث بكل ماسمع) يعني لو لم يكن له كذب سوى ان يتكلم بكل ماسمع لكفاه من الذنوب فيجب الاحتياط عن حال الراوى انه عدل ام لا وعن المظهر هذا زجر عن التحديث بما ليس بمشروع او مضمون عنده وتحرير على الاحتياط بما يحدث قال المناوى لانه يسمع عادة الصدق والكذب فاذا حدث بكل ماسمع لا محالة يكذب وان لم يتعمد لكن التعمد شرط الاثم وفي حديث الجامع ايضاً (كفى

بالرء من الكذب ان يحدث بكل ما سمع) قال شارحه وفيه زجر عن الحديث
 بشيء لا يعلم صدقه ثم قال المصنف (والجد) اي العمد (والهزل فيه) اي
 الكذب ويشمل نحو المزاح (سواء) في الاثم لكن فيه نوع مخالفة لما ذكر آنفا
 فافهم (ويجوز) الكذب (في ثلاث وما في معناها) مما دعا اليه غرض صحيح
 في درء مفسدة او جلب منفعة معتد بها لما اثبت حرمة الكذب بالآية
 والحديث شرع في بيان ما يباح فيه الكذب اما صريحاً وهو الثلاثة المذكورة
 في الحديث او دلالة وهو ما ذكره المصنف بقوله فيما يأتي والحق الخ (ت عن
 اسماء بنت يزيد انه قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يحل الكذب الا
 في ثلاث رجل كذب امرأته ليرضيها) ويحسن المعاشرة وعن النووي في شرح
 مسلم واما كذبه لزوجته وكذبها فهو حرام باجماع المسلمين يعني لعل مراده
 كذب كل منهما لالارضاء (ورجل كذب في الحرب) لاجل الظفر والقهر
 (فان الحرب خدعة) في تعليقه بالخدعة تنبيه على انه انما يحل اذا كان للكذب
 مدار على الخدعة فيه يمكن معرفة وجه تخصيص العلة بالدني اوللتنبيه على
 مراد الخيلة حينئذ (ورجل كذب بين المسلمين) والظاهر التنبيه (ليصلح بينهما)
 اي ليبدل فراقهما وفاقاً وشقاقهما اتفاقاً فيلزم كون الكذب بما يتعلق بايلاف
 قلوبهما وكذا بين الضرات من النساء بان يظهر لكل واحدة منهن انها احب
 اليه وان كانت امرأته لاتضعه الاوعده ما لا يقدر عليه بعدها في الحال تظييراً
 لقلبها (وزاد في رواية دع عن ام كلثوم) رضى الله تعالى عنها (والمرأة تحدث
 زوجها) كذا بحسن معاشرته واعلم ان هذا الباب لا يفتح الا بقدر الضرورة لئلا
 تعود النفس بذلك وايضا فيه غرور كبير اذ قد يكون الباعث حفظه وغرضه
 فليعلم ان المقصود هل هو اهم في السرعة من الصدق اولا وذلك غامض
 جدا فالحزم في تركه الا ان لا يجد رخصة في تركه اصلاً ومن هذا القبيل خفاء
 من ظن جواز وضع الاحاديث في الترغيب والترهيب وهذا خضاً عظيماً
 اذ هذا الغرض لا يقاوم محذور الكذب على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 لان ذلك من اكبر الكبائر الذي لا يقاومه شيء (والحق بهذه الثلاثة) بدنه النص
 او القياس (دفع ظم الظلم) كمن اخفى مسلماً عن ظلم يريد ظنم او اخفى ماله
 وسأل عنه وجب الكذب باخفائه وكذا انظاره والمصاحل ان الكلام وسيلة
 الى المقاصد فكل مقصود محمود يمكن تحصيله بغير الكذب وانما جاز

الكذب ثم ان كان المقصود مباحا فالكذب مباح وان واجبا فواجب كما نقل
 عن رياض الصالحين للنووي ويؤيده قاعدة للوسائل حكم المقاصد لكن
 يشكل على المقام بقولهم درء المفاسد اولى من جلب المنافع والمصالح
 وقولهم لا يتحمل الضرر القوي الكلي للوصول الى النفع الجزئي وقولهم ترجح
 المفسدة القوية على الضعيفة عند تعارضهما اذ ضرر عدم ذلك المقصود
 لا سيما عند كونه مباحا ليس بضرر معتد به والكذب كبيرة فانتظر (واحياء الحق)
 وايضا نقل عن الرياض ووقع في الجامع خبر (ليس الكذاب) اي ليس يا ثم
 في كذب (الذي يصلح) بضم الياء (بين الناس) قال المناوي يعارضه خبراته
 عليه الصلاة والسلام رأى الكذاب يعذب بالنار بالكلوب من حديد قلنا
 العذاب على الكذاب عام خص منه البعض بهذا الحديث وكذا كل حديث
 يؤدي الى خير كما اشار اليه بقوله (فيمنى) اي يبلغ (خيرا ويقول خيرا) اي
 يخبر بما عمله من الخير ويسكت عن عمله من الشر فان ذلك جائز بل محمود بل
 قد يندب بل قد يجب ثم قال ورخص في اليسير من الفساد لما يؤمل فيه من
 الصلاح وكل محمود يمكن اتصاله بالصدق والكذب جميعا فالكذب فيه
 حرام لان اباحة الكذب انما هي للضرورة فاذا لم يكن فيه ضرورة والضرورات
 تبيح المحظورات وما يبيح للضرورة يتقدر بقدرها ولهذا قيل الكذب مباح
 لاهياء حقه ودفع الظلم عن نفسه وفي الحديث (الكذب اثم كله الا ما نفع به
 مسلم اودفع به عن دين) قال المناوي لانه لغير ذلك غش وخيانة ومن ثمه كان
 الكذب اشد الاشياء ضررا والصدق اشد ما نفعها وقبح الكذب مشهور وراجع
 على حرمة الاصلحة (قال الغزالي هو من امهات الكبائر واذ اعرف الانسان
 بالكذب سقطت الثقة بقوله وازدرته العيون واحتقرته النفوس قال ومن الكذب
 الذي لا اثم فيه ما اعتيد في المبالغة كجئت الف مرة ومما اعتيد في الكذب
 ان يقول لا اشهى الضعام عند تكليف الاكل فذا منهي عنه وحرام ان لم يكن فيه
 غرض صحيح وقال الراغب الكذب عار لازم وذل دائم فلا يترخص في ادنى كذب
 بشيء فمن استحلاه عسر عليه فطامه وقال بعض الحكماء كل ذنب يرجى تركه
 بتوبة الا الكذب فكم رأينا شارب خمر اقلع واصانزع ولم نر كذابا يرجع وعوب
 كذاب في كذبه فتدل لو تغرغرت به وتطعمت حلاوته ما صبرت عنه طرفة عين
 انتهى (كما في خيار البلوغ) للصغيرة التي زوجها غير ابيها ووجدتها (تقول)
 زوجها) في النهار بلغت الآن وفسخت النكاح مع انها بلغت بالليل) فايح

لاحياء حقتها وفي الدرر وان رآته بالليل تختار بلسانها فتقول فسمحت نكاحي
وتشهد اذا اصبحت وتقول رأيت الدم الآن (قيل ومنه) الكذب المباح
(الوعد والوعيد الكاذبان للصبي اذا لم يرغب في المكتب) واعرض فيجوز
لمصلحة تعاليمه قيل فيه نوع ضعف لامكانه بطريق آخر كالضرب ولذا قال
قيل واورد عليه ان جوازاً لضرب محل بيان خصوصاً في ابدون عشر سنين
ولعل لهذا قال نوع ضعف اقول المناقشة في المثال ليس بحسن نعم ان مثل هذا
الامكان يوجد في غيره مما يباح فيه الكذب (و) منه (الانكار لسر الغير) لئلا يفسى
سره الذي اودع عنده لان صدور الاحرار قبور الاسرار (و) منه انكار (معصية
نفسه) لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم من ارتكب شيئاً من هذه القاذورات
فليستر بستر الله وذلك لان اظهار المعصية معصية اخرى (و) انكار
(جنابته على غيره لتطيب قلبه) اي قلب المجنى عليه وفي الجامع (كل امي
معا في الاالجاهرين) اي بالمعاصي كأن يحدث بعض بعضاً بعصيانه وجعل
منه ما يكون بين الزوجين من المباح (وان من الجهاران يعمل الرجل بالليل
علائم يصبح وقدستره الله تعالى فيقول عملت البارحة كذا وكذا وقد بات
يستره ربه واصبح يكشف ستر الله عنه (وهذا) اذ خبر وهو الظاهر
(من الصلح) فلا حاجة الى الالتحاق بل بنص الحديث السابق (ونقل عن
كتاب البركة في الحركة ومن الكذب المباح اخفاء ماله ومال اخيه عن الظالم
وانكاره محبة بعض نساءه اكثر من الاخرى وتزيين كلامه لآخيه عند اعتذاره
اليه هذا ثم الاسلم ان لا يفتح هذا الباب الا بقدر الضرورة لئلا تعود النفس
بذلك وايضا فيه غرور كثير اذ قد يكون الباعث حظه وغرضه فليعلم من
المقصود اهم في السرع من الصدق ام لا فيزن احدهما بان آخر فابهما اسد
فيرجحه وان تساوي فيميل الى جانب الصدق اذ اباحة الكذب بضرورة او مغممة
(وقيل المباح في هذه المواضع التعريض) قال في مفتاح السعادة ثم ان استنف
قالوا ان في المعارض مندوحة عن الكذب روى ذلك عن ابن عباس رضي الله
عنهما وكذا عن عمر هذا اذا دعت حاجة والافلا يجوز التصريح والتعريض
معا ولكن التعريض اهون كقولك الله يعلم ما قلت من ذلك من شيء وتوالت ما عندك
الابهام وتوهمه المستمع حرف النبي وكان ابراهيم الخفي اذا طلبه من بكره قال
للمجارية قولي اطلبه في المسجد وكان لا يقول ليس هو مهتم ان لا يكون كاذباً
هذا كله في موضع الحاجة والافكره لانه تفهيم للكذب اذا ان الحاجة

في المعارض خفيفة كتطبيب قلب الغير بالمزاج كما قال عليه الصلاة والسلام
لا تدخل الجنة مجوزا وما صريح الكذب مطاوعة فليس بفسق ولكنه يترك
(وهو) أي التعريض (الخامس من آفات اللسان وهو ارادة غير انطاهر
المتبادر من الكلام) كالتورية (ولا بد من احتمال المراد بحسب اللغة) كما مر
أنفا (ولا يكتفي مجرد النية) كان تقول لا آكل ناويا لخصوص فلا يجوز لعدم
العموم كذا في الحاشية لكن فيه كلام يعرف في الفقهية (وهو جاز عند الحاجة)
فيه تنبيه على أنه ليس بجائز عند عدم الحاجة إذ مفهوم التصنيف معتبر
(كالصور السابقة) من الكذب (عن عمر رضي الله تعالى عنه ان في المعارض
لمندوحة) أي سعة وخلاصا من الكذب (ويكره بدونها) أي بدون الحاجة
(وأي الكذب) الصريح (فحرام لا يحل بحال) مطلقا عند ذلك البعض
لحصول المقصود بالتعريض عند الحاجة ومن امثلة التعريض ما في الشريعة
ان عليا رضي الله تعالى عنه ارسل بنته الى عمر بن الخطاب يعرضها عليه
ليتروجهما وقال لها قولي له هل رضيت الحلة واراد به الزوجة اخذا من قوله
تعالى * هن لباس لكم وانتم لباس لهن * فقال عمر رضيتها ورضاء الحلة
كناية عن رضاء الزوجية (ومن التعريض تقييد الكلام بلعل وعسى وعن النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم المخرج من الكذب) أي طريق الخروج من
الكذب (اربع ان شاء الله وما شاء الله ولعل وعسى كذا في التاتارخانية) لا يخفى
ان الاولى للمصنف على هذا ان يضم القولين الاولين الى الاخيرين لعل ذلك
ليس من التعريض اذا التعريض ليس بجائز بلا ضرورة وهما لباسا كذلك
فافهم (ومن التعريض ان تقول اشتريت هذا بخمسة مثلا وقد اشتريته
بسته لان القليل موجود في الكثير فلا يكون كذبا) بخلاف العكس لان
الكثير ليس بموجود في القليل (وقد يكون ذكر العدد كناية عن الكثرة
فلا يراد به خصوصه) أي خصوص العدد بل يراد بالمبالغة (كما تقول دعوتك
سبعين مرة او مائة او الف فلا يكون كذبا اذا لم يبلغ عدد دعوتك الى احد هذه ولكن
عدت) تلك الدعوة (بين الناس كثيرة) وان لم يكن طلبه الامر واحدة او مرارا
ولكن لم تعد بين الناس كثيرة كان كذبا واما الاسعارة فقال علماء البيان
هي تفارق الكذب بالبناء على التأويل ونصب القرينة على خلاف الظاهر
(و ضد الكذب الصدق وهو الاخبار عن الشيء بما هو عليه) في الواقع عند
الجمهور خلافا لمن قال بمطابقة الاعتقاد اول من قال بمطابقة الواقع والاعتقاد معا

(خ م عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه انه قال قال صلى الله تعالى عليه وسلم ان الصدق يهدي (يوصل) الى البر) التوسع في الخير وقيل اسم لجميع الخير كله وقيل اكتساب الحسنات واجتناب السيئات (وان البر يهدي الى الجنة) فسبب لدخولها نحو ان الابرار في نعيم (وان الرجل ليصدق) يلزم الصدق (حتى يكتب عند الله صديقا) مبالغة الصدق اي يتكرمه الصدق ويداوم عليه حتى يستحق اسم المبالغة ويستتبر بذلك عند الملائكة على قولها وفعلا واعتقادا فالمراد الكتابة في اللوح اوفى صحف الملائكة وحتى للتدريج (وان الكذب يهدي الى الفجور) وهو هتك ستر الديانة والميل الى الفساد والانبعاث في المعاصي وهو اسم جامع لكل شر (وان الفجور يهدي الى النار) داع لدخولها (وان الرجل يكذب) يكثر الكذب (حتى يكتب عند الله كذابا) مبالغة في الكذب هو كالصديق فيصدق ويكذب للاستمرار فالكذب اشد الاشياء ضررا والصدق اشد نفعها ولهذا علت رتبته على رتبة الايمان لانه ايمان وزيادة قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين وفيه كما قال انشوي حث على تحريض الصدق وتحذير من الكذب فانه اذا تساهل فيه اكثر منه وعرف به (تبيه) الصدق احد اركان بقاء العالم حتى لو توهم مر تفعالا اصح نظامه وبقاؤه وهو اصل المحمودات وركن النبوات ونتيجة التنوي ولولاه لبطلت احكام الشرايع والاتصاف بالكذب انسلاخ من الانسانية لخصوصية الانسان بالنطق (ت عن ابى الجوزاء انه قال قلت للحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما ما حفظت من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال حفظت منه دع) اترك (ما يربك) ما يوقعك في الريب والنك والتهمة واصلاه قلق النفس والامر للندب فالتوقى عن الشبهات ليس بواجب على الاصح كما في الفيض (الى ما لا يربك) يعني اذا وجدت نفسك مضطربة في امر فدعه واذا وجدت بها مطمئنة فاستمسك به لان اضطراب قلب المؤمن في شيء علامة كونه باطلا وطمانينته علامة كونه حقا واليه اشار بقوله (فان الصدق طمانينة) القلب السليم اي محل طمانينة القلب (والكذب ريبة) اضطراب وسك فاذا ارتابت نفسك في شيء فاتركه وطمانينته لشيء مسر بخشيته وهذا مخصوص بذوى النفوس القدسية عن دنس الذنوب ووسخ العيوب والحاصل انه اذا لجأ الصدق لقلب الكامل امتزج نوره بنور الايمان فاطمأن به وانطفي اسراج الكذب فان الكذب ظلمة والظلمة لا تمازج النور كذا في الفيض

ونحوه في الحاشية واما من لم يتصف بالعقل السليم بل كان من جملة الموسوسين
 فاللازم العمل بالشرع المتين لا بطمانينة القلب وربيه انتهى فالتقريب ليس
 بحسن وفي الجامع بهذه الرواية ايضا وقع قوله (فان الصدق ينجي) اي
 ان فيه النجاة وان ظن فيه الهلكة فان ارتابت النفس في شيء فدعه فان نفس
 الكامل تطمئن الى ما فيه نجاة من الصدق وترتاب في الكذب فالارتباب
 اشارة الحرمة والاطمئنان علامة الحق فخذبه وفي الجامع ايضا (دع ما يربك
 الى ما لا يربك فانك لن تجد فقد شيء تركته لله تعالى) ولهذا قال بعضهم
 الورع كله في ترك ما يربك الى ما لا يربك وفي هذه الاحاديث عموم يقتضي
 ان الريبة تقع في العبادات والمعاملات وسائر الاحكام وان ترك الريبة في ذلك
 كله ورع وهذه الاحاديث قاعدة من قواعد الدين واصل في الورع
 الذي عليه مدار اليقين وراحة من ظلم الشكوك والاوهام المانعة لنور اليقين
 (تنبيه) لو توهم هذا الحديث لتيقن استيعابه كل ما قيل في تجنب الشبهات
 كذا في الفيض (حد دنيا حب حك عن عبادة بن صامت ان النبي صلى الله
 تعالى عليه وسلم قال اضمنوا لي من انفسكم ستا) اي التزموا بالمحافظة على
 فعل ست خصال (اضمن لكم الجنة) التزم لكم بدخول الجنة مع السابقين
 او من غير تعذيب والمراد من الضمان هو اللغوي عبر به لتحقيق حصول
 الوعد ان حوفظ على الأمور به (اصدقوا اذا حدثتم) لا تكذبوا في شيء
 الا عند ترجح مصلحة ارجح من مصلحة الصدق كحفظ دم معصوم (واوفوا
 اذا وعدتم) فان العدة دين ووعد الكريم دين غريم (وادوا) الامانات
 (اذا ائتمتم) ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها قال البيهقي
 ودخل فيه ما تقلد المؤمن بايمانه من العبادات والاحكام وما عليه من رعاية
 حق نفسه وزوجه واصله وفرعه واخيه المسلم من نصحه وحق مملوكه
 او مالكة او مواليه فاداء الامانة في كل ذلك واجب كذا في الفيض لعله يدخل
 فيه ايضا الرعايا للملوك والاحكام الشريعة للقضاة والعلوم للعلماء وحفظ
 العهد الذي اخذه تلاميذ المشايخ عنهم (واحفظوا) ايها الرجال والنساء
 (فروجكم) عن الفحش (وعضوا ابصاركم) عما لا يجوز نظره (وكفوا
 ايديكم) عن اخذ مال الغير ظلما وضربه ولمس المحرم السادس من آفات
 اللسان (الغيبة) بكسر المعجمة (وهي ذكر مساوي) جمع سوء (اخبك المعين
 المعلوم عند المخاطب) فان لغير المعين المعلوم عنده فليس بغيبة (او محا كاتها)

اي المساوي كأن يمشي متعارجا حكاية لفعل اعرج (وتفهميها) لا مخاطب
 (باليد او غيرها من الجوارح) فالتعريض كالتصريح والفعل كالقول بل هما
 اشد انواعها لانهما اعظمان في التصوير والتفهم (قالت عائشة رضي الله
 تعالى عنها وعن ابويها دخلت علينا امرأة فلما ولت اومات بيدي الى انها
 قصيرة فقال صلى الله تعالى عليه وسلم فقد اغتبتها (على وجه السب
 والبغض) اي لا على وجه الالتهام وبالجملة الغيبة ان تذكر اهلك بما يكرهه
 لو بلغه سواء ذكرت نقصا نافي بدنه او في نسبه او خلقه او فعله او قوله
 وفي دينه ودنياه حتى في ثوبه وداره ودابته ثم لا تقصر على اللسان بل التعريض
 فيه كالتصريح والفعل فيه كالقول والاشارة والابناء والرمز والتميز والحركة
 والكتابة وكل ما يفهم المقصود ومن ذلك ذكر المصنفين خصوصا معينا
 وتهجين كلامه الا اعذر محوج ومن اخبت انواعها قول التراء المرائين
 الحمد لله الذي لم يلبسنا بالدخول على السلطان والتبذل في طلب الخطام
 عند ذكر شخص حاله كذلك او يقول نعوذ بالله من قلة الحياء ذمنا للغير
 مع الرياء وكذا يقول ما احسن فلانا لولا تقصيره في العبادات لكنه ابتلى
 بما ابتلينا في ذم غيره ومدح نفسه بالتشبيه بالصالحين في ذم انفسهم فيغتاب
 ويرأى ويركى نفسه (وهو حرام قضعي) في الفيض عن اذكار الغيبة
 والندبة محرمتان باجماع المسلمين (قال الله تعالى ولا يغتاب بعضكم بعضا)
 لا يخفى ان دلالة على الحرمة موقوفة على كون الفاظه مفسرة او محكمة
 عند بعض ويكفي كونها ظاهرة او نصية وايضا ان دلالة مثل هذا النهي
 من حيث هو نهى موقوفة على معرفة انه في السرعات او الحسيات او تسبح
 في نفسه او لوصفه او تجاوزه كما في اصول الفقه فارجع فتأمل (انجب احدكم
 ان يأكل لحم اخيه ميتا) تمثيل لما يناله المغتاب من عرض المغتاب منه على الخس
 وجه مع مبالغات الاستفهام المترر واسناد الفعل الى احد للتعظيم وتعليل
 المحبة بما هو في غاية الكراهة وتمثيل الاغتياب باكل لحم الانسان وجعل التأكل
 اذاميتا وتعقيب ذلك بقوله (فكرهتهوه) تحقيقا وتقريراً اسنادا وتعميرا
 ان صح ذلك او عرض عليكم هذا فكرهتهوه واذ يمكنكم ان تشاركونه
 وانتصاب ميتا على الحال من اللحم او اذخ (واتقوا الله ان الله تواب رحيم)
 لمن اتقى ما نهى عنه وتاب مما فرط منه والمبالغة في التواب لانه يبلغ في قبول
 التوبة اذ يجعل صاحبها كمن لم يذنب او لكثرة التوب عليهم او لكثرة

ذنوبهم كذا في القاضى (حب) وفي بعض النسخ صب اصبهاني (عن ابى
امامة رضى الله تعالى عنه انه قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان الرجل
ليؤتى كتابه) اى كتاب حسنة (منشورا فيقول يارب فابن حسنتى كذا
وكذا عملتها) فى الدنيا (ليست فى صحيفتى فيقول له محبت باغتيا بك اناس
وكتبت فى كتاب من اغتبه) هذا وان لم يدل على الحرمة صريحا لكن
لايبعد ان يلزمه الحرمة ولو كان ما يلزم من الدليل مستلزما للمطلوب فالتقريب
تام قيل عن الخرائطى فى مساوى الاخلاق عن ابى امامة عنه عليه الصلاة
والسلام انه قال ان العبد ليعطى كتابه يوم القيامة منشورا فيرى فيه حسنات
لم يعملها فيقول يارب لم اعمل هذه الحسنات فيقول انها كتبت لك باغتيا
الناس اياك (وفى القشيرية وقيل من اغتيا بغية غفر الله نصف ذنوبه
) صب عن عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه انه قال سمعت رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم يقول الغيبة والنميمة ثخان (بضم المهملة وتثنية
الفوقية اى تفرقان وتحكان ثمرات الايمان (كما يعضد الراعى) اى يقطع
(الشجرة) للماشية فاصل الايمان كالشجرة والاعمال فروع له كاعصان
الشجرة وبسببها تمحى تلك الاعمال وتكتب فى كتاب من اغتبه فيبقى الايمان
كالشجرة التى يعضدها الراعى لتأكل الاغنام اوراقها وما يتوهم من ظاهره
من ان المعصية تحبط الطاعة فقد عرفت جوابه فى الاعتقادية (حد عن
ابن عباس رضى الله عنهما انه قال ليلة اسرى) ليلة المعراج (بنى الله صلى الله
تعالى عليه وسلم ونظر فى النار فاذا قوم يأكلون الجيف قال من هؤلاء) للتحقير
(يا جبرائيل قال هؤلاء الذين يأكلون لحوم الناس) بالاغتيا لعل ذلك
تمثيل ارواح المغتياين فيما قبل اوصورهم فيما يستقبل (يعلى طب عن ابى هريرة
رضى الله تعالى عنه انه قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من اكل لحم
اخيه فى الدنيا) باغتياه لا يخفى ما فى المناسبة بين الغيبة واكل اللحم لان حرمة
عرض المؤمن كحرمة دمه (قرب اليه يوم القيامة فيقال له كله ميتا كما اكلت
حيا فيا كله ويكلح) اى يعبس وجهه قيل عن الترمذى تسوية النار
فتقلص شفته العليا حتى تبلغ رأسه وتسترخى السفلى حتى تضرب سرته وذلك
من مرارة ما اكله لعل ليس ما اكله عين اخيه بل مثاله وصورته لئن جزاه
سيئة سيئة مثلها (ويضح) يضح ويرفع صوته وانينه (يعلى عن ابى هريرة
رضى الله تعالى عنه انه قال كما عند النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقام رجل)

وذهب لحاجة (فقالوا يا رسول الله ما اعجز فلانا او قالوا ما اضعف فلانا)
 شك من الراوى يعنى تعجبوا من ذهابه وضعفه (فقال صلى الله تعالى
 عليه وسلم اغتبتم صاحبكم واكلمتم لحمه) فان قيل ينبغى ان يكون ذلك
 غيبة لان الظاهر من غرضهم هو الغيرة والزجر لاعراضه عن صحبته عليه
 الصلاة والسلام قلنا لعل له ضرورة داعية يعرفها النبي دونهم (دنيا عن عابشة
 رضى الله تعالى عنها) وعن ابويها (انها قالت قلت لامرأة مرة وانا عند النبي
 صلى الله تعالى عليه وسلم ان هذه لطويلة فقال صلى الله تعالى عليه وسلم الفظي
 النظي) ارمى ما في فيك وجه التاكيد انه كان في اعتقادها ليس في فيها شيء
 ففيه اشارة انكار او دفع توهم ناش مما ذكر اول الشفقة كانه يسرع في اخراج ما في
 فيها من الخبث (فلفظت بضعة) قطعة (من لحم) فاما انه تعالى يقدر على
 تبديل الاعراض جواهر كما في ذبح الموت يوم القيامة على صورة كبش وامتناع
 انقلاب الحقايق مختص فيما بين الواجب والممكن والممتنع اوانه تعالى يخلق
 ذلك ابتداء لمناسبة بينهما واما كون ذلك لحم المغتاب بقريته الحديث الآخر
 فينقله تعالى منه اليه ويخلق غيره بدله بلا شعوره وعرفانه فبعيد غاية البعد
 وان امكن بمجرد ذات قدرته تعالى ثم ان وجه كونه غيبة كراهتها من هذا
 القول وان واقعا كما في الحديث الآتى (الغيبة ذكر كاخاك بما يكره) قال المناوى
 لو بلغه في دينه او دنياه او خلقه او اهله او خادمه او ماله او ثوبه او حر كنه او طلاقته
 او عبوسه او غيره بلفظ او اشارة او رمز او كتابة او محاكاة بل او بقلب ومنه ما في
 التصانيف نحو قال بعض من يدعى العلم او بعض من ينسب للصلاح (قيل
 افرأيت ان كان في اخي ما اقول قال ان كان فيه ما تقول فقد اغتبتته وان لم يكن
 فيه ما تقول فقد بهته) دعى انس رضى الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وسلم قال لما عرج بي ربي مررت بقوم لهم اظفار من نحاس
 يخمشون) يجرحون ويخدشون ويضربون (بها وجوههم فقلت من
 هؤلاء يا جبرائيل قال هؤلاء الذين يأكلون لحوم الناس ويقعون في اعراضهم)
 مما يغتابون قال المناوى عن الطيبي لما كان خمش الوجه والصدر من صفات
 النساء النائمات جعلهما جزاء من يقع اشعارا بانهما ليسا من صفات الرجال
 بل هما من صفات النساء في اقمح حالة واسوء صورة قال الغزالي يحسر المبرق
 لاعراض الناس كلبا ضاريا والشره لاموالهم ذنبا والتكبر غمرا وطالب الرياسة
 اسدا لان الصورة في هذا العالم غالبية على المعاني وهذا وعيد شديد

على الغيبة (دت عن عائشة رضي الله تعالى عنها) وعن ابويها (انها قالت قلت
 يا رسول الله حسبك من صفة) بنت حبي بن اخطب من امهات المؤمنين خبر
 مقدم اي كافيك من عيبها (قصرها قال صلى الله تعالى عليه وسلم لقد
 قلت كلمة لو مزج بها البحر لمزجته) المزج التغيير وقيل اي غلبته في المزج
 لعظمها فهذا من اعظم الزواجر عن الغيبة وما اعلم شيئا من الاحاديث
 يبلغ في الذم به هذا المبلغ وما ينطق عن الهوى الآية ونسئل الله العافية كما
 نقل عن اذكار النووي اقول يحتمل ان يكون هذا التشديد مختصا بها اما لعدم
 مناسبة منصب عائشة من العلم والرعة واما لكون الغيبة على صفة لكونها
 من اهل بيته عليه الصلاة والسلام او لجموعتهما وفي التفسيرية واوحى الله
 الى موسى عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام (من مات تابا من الغيبة فهو آخر
 من يدخل الجنة ومن مات مصرا عليها فهو اول من يدخل النار) وقال عوف
 دخلت على ابن سيرين فتناولت بالاعتياب من الحجاج فقال ابن سيرين
 ان الله حكم عدل وكما يأخذ من الحجاج يأخذ للحجاج وانك اذا التيت الله غدا كان
 اصغر ذنب اصبته اشد عليك من اعظم ذنب اصابه الحجاج (وقيل دعي ابن
 ادهم الى دعوة فحضر فذكروا رجلا لم يأثمهم وقالوا انه نقيل فقال ابراهيم انما فعل
 في هذا نفسي حيث حضرت موضعا يغتاب الناس فيه فخرج ولم يأكل ثلاثة
 ايام (وقيل مثل الذي يغتاب الناس كمثل من نصب منجنيقا يرمى حسنة
 شرقا وغربا يغتاب واحدا خراسانيا و آخر جازيا و آخر تركيا فيفرق حسنة
 ويقوم ولا شيء معه) م عن ابى هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال هل تدرون ما الغيبة قالوا الله ورسوله اعلم) فيه نذب اسناد ما لا علم به للعبد
 الى الله تعالى ورسوله (قال ذكرك اخاك بما يكرهه قيل ارأيت ان كان في اخي
 ما اقول قال ان كان فيه ما تقول فقد اغتبه وان لم يكن فقد بهته) من
 البهتان وقد تقدم قريبا شرحا لا يخفى ان هذا الحديث الانسب ان يذكر
 قبيل قوله وهو حرام قطعي (وعن سفيان كنت جالسا عند اياس فقلت من انسان
 فقال هل غزوت الروم والترك فقلت لا فقال سلم منك الترك والروم وما سلم
 منك اخوك المسلم) قال يحيى بن معاذ ليكن حظ المؤمن منك ثلاث خصال
 ان لم تنفعه فلا تضره وان لم تسره فلا تغمه وان لم تمدحه فلا تدمه) قال الجنيد
 كنت جالسا في مسجد شونيزية انتظر جنازة اصلي عليها واهل بغداد على
 طبقاتهم فرأيت فقيرا يسئل الناس فقلت في نفسي لو عمل هذا عملا بصون به

نفسه كان اجل به فلما انصرفت الى منزلي وكان لي شيء من الورد في الليل
من الدماء والصلاة فتقل على جميع اورادي فسهرت وانا قاعد وغلبتني
عيني فرأيت ذلك الفقير جاؤا به على خوان ممدود وقالوا لي كل لحمه فقد
اغتبه وكشف لي عن الحال فقلت ما اغتبه انما قلت في نفسي شيئا فقلت ما انت
من برضى منك بمثله اذهب فاستحله فاصبحت ولم ازل اتردد حتى رأيت في وضع
تلقط من الماء عند تزايد الماء اوراقا من البقل مما يتسا قضم من غسل البقل
فسلمت عليه فقال تعود يا ابا القاسم فقلت لا اعود قال غفر الله لنا ولك (اعلم
ان الغيبة تعم ذكر عيوب الدين) نحو فلان تارك الصلاة وسارب الخمر
وسارق ونمام (والدنيا) نحو فلان اعرج او اصم او زمن او اعور خص بعض
بعيوب الدنيا وقال لاشية في الدين لانه ذم ما ذمه الله تعالى فذكره بالمعاصي
وذمه يجوز والجمهور على العموم يؤيده الحديث السابق والاجماع على ان
من ذكر غيره بما يكرهه فهو مغتاب سواء دين او دنيا لعل الحق التفصيل ان لغرض
نفساني فغيبه وان لغرض ديني فلا (لكن يشترط معرفة المخاطب) اي
المغتاب (وان يكون على وجه السب) والقدح فيه لاعلى وجه الاهتمام
(عند علمائنا) الحنفية اما على سبيل الترجيح او النظم منه فلا (قال قاض خان
في فتاواه رجل اغتاب اهل قرية فقال اهل القرية كذالم يكن ذلك غيبة منه
لا يريد به جميع اهل القرية) لما فيهم من نحو اهل الصلاح والصبيان لكن
يشكل ان ذلك يجوز ان يكون بمنزلة عام خص منه البعض (فكان المراد
هو البعض وهو مجهول) فلا تعين ولا علم المخاطب فدل على شرطية
معرفة المخاطب لعل هذا ان لم تكن الغيبة بوصف بوجب التعيين منهم
او ان لم تكن قرينة دالة على خصوصهم لكن يشكل ان علة حرمة الغيبة هو انذى
ولاشك ان الاذى حاصل في اغتتاب مطلق اهل القرية لكل من اهل القرية او لاجل
من اغتتاب له منهم (الرجل اذا كان يصوم ويصلي ويضر الناس بانيد)
كالضرب والغصب والسرقعة (واللسان) كالستم والبهتان والغيبة والشتم
(فذكر بما فيه لا يكون غيبة) ظاهره الاطلاق وحجته في المقام موقوفة
على كونه لاعلى وجه السب وحمل هذا المطلق على المقيد به لا يبعد بل
المتبادر ان عدم كونه غيبة لكونه مجاهر بالفسق ولا يستكف من ذكره (وان اخبر
السلطان) مثلا (بذلك ليرجره) عن اضراره (فلا يم عليه) لعل ذلك مقيد
بما اذا لم يندفع بطريق غير السلطان فلا يضمن بما اخذه السلطان من الجرائم

على المختار وهل الاولى الرفع اليه اولا فان ممن يزيد اذاه عند الالهة نعم والافلا
 لكن ينبغي ان يقيد بكون السلطان قادرا او غير مهمل والافلا فائدة فيه بل
 زيادة غيظ قال قاضيان ايضا رجل علم ان فلانا يتعاطى من المنكر له ان يكتب
 الى ابيه بذلك قالوا ان كان يعلم انه لو كتب الى ابيه بمنعه الاب من ذلك
 ويقدر عليه يحل له ان يكتب والافلا يكتب كيلا تقع العداوة بينهما وكذلك
 فيما بين الرجلين او بين السلطان والرعية والحشم انما يجب الامر بالمعروف
 اذا علم انهم يسمعون انتهى (رجل ذكر مساوى اخيه على وجه الاهتمام) لا على
 وجه السب والقدح فلعل المراد من الاهتمام الاعذار التي ترخص بها الغيبة
 كما يشير المصنف وهي ستة ١ التظلم ٢ الاستغاثة لتغيير المنكر والرد الى
 منهج الحق ٣ الاستفتاء ٤ تحذير المسلمين من شره ٥ كون اسمه مؤذيا
 كالاعرج والاعمش ولا يمكن تعريفه بغير ذلك ٦ المجاهر بالفسق (لم يكن
 ذلك غيبة) لضرورة مبيحة (انما الغيبة ان يذكر) مساوى اخيه (على وجه
 الغضب يريد به السب انتهى وهكذا) ذكر (في الخلاصة وغيرهما فذكر
 العيب لتغيير المنكر اول الاستفتاء) طلب الفتوى من المفتي (او التحذير) اي
 تحذير الغير (من شره او التعريف كالاعرج ونحوها) قيل كذا كره عيب مبيع
 مكتوم عيبه وذكر عيب امرأة يراد نكاحها ولا يعلم عيبها فانه من النصح
 الواجب وتفريع هذه الامور باعتبار كونها معاني للاهتمام وكونها معني
 لذلك باعتبار الحصر المفهوم من قوله انما الغيبة الخ (ليس بغيبة وكذا)
 لا يكون غيبة (ان كان مجاهرا للفسق والظلم فذكرهما واما ان ذكر عيبا آخر)
 لكل منهما (فغيبه) لعل انه ان كان ذكر ذلك العيب الاخر متسببا عن الظلم
 والفسق فالظاهر ليس بغيبة كما ان ذكر الظلم والفسق لغرض نفساني آخر
 ليس بغيبة (شيخ) ابو الشيخ (عن انس رضى الله تعالى عنه ان النبي صلى الله
 تعالى عليه وسلم قال من اتى جلباب الحياء) اي الحياء الذي هو جلباب النساء
 وملحفتهم فجهر بالفسق والمعاصي فمن قبيل لجين الماء والجلباب كل ما يستر به
 من نحو ثوب (فلا غيبة له) قال المناوي يعني المجاهر المتظاهر بالفواحش
 لا غيبة له اذا ذكر بما فيه فقط ليعرف ويحذر وهذا فيمن اظهره وترك
 الحياء فيه لان النهي عن الغيبة انما هو لا يذاه المقتاب وعن البيهقي اسناد
 هذا الحديث ضعيف وان صح فعلى فاسق معلى بفسقه وعن الذهبي في رجاله
 مجهول واورده العراقي في الضعيف وابو الشيخ بسند ضعيف انتهى ملخصا

دنيا عن بهز بن حكيم عن ابيه عن جده (معاً وية بن جندة وجدته صحابي
 نزل البصرة ومات بخراسان) ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال اتروعون
 تخافون وتحذرون (من ذكر الفاجر متى يعرفه الناس) اي وقت يعرف الناس
 ان لم تعرفوهم به (اذكر الفاجر) الفاسق (بما فيه) من الفجور وهتك
 ستره يانه فذكره بذلك من النصيحة الواجبة لئلا يغتر به مسلم فيقتدى به
 في فعلته او يضل به بد عته او يسترسله له فيؤذيه بخد عته وانشا بقوله
 (يحذره) اي لكن يحذره (الناس) الى ان مشروعية ذكره بذلك
 مشروطة بقصد الاحتساب واردة النصيحة دفعا للاغترار ونحوه مما ذكر
 فن ذكر احدا من هذا الصنف تشفيا لغيره او انتقا ما لنفسه او احتقارا
 او ازدراء او نحو ذلك من الحظوظ النفسانية فهو آثم كما ذكره الغزالي في السبكي
 فيما نقله عنه ولده قال كنت جالسا بد هليز دارنا فاقبل كلب فقلت اخسا
 كلب ابن كلب فزجرني الوالد فقلت اليس هو كلب ابن كلب قال شرط
 الجواز عدم قصد التحقير فقلت هذه فائدة قال في الفيض لم يصح عن
 بهز شيء وقال احمد حدثه منكر وقال عدى لا اصل له وكل من روى هذا
 الحديث وهو ضعيف وقال الدارقطني وضعه جارود ثم قيل هذا الحديث
 سند من يخص الغيبة بذكر العيوب الدنيوية والجمهور حملوا الفاجر على
 المعلن بفسقه لا على مطلقه (والامام الغزالي ضيق حيث لم يشترط السب
 ولم يلتفت الى الاهتمام) بل شرط الكراهة من المغتاب فقط قيل هو ملك
 الاحتياط لمن اكثر الاخبار التي حكم فيها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 بوجود الغيبة لم يوجد فيه السب ولم يدل عليه قرينة خصوصا تفسيره
 عليه الصلاة والسلام الغيبة بقوله ان تذكر اخاك بما يكرهه كما لا يخفى على
 من تتبع فالاولى الاحتراز عن ذكر سوء الغير ما لم ينط به فائدة دينية انتهى
 اقول لا ترجح بكثرة الحديث عندنا وان الاصل ان يحمل المطلق على المتبدل
 ان في الحكم وانحد الحكم والحادث وكذا في الالباب وان توفيق المحوسر
 لازم عند امكانه فنظير ان قوله ولم يدل عليه قرينة ان عندنا غير متعين
 هذا الحديث فنظيره انه ليس بلازم وان مطلقا فليس بعدم الالتماس حديث
 يكون قرينة المراد لما في بعض آخر فيه يعلم حال قوله خصوصا في علي ان
 تتضمن التفرع على ما مهده ان يقال نحو الصواب وايضا في ذلك عن
 اعتراف مسألة الخصم فافهم (ثم اعلم ان اسباب الغيبة احد عشر) ان

تشفي الغيظ بذكر مساويه ٢ موافقة الاقران زاعما كونها حسن معاشرة ٣
ان يستشعر من انسان انه سيقصده ويطول لسانه فيه او يفتج حاله عند
محتشم فيبادره ويطعن فيه ليسقط اثر شهادته ٤ ان ينسب اليه شيء
فيذكر ان الذي فعله فلان ويتبرأ منه مع ان التبرأ يحصل بان لا يذكر الغير
بشخصه ٥ ان ينسب النقص الى غيره ويقصد بذلك اثبات فضل نفسه ٦
القدح عند من يحب ذلك الشخص حسدا لا كرامتهم ومحبتهم ٧
ان يقصد اللعب والهزل والمطايبة ويضحك الناس عليه ٨ الاستهزاء
استحقاقه في الغيبة ٩ ان يتعجب بفعله المنكر وهذا من الدين لكن ادى
الى الغيبة بذكر اسمه فصار مغتابا من حيث لا يدري ١٠ ان يفتن لسبب
ما يتلى به فيقول مسكين فلان قد غنى امره وما ابتلى به وغمه ورجته خير
لكن ساقه الى شر وهو الغيبة من حيث لا يدري ١١ منها الغضب لله على
منكر فارقه انسان فيظهر غضبه ويذكر اسمه وكان الواجب ان يظهر
غضبه على فاعله ولا يظهره على غيره بل يستراسمه وهذه الاسباب الثلاثة
الاخيرة مما يغضب على العلماء فضلا عن العوام اذا عرفت اسباب الغيبة فاعلم
ان علاجهما على الجملة ان يذكر مضره الغيبة وانها تخط حسنة وتثقل
حسنة غيره او ينقل اليه من سيئاته فيدخل النار فهذا بعد المطالبة والسؤال
والحساب وعلاجهما على التفصيل ان ينظر في اسبابها ويعالجها بما مر في
الاخلاق الذميمة من نحو الغضب والحسد والرياء واعلم انه نبيه عليك ان
من انواع الغيبة ما بالقلب وهو سوء الظن اى عقده القلب والحكم بالسوء
وذلك حرام كما نبه قبل واما الخواطر وحديث النفس ان يتغير القلب معه
عما كان فينفر عنه نفورا ويستثقله ويفتر عن مراعاته واكرامه ومن ثمرات
سوء الظن التجسس فيطلب التحقيق وهو منهي عنه كذا في مفتاح السعادة
(ثم ان الغيبة على ثلاثة اضرب الاول ان تغتاب وتقول لست اغتاب لاني
اذكر ما فيه فهذا كفر) ظاهره الاطلاق وقد وقع الخلاف في كون الغيبة
جارية في العيوب الدينية ولاسك ان ادنى درجة الاختلاف ابراث شبهة
فكيف يكفر في حكمه كان فيه شبهة الا ان يخص بالعيوب النبوية وان
لم تظهر قرينة للتخصيص (ذكره الفقيه ابو الليث في التبيين لانه استحلال
الحرام القطعي) قيل لان حرمة بالنص القرآني لا يخفى ان القرآن على حرمة
الغيبة لا على كون ما ذكر فيه عيبة والمطلوب ذلك (والثاني ان يغتاب

وتبلغ غيبته المغتاب فهذه معصية لا تتم بالتوبة عنها الا بالاستحلال (من المغتاب (لانه آذاه ببلوغ غيبته) اليه (فكان فيه) في بلوغ الغيبة (حق العبد ايضا) اى كما كان حق الله تعالى وباعتبار نهيه تعالى حقه تعالى وباعتبار اذاه للعبد حق العبد لكن السابق الى الحاسط ان علة النهى هو الاذى فينبغي ان يكون حق العبد فقط لكن فيه تأمل (وهذا محمل قوله عليه الصلاة والسلام فيما خرج من دنياطظ عن جابر رضى الله تعالى عنه الغيبة اشد من الزنا قيل وكيف) تكون اشد (قال الرجل يزنى ثم يتوب عنه فيتوب) اى يقبل (الله عليه) توبته هذا اذا كان الزنا طوعا لا كرها ولم تكن المزنية منكوحة او امة لغيره ولم يلحق به عار لاحد والا فلا يكفي مجرد التوبة لاختلاط حق العبد حينئذ بل لا بد معها من الاستحلال وطريقه فيه لا يكون الا بطريق التعميم على قول ابى يوسف وعليه الفتوى بان يقول انى اطلب منك استحلال جميع حقوقك المتعلقة بدار الآخرة اذ لو صرح لزم الوفوع في مفسدة عظيمة (وان صاحب الغيبة لا يغفر له) من جهته تعالى (حتى يغفر) اى يتوب ويحلال (له صاحبه) بشكل بقوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء فتأمل تصل (والثالث ان لم تبلغ الغيبة) المغتاب (فيكفيه التوبة والاستغفار له ولمن اغتابه) ولا يحتاج الى الاستحلال لانه لم يؤذ به فلم يكن فيه حق العبد لكن بشكل بما قدم آنفا من ان علة النهى هو الاذى فاذا انتفى الاذى فيلزم ان تنتفى الحرمة الا ان يمنع كون العلة ذلك او يقال يكفي في العلة الجنس وان تخلف في بعض الافراد وقد بشرع الحكم العام بالعلة الخاصة كالمشقة في السفر للرخصة (دنيا عن انس رضى الله تعالى عنه انه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كفارة من اغتابه ان تستغفر له) اذ لم تصل اليه وينبغي ان يقيد ايضا بما اذا تعذرت من اجتهاد واستحلاله ولا تعين كما عرفت في الفيض عن الغزالي يحتج الحسن بهذا الحديث على كفاية الاستغفار دون الاستحلال ولوثاب قبل الوصول ثم يبلغ لا تبطل التوبة بل يغفر الله لهما المغتاب بالتوبة والمغتاب منه بما لحق من المستغفرتين عن شرح السرعة عن ابى محمد ثم عن ابن الجوزى بان الحديث موضوع وعن عيسى مترك وعن السيوطى ضعيف وعن العراقي ايضا في شرح النجاشى ضعيف (وهذا التفصيل هو الذى احتاره الفقيه ابو الميثم وعند البعض يحتاج الى الاستحلال مطلقا) وصلت اول هذا على قياس المتوق

المالية فان من سرق مال احد يجب الاستحلال بالاتفاق مطلقا والجواب انه قياس مع فارق لان المال ملكه وحقه في نفس الامر بخلاف الغيبة فانه عند عدم علمه بالغيبة لم يفت منه شيء ولم يحصل له اذى اصلا فليس عليه حق جدا مع انه على هذا لا يمكن التوفيق بين الحديثين مع المخالفة للثاني منهما فالحق قول الفقيه اذ حينئذ يحصل التوفيق بحمل الاول على الوصول والثاني على عدمه كذا ذكر المولى المحشى لا يخفى ان القياس في معرض النص ليس بمقبول لانه من قبيل الرأي في مقابلة النص لعل الاولى ان يحكم المقام بمسئلة حل المطلق على المقيد او ترجح النص الموافق للقياس على ما ليس كذلك (وعند البعض لا) يحتاج اليه (مطلقا بل يكفيه التوبة والاستغفار) استدلالا بظاهر الحديث الثاني لكن لا يخفى انه يعارضه الحديث الاول على هذا بل القياس ايضا تدبر وعن الاحياء الاصح انه لا بد من الاستحلال والاعتذار وان كان غائبا او ميتا فينبغي ان يكثر الاستغفاره والدعاء ويكثره من الحسنات وسبيل المعتذر ان يبلغ في الشناء عليه والتودد ويلزم ذلك حتى يطيب قلبه فان لم يطيب قلبه كان اعتذاره وتودده محسوبا له يقابل به سيئة الغيبة في الآخرة (ثم اعلم انه لا بد لمن اغتیب عنده رجل او بهت عليه من البهتان (ان ينصره او يذمه) اي يدفع (عنه) غيبته او بهتانه كما يقال انصر اخاك ظالما او مظلوما فويل كيف انصره ظالما قيل بدفع ظلمه (دينار عن جابر مرفوعا من نصر اخاه المسلم بالغيب) باي نصرة كانت فيدخل فيه ما نحن فيه دخولا اوليا (نصره الله تعالى في الدنيا والآخرة) جزاء وفاقا ونصرة المظلوم فرض كفاية ان قدر كما في الجامع (من نصر اخاه بظهر الغيب وهو يستطيع) قال المناوي هذا اذا لم يترتب على نصره مفسدة اشد من مفسدة الترك فلو علم او غلب على ظنه انه لا يفيد سقط الوجوب ونفي اصل التذب بالشرط المذكور فلو تساوت المفسدتان خير وشرط ان ناصر كونه عالما بكون الفعل ظلما قال الذهبي في المهدب واخطاء من رفعه (شيخ عن انس رضي الله تعالى عنه مرفوعا من اغتیب عنده اخوه المسلم فلم ينصره وهو يستطيع نصره اذ ركبه اثمه في الدنيا والآخرة دينار عن انس مرفوعا من حمى) حفظ (عرض اخيه في الدنيا) كنع من اغتابه وزجر من بهته وبه يظهر محل الاستشهاد لكن تمامه يظهر بحمل اضافة لفظ عرض على الاستغراق كما اضافة لفظ اخ وهو الاصل عند عدم قرينة

العهد ودليل الجنس (بعث الله ملكا يوم القيمة يحميه من النار) لحفظه اخاه
من نار الدنيا اعني الوقاع في عرضه فانه تعالى غيور يحمي من يحمي عبده (شيخ
عن ابي الدرداء رضي الله تعالى عنه مرفوعا من ذب) اي منع (عن عرض
اخيه شيئا) علي موجب الاخوة من النصر (قهرا) علي من لم يحفظ ما اقتضاه
معنى الاخوة من الغيرة (رد الله عنه عذاب النار يوم القيمة) الظاهر مما اوجبه
من صغائر (وفي الجامع من ذب عن عرض اخيه المسلم بالغيبة كان حقا
علي الله ان يقيه من النار) قال شارحه وفي رواية ان يعتقه زاد في رواية
* وكان حقا علينا نصر المؤمنين * وفيه ان المستمع لا يخرج من اثم الغيبة
الا ان ينكر بلسانه فان خاف فبقليه فان قدر علي القيام او قطع الكلام لزمه
وان قال بلسانه اسكت وهو نفاق قال الغزالي ولا يكفي الاشارة باليد ان سكت
او بحاجبه او رأسه فانه احتقار للمذكور بل ينبغي الذب عنه صريحا كادلت
الاخبار انتهى (وتلا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم) دليل وجوب
النصر للمؤمن علي الكفاية (وكان حقا علينا نصر المؤمنين) ان قدر علي
منعه (تمة) قال في المفتاح واما كفارة الغيبة ان يندم ويتوب ويتأسف
علي فعله ثم يستحل المغتاب ليجله فيخرج عن مظلمته وينبغي ان يتحمله وهو
حزين متأسف نادم علي فعله واما الذي يستحل بلاندم فرأى وذلك
معصية اخرى وما قيل العرض لا عوض له كالمال فلا يجب الاستحلال
كلام ضعيف اذ وجب في العرض حد القذف ثم المراد بتحليل الغيبة العفو
عن المظلمة لا ان ينقلب الحلال حراما كما ظن وقيل ان التحليل غير ممكن
﴿ السابع ﴾ من آفات اللسان (النديمة وهي كشف ما يكره كشفه وافشاء السر)
اي سر الغير سواء كرهه المنقول عنه او المنقول اليه او كرهه ثالث وسواء
كان ذلك بالقول او الكتب او الرمز او الایماء وسواء كان المنقول من الاقوال
او الاعمال وسواء كان عيبا او نقصانا علي المنقول عنه او لم يكن وحقبة
النديمة افشاء السر وهتك السر عما يكره كشفه بل كل ما يراه الانسان من
من احوال الناس فينبغي ان يسكت عنه الاما في حكايته فائدة لم يرد
لمعصية فان كان ما ينم به نقصانا او عيبا في محكي عنه فهو غيبة ونديمة معا
والباعث علي النديمة اما ارادة السوء بالمحكي عنه او اظهار الحب للمحكي به
او التفرج بالحديث والحوض في الفضول واما الذي تم اليه فعله ستة امور
١ ان لا يصدق لان التمام فاسق وهو مردود الشهادة ٢ ان ينهيه وينصحه

٣ ان يبغضه في الله لانه بغيض عند الله ٤ ان لا يظن باخيه الغائب سوا ٥
 ان لا يحمل كلامه على البحث والتفحص ٦ ان لا ترضى لنفسك ما نهيت عنه
 النمام فلا تحكى نميمته (وفي الأكثر تطلق على نقل القول المكروه الى القول
 فيه وهي حرام) لثبوتها قطعاً بما يذكره المصنف (الا ان يكون له) للمقول له
 (ضرر فيه) في ذلك القول (ولم يعلمه) اي المقول فيه الضرر (ولم يمكن
 دفعه الا بالاعلام فيجب) حينئذ الاعلام (لانه نصيح) واجب (قال الله تعالى
 ولا تطع كل حلاف) كثير الحلف في الحق والباطل (مهين) حقير الرأي
 والتدبير من المهانة وهي الخسارة (همار) عياب طعان (مناء نميم) نقال
 الحديث على وجه السعاية والافساد بينهم (ويل لكل همزة) من يعيب
 في الغيب (لمزة) من يعيب في وجهه وقيل بالعكس والهمز في الاصل الكسر
 والامن الطعن فشاعا في الكسر من اعراض الناس والطعن فيهم وبناء فعله
 يدل على الاعتياد فلا يقال ضحكة ولغة الا للكثير المتعود الظاهر ان الاولى
 للمعنى الثاني والثانية الاولى والظاهر ان دلالتها على المطلوب انما هي
 بانضمام الاحاديث (خم عن حذيفة رضى الله تعالى عنه انه قال سمعت
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول لا بد خل الجنة) ان استحل اومع
 السابقين (قات) اي نمام (وفي رواية نمام) وفرق بينهما بان النمام من يتحدث
 مع القوم فينم والقات من يسمع على القوم وهم لا يعلمون وعن بعض عمل النمام
 اضر من عمل الشيطان لان عمله بالوسوسة وعمل النمام بالمعاينة وعن ابي هريرة
 رضى الله تعالى عنه صلى الله تعالى عليه وسلم من مشى بين اثنين سلط الله عليه
 في قبره ناراً تحرقه الى يوم القيمة (وعن معاذ رضى الله تعالى عنه ان النمامين
 يحسرون يوم القيمة على صورة القردة) وعن كعب الاحبار رضى الله
 تعالى عنه انه قال اصاب بنى اسرائيل قحط فخرج بهم موسى عليه السلام
 ثلاث مرات يستسقيه فقال موسى الهى ان عبادك قد خرجوا ثلاث
 مرات فلم تستجب لهم دعاءهم فاوحى الله تعالى اليه انى لا استجيب لك
 ولن معك لان فيكم رجلاً نماماً قد اصر على التسمية فقال موسى يارب
 من هو حتى نخرجه من بيننا فقال يا موسى انه يكم عن التسمية افاكون
 نماماً فتابوا باجمعهم فسقوا كما نقل عن التبيه (وفي الجامع التسمية والسنية
 والحمية في النار لا يجتمعن في صدر مؤمن) قال المناوى بلا مصلحة شرعية
 والا فيجوز بل قد يجب (حك عن ابي موسى رضى الله تعالى عنه انه قال

صلى الله تعالى عليه وسلم من سعى بالناس بالنميمة فهو غير رشدة) هي التولد من نكاح صحيح (او فيه شيء منها) اي من غير الرشدة لان العاقل الرشيد لا يتسبب الى عذب الناس بلا سبب ولذا قيل النميمة من الحصال الذميمة تدل على نفس سقيمة وطبيعة لئيمة منغوفة بهتت الاستار وكسف الاسرار هذا لكن قال المناوي في شرح قوله (من سعى بالناس) اي وشى بهم (الى سلفان جارليوذ بهم الخ) لا يخفى ان هذا لا يصلح في فرض المقام بسى على ان المتبادر من لفظ السعى هو هذا وقد قال ايضا الحديث منكر الرواية وقال بعض لاصل له (شيخ عن العلاء بن الحارث رضى الله تعالى عنهما ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال التهمزون) من يعيب في الغيب (واتمزون) من يعيب في وجهه (والمساؤون بالنميمة الباعون) الضالون (البراء) اي المبرئين من العيوب (يحسرهم الله في وجوه الكلاب) اذ لا واهانة لهم بسكل على منله ان تبديل الصورة والمسح مرفوع من هذه الامة واجيب بانه مختص بالدنيا وما في الحديث في الآخرة وعن بعض الاشرار يتبعون مساوي الناس ويتركون محاسنهم كما يتبع الذباب المواضع انوجعة من الجسد ويترك الصحبة التامة من السخرية * والاستهزاء (وهي تتضمن الاستصغار والاستخفاف) وهي قد تكون بالقول والفعل بالحقاكة وبالفسارة والابراء (وهي حرام) عن الاحياء هذا انما يحرم في حق من يتأذى به واما من جعل نفسه مسخرة وربما فرح بان يسخر منه صناعة ولعبا كانت السخرية من جملة المزاح وقد سبق ما يذم منه وما يمدح وانما المحرم استصغار يتأذى منه المستهزأ به لما فيه من التحقير والتهاول انتهى ثم قيل فعلم منه ان اطلاق المصنف يحتاج الى التقييد لكن الادلة تعين المصنف تدبر انتهى لا يخفى انه من قبيل التعليل في معرض النص وانه لا يفتى بالحكم بانتفاء علته الخاصة وقد يكون تسريع الحكم بالجنس من حيث هو جنس مطلقا لا بحسب جمع افراده وان تقييد اطلاق النص بالرأي والقياس ليس بجائز لعل ذلك وجد للتدبر (قال الله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا قوم ولا لرجال من نساء عسى ان يكون خيرا منهم) اي لا يسخر بعض من مؤمنين والمؤمنات من بعض اذ قد يكون بعض المسحور منه خيرا عند الله تعالى من الساخر فان مناط الخبرية في الفريقين ليس ما يظهر للناس عن الصور والاشكال والاوزاع والاطوار التي يدور عليها امر السخرية فالتدبر انما

هو الامور الكائنة في القلوب فلا يحترى احد على استحقاق احد فلعنه اجمع
منه لما يبط به الخيرية عنده تعالى فيظلم نفسه بتحقير من وقره الله والاستهانة
بمن عظمه الله تعالى ولا يتوهم من ظاهر التعليل ان مدار النهي هو الخيرية
فسخرية الاعلى للادنى ليس بمنهي عنه اذ الخيرية امر نيب لا يعلمه الا الله
والاحتمال مؤثر في اثبات الحرمان وقد قيل ان المظنونات الداخلة تحت
حظر قطعي يجب على العاقل تجنبها (دنيا عن الحسن رضي الله تعالى عنه)
قيل كذا في نسخة وهو السب رضي الله تعالى عنه وفي اخرى رحمه الله فهو البصري
مرسلا (ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال ان المستهزئين بالناس يفتح لاحدهم
باب من الجنة فيقال لهم هلم هلم) اي تعال تعال (فيجي بكره وغمه) لظهور
امارات الحزى له اولا قضاء الرجوع عن باب الجنة (فاذا جاء اغلق) الباب
(دونه فايزال كذلك) زيادة في هوانه فلعنه يكرر الاستهزاء في الدنيا كما يؤبده
قوله ان المستهزئين بالناس جزاء سيئة سيئة مثلها (حتى ان الرجل ليفتح له
الباب فيقال له هلم هلم فايأتبه) لحصول اليأس فان قيل هذا استهزاء
فاذا كان حراما فكيف يعذب بما هو محرم قلنا ليس هذا بدار
التكليف ويجوز كون حرمة مختصة بالديان وان ذلك مما يقبل النسخ فافهم
ثم اقول هذا ان لم يذب ولم يتعلق به مشبهة الغفران وشفاعة الشافعين
ثم انه بعد ذلك بدخولها والا فيلزم ان يكون كفرا الا ان يستعملها فيه ايضا
كلام نحو التاسع اللعن وهو لغة الطرد مطلقا وشرعا (الطرد والابعاد
من رحمة الله تعالى) بالنداء (فلا يجوز لشخص معين بطريق الجزم)
احتراز عن لعان الزوجين وقولك للكافر والمبتدع لعنه الله ان مات على
الكفر والابتداع لان ما ذكر لا بطريق الجزم بل بطريق التعليق واما اذا لعن
بطريق الظن لا بطريق القطع فلعنه كذلك (واما نحو قوله صلى الله
تعالى عليه وسلم لعن الله الراشي والمرثي) والرائس الذي يمشي بينهما
ولعن الله الربا واكله وموكله ولعن الله الرجل يلبس لبسة المرأة ولعن الله
السارق ولعن الله تعالى الفاشرة والمفسرة ولعن الله المتشبهات من النساء
بالرجال ولعن الله المحلل والمحلل له ولعن الله النائحة والمستنعة ولعن الله الواصلة
والمستوصلة ولعن الله زائرات القبور ولعن الله من سب اصحابي ولعن الله
عبد الدينار ولعن الله من فرق بين الوالدة وولدها الاحاديث ونحوها
مما يشتر اليه المصنف فليس بطريق الشخص بل بطريق العموم لكن

يشكل ان اكثره. مسورات كلية فبضم صغرى سهلة الحصول ٧ يتبع من الشكل
 الاول الذى هو بديهى الانتاج شخصيات الا ان يفرق بين ما صرح بعينه وبين ما
 لزم واعلمك سمعت جنس ما ذكر نأمل ٤ (الا ان يثبت موته على الكفر كابي جهل)
 وابليس و ابي لهب واما فرعون فكذا فى التحقيق بناء على النصوص الظاهرة
 على موته على الكفر نحو قوله تعالى (فلن يك ينفعهم ايمانهم لما رأوا بأسنا
 و ربنا اطمس على اموالهم الآية و ما امر فرعون برشيد يقدم قومه يوم القيامة
 و اتبعوا فى هذه الدنيا لعنة و يوم القيمة الآية و نحوها و اما الاحتجاج على ايمانه
 بقوله تعالى (الآن وقد عصيت قبل و كنت من المفسدين) بمعنى ما عصيت يا فرعون
 الآن على طريق تسليط النفي المفهوم من الاستفهام الانكارى على القيد
 كما ذهب اليه ابن العربى و تبعه الدوانى و او ضححه فى رسالة مستقلة و ايضا
 تبعه الجامى فى شرح الفصوص بان ايمانه ليس ايمان يأس بل برؤية معجزة
 موسى حيث رأى حال البحر مع موسى عليه السلام ثم حاله معه فحصل العلم بنبوته
 و آمن فتدرده المحقق ابن الكمال برسالة مستقلة باجوبة متعددة ثم قال هذه
 النصوص الدالة على عدم قبول ايمان فرعون عليه اللعنة اما محكمات
 او مفسرات فيكفر المنكر بموجبها و اما نصوص او ظواهر فيضلال منكره
 و ينسب الى البدعة ثم قال و التوقف فى امر فرعون ك بعض التسيخة مع كونه
 احداث قول جديد فى الدين لا يصح فى نفسه لان التوقف عند تساوى
 الدليلين فى القوة و ليس فليس انتهى لخصا و اما يزيد و الحجاج و اعوانهما
 فعن فتاوى الكردي للعن على يزيد يجوز ولكن ينبغي ان يفعل و عن ائمام
 الصفار لا بأس باللعن على يزيد و لا يجوز على معاوية و عن ابن الجوزى و كذا
 عن احمد و كذا عن جماعة تجوزة على يزيد و كذا القاضى ابو على باحتجاج
 حديث (من اخاف اهل المدينة ظمنا خاف الله تعالى و عليه لعنة الله و الملائكة
 و الناس اجمعين) و يزيد غزا المدينة و اخاف اهلها حتى قيل فض الامم تدبكر
 سوى سائر فساداته فى جيبه من قتل الاصحاب و سبع مائة نفس ممن قرأ القرآن
 و اباحة المدينة اياما الى ان بطلت الجماعة و دخلت الكلاب و بأت على من
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم و غير ذلك و ايضا سمعت سابقا غير ما
 ذكر كما عن الخلاصة من جواز اللعن عليه (و عن الفتازنى و عند آخرين
 لا يجوز لعنة و عليه الغزالي و هو الموافق للتواعد و الاصول يجوز توبته و ايمانه
 فى الحاتمة و اما نفس قاتل الحسين رضى الله تعالى عنه و من اجازة اوردنى به

٧ مثلا زيد راش و كل
 راش ملعون لقوله عليه
 السلام لعن الله الراشى
 فيتبع زيد راش ملعون
 وقد قلنا بعدم جوازه
 شخصا

٤ فانه طريق آخر غير
 ما ذكره المصنف و من
 وجهه ان الحكم على
 الشخص من ورد كونهم
 من اهل الجنة بالسومات
 كاهل بدر و بيعة الرضوان
 جائز مع عدم جوازه هنا

فيجوز على العموم كما نقل عن الصواعق المحرقة وبالجملة الاكثر والمختار على عدم لعنه كما سبق تفصيله (ولا) يجوز (لحيوان ولا جاد) ايضا (وقد ورد التصريح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالنهي عن لعن الريح والبرغوث) كما روى ابوداود والترمذي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا تلغنها اي الريح فانها مأمورة مسخرة وانه من لعن شيئاً ليس له باهل رجعت عليه وعن البيهقي والترمذي لا تلغنه اي البرغوث فانه نبيه نبياً من الانبياء لصلاة الغداة وعن البخاري واحمد والبراز عنه عليه الصلاة والسلام لا تسبه اي البرغوث فانه ايقظ نبياً لصلاة الفجر كما نقل عن بعض كتب علي القاري (وانما يجوز اللعن بالوصف العام المذموم) كما ذكرنا من الاحاديث وكلعنة الله على الظالمين والكافرين (اذ ثبت عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه لعن من ذبح لغير الله تعالى) كان يقول باسم اللات والعزى او باسم الله وباسم محمد (وعن قاضيجان ولو ذكر مع اسم الله غيره ان باعطف نحو باسم الله وبمحمد رسول الله يحرم وان بغير عطف بكرة) (ولعن من لعن والديه) بالتصريح او بالتسبب كما فهم عن الفيض (ومن آوى محمدنا) اي ضم اليه من احدث فعلاً غير مشروع مثل السرقة وقطع الطريق (قيل ان بكسر الدال اي جانباً بان يحول بينه وبين خصمه ويمنعه القود وان يفتحها وهو الامر المبتدع والابواء التقرب والرضاء) (ومن غير منار الارض) علامتها وحدودها الواقعة بين حدين الجارين وقال بعض المراد من غير اعلام الطريق من يتعب الناس ومنعهم عن الجادة في الجامع عن علي رضي الله تعالى عنه وكرم الله وجهه لعن الله من لعن والديه ولعن الله من ذبح لغير الله تعالى ولعن الله من آوى محمدنا ولعن الله من غير منار الارض فالاولى للمصنف ان يذكر على ترتيب الحديث (وأكل الربوا وموكله) اي معظيمة الضرورة (وكاتبه وشاهد، والواشمة) هي التي جعلت في اعضائها او اعضاء غيرها زرقاء او سوداء بنحو الابرة (والمستوشمة) الذي فعل به الوشم كافي الجامع لعن الله الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة فالاولى ان يأتي لفظ لعن على قوله والواشمة قال المناوي الوشم حرام شديد التحريم باجماع الامة لتغير خلق الله وابطال حكمته تعالى فجذب بالطرد والابعاد (وما نفع الصدقة) المفروضة (والمحلل) من ثبت به الحل وهو الزوج الثاني (والمحلل له) من ثبت له الحل وهو الزوج الاول قيل هذا ان كان مسروطاً في العقد بالطلاق والا فلا كراهة

عندنا ولا لعن بل قد يؤجر وفي جواز النكاح عند الاشتراط روايتان
وتجوز الحيلة بنحو ان يجعل امر الطلاق بيد الزوج الاول او الزوجة والموجب
من جانبها فصلناه في حاشية الدرر وحديثه تقدم ايضا واللعن يهتك المرأة
وتدل على قلة الحياء وعلى خسة النفس هذا انما يكون عند عدم كون العقد فاسدا
او ان هذا عند اطلاق العقد والافلا فان شرط الطلاق بعد الدخول بطل
ذكره القاضي كذا في الفيض فافهم (والمختفي والمختفية) النباش ذكرنا
او اشى (ومن ام قوما وهم له كارهون) ان له نقصانا من جهة الدين وان من
جهة الدنيا فلا لعن ولا كراهة (وامرأة زوجها عليها ساخط) في امر مباح
والافلا بل الواجب عليها عدمها اذا لاطاعة للاخلاق في معصية الخالق
(ورجلا سمع الاذان ولم يجب) بالتقول في قول وبالفعل في آخر وهو الاقوى
دراية والاولى الجمع بينهما والاول لصاحب التحفة والبدائع والثاني لصاحب
الهداية وقاضيخان (والراشئ) ان لنفع دينوى كالتضاء والتدريس والوصاية
والتولية وان لدفع ضرر عن نفسه او لأخذ حق لا يوصل اليه بدون رشوة
فلا لعن ومنها اخذه ولى المرأة قبل النكاح اذا كان بالسؤال او اعطاء الزوج
بناء على ظنه عدم رضائه على تقدير عدمه واما ان بلاسؤال ولا ظن عدم رضائه
فهدية جائزة (والمرثئ) من يقبل الرشوة (وعاصر الخمر ومعتصرها وشاربها
وساقبها وحاملها) الا ان يكون الارقاة (والمحمولة اليه وباعها ومبتاعها وواهبها
وآكل ثمنها) اى متاوله باى وجه كان وخص الاكل لانه اغلب وجوه الانتفاع
والحديث في الجامع على رواية ابن عمر رضى الله عنهما هكذا لعن الله الخمر
وشاربها وساقبها وباعها ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة
اليه وآكل ثمنها قال المناوى عن الطيبي ومن باع العنب من العاصر فاخذ
ثمنه فهو احق باللعن هذا الترتيب من جهة الوجود المعتصر فالعاصر فالبايع
فالآكل الثمن فالمشترى فالحامل فالمحمول اليه فالمستراة له فالساقى فالشارب
واما الترتيب في كثرة الاسم فالشارب فالآكل لثمنها فالبايع فالساقى وجميعهم
يتفانون في الدرجات في الاسم وقد يجمع الكل في شخص واحد وفيه
يحرم بيع المسكروبيع الحشيشة لمن يسكر بها ويعزر بايعها واكلها بسكر
(والاولى ان لا يصدر اللعن عن المؤمن لشيء) مطلقا لان الاستغفار بذكر الله
اهم وان لم يكن في السكوت سلامة (الم تر ان الله تعالى لم يوجب علينا
لعن احد ولو ابليس ففيه عبرة لمن اعتبر) من اولى الالباب ووعظ لمن اعظ

فليس في ترك اللعن خطر واولا بليلس واما لعنه عليه الصلاة والسلام فتيسل
انه يعلم من الاشياء ما لا يعلم غيره على انه قد صح ان لعنه عليه الصلاة والسلام
دعاء لامته فتأمل وفي حلية الابرار للنووي ويقرب من اللعن الدعاء على
الانسان بالشر حتى الدعاء على الظالم كقول لاصح الله جسمه ولا سلمه الله
وما جرى مجراه كل ذلك مذموم انتهى (خ م عن الضحكا ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال لعن المؤمن كقتله) في الاثم والجرمة ولا يلزم المساواة لان وجه
الشبه اقوى في المشبه به (ت عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه ان
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال المؤمن ليس بطعان) كثير الطعن
في انساب كما في الجاهلية (وللعان ولا فاحش) تتكلم بالسوء والفحشاء
(ولابدى) هو من ليس له حياء وان كان المراد نفي كمال الايمان لكن يشعر نفي
اصل الايمان للزوم كمال المجانبة لان طبيعة المؤمن من حيث هو مؤمن
مناف ذلك (م عن ابي الدرداء رضى الله تعالى عنه انه قال سمعت رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم يقول ان اللعانين لا يكونون شهداء ولا شفعا
يوم القيامة) فنكثر لعنه يحرم يوم القيامة من رتبة الشهادة للرسول على
امهم بتبليغ الاحكام ومن الشفاعة لاحد من الناس وايضا لا تقبل شهادته في الدنيا
قال في التاتارخانية لا تقبل شهادة الشتام (د عن ابي الدرداء رضى الله تعالى
عنه انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا لعن العبد شيئا
ولو حيوانا او جادا (صعدت اللعنة الى السماء) فانه تعالى قادر ان يخلق اللعنة
على صورة شئ يتصور فيه الصعود فان النصوص محمولة على ظواهرها
مالم يصر فيها قطعي (فتغلق ابواب السماء دونها) لقبجها (ثم تهبط) اي تنزل
(الى الارض فتغلق ابوابها دونها فتأخذ) تتردد (يمينا وشمالا) من الهواء
(فاذالم تجده مسانغا) مرجعا ومذهبا ومدخلا (رجعت) اللعنة (الى الذي لعن)
بالبناء للمفعول اي الى الملعون (ان كان لذلك اهلا) بالظلم والغواية ونجس
الحد (والارجعت الى قائلها) فلعل حاصله ان دعا احد على احد بشئ من
المكاره كالظرد من رحمة الله تعالى فان استحق المدعو عليه اصابه فيستجاب
في حقه والافستجاب في حق الداعي فيصيبه فيلزمه ان من لا يستحق لدعاء
شر لا يضره البتة بل يضر الداعي لكن ظاهر بعض الآثار بل النصوص
انه قد يستجاب كقصة بلعم في حق موسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام
فلا يبعد ان القضية ليست بكلية بل في قوة الجزئية او اكرية (وفي هذا

الحديث إشارة الى ان الاولى ان لا يلعن بشيء ولو اهلها) لاحتمال العود عليه بعدم استحقاقه في نفس الامر ظاهر الحديث شموله على ما يكون على وجه العموم وقد سمعت كثرة وروده عنه صلى الله تعالى عليه وسلم وقال الله تعالى حكاية عن موسى ربنا اطمس على اموالهم الآية وقد ذكر المصنف في بعض رسائله بجواز الدعاء على من يستحقه بل استحبابه الا ان يفرق بما وقع بلفظ اللعن وغيره ثم الظاهر ان النهي يتعلق باللفظ فلا يجوز ايضا بارادة معنى آخر ﴿ العاشر السب ﴾ اي الشتم (خ م عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال من قال لاختيه يا كافر فقد بآء بها) اي رجع بتلك الكلمة (احدهما) من التكلم والمخاطب (فان كان كما قال) فقد صدق فيما قال (والارجعت عليه) قيل ذهب بعض بناء على ظاهر الحديث الى كفر من قال للمسلم يا كافر والجمهور على انه لا يكفر بل يأثم ويستحق التعزير اقول يمكن التوفيق بينهما بان يحمل مراد عدم الكفر بما يكون على طريق الشتم ومراد الكفر بما يكون رضاء كفرة واعتقاد كفرة لما في نحو البرازية والمختار في مثل هذه المسائل انه اذا اراد الشتم ولا يعتقد كفرة وان اعتقده كافر لا يكفر ويناسبه ما في بعض الكتب ان قاله في حال غضبه لا يكفر وان في حال رضاه يكفروه به يحصل التوفيق ايضا بين ما نقل عن ائمة بلخ لا يكفر وعن بعض يكفرون في الخلاصة قال لغيره اي مع اوترسا او وجود لا يكفر عند الاكثر (خ م عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه انه قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سباب) بكسر السين (المسلم) اي سبه (فسوق) لما فيه من الخروج عن طاعة الله تعالى (وقتاله) اي محاربتة (كفر) ان مستحلا او محمول على التهديد والتشديد او من آثار الكفر لانه لا يليق من المؤمن او كافر ان نعمة وفي الحديث (سباب المؤمن كالمشرف على المهلكة) قال المناوي اي يكاد ان يقع في الهلاك الاخروي (م عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال المستبان) اللذان يسب كل منهما الاخر (ما قاله) اي اثم ما قاله (فعلى انول) اي البادئ منهما (وفي رواية فعلى البادئ منهما) لانه كان سبب له (حتى يعتدى المظلوم) اي يعتدى الحد في السب فيعدهما على قدر اعتدائه فان من اعتدى على احد فانما يعتدى عليه بمثل اعتدائه لا غير لان جزاء سيئة سيئة مثلها لا يخفى ان ظاهره جواز المقابلة ما لم يتجاوز ستم المقابل شتم البادئ

﴿ وقد ﴾

وقد وقع في البحر الرائق عن القنية تشا بما يجب الاستحلال عليهما وعن فتح
 القدير الاولى للانسان فيما اذا قيل له ما يوجب التعزير ان لا يجيبه قالوا لو قال له
 يا خيث الاحسن ان يكف عنه نعم ثم قال ايضا الواجب فقال له لا بل انت
 لا بأس وايضا في المنح قال لغيره يا خيث فجازاه بمثله جاز لانه انتصار بعد الظلم
 وذلك ما دون فيه قال الله تعالى ولمن انتصر بعد ظلمه فاولئك ما عليهم من
 سبيل والعتوا فضل قال فن عفا واصلح فاجره على الله وان كانت الكلمة موجبة
 للحد لا ينبغي ان يجيبه بمثلهما تحرزا عن ايجاب الحد على نفسه ولو قال يا شارب
 الخمر فقال بل انت فتكافأ لا يعزران فافي القنية اما محمول على الاعتداء او على
 ما يوجب الحد لكن قوله فتكافأ يفهم منه سقوط الاثم عن البادي كما يشير اليه
 المصنف تأمل (وهذا) اي كون الاثم على البادي فقط مالم يعتد المظلوم
 (في نحو يا جاهل ويا احمق مما يجوز فيه المقابلة) لعله مما يجري فيه التعزير
 كما يشير آنفا (واما في نحو يازاني ويا لوطي مما لا يجوز فيه المقابلة) مما يوجب الحد
 كما مر (فكلاهما يائمان وان كان اثم المبتدى اكثر) للتسبب او المباشرة لكن
 ظاهر الحديث هو الشمول كما ذكر من الآية فاعل ذلك بنص آخر فيكون
 هذا الحديث من قبيل العام الذي خص منه البعض قال في الفتاوى قال الآخر
 يازاني فقال لا بل انت يحدان (فعلى الثاني حينئذ اما الصبر مع العفو) وهو
 الافضل الا ان يؤدي الى زيادة فساد الاول وافضاه الى غلو كما مر لقوله عليه
 الصلاة والسلام ما زاد الله عبدا بعفو الاعزا (او الدعوة الى القاضى) فبدعى
 موجبه ويجزيه تأديبا وتشفيا (او المقابلة بنحو يا جاهل) من جنس ما يجوز
 فيه المقابلة حينئذ يستوفى ظلامته وبرئ الاول من حقه وبقى عليه اثم الابتداء
 او الاثم المستحق له وقيل يرتفع عنه جميع الاثم بالانتصار منه ويكون منه
 معنى فعلى الثاني عليه اللوم والذم مما قاله (وقد ورد التصريح بالنهاى عن سب
 الدهر) عن صحيح مسلم لا تسبوا الدهر فان الله هو الدهر كان عادتهم سب
 الدهر عند نزول الحوادث على اعتقاد ان تلك الحوادث من الدهر فكان
 هذا اللعن كاللعن للفاعل ولا فاعل لكل شئ الا الله فنهاهم عن ذلك وايضا
 عن الصحابين ولا تقولوا خيبة الدهر فان الله هو الدهر اي مقلبه ومتصرفه
 او بمعنى الداغر قال النووى عن بعض ان الدهر من اسماء الله تعالى بمعنى الازلى
 الابدى (و) سب (الديك) في الجامع (لا تسبوا الديك فانه يوقظ للصلاة)
 بصياحه في الليل فيستحق المدح لاعانته على الطاعة وفي رواية (لا تسبوا

الديك فانه يدل على مواقيت الصلوات (قال في الفيض (في رواية ابي نعيم
لا تسبوا الديك فانه صدوقى وانا صديقه وعدوه عدوى والذي بعثنى بالحق
لو يعلم بنوا آدم ما صوته لاشتروا لحمه وريشه بالذهب والفضة وانه ليظرد
مدى صوته من الجن انتهى فيه تنبيه على ان من استفيد منه خير لا يسب
ولا يستهان بل حقه الاكرام والشكر والاحسان وفيه ايضا الديك يؤذن
للصلاة من اتخذ ديكا ابيض حفظ من ثلاثة من شرك كل شيطان وساحر
وكاهن قال الحافظ زعم اهل التجربة ان ذابح الديك الا فرق لم يزل ينكب
من ماله وعن الداورى يتعلم منه خمس حسن الصوت وقيام السحر والغيرة
والسخاء وكسرة الجماع وللديك معرفة الوقت الليلي ومن ثمه افتي بعض
الشافعية باعتماد الديك المحرب في الوقت كذا في الفيض وفيه ايضا في محل
آخر فعادة الديك الصباح عند اوقات الصلاة غالبا فن جرب منه ما لا يخلف
فيجوز الصلاة بصراخه والافلا وفيه ايضا (الديك الابيض صدوقى) لقرب
صوته الى الذاكر ولحفظه اوقات الصلاة وايضا ظه اليها واعانتها الى الرحمة
وفيه ايضا (الديك الابيض صدوقى وصدوقى صدوقى) وله اسماء كثيرة تدل
على شرف المسمى غالبا وفيه ايضا (الديك الابيض الا فرق حبيبي وحبيب
حبيبي جبرائيل بحرس بيته وستة عشر بيتا من جيرانه) قال المناوى زاد
ابونعيم وكان النبي عليه الصلاة والسلام يبيته معه في البيت وفي رواية
يحرس دار صاحبه وتسع دور حولها قال المناوى افرد ابونعيم الحافظ اخبار
الديك بتأليف وذكر بعض المجرىين انه ما ذبح في دار الا واصل اب اهله نكبة
لكن قال في المناوى ان هذه الاحاديث في الديك بعضها منكر وبعضها
قيل سنده ليس بصحيح وبعضها قيل موضوع وبعضها متروك وضعيف
حتى قال السخاوى اخبار الديكة كلها فيهار كاذبة ولا رونق انتهى لكن قيل
الضعيف يتقوى بكثرة الطرق وعن علي القارى كل احاديث الديك كذب
الاحاديث (اذا سمعتم صباح الديك فاسئلوا الله من فضله فانه رأى ملكا)
وفي الحصن الحصين الدعاء مستجاب عند صباح الديك والحاصل به
لا يخلو عن شرف ولولم يكن من جهة جميع ما ذكر (والاموات) في الجامع
ايضا (لا تسبوا الاموات) قال المناوى اى المسلمين فان سب الكفار قرينة
فانهم افضوا الى ما قدموا وفي رواية فتؤذوا الاحياء قال المناوى اى من يئد
واقاربه اخذ منه جمع حرمة ذكر ابوى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بما فيه

ابونعيم
حلي
حسين
المحققين
بمعتد عند
القارى
المناوى
سخاوى
الدين
الملك

نقص بان ذلك يؤذيه واذاؤه ككفر والله اعلم بهما وقد اظن المصنف في الاستدلال لعدم الحكم عليهما بكفر انتهى لعله يريد رسالة مستقلة للسيوطي في حق اسلام ابويه صلى الله تعالى عليه وسلم بطرق ثلاثة لعلك سمعته فيما قبل وايضا ورد النهي عن سب الريح بحديث لا تسبوا الريح فانها من روح الله بل عن سب الشيطان بحديث لا تسبوا الشيطان قال المناوي فان السب لا يدفع عنكم ضرره ولا يفتني عنكم من عداوته شيئا الحادي عشر الفحش وهو التعبير عن الامور المستفحمة بالعبارة الصريحة ويجري (اكثر ذلك في الفاظ الوقاع) الجماع من نحو الذكر والفرج (وقضاء الحاجة) كالبول والغائط فان لاهل الفساد عبارات فاحشة يستعملونها فيه واهل الصلاح يتحاشون عن التعرض لها بل يكفون عنها ويدلون عليها بالرموز ويذكرون ما يقاربها ويتعلق بها عند الحاجة (وهذا) التعبير (مكروه) يتفاوت على تفاوت الفحش بعضها الفحش من بعض والبعض اما قصد الاذاء واما الاعتياد الحاصل من مخالطة اهل الفساد (عند عدم الحاجة) اما عندها فلا كقوله صلى الله عليه وسلم (من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن ايسه ولا تكنوا) اي قولوا له اعرض على ابراهيم تبيكتاه ومبالغة في الزجر وتكنوا بالهن ونحوه كذا قيل واورد على ذلك بقوله تعالى (والتي احصنت فرجها) واجيب بان المراد فرج القميص اي لم يتعلق بثوبها ريبة فهي ظاهرة الثوب كما يقال نبي الثوب وعفيف الذيل وثيابك فطهر وكيف يظن ان نفخ جبرائيل وقع في فرجها وانما نفخ في جيب درعها وبقراب اليه ما قالوا في عدم تكرار قصة يوسف عليه السلام مع تكرار اكثر القصص القرآنية من ان فيها ذكر الجمال وافتتان النسوان بابدع الناس جمالا ولذا نهى عن تعليم سورة يوسف للنسوان واما ذكر اسم مريم في القرآن مع ان الاشرف يجتنبون عن التصريح باسم حراثرهم ويكونون عنها بنحو الفرش وصاحبة البيت فلما قال النصاري في مريم ما قالوا صرح الله باسمها ولانه لما لم يكن لعيسى اب ينسب اليه صرح باسمها لينسب اليها كذا في الاتقان (والادب ان يذكر بالكتابة) قال في الاتقان ايضا ان من اسباب الكناية ترك اللفظ الى ما هو اجل ككتابة النجدة عن المرأة في قوله تعالى (ان هذا اخي له تسع وتسعون نجمة ولي نجمة واحدة) ولهذا لم يذكر في القرآن امرأة باسمها الامريم ومنها كون التصريح مما يستفح ككنايته تعالى عن الجماع باللامسة

والمباشرة والافضاء والرفث والدخول والسر (ولا تواعد وهن سرا)
والغشين فلما تغشاها وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما المباشرة الجماع
ولكن الله يكفي واخرج عنه قال ان الله كريم يكفي ماشاء وان الرفث هو الجماع
وكفي عن طلبه بالمرأودة في وراودته التي هو في بيتها وعنه وعن المعانقة
باللباس في هن لباس لكم وبالحرث في نساؤكم حرث لكم وعن البول بالغائط
بمعنى المكان المطمئن انتهى (وهو دأب الصالحين) بل دأب رب العالمين
وقد قال تخلقوا باخلاق الله وكذلك في العيوب المستهجن ذكرها كالبرص
والبخر (دنيا نعيم عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما انه قال عليه الصلاة
والسلام الجنة حرام على كل فاحش ان يدخلها) الفاحش ذو الفحش
في قوله او فعله اي لا يدخلها مع الاولين اولاد دخلها بلا تعذيب اذ ان عني
لكن يرد ان المتبادر من الفحش القولي هنا ما يكون كبيرة مما يوجب الحد
فان الاذار لا يكون الالهة وظاهر ان ما نحن فيه ليس بكبيرة بل في كونه
صغيرة خفاء ايضا فتأمل على انه عن العراقي سند هذا الحديث لين ﴿ النسائي
عشر الطعن ﴾ في الانساب (والتعبير قال الله تعالى ولا تلزوا انفسكم) اي
لا يعيب بعضكم بعضا فان المؤمنين كففس واحدة اولاد تفعلوا ما تلزون به
فان من فعل ما استحق به اللعن فقد لعن نفسه (ت عن معاذ انه قال رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم من عبر اخاه بذنب لم يمت حتى يعمل) وفي رواية
بذنب تاب منه فالمطلق محمول على المقيّد عند السافعي وعندنا دليل نعمل
بهما ان امكن كذا قيل لكن يحمل عندنا ايضا عند اتحاد الحكم
والحادثة ودخلا على الحكم دون السب ووقعا في الاثبات لا النبي تدبر قال
الناوي هذا من حديث محمد بن الحسن بن ابي يزيد عن ثور عن خالد بن معدان
عن معاذ قال الترمذي حسن غريب واسناده ليس بمتصل وقال البغوي
منقطع لان خالد لم يدرك معاذا ومحمد بن الحسن قال ابوداود وغيره كذاب
ومن ثم اوردته ابن الجوزي في الموضوع انتهى لعل على القاري تبع
الجوزي في الوضع ثم قيل والندبراني وابن منيع والدبلي كلهم عن معاذ
وبعد اخذ هؤلاء الحفاظ لا وجه لذكر ابن الجوزي له من الموضوع انتهى
لكن لا يخفى انه اذا بنى ابن الجوزي كلامه على كون محمد بن الحسن كذابا
فلا يخلو عن الوجه في جعله من الموضوع نعم ان له ساهدا وهو قول الحسن
كانوا يقولون من رمى اخاه بذنب قد تاب منه لم يمت حتى يتليبه الله به

﴿ السابع عشر الغناء ﴾

التغنى (قال تعالى ومن الناس من يشتري لهو الحديث) قيل عن بعض المفسرين هو الغناء حتى حلف ابن عباس رضى الله تعالى عنهما على كونه هذا (وعن البيضاوى هو ما يلهى عما يعنى كالأحاديث التي لا اصل لها والاساطير التي لا اعتبار فيها والاضاحيك وفضول الكلام والاضافة بمعنى من وهى تبينية ان اراد بالحديث المنكر وتبعية ان اراد الاعم منه وعن محبي السنة الآية نزلت في حرمة الغناء (وعن ابن مسعود انه الغناء قيل اباحه قوم ان امن الفتنة وكرهه مالك والشافعي وابو حنيفة في اصح ما نقل عنهم كما نقل عن الاحياء وذكر ابن الجوزي ان الغناء الذي ليس بالتصايد الزهدية ونحوها حرام عند الامام احمد وكذا عن جماعة من السلف كالشعبي والثوري وحماد بن سلمة والنخعي وحكاة الثوري في شرح مسلم عن اهل العراق وبه قال بعض الشافعية (دهق عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه انه قال عليه السلام الغناء ينبت النفاق كما ينبت الماء البقل) آخره والذكر ينبت الايمان في القلب كما ينبت الماء الزرع (قيل لفظ الغناء هنا بالقصر بمعنى غنى المال الذي هو ضد الفقر فحينئذ نقول لا احتجاج مع الاحتمال والجواب قال المناوى بعد ما ذكره وصوب بعض الحفاظ انه بالمد بمعنى التغنى واستدل على كونه بهذا المعنى باخيه اعنى والذكر الخ لان مقابلة الغناء بالذكر تدل على ارادة التغنى ثم هذا انما يكون دليلا على المطلوب اذا كان حديثا موقوفا وهو ايضا محتمل وان المتبادر كونه موقوفا نعم في الجامع عن ابن ابى الدنيا على رواية ابن مسعود ايضا على كونه مسندا وايضا فيه الغناء ينبت النفاق في القلب كما ينبت الماء الزرع على رواية جابر مسندا فالاولى للمصنف رحمه الله تعالى ان يذكرهما او واحدا منهما بدله او معه لعله لم يقفه ما ثم قال المناوى فيا لها من صفقة في غابة الخسران حيث باع سماع الخطاب من الرحمن بسماع المعازف والالخان والجلوس في مجالس الفسوق ومذهب الشافعي انه مكروه تنزيها عن عدا من الفتنة واخذه جمع بظاهره فخر موافعه واستماعه مطلقا (قال ابن الجوزي وزعم ان المراد بالغناء غنى المال ورد بان الرواية انما هي بالمد وغنى المال مقصور (دنيا طك عن ابى امامة رضى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال

مارفع احد عقيرته (اى صوته) بغناء الابعث الله له شيطانين على منكبيه
 يضربان باعقابهما على صدره) تشويقا وتحريضا على ما هو فيه (حتى يمسك)
 اى الى امساكه عن الغناء نقل عن المصنف سواء كان بالاشعار ام بالقرآن
 ام بالذكر ونحوه وان كان فيما ذكر من غير تغير ولا زيادة فلا بأس وحمل عليه
 زينوا القرآن باصواتكم الا ترى انتهى (وفي التاتارخانية اعلم ان التغنى حرام
 في جميع الاديان قال الامام محمد في الزيادات) هذا دليل على حرمة في جميع
 الاديان (اذا اوصى بما هو معصية عندنا وعند اهل الكتاب وذكر) انواعا (منها)
 الوصية للمغنين والمغنيات وحكى عن ظهير الدين المرغيناني (صاحب
 الهداية تلميذ مفتي النقلين نجم الدين عمر السفي وله شعر حسن ومن اشعاره
 * ولم ادخل الحمام من اجل لذة * وكيف ونار الشوق بين جوانحي *
 * ولكنني لم يكفني فيض عبرتي * دخلت لابكي من جميع جوارحي *
) انه قال من قال لمقرئ زماننا احسنت عند قراءته يكفر انتهى (لعل ايضا فته
 مقرئ ليس للاستغراق الا ان يراد ادعا بيا او اضنا فيا بل اما للعهد بالنسبة
 الى زمان المرغيناني او الجنس على ان يكون وجوده في ضمن بعض الافراد
 فافهم (ووجهه) اى وجه كونه كفرا لعله من المصنف (ان التغنى للناس) اى
 مجرد تلهي الناس لا لاجل العرس والاعباد ودفع الوحشة في نفسه وقيل
 او الخواص الذين يبلغون مرتبة النفس المضمئدة او الراضية ان صح فانها
 محل اجتهاد وقد جوزها بعض كاسينيرايه (لما كان حراما بالاجماع) لعل
 دعوى الاجماع ما خوزة مما سبق آنفا وقد سمعت الاختلاف في آنفا صراحة
 وشارة (ثم اعلم ان المولى ابا السعود العمادى قال في رسالته التي ارسلها الى
 المصنف قد طالعت ابها الاخ رسالتك زاد الله تعالى اهتاما بك بامر الدين
 واحياء السنن وانكار البدع فقد احسنت في انكار التغنى والمحن في اذكارهم قال
 في حق التغنى ما حاصله عن اذكار اباحه جماعة منهم الامام مالك وعن
 القشيري من اباحه انس بن مالك واهل الحجاز وعن ابن الهمام والعيني ومن
 الناس من كرهه مطلقا ومنهم من اباحه مطلقا قال وما ورد في جواز تغنى
 والمحن في القرآن فوارد في حق سائر الاذكار كذلك وافرد العزاي في ان احياء بابا
 في جواز الغناء والتسبيح كذلك في رسالته وصاحب العوارف ذكر في جواز ما قد
 مفتح للمصنف وروى عن كثير من الصحابة والتابعين اباحوا الغناء ثم قال فكيف

يصح دعوى الاجماع على تحريم الغناء في جميع الاديان فيلزم اكفار مستحله بل تمتنى حله وبعضهم اجازته في السريعة المحمدية فبعض المفتين كابن كمال افرط وافتى بكفر المستحل بل الفاعل وبعضهم كالعلي الجمالي فرط وافتى بياحة الخمر والتغني في الاذكار انتهى (وفي التاتارخانية عن السير الكبير عن انس دخل على اخيه البراء بن مالك وهو يتغنى ثم قال هو حجة لمن قال لا بأس بالتغني لان البراء من ازهد الصحابة اذا عرفت ما قد منالك من الاختلافات ممن يعتقد بهم فدعوى الاجماع مشكل غاية الاشكال والمحل على ما يذكره المصنف من المواقع الخلافية على (قاعدة حل المطلق على المقيد) برده ذكرهم تلك الصور في مقابلة هذه الصور على ان كونه من ذلك القبيل ليس بمعلوم (كان تحريمه قطعياً) هذا انما يتم اذا كان جميع الاجماع قطعياً وعلم كونه من القطعي ونقل التواتر والكل مطلوب البيان بل اختلف في اكفار منكري القطعي وان كان الاصح كفره عندنا (فحسينه تحليل الحرام) القطعي (وكذا كل تحسين القبيح القطعي كفر) ظاهره الشمول الى ما يكون قبحه لذاته او لغيره وقد ذكر المصنف كغيره ان الكفر فيما يكون حراماً لعينه وحرمة ثابتة قطعياً فتأمل (وصاحب الهداية والذخيرة) ما جعلاه كفراً بل (سمياه كبيرة هذا) اي الحرمة في جميع الاديان (في التغني للناس وفي غير الاعباد والعرس) واما فيهما فيذكره المصنف (ويدخل فيه) اي في التغني الحرام (تغني صوفية زماننا في المساجد) في (الدعوات) اي الضيافات او من الدعاء (بالاشعار والاذكار مع اختلاط اهل الهوى) الفسقة والبتدعة (والمراد) جمع الامر دقيل عليه ان هذا سوء ظن وتجسس عيب واطهار فحش مؤمن واطلاع على ما في الضمير امر تفرد به تعالى لا يخفى ان السرعة كثيرا ما يدور الحكم فيه على قرينته واماراته والظن كاف في غير البرهانية اليقينية وقد قيل قد تكون القرينة قطعياً وايضا قد يصرح اكثرهم بعدم خلوصهم بل بغرض فاسد ولو فتح هذا الباب لانسد اكثر ابواب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر (بل هذا اسد من كل تغني لانه) اي هذا التغني (مع اعتقاد العباداة) قيل هنا فتأمل لعل وجهه لزوم الكفر حينئذ اورد عليه انه كما يجب السكوت باسئالك عن مساوي اخيك يجب السكوت بقلبك بترك سوء الظن وفي الامالي احذر ان تحمل فعل اخيك على وجه فاسد ما يمكن حله على وجه حسن واما عند اتيقن فعليك ان تحمله على سهو

ونسيان ما امكن كما قال صلى الله تعالى عليه وسلم اياكم والظن فان الظن
 اكذب الحديث انتهى وانت عرفت جوابه آنفا وان محل ذلك ليس فيما نحن
 فيه (واما التغنى وحده) للناس (بالاشعار لدفع الوحشة) قال في التاتارخانية
 منهم من قال اذا كان التغنى لاستفادة نظم القوا في وصيرورة فصاحة اللسان
 لا بأس به واذا كان وحده يتغنى لدفع الوحشة عن نفسه فلا بأس به وبه
 اخذ السرخسي وانما المكروه ما يكون لهوا واستدل هذا القائل بحديث
 البراء بن مالك فانه كان من زهاد الصحابة ثم كان يتغنى في مرضه واستبعد
 ذلك انس فتبين انه لا يفعل ذلك تلهيا ولكن لدفع الوسواس عن نفسه
 فانه يطعم للشهادة وخشى ان يموت في مرضه فاستوحش من ذلك وجعل
 يتغنى لدفع الوحشة والوحدة عن نفسه فعرفت ان هذا القدر لا بأس به
 وعن الاكل لو كان غناؤه في نفسه لازالة وحشة لا بأس به عند عامة المشايخ
 (او في الاعياد والعرس فاختلوا فيه) وعن الذخيرة منهم من قال لا بأس به
 في الاعياد وعن الزيلعي ومن الناس من اجاز الغناء في العرس قال في التاتارخانية
 من يقول لا بأس به في الاعراس والولاية الا يرى انه لا بأس بضرب الدفوف
 في الاعراس والولاية قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اعلنوا النكاح
 ولو بالدف وكذا التغنى روى ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان
 جالسا في بيته يوم العيد وفي دهليزه جاريتان تغنيان وقال ابو بكر تغنيان
 في بيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال عليه الصلاة والسلام دعهما
 فان هذا اليوم يوم عيد انتهى وفي رواية البخاري قال دعهما يا ابا بكر فان لكل
 قوم عيدا وهذا عيدنا وفي الاكل في حديث اتفاق الشيخين يا ابا بكر ان لكل
 قوم عيدا وهذا عيدنا وابع الغناء جماعة من اهل الحجاز ورواية عن مالك
 وحرمة ابو حنيفة واهل العراق وكرهه الشافعي وهو المشهور عن مالك
 احتج المجوزون بهذا الحديث والماتعون خصوه بالشجاعة والقتال ونحوهما
 والكلام فيما يهيج الى السرور والبطالة انتهى ثم قيل الاختلاف في الاعياد
 والعرس من ائمتنا بل هو حرام فيهما ايضا عندنا بخلاف التغنى وحده
 لدفع الوحشة ففيه خلاف بين مشايخنا اقول قد عرفت مما نقلنا عن
 مشايخنا ان الامر ليس كما ذكره (والصواب منع مطلقا) اي سواء للناس
 اولدفع الوحشة او في الاعياد والعرس (في هذا الزمان) لانه زمان فساد
 وفسق لعل هذا من المصنف فبردانه من قبيل الرأي في مقابلة النص على

ان اهل الرأي وهم المجتهدون منقرضون في زمانه وقد قيل ان الاصل الكلّي لا يسقط بالعوارض وان الاصل في الصفات العارضة هو العدم وانه مؤد الى سوء الظن بالمسلمين مع كونه قياس شاهد على غائب وقد قيل ان الفاسد لا يكون مقبسا عليه وايضا ان علم فساد اهل الزمان بالاستقراء التام فليس بمسموع وان بالناقص فليس بمفيد فتأمل في اكثر ذلك والجواب ان المصنف اختار جانب المنع المطلق من المذاهب لان الاحتياط مع الاتفاق وهو العزيمة وهو طريق الورع (وانما قيدنا) التغني وحده (بالاشعار لان التغني بالقرآن والذكر والدعاء) الظاهر سواء اخذنا من القرآن اولا (يستلزم اللحن واللحن حرام بلا خلاف) الظاهر قيد لحرمة اللحن فيكون المعنى ان حرمة اللحن متفق عليها قال في البرازية واللحن حرام بلا خلاف وفي رسالة المولى ابي السعود وقد اجاز هو اى السرخسى كما هو الظاهر التغني واللحن في الاذان في الحيعتين واخرج البخارى عن عبد الله بن مغفل رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يوم فتح مكة وهو يقرأ سورة الفتح يرجع وقال لولا ان تجتمع الناس حولى لرجعت وفي رواية بلفظ الا لحن مكان الترجيع وفي العنابية وكان يقرأ عند ابي حنيفة ومحمد بالالحن ويعجبهما ذكره ذلك بعضهم وما ورد في جواز التغني واللحن في القرآن وورد في سائر الاذكار دلالة ثم قال وقول البرازى واللحن حرام بلا خلاف لا يعتد به كما لا يعتد بكفار مستحل الرقص الخ انتهى لمخصا فدعوى الاتفاق في حرمة اللحن ليس على ما ينبغي ولو جعل قوله بلا خلاف قيدا للاستلزام بمعنى اذا تغنى في القرآن لزم اللحن الحرام الاعلى ان يكون هذا اللزوم بلا خلاف لم يفهم منه وجه حسن على ان في استلزام التغنى للحن خفاء (واما التغنى بمعنى حسن الصوت بلا لحن) ولا زيادة واسقاط حرف (فندوب اليه رزاق عن البراء بن عازب ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال زينوا اصواتكم بالقرآن) اى الهجوا بقراءته واشغلوا اصواتكم به واتخذوه شعارا وزينة لاصواتكم وزيد في رواية الحاكم فان الصوت الحسن يزيد القرآن حسنا وفي الفيض وفي رواية بحسن الصوت وجودة الاداء بعث للقلوب لاستماعه وتدبره والاصغاء اليه قال التوريشى هذا اذا لم يخرج التغنى عن التجويد والاعاد الاستحباب كراهة واما التكليف باوزان الموسيقى فمن اسوأ البدع فيجب على التالى التعزير وعلى السامع التكبر قيل فيه ندب سماع حسن الصوت (وفي رواية دس زينوا

القرآن بأصواتكم) يعني زينوا أصواتكم بالخشية لله تعالى حال القراءة كما سئل
 من أحسن الناس صوتا يارسول الله قال من إذا سمعه رأيت أنه يخشى الله
 وقيل فيه حث على ترتيله ورعاية أعرابه وتحسين الصوت به وتنبه على ترك
 المهن والتخفيف فانه أوقع للقلب واشد تأثيرا وارق (خ م عن أبي هريرة
 رضى الله تعالى عنه انه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اذن الله) بمعنى
 استمع وتقرب فان معنى الاصغاء محال هنا فيجب تأويله بنحو اجزال الثواب
 وقبول القراءة والرضاء والاقبال بالرأفة (لشيء ما اذن لني ان يتغنى بالقرآن) اى
 بجهر ويحسن صوته بالقراءة بخضوع وخشوع وترقيق وتحسين بمعنى
 ما رضى الله من السموعات شيئا هو ارضى عنده ولا احب اليه من قول نبي
 بجهر ويحسن صوته الخ وليس المراد تكثير الالحان كما يفعله ابناء الزمان
 اذا القلوب اللاهية والافتدة الساهية تترين للناس ولا تطرده الخناس
 بل تزيد في الوسواس (وفي رواية لني حسن الصوت بالقراءة بجهر به) فذلك
 شان الانبياء وفي حديث الترمذى مرفوعا لم يبعث الله نبيا الا حسن الوجه
 حسن الصوت وكان نبيكم احسنهم وجهها واحسنهم صوتا وفي القسرية
 كان داود عليه السلام يستمع لقراءة ته الجن والانس والوحش والاضير
 اذا قرأ الزبور وكان يحمل من مجلسه اربعة مائة جنازة قدمات ممن سمعوا
 قراءته ولذا قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لذي موسى انسعى
 رضى الله تعالى عنه لقد اوتيت من مارا من من امير آل داود (وفي رواية لمسلم لني
 يتغنى بالقرآن بجهر به خ عنه) عن ابي هريرة رضى الله تعالى عنه (مرفوعا
 ليس منا) اى العاملين بسنتنا الجارين على طريقتنا او مستحقى سقائنا
 (من لم يتغن بالقرآن) لم يحسن صوته به لان التطريب به أوقع فى النفوس
 وادعى للاستماع وهو كالحلاوة التى تجعل فى الدواء لكن بشرط ان لا يغير
 اللفظ ولا يخل بالنظم ولا يتغنى حرفا واحدا قال ابن مليك فان لم يكن
 حسن الصوت حسنه ما استغناء والقول بان المراد يستغنى به رده السافى بانه
 لو اراد الاستغناء لقال من لم يستغن وعن شرح الآثار للسرخ الكندي
 اذا اصاب انسانا غم او ضاق صدره من امر فاراد ان يتسلى وينتزع ربه تسلى وشو
 ان ينغم ويرجع صوته بسى من نحو السحر والرجز والمنظوم من الكلام ومن كلام
 الانبياء عليهم الصلاة والسلام وفاضل الاولياء شومهم هو المعاد واربهم
 الدين ووحشهم مما دون الله وضيق صدرهم مما يستغفون عن الله تعالى عن

و جعل فهم لا يتفرجون الا بذكر ربهم ولا يتسللون من غمومهم و همومهم
 الا بمولاهم فيرجعون اصواتهم بقراءة القرآن الذي هو من محبوبهم بدأ
 واليه يعود بخشبة من قلوبهم ورقة من افئدتهم ونيران محبته بين
 ضلوعهم وماء الاشباق يجري على خدودهم فيحسن لذلك اصواتهم
 لان الصوت بالقرآن هو قراءته على خشية من الله (وليس المراد بالتغني
 في هذه الاحاديث المعنى المشهور منه) اي التغني وهو الترمم والتغيم
 مع التحريف والتغيير والتبديل كما هو المعهود بين اهل الموسيقى فان ذلك
 من آثار الشهوات الخفية بالقلوب اللاهية والافئدة الساهية تترين للناس
 ولا تطرد الخناس وتزيد في الوسواس (بوجوه ثلاثة الاول ان لاختلاف بين
 الأئمة ان قارئ القرآن مثاب من غير تحسين منه صوته) مع القدرة عليه (فضلا
 عن التغني) بالمعنى غير المشهور (فكيف يستحق الوعيد) تاركه وقد دل قوله
 ليس منا من لم يتغن بالقرآن ان تارك التغني مستحق للوعيد (وهذا الوجه
 للتوربشتي رحمه الله تعالى) شارح المصابيح من الشافعية اعلم انه قال المناوي
 في حديث ليس منا انما المراد من التغني تحسين الصوت كما مر ثم قال والقول
 بان المراد يستغني رده الشافعي كما سبق ثم قال نعم اعترض التوربشتي على الاول
 بعد ما رجع معنى الاستغناء بان قوله ليس منا وعيد ولا خلاف بين الأئمة
 ان قارئ القرآن يشاب من غير تحسين صوته فكيف يجعل مستحقا للوعيد
 وهو ما جور لعل حاصله ان التغني في الحديث اما بمعنى تحسين الصوت
 او بمعنى الاستغناء لكن المقدم باطل اي ليس التغني تحسين الصوت فالتالي
 ان كونه بمعنى الاستغناء حق اما بيان المقدمة الاستثنائية ان التغني في الحديث
 تركه موجب للوعيد وحسن الصوت ليس تركه موجبا للوعيد للاتفاق
 على انواب بلا تحسين صوت اذا عرفت هذا فقول التوربشتي على الحديث
 الواحد فقط ومطلوب المصنف جميع الاحاديث السابقة يعني المطلوب عدم
 كون التغني في جميع الاحاديث المذكورة بالمعنى المشهور واللازم من التوربشتي
 هو في بعضها فلا يتم التقريب وايضا التغني المنفي في مطلوب المصنف بمعنى
 الترمم كما اشير والتغني في التوربشتي بمعنى الصوت الحسن الذي ليس فيه ترمم فلا
 تقرب وايضا قوله فضلا عن التغني مع عدم كونه موجودا في كلام التوربشتي
 ليس له محصول بل اختلال وايضا في كلامه بحث تأمل تنال (والثاني انه يعارض
 حيث سد) اي حين ارادة المشهور في الاحاديث (ما خرج به الترمذي

في نوادر الاصول لعلمه غير الترمذي المحدث المشهور لتغييره الاسلوب
 (عن حذيفة مرفوعاً اقرؤا القرآن بلحون العرب) اي نظومها (واصواتها)
 اي ترنماتها الحسنة التي لا يختل معها شيء من الحروف عن مخرجه لان القرآن
 لما اشتمل عليه حسن النظم يورث نشاط اللقارى فاذا قرأ بالالحن المذكورة
 تضاعف فيه النشاط والانبساط وحت اليه القلوب القاسية وكشفت عن
 البصائر الغشاوة القاسية (اعلم ان الحن قد يكون بتحريف الكلمات بزيادة
 حرف سواء حرف مد او غيره او بنقص وقد يكون بتغيير صفات حروفها
 بان ينقص او يزيد شيئاً من كفاية الحروف كالحركات والسكنات والمدات وغير
 ذلك من الادغام والاختفاء واشباع الحركات وتوفير الغنائ ونحوها مما يؤول
 تعدادها على ما ذكر في كتب التجويد كما فهم من كلام صدر الشريعة
 وقد يستعمل الحن بمعنى التغنى وبمعنى مجرد حسن الصوت من غير تغيير
 شيء وهو المأمور به في الحديث وتفصيل لحون العرب الاصوات الطيبة التي
 هي مد الممدود وقصر المقصور وترقيق المرقق وتفخيم المفخيم وادغام المدغم
 واطهار المظهر وغير ذلك (واياكم ولحون اهل الفسق) من المسلمين الذين
 يخرجون القرآن عن موضعه بالتعطيط بحيث يزداد حرف وينقص حرف فانه
 حرام اجماعاً كما ذكره النووي في التبيان كذا في الفيض فتأمل (ولحون اهل
 الكباين) اليهود والنصارى (فانه سيجى بعدى قوم يرجعون) بالتسديد
 اي يرددون (القرآن) يرفعون اصواتهم بقراءته مرة ويخفضون اخرى
 ومنه ترجيع الاذان اذ هو تفاوت ضروب الحركات في الصوت وهو المراد
 بقوله (ترجيع الغناء) اي اهل الغناء (والرهبانية) وهم النصارى (و)
 اهل (النوح لا يجاوز) معناه وحكمه (خناجرهم) جمع خنجره وهي
 الحلقوم مجرى النفس (مفتونة قلوبهم) بانواع الفتن نحو محبة اللسان
 والنساء (وقلوب من يعجبهم شأنهم) اي حالهم القبيحة لان حكمه حكمهم
 وفي البخارى ان المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم قرأ في يوم فتح مكة
 سورة الفتح فرجع فيها وعلمه تقرر انه لا تلازم بين اللحن المذموم ونحوه
 الصوت المطلوب وان المذموم هو اخراج الحرف عما يجوز له في زيادة
 كما يصرح به كلام الجمهور كالامام احمد سئل عنده في القراءة فتعد قبل العلم
 فقال ما اسمك قال محمد قال اعجبك ان يقال لك يا سوحامد كذا في الفيض
 (فان قيل ليس تاويل التغنى في الاحاديث اولى من العكس فتشبهل هو انولى

لان الحظر يرجح على الاباحة وان اقوال الأئمة في جانبها تأمل ثم هذا الحديث
 بهذه الرواية في الجامع الصغير على تخریج الطبرانی في الاوسط والبيهقي
 لكن قال شارحه عن ابن الجوزي لا يصح وابو محمد من رجاله مجهول وبواقبه
 من الضعفاء والتدليس وعن الميزان ليس بمعتمد ومذكر واما الحديث السابق
 فن تخریج البخاري عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه كما ذكره المصنف
 ومن مسند احمد وابي داود وابن حبان والحاكم والكل على رواية سعد
 ولم يتكلم احد بما يتعلق بطعنه كما في الفيض فلا يخفى انه لا يتصور التعارض
 بينهما حيث ذ واما ترجيح الحظر وما ذكر من علته انما يتصور بعد ثبوت
 الصحة وسلامة السند فافهم (و) يعارض (ماخرجه بر) ابن عبد البر
 (من حديث ابي عيسى) قبل ليس بصحابي (وسيجي في دعاء الانسان على
 نفسه) وفيه ونشاء يتخذون القرآن من امير يقدمون الرجل ليغيبهم بالقرآن
 وان اقلهم فقها قال في الفيض فيه عثمان بن عمار وهو ضعيف ولا يخفى ان هذا
 الحديث لا يعارض الاول ايضا فلعل التعويل على اقوال الفقهاء فكان
 الترتيب على صنعة الترتي (والثالث ان الفقهاء صرحوا بكون التالي بالتغني
 والسامع له آئين) في التغني لفعل الاول ورضي الثاني (قال البرازي رحمه الله
 قراءة القرآن بالاحسان معصية والتالي والسامع آثمان وكذا في مجمع الفتاوى
 وقال البرازي ايضا اللحن فيه حرام بلا خلاف قال الله تعالى قرأنا عربيا
 غير ذي عوج) لا يخفى ان المدعى هو التغني والمذكور في الدليل اللحن
 ودعوى اتحادهما ليس بمسموع كما سبق ودعوى ان الارادة من اللحن التغني
 قريب الى التحكم وقد قال في التلويح لاجحة مع الاحتمال وقد سمعت عن ابي
 السعود ان قول البرازي واللمن حرام بلا خلاف لا يعتد به لوجود المخالف
 (وقال الزيلعي لا يحل الترجيع) اي الاخلال بحق الحرف مطلقا كما مر
 (في قراءة القرآن ولا التطريب فيه ولا يحل الاستماع اليه لان فيه تشبها
 بفعل الفسقة في حال فسقهم وهو التغني) ظاهره ان الترجيع والتطريب
 ليس نفس التغني بل شبه به وقد عرفت انه نفس التغني فالمتصود ان تغني
 القرآن ليس بخلال لشبهه بتغني الفسقة ثم المذكور في الفتاوى ان المتون
 مقدمة على السروح والسروح على الفتاوى في الوفاة فانولى عكس
 الترتيب على ان دلالاته على المتصود اوضح مما فيه قبله وقد اسر (وقال في
 التارخانية اتغني بالقرآن والاحسان ان لم يغير الكلمة عن موضعها بل بحسنه)

وهو التغني الممدوح المتقدم (تحسين الصوت وتزيين القراءة فذلك مستحب عندنا في الصلاة وخارجها) كما تقدم وقال في الاتقان يسن تحسين الصوت بالقراءة وترتيبها لحديث زينوا القرآن بأصواتكم وفي رواية حسنوا القرآن بأصواتكم فان الصوت الحسن يزيد القرآن حسنا وحديث حسن الصوت زينة وفيه احاديث صحيحة كثيرة فان لم يكن حسن الصوت حسنه ما استطاع بحيث لا يخرج الى احد التطيظ (وان كان يغير الكلمة) وهذا هو المقصود من النقل (عن موضعها يوجب فساد الصلاة لان ذلك منهي عنه) لعل المراد فساد كمال الصلاة او من غير الكلمة التغيير الفاحش المؤدى الى الفساد على ما ذكرنا في زلزلة القاري والافلاخفي انه ليس كل تغيير مفسدا (وقال التوريشي القراءة على الوجه الذي يهيج من التهيج اي التحريك) الوجد في قلوب السامعين ويورث الخزن ويجلب الدمع مستحبة ما لم يخرجها التغني عن التجويد ولم يصرفه عن مراعاة النظم في الكلمات والحروف) زيادة او نقص (فاذا انتهى الى ذلك عاد الاستحباب فيه كراهة) اي تحريمية (واما الذي احده المتكلمون) في ترويح التغني (وابدعه المرتهنون) المرتكون (بمعرفة الاوزان وعدم موسيقى) عدم يعرف به الانغام واقسامها وشعبها (فاخذون في كلام الله ما خذهم) وشروعهم (في التسيّد) ضرب من الشعر (والغزل) ما يتعلق بالنساء من الابيات (والمثنويات) ما يكون مثنى مثنى (حتى يبيكاد السامع يفهمه من كثرة التعمات والتقطيعات) باعتبار ميزان الازان (فانه من اسع البدع) كذا نقل عن اكل المسارق (واسوأ الاحداث في الاسلام) لانه تحريف وتبديل في كلمات الله تعالى (ورى ادنى الاقوال واهون الاحوال فيه ان توجب على السامع انكبر) من الانكار (وعلى التالي التعزير) لان كل معصية لم يتقدر فيها حد ففيها التعزير فيجب على كل ولاة الشور والحكام اقامته لانه يؤدي الى اندراس المعاني بفساد البني والى ذهب الاحكام والنسب السريعة على اولى الافهام قال لما فرغ من قول الائمة في قوله في اقوال الائمة السافعية فقال (وقال النووي) اقول قال بعض السراخ ان التوريشي من السافعية كما مر والنووي رجل عظيم من السافعية من ابناء ابي يوسف من الحنفية قيل له يد طولى من الفتنة والحديث عن قول رأى السافعي في المنام وهو محمد الله تعالى على جعله في مذهبهم وتخريجه (في البيان

قال قاضي القضاة) هو الامام الماوردي من الشافعية (في كتاب الحاوي للقراءة
باللحان الموضوعية) المحدثه الموافقة لعلم الموسيقى احتزبه عن الالحان
الاصليه التي هي الحان العرب (ان اخرجت لفظ القرآن عن صيغته) التي
يجب ادائه بها (بادخال حركات فيه او اخراج حركات منه او قصر
مدود او مدد متصور او تمطيط) اي تطويل (يخفي به اللفظ) القرآني
(ويبتس به المعنى) الفرقاني وعن علي القاري في شرح الجزري ينبغي
ان يراعى جميع قواعد التجويد وجوبا فيما يغير المعنى ويفسد المعنى واستحبابا
فيما يحسن به اللفظ ويستحسن به النطق حال الاداء وانما قلنا بالاستحباب
في هذا النوع لان اللحن الخفي لا يعرفه الامهرة القراء من تكرير الراءات وتظنين
النونات وتغليظ اللامات في غير محلها وترقيق الراءات في غير موضعها
لا يتصور ان يكون فرض عين يترتب العقاب على فاعله لما فيه من حرج
عظيم وفي موضع آخر قال ايضا اللحن جلي وخفي فالجلي خطاء يعرض
للفظ ويخل بالمعنى والاعراب كرفع المجرور ونصبه ونحوهما سواء تغير المعنى
به ام لا والخفي خطاء يخل بالعرف كترك الاخفاء والقلب والاظهار والادغام
والغنة وكترقيق المفخم وعكسه ومد المقصور وقصر المدود ونحو ذلك
ولاشك ان هذا النوع مما ليس بفرض عين ليس فيه العقاب وانما فيه خوف
العقاب (فهو حرام يفسق به القاري) وبأثم به المستمع لانه عدل به عن
تفهيم القويم الى الاعوجاج والله تعالى يقول قرأنا عربيا غير ذي عوج
فاذا تقرر هذا) اي عدم ارادة المشهور من التغي في الاحاديث المذكورة
بوجوه ثلاثة لا يخفى لك عرفت عدم تعارض الاحاديث لكون بعضها
صحيحا وبعضها ضعيفا وشرط التعارض هو التساوي واما اقوال الفقهاء
فقد عرفت اختلا فهم فيه فالنفي على اطلاقه ليس بحسن على قوانين
النسابة (فالمراد بالتغي في حديث الوعيد) كحديث ليس منا من لم يتغن
باقرآن (اما الجهر وانما اعلان والافصاح فيما يحتاج اليه) لعله قيد للجميع
لالاخير فقط اما الاول فعندنا يجب الجهر كالامام في الجهرية او عند ابقاظ
غافل وتنبه نائم قال في الاتقان عن بعض يستحب الجهر ببعض القراءة
والاسرار ببعضها من السر قديما فإ نسي بالجهر والجاهر قد بكل
فيستريح بالاسرار (ويؤيده وقوعه) اي يجهر به (موقع التفسير للتغني
في الحديث الآخر) وهو نحو قوله ما اذن الله لني يتغني باقرآن يجهر به

هذا عند كون قوله بجهر به تفسيراً لقوله بتغنى وهو ليس بمجزوم بل مجزوم
 كونه حالاً فافهم نعم الأحاديث يفسر بعضها بعضها كالنصوص (واما
 الاستغناء بالقرآن عن الأشعار واحاديث الناس) فيكون من التغنى ضد الفقر
 لا من الغناء الممدود والمعنى ليس من من لم يستغن بالقرآن عن النيبات
 والأشعار واحاديث الناس من المهملات لكن يرد هذا التأويل ما في الفيض
 ان الرواية بالمد لا بالقصر (وقد ورد التغنى بهذا المعنى) اي الاستغناء فيكون
 تفعل بمعنى استفعل لكنه قيل بقلته عن المصباح عن سفيان ابن عيينة معنى
 من لم يتغن من لم يستغن بالقرآن وعن ابى عبيد انه كثير في كلام العرب يقال
 تغنت تغنيا بمعنى استفعلت لكن سمعت رد السافعي اياه (او) المراد بالتغنى
 (التجويد) اداء الحروف حقها (والترتيل) بان فصاح بالحروف وقيل
 التجويد عدم اللحن الجلي والترتيل عدم اللحن الخفي (فانه) كلا من التجويد
 والترتيل (زين القرآن لاسيما) في معنى اللبيب ولاسيما بالواو واجب وعن يعلى ترك
 الواو خطاء وعن غيره جاز (مع حسن الصوت) ولو بتكلف وعن السافعي
 تجوز القراءة بالالحن بشرط ان لا يغير اللفظ ولا يخل بنظم الكلام (واما)
 التغنى (في حديث ما اذن الى آخره فاحد هذه الوجوه) الثلاثة من الجهر
 والاستغناء والتجويد اقول رواية نبي حسن الصوت بالقراءة بجهر به تعين
 انه هو المراد من التغنى اذ بعض الرواية يفسر بعضها آخر (مع زيادة تحسين
 الصوت) لعل لذلك قال (بل هو اولى الوجوه فيه) في ذلك حديث
 (على رواية حسن الصوت) بل الاحتمال مقصور عليه لتشير قول في معنى
 اللبيب ان عمر بن الخطاب بعض الاحتمال لا بدوغ غيره ولو استبعد ذلك
 في الآيات واحاديث وجوب حملها على اصح الاحتمالات واقوى وجوه
 في شرح المسارق عن بعض شراح يراد على احتمال الاستغناء بان الاستغناء
 به عن الناس وكلهم يقضى ان مفاسد من تصحيح التنزيه وقوت التنزيه
 على ان معنى تفعل بمعنى استفعل قيل فلا يحمل عليه مع مجى آخر صحيح
 اجاب انما هو ان الاستغناء يكون وقت قرأته ذلك في معنى الاستغناء
 استغناءه جمع النوت فلا مفاسد مع ان قوله بالاستغناء في التنزيه
 قول لا يلائمه قوله مع مجى آخر صحيح وقد قالوا استغناءه بمعنى
 وقد قيل عن الكعبة العبرة للغاب السامع ثم ذكر وقد ثبت الخبر بقول
 من معنى اللبيب فافهم (وهذه الوجوه ذكرها انما انور سب و) الصحيح

(اكل الدين في شرح) المسارقي في شرح (هذه الاحاديث) اي جنس هذه الاحاديث او بعضها او الاشارة الى بعض الاحاديث فتأمل قيل التوريشي من السافعية كما مر فالاولى عكس الترتيب لان الاكل من اعيان شرح الهداية المتقدم قوله على الفتاوى (والله اعلم) واعلم انك بعد ما سمعت الاقوال في حق التغني فاعلم ايضا انه قال في شمائل الترمذي بترجيعة صلى الله تعالى عليه وسلم بقراءة انا فنعنا لك قال شارحه ابن حجر المروى عن صفة ترجيعه مد الصوت في القراءة آآآآآم قال والحق في تغني القراءة ان طبيعته بلا تكلف فمحمود والا فمكروه ومثله ايضا في المواهب اللدنية حيث قال ما حاصله ان سمحت الطبيعة بالغناء بلا تعلم ولا تكلف فحائز وان باكتساب وتصنع فمكروه (قال حفيد السعد في مجموعة العلوم عن التاتارخانية لان التغني واستماع الغناء حرام اجمع عليه العلماء وبالعوافيه وعن المستصفي شرح انا فنعنا لك حرام في جميع الاديان وعن الزيادات من الوصية التي هي معصية عندنا وعند اهل الكتاب الوصية للغناء وعن المرغيناني من قال لمقرئ زماننا احسنت بكفروا عن جامع المحبوبي مجرد الغناء والاستماع اليه معصية وعن الشريعة صوت اهل الفسق والغناء فتنه والترجيع بالقرآن قيل لا بأس والاكثر مكروه وقيل التغني لنفسد جازم والغيب مكروه الا في نحو العرس والوايمة وقيل ان للهو مكروه والا فلا وعن شيخ الاسلام جميع ذلك مكروه عند علمائنا وعن النهاية رخص عمر في غناء الاعراب وهو صوت كالحدا، وعن ابن حجر الغناء يطلق على رفع الصوت والترنم والحدا، فلا يسمى فاعله مغنيا وانما يسمى بذلك من ينشد بمطيط وتكبير وتهيج وتسويق بما فيه تعريض بالفواحش وعن الكرماني في شرح البخاري كالشعر الذي يغني به في مسجده عليه الصلاة والسلام في نحو وصف الشجاعة واما بالفواحش والمنكر فمحذور واجازة الصحابة غناء العرب الذي هو انساق الترنم واجاز والحدا، وفعلا بحضورته صلى الله تعالى عليه وسلم فليس مثله بحرام فيجوز هذا الغناء لاهل الرياضة والمجاهدة دون العوام بل للعلماء لاهل القدرة وعن اصحابي السافعي ان الغناء وسبب مكروهان وليس بمحرمين الا من نحو النساء والصبيان فحرام بالاجماع وروى عن احمد كراهته وابطاحه ووفق بان الاباحة في الاشعار المرغبة في الآخرة والمنكراهه في غيرها وعن مالك كراهة الغناء المعتاد وعن انصري عن

ابن حنيفة كراهته وعن الشافعي انه لهومكروه بسبه الباطل ومستكثره سفيه
 مردود الشهادة ومن نسب جوارزه الى الشافعي كذب عليه فقد اجمع الفقهاء
 على كراهته ومنعه وانما رخص في ذلك من قل عماله وغلب هواه انتهى
 ملخصا قال في الدر المختار لو في الغناء وعظ وحكمة فجاز اتفاقا ومنهم من اجازه
 في العرس كما جاز ضرب الدف فيه ومنهم من اباحه مضافا وفي السر نبلا الى
 في حاشية الدرر عن الكرمال منهم من يذكركه الا اذا كان على سبيل
 اللهو وبه اخذ سمس الذممة ومنهم من كره جميع ذلك وبه اخذ شيخ الاسلام
 لعامل الحق في هذه الاختلافات ما في البحر من ان لمذهب حرمته مطلق
 فانقضى الخلاف بل ظاهر الهداية كبيرة مطلقا ولو نفى انتهى الكسرة قائم
 ووثاقته وقوة ادلته وان الحظر يرجع على الاباحة والحرمه على الاستحباب
 وان الاحتياط في الاتصاف وان اولى ادلة الجواز اقرب من اولى ادلة
 المنع وان النبي مقدم على النبيات وقد سمعت ايضا ان ادنى درجة الاختلاف في
 ايراب السبحة ومن وقع في السبحة وقع في حرام وخرم كل مسكك
 اقواه اتغنى بالعمية كاحول السون وهجو اسم لعمه هو محرم الحرمه في جميع
 الاديان واما الشعر فقل في اكل مسارق منهم من منع مطلقا ومنهم من اجاز
 مطلقا والحق ان اسم الله على الله او اخف على الطاعة ونحوه في
 حسن السجده في المسجد وغيرها وعلم بجز منه في مجموع الخفيد السعير
 التي يندبها المتزهدون بنصيريه والحين يزعم القلوب ان ذكر الآخرة
 مباحة والاحقر تسارعت عسر افساء السر سواء سر نفسه او غيره
 سيما لواقع بين الزوجين هو من سعة نفسه وله مفساد كثيرة كالخند
 والبغض والعداوة والتمجة وايضا الفتنه وفي حديث المسروق في السر
 عبد عبد في الدنيا انستره الله تعالى يوم القيمة يعني معصي ذلك السر من
 اساعتها في الموقف (دع جابر رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وسلم قال انجالس باذمانه) اي لا يسع حديث جيبه وفيه اشار
 الى مجانسة هل الامانة وتجنب اهل الخبيثة وعن العسكري يبدان
 يجلس الى النوم فيخوضون في حديث ربما كان فيه ما يكرهون فيمنوا
 على سرهم فذلك الحديث كالأمانة عنده من الظهور فهو قاتل وقسر
 ايضا المجالس انما تحسن باذمانه لخصر اهلها على ما يقع فيها من قول
 او فعل (الاثلاثه) المجالس مجلس (سفتك دم حرام) فيفسد ما سمع من عاين

بأهراق دم بغير حق و يلحقه ما يتعلق بالضرب والجرح (أو فرج حرام)
 أي الزنا (أو اقتطاع مال) أي ومجلس يقطع فيه مال مسلم أو ذمى (بغير حق)
 شرعى مباح فيضهر ما يتعلق بالسرفقة والغصب أو التلف والاهدار أو غز
 الظالم فلا يجوز للسامع كتمه قال في الفيض قال القاضي يريد أن المؤمن ينبغي
 إذا حضر مجلسا و وجد أهله على منكر أن يستر عورتهم ولا يسبح ما يرى
 منهم إلا أن يكون أحد هذه الثلاثة فإنه فساد كبير و إخفاؤه ضرر عظيم
 فن قال في مجلس أريد قتل فلان أو الزنا بفلانة أو أخذ مال فلان فلا يجوز كتمه
 بل يجب إعلامه إلا أن يخاف على نفسه وعن النووى الستر على المحرم
 إنما يكون مندوبا إذا لم يشتهر بالفساد ولا فيستحب رفع الأمر إلى الوالى
 أن لم يخف لأن الستر حينئذ تقوية على فعله (دت عن جابر رضى الله تعالى
 عنه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال إذا حدث رجل رجلا
 بخبر (و كذا المرأة) أما بعموم مجاز بمعنى إنسان أو بطريق دلالة أو الحكم
 على المتبوع حكم على التابع أو بمقابلة (ثم التفت) أي غاب عن المجلس
 أو التفت يمينا وشمالا لفظه من حاله بالقرآن أن قصده أن لا يطلع على
 حديثه غير الذى حدث به (فهو أمانة) عند المحدث أو دعه أيها
 فإن حدث بها غيره فقد خالف أمر الله حيث أدى الأمانة إلى غير أهلها
 فيكون من الظالمين فيجب عليه كتمها إذ التفاته بمنزلة استكامه بالنطق
 قالوا وهذا من جوامع الكلم لما في هذا اللفظ الوجيز من آداب العسرة وحسن
 الصحبة و كتم السر وحفظ الود واتخذ بر من التهمة بين الأخوان المؤدية
 للشنآن ما لا يخفى قال في الأحياء و أفساء السرخيانية وهو حرام إذا كان
 فيه أضرار وقال الماوردى أظهار الرجل سر غيره أقبح من أظهار سر نفسه
 لأنه لا يخلو عن الخيانة والتهمة قال الراغب السر ضربان ثم قيل إن في روية
 هذا الحديث عروة وهو ضعيف (حك) الحاكم (عن ابن مسعود رضى الله تعالى
 عنه أنه قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إنما يجالس أئمة لسان بأمانة)
 فيما يحدث ويراد كتمه سواء صرح بما أو دلالة وذلك عند كراهة أفسائه
 كما يدل عليه بيانه بقوله (لا يجعل لأحد همة أن يقضى على صاحبه ما يكره)
 فإن كان مما لا يكرهه فلا بأس فيه وإن كان مما يسر من أفسائه فيحسن بصفه
 (م عن أبى سعيد الخدرى رضى الله تعالى عنه مرفوعا أن من شر الناس)
 أي أسد هم شرا وفي بعض النسخ شر بالالف عن الجوهرى شرفيه

معنى التفضيل لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ولا يقال اشرا لا في لغة ردية وقال
القاضي الرواية وقعت بالالف وهي تدل على عدم رداة اقول يحتمل
ان تكون من قبيل النقل بالمعنى فلا تدل على عدم الرداة على انه قال
السيوطي ان النبي عليه الصلاة والسلام يتكلم مع الفصح والمولد وغيرهما
فيتكلم مع كل على قدر فهمه فلا يخرج بالحديث على جهة العربية نعم قال
في الفيض في رواية اشرا بالالف قال عياض تقول النحاة لا يجوز اشروا خير
بل خير وشرو وقد جاء اللغتان في صحيح الاخبار وهو حجة المجاوز فافهمه (عند الله
مترلة يوم القيمة الرجل يفضى الى امرأته) سرا (وتفضى اليه) بالباشرة والجماع
(ثم ينشر احد هما سر صاحبه) اي يتكلم كل بما جرى بينهما قولا او فعلا بين
الناس قال النووي تحريم افساء هذا السر اذا لم يترتب عليه فائدة واما اذا ترتب
بان تدعى العجز عن الجماع او اعراضه عنها ونحو ذلك فلا كراهة في ذكره قال
الاحنف جنبوا مجالسكم ذكر النساء والطعام فكفى بالرجل ذمما ان يكون واصفا
لفرجه وبطنه فالمرأة كالرجل في حرمة افساء سر زوجهما كان تقول هو سريع
الانزال او كبير الآلة ثم قيل الحديق ضعيف وقيل منكر قيل حسن لا صحيح (اعلم
ان ما وقع او قيل) من الافعال والاقوال (في مجلس مما يكره افساؤه ان لم يخالف
السرع يلزم كتمانها) اذا كان فيه اضرار الغير ويندب مؤكدا اذا لم يكن فيه
اضرار (وان خالف فان كان) اي ما وقع او قيل (حق الله ولم يتعلق به حكم
شرعي) كالغيبه والكذب والبهتان على ما قيل (كالحد والتعزير) قيد
لتنفي اللئني يعني الحكم الشرعي كالحد والتعزير يرد عليه ان مخالفة التعزير
هو كل معصية لم يتقدر فيها حد كما في الاسباب فخالفه ان كل ما خالف السرع
معصية وكل معصية ففيها اما تعزير او حد فلا يجوز الجمع بين ما خالف
السرع وبين عدم واحد من الحد والتعزير (فكذلك) يلزم الكتمان لعدم
حق العبد فيه ولم يتعلق به حكم شرعي حتى يترجر باجرأه اعل ذلك عند
عدم تعلق مصلحة شرعية كما نصيحة للغير لا تجب عن صحبة مثل هذا الرجل
وقد وقع اذكر الفاجر بما فيه يحترز الناس (وان تعلق به) حكم شرعي
(فكذلك خيار) بين الكتمان واذاعلام (والستر افضل) ان لم يحسن في تعزير
وزيادة الفضاحات ولعل الستر واجب عند خوف الفتنة او زيادة الفساد
(كالزنا) عند تحقق اربعة من الرجال والارم حد النذف والتفصيل في الفقه
لا يخفى ان الزنا ليس من حق الله فقط مطلقا فافهم (وشرب الخمر) عند اثنين

من الرجال لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم (ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم) كما قيل دلالة على المطلوب نوع خفاء والاولى ان يخرج بنحو حديث الجامع (من ستر اخاه المسلم في الدنيا في قبيح فعله وقوله فلم يفضحه) بان اطلع منه على ما يستينه في دينه او عرضه او ماله او اهله فلم يهتكه بالحدث ولم يرفعه لحاكم (ستره الله يوم القيامة) اي لم يفضحه باظهار رعيوبه وذنوبه بل يسهل حسابه ويترك عقابه لان الله تعالى حيي كريم وستر العورة من الحياء والكرم تخلق بخلق الله تعالى والله يحب التخلق باخلاقه ودعى عثمان رضى الله تعالى عنه الى قوم على ربيعة فانطلق لياخذهم ففرقوا فلم يدركهم فاعتق رقبة شكر الله تعالى ان لا يكون جرى على يديه خزي مسلم وفي حديث الجامع ايضا (من ستر على مؤمن عورة) بدنا او عرضا او مالا حسية او مغنوية (فكأنما حيي ميتا) هذا ومثله ان لم يعرف باذى ولم يتجاهر بالفساد والاندب رفعه للمحاكم ما لم يخف فتنة لان الستر حينئذ يقويه على فعله (تنبيه) اظهار السر كاظهار العورة فكما يحرم كشفها يحرم افشاؤه وكتمان الاسرار وقد تطابق على الامر به الملل وقالوا صدور الاحرار قبور الاسرار (وقيل قلب الاحق في فيه ولسان العاقل في قلبه وقيل لبعض كيف انت في كتم السر قال استره واستراني استره) (وان كان) المكتوم (حق العبد فان تعلق به ضرر لاحد او حكم شرعى كالقصاص والتضمين) لنفس او مال (فعليك) يجب ان تعينت (الاعلام ان جهل) الا اذا تبين الشاهد الضرر بشهادته (والشهادة ان طلب) ذوالحق الشهادة منك (والا) اي وان لم يتعلق به ضرر مالى او بدنى لاحد او حكم شرعى او لم يكن جاهلا ولا طالبا (فالكتم) لازم كمن بلغه خبر الغيبة فان الضرر فيه وهو اذى قلبى وفي النوادر اذا رأى رجلا مشغولا بدينه فله ان يمنعه بحيث لا يفضحه فان تفضيح المسلم حرام وفي صدر الشريعة وسترها في الحدود افضل وابر وفي النصاب رجل يرتكب المعاصي فان اعلم رجل بحاله السلطان ليرجزه فلا اثم فيه وفي الخائبة ان علم ان السلطان يقدر على منع الرعية والحشم عن معاصيهم حل له ان يكتب اليه وان علم انه لا يقدر لا يكتب كيلا تقع العداوة بغير منفعة (وروى ان رجلا جاء الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال يا رسول الله ان رجلا يأتيني ويريد مالى فقال ذكره بالله قال فان لم يتذكر قال استعن بالسلطان قال وان لم يكن له سلطان قال استعن بمن حولك من المسلمين قال وان لم يكن حولي احد من المسلمين قال قاتل دون مالك حتى تكون

شهيدي في الآخرة أو يمنع مالك اقتل انتهى ﴿ التاسع عشر الخوض في الباطل وهو الكلام في المعاصي ﴾ لنفسه أو لغيره (كحكايات مجالس الخمر والزنا) جمع زان (والزواني) جمع زانية (من غيران يتعلق بها غرض صحيح) كرواية الحديث والشهادة والدعوى (وهذا حرام لأنه اظهر معصية نفسه أو غيره من غير حاجه) دينية الى اظهارها ويدخل فيه الخوض في حكايات البدع والمذاهب الفاسدة وحكايات ماجرى من مثالب الصحابة على وجه يوهم الطعن في بعضهم وكل ذلك باطل والخوض فيه خوض باطل (دنيا طب عن ابن مسعود موقوفا) حيث لم يقل قال رسول الله لكنه في حكم المرفوع لأنه ليس مما يدرك بالعقل كذا قيل ففيه نظر لأنه مما يمكن استخراجه من القوانين الشرعية لكن يكون حينئذ من باب مذهب الصحابي فافهم (انه) اي ابن مسعود (قال اعظم الناس خطايا يوم القيمة اكثرهم خوضا في الباطل) اي في الدنيا (دنيا مر سلا) بان يقول التابعي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد يكون من القرن الاول والثاني ففي قبوله خلاف لكن عندنا مقبول مطلقا وفيه تفصيل مذكور في الاصول (عن قتادة) ابن دعامة التابعي * العسرون سؤال المال والمنفعة الدنيوية ممن لاحق له فيه) اي في المسؤل منهما (وهو حرام الا عند الضرورة) كالفقر وقوة الحاجة وغيره مما سيجي كما في الحاشية (خم عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا ترال المسئلة باحدكم حتى يلبي الله تعالى و) الحال (ليس في وجهه مزعة) قنعة (لحم) والمراد به ما يلحظه في الآخرة من الهوان وذل السؤال ويحتمل ان يجي يوم القيامة ولحم وجهه ساقط اما عقوبته او علامة يعرفه الناس بهانه كان يسأل الناس في الدنيا وهذا محمول على من سأل سؤالا لا يجوز له وتخصيص اوجه ذن اجنابية به انها وقع لذل وجهه الذي امر بصونه عنه وصرفه في غير ما شرع له كذا عن القرطبي شرح مسلم (دس) داود وابن السني (عن سمرة بن جندب رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال المسائل) جمع مسائل بمعنى السؤال (كدوح) بانفتح من لغة نحو صبور وانكدح الجرح من شحوبه او عض يعني يريق بالسؤال ماء وجهه (يكدح بها لرجل وجهه) بما يعلوه من الهوان بسببها يوم القيمة (من ساء ابي اللحم على وجهه) بتليل السؤال (ومن ساء تركه بلا لحم الا ان يسأل لرجل ذاب لظان) ذارأي وحكم وملك بيده بيت المال وهو ممن له حق فيه فيئذ يجوز ان يسأل

حقه منه (اوفى امر لا يجد منه بدا) اى فى حق امر لا بد منه وسيجى حاصله
ان جميع المسائل سبب لكدوح الوجه وجروحه يوم القيمة الامسئلة
الذى سأل من مصرف بيت المال حقه ومسئلة رجل فى حق امر لا بد منه لاضطراره
(طط عن على رضى الله تعالى عنه انه قال رسول الله صلى الله تعالى عليه
وسلم من سأل مسئلة عن ظهر غنى) اى بلا ضرورة داعية (استكثر بهما من
رضف) حجارة محماة (جهنم قالوا وما ظهر غنى قال عشاء ليلة) قوت ليلة
وما يد فع الحر والبرد من الثياب واثاث المنزل بقدر ما يد فعهما ويلمق به
عدم القدرة على الكسب فمن له قوت يوم لا يحل له السؤال (ت عن حبشى)
بضم مهملة وسكون موحدة وياء مشددة على وزن كرسى (ابن جنادة
رضى الله تعالى عنه انه قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان الصدقة
لا تحل لغنى ولا لذى مرة) قوة على العمل والكسب (سوى) اى صحیح
الاعضاء والمعنى ان الزكاة لا تحل على الغنى ولا التوى بقدر على الكسب قيل
واليه ذهب اكثر اهل العلم وقال ابو حنيفة واصحابه تحل الزكاة لمن لا يملك
ما تى درهم وان كان كسوبا الا العامل والغزى المنقطع والغارم لاصلاح
ذات البين والمؤلفة قلوبهم فان الداعى الى اعطائهم ليست الا الحاجة
(لا تحل الا لذى فقر مدقع) ملصوق بالدعاء اى التراب كناية عن سدة
الفقر (او غرم) اى دين (مفضع) من الفضاعة شديد غاية السدة بان يكون
دينا جاوز الحد المعتاد (اودم موجه) كالدية فيجوز السؤال ليؤدى الدية
وبقطع الخصومة (ومن سأل الناس ليشى) ليكثر (به ماله كان خوفا) جراحة واثرا
(فى وجهه يوم القيمة ورضا) حجرا محميا (يأكله من جهنم فمن شاء فليقلل
ومن شاء فليكثر) الامر للتهديد وفى حديث الجامع (من سأل الناس اموالهم
تكثر فانما يسأل جر جهنم فليستقل منه اولي استكثر) قال السارح امر توبخ
وتهديد ومن عمه قالوا من قدر على قوت يوم لم يحل له السؤال والقياس
ان الدافع ان علم بحاله اتم لا عانتة على محرم الا ان يجعله هبة لصحتها للغنى
(فائدة) اخرج ابن عساكر ان مظرف بن عبد الله كان يقول لابن اخيه
اذا كانت لك حاجة فاكتبها فى رقعة فانى اصون وجهك عن الذل
يا ايها الباغى نوال الرجال * وطالب الحاجات من ذوى النوال
لا تحسبن الموت موت البلى * فانما الموت سؤال الرجال
كلاهما موت ولكن ذا * اعظم من ذلك ذل السؤال

وفيه ايضا (من سأل الناس من غير فقر) بل لتكثير المال (فانما يأكل الجمر)
 يعني يعاقب بالنار وقد يجعل على ظاهره وان ما يأخذه يطمعه في الآخرة
 على صورة الجمة كما يكوى مانع الزكاة بها وقال النووي واتفقوا على النهي
 عن السؤال بلا ضرورة وفي القادر على الكسب وجهان اصحهما انه حرام
 اظاهر الحديث والثاني بحل بشرط ان لا يدل نفسه ولا يلح في السؤال
 ولا يؤذى المسؤل والاحرم اتفقا كما في الفيض (وقال رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وسلم لابي بكر وابي ذر وثوبان رضی الله تعالى عنهم لا تسألن)
 بضم اللام (احدا شيئا) التوبين للتحقير (وان سقط سوطك وكان ابو بكر
 وثوبان ينزلان عند سقوط سوطهما في اجمع ما يكون من الناس) اي اجمع
 الجمع الذي من الناس وقيل صبر في يكون مبهم مفسر بقوله من الناس اي
 ينزلان عند سقوطه في اجمع اوقات كون الناس عندهما ولا يسألان احدا
 بان يقول ناولوني كما في الحاشية قال في الحكم ربما استحي العارف ان يرفع
 حاجته الى مولاه اكتفاء بمسئته فكيف لا يستحي ان يرفعها الى خليفته
 وقال ابن الجوزي احتاجت رابعة فقيل لها لو ارسلت الى قريبك فلانا فبكت
 وقالت الله اعلم اني استحي من سؤاله الدنيا وهو يملكها فكيف اسئلهما من
 لا يملكها كما في الفيض وانا اقول ان الاستاذ الوالد المرحوم نعمده الله بغفرانه
 واسكنه في فراديس جنانه كان مبتلى بالفقر سيما في اول حاله فعند حكايته
 ما جرى عليه من فقره قيل له هل تدعو الى الله بحصول كفايتك قال ربي
 اعلم اني لم ادع اليه قط لاجل الدنيا بل كلما اردت ذلك غلب علي الحياء ولم اقدر
 (ولا بقولان للمسة عند هما ناولوني) لامتا لهما امر النبي صلى الله تعالى
 عليه وسلم كمال الامتثال (فدل ان حرمة السؤال لا تقتصر على المال بل تعم
 الاستخدام خصوصا ان كان صبيا او مملوكا للغير) لان جيع منافع مملوك
 للمولى فيكون تصرفا في ملك الغير بلا اذن وذا لا يجوز (واما صبي نفسه)
 من ولده وولد ولده (فيجوز استخدامه ان كان فقيرا) ضد شئ لا يصح
 او اراد تهذيبه اي تظهيره عن الاخلاق الرديئة واديبه اعرف ما يقع
 دينا اودنيا قال في الايثار عن الذخيرة اذا ملاء عبد اوصي الكوز من ماء
 الحوض وراق بعضه في الحوض لا يحل لاحد ان يسرب من ذلك الحوض
 لانه خلط به ملكه ولا يمكن تميزه وكذا الوجاء صبي الكوز من ماء مباح لا يحل
 لابويه ان يسربا منه اذا كانا غنيين لان الماء صار ملكه بعد الاخذ ولا يحل لهما

الاكل من ماله من غير حاجة (والضرورة التي يبيح السؤال ان لا يقدر على الكسب
 للمرض او الضعف) من نحو الهرم والكبر (ولا يكون عنده قوت يوم) لانه
 آخر الكسب (وسؤال الصدقة) النفل والزكاة (سواء) في الاباحة
 والحظر (بخلاف سؤال حقه من الدين) لانه طلب حقه (او من بيت المال
 لمصرفه) اى المستحقين له ممن هو امين له (واستخدام مملوكه واجيره وزوجته
 في مصالح البيت) كطبخ الطعام وغسل الاواني وغسل الثياب وكس
 البيت وبسط الفراش ورفعها لانها واجبة ديانة لا قضاء ولا يجوز ضربها
 عند عدم فعلها ولا يجوز استخدامها في خارج البيت ولا يجوز اطاعتها
 للزوج ان امر بها لانها معصية كما ذكره المولى المحشى اقول ينبغي ان يقيد
 ذلك بقوله ان كانت ممن تخدم والافالوا جب عليه اتيانها بخدمة تفعل
 ذلك والعرف مرجع ذلك كله وفي التوبر امتعت من الطحن والخبز
 ان كانت ممن لا تخدم فعليه ان يأتيتها بطعام مهياً والا قال النووي
 في شرح مسلم عن اسماء بنت ابي بكر الصديق امرأة الزبير رضى الله
 تعالى عنهما انها تعلق فرس زوجها وتكفيه مؤنته وتسوسه وتدق
 النوى لنا ضحته وتعلقه وتستقي الماء وتغجن وهذه كله من المعروف
 والمروآت التي اطبق الناس عليها وهو ان المرأة تخدم زوجها بهذه
 الامور المذكورة ونحوها تبرعا واحسانا منها الى زوجها وحسن معاشرته وفعل
 معروف معه بلا وجوب فلا تأثم بالترك ولا يحل له الزامها شيئا بل تفضل
 وانما الواجب على المرأة تمكين النفس وملازمة البيت (وتليذه باذنه ان كان
 بالغاً او باذن وليه ان صبياً) فان الصبي محجور عليه من التصرف في ماله حتى
 في منافع نفسه الا باذن الولي (واقبح السؤال ما كان بوجه الله تعالى) اختلف
 الفقهاء في اعطاء من يسئل بوجه الله فالاكثر على انه مستحب رعاية لجانب
 وجه الله تعالى وعن عبد الله بن المبارك ومن تابعه لا يعطى له زجراله كما في
 الحاشية اقول والذي يقتضيه الاصل التفصيل ان السؤال من قبيل الجواز سيما
 الواجب فيعطى لانه حينئذ يصلح ان يكون لوجه الله والا فلا لعدم صلاحته
 (اعلم ان مقدار الغناء المحرم للسؤال يتوقف على تفصيل وهو انه صلى الله تعالى
 عليه وسلم قال لاحق لابن آدم الا في ثلث طعام بقيم به صلبه وتوب بوارى عورته
 وبيت يسكنه فزاد فهو حساب هذه اجناسها واما اقدارها فالنوب ملايراعى فيه
 ما يلبق بدوى الدين وهو نوب واحد قيص ومنديل وسراويل ومداس وكذا

اثاث البيت لا يطلب كون الاواني من النحاس والصفير فيما يكنى فيه الخزف فيقتصر من العدد على واحد ومن النوع على اخس اجناسه ما لم يكن في غاية البعد عن العادة واما الطعام فقدره في اليوم مد وهو ما قدره الشرع ونوعه ما بقات ولو الشعر والادم على الدوام فثلة وقطعه بالكلية اضرار وفي طلبه في بعض الاحوال رخصة واما المسكن فاقله ما يجزى من حيث المقدار وذلك من غير زينة ثم هذه الصور مما يحتاج اليه حقيقة ثم الحاجة اليها اما في الحال من طعام يوم وليلة او ثوب يلبسه او مأوى يسكنه فلا شك في حل السؤال له واما في المستقبل فنلات درجات واما ما يحتاج اليه في غد و بعد اربعين يوما او خمسين او بعد سنة فالسائل الذي له ولعباله قوت سنة فسؤاله حرام لان ذلك غاية الغناء واما ما دون السنة فلا يحل له السؤال ان كان غنيا في الحال الا ان يخاف فوت الفرصة في الاستقبال بان لا يجد من يعطيه اذا اخر لان البقاء سنة ممكن عادة ويدخل فيه خروج طلبة العلوم في المواسم لادخار قوت سنة لانهم متفرغون للعلم ولا يهتدون بالكسب وليس لهم اموال صالحة لمصار فهم الضرورية وان كان لعلة خوف العجز في المستقبل ضعيفا وكان مالا جله السؤال من ضعف اليقين والاصغاء الى تخويف الشيطان وحال من يسئل لحاجة وراء يومه وحال من ملك مالا موروثا وادخره لحاجة وراء السنة سيات في كونها من حب الدنيا وطول الامل وعدم النقة بفضل الله وان كانا مباحين في الفتوى الظاهرة والله اعلم (طب عن ابي موسى الاشعري رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال ملعون من سأل بوجه الله) تمت الحديث (وملعون من سئل بوجه الله ثم منع سائله ما لم يسئل هجرا) اي قبحا لا يليق بالسؤال قال العراقي لعنة فاعل ذلك لا يناقضها استعاذة النبي بوجه الله لان ما هنا في جانب طلب تحصيل الشيء من المخلوق وذلك في سؤال الخالق او المنع في الامر الدينوي والجوازي الاخرى قيل عن الهيثمي في رجال هذا الحديث من لم اعرفه وايضا في (دع عن جابر انه قال قال صلى الله عليه وسلم لا يسئل بوجه الله الا الجنة) استفيد منه ان سؤال الله بوجهه من حطام الدنيا منهي فانه تعالى اعظم من ان يسئل به شيء من منع الدنيا بل يسئل به الجنة نحو نسلك الجنة بوجهك الكريم ان تدخنا الجنة روى نفيانها وقيل معناه لا تسألوا من اناس شيئا بوجه الله تعالى نحو اعطني شيئا لوجه الله فان الله اعظم من ان يسأل به شيء من الحطام وذكر الجنة انما هو للتنبية به على الامور العظام لا للتخصيص فلا يسأل الله بوجهه

في الامور الدنية بخلاف الامور العظام تحصيلا او دفعا (ومن السئوال المذموم سؤال المرأة الطلاق او الخلع من زوجها من غير بأس) ضرر ديني كترك الصلاة وارتكاب الفحشيات او دينوي كالضرب بغير وجه عدم انفاق النفقة اللازمة لعل من هذا القبيل ترك القسم بينهما (دت عن ثوبان رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال ايما امرأة سألت زوجها الطلاق من غير بأس وشدة فحرام عليها راحة الجنة) وقد توجد من مسيرة جسمانية عام (وقدوردان المختلعات) سائلات الخلع (هن المنافقات) اي من غير عذر وبأس فان المطلق في مثله محمول على المقيد والافتعاض بما قبله والنفاق هو العملي لا الاعتقادي فان الغالب منهن قلة الرضاء والصبر فهن ينسرن على الرجال ويكفرن العشير فلذلك سماهن منافقات هذا الحديث في الجامع عن ثوبان على تخريج الترمذي لكن في شرحه كلام يوجب نوع طعن لعل لذلك طريقته المتعمدة في رواية الحديث وعن ابن حجر في صحته نظر (ومنه سؤال العبد او الامة البيع من المولى من غير بأس وقد ذكر في الفتاوى انه يستحق به) بذلك السؤال (التعزير والتأديب) عطف تفسير او دون التعزير الحادي والعشرون سؤال العوام عن كنه ذات الله تعالى وهو ممتنع اطلاعه عند قوم ويمكن عند آخرين وغير واقع عند بعض وواقع ليلة المعراج لنبينا صلى الله تعالى عليه وسلم مرة قال الدواني غير واقع عند المحققين وممتنع عند الغزالي وامام الحرمين والصوفية والفلاسفة (وصفاته) اي عن كنه صفاته والافالسؤال عن مطلقها لازم لانه كما لا يعرف كنه ذاته لا يعرف كنه صفاته ولذا قالوا حقايق صفاته متشابهات (فان قيل فاذن لاوجه للتخصيص بالعوام) قلنا فاما لا يسأل عنها الخواص اولا يتشوشون بعدم الجواب ولا يبعد الجواب لهم بالامكان قال الدواني لعدم وجود برهان الوسيط العقلي يجوز الحد التام الموصل الى كنه له تعالى (وكلامه) حروف ام معني قديم او حادث (وعن الحروف) حروف القرآن والفاظه (اهي قديمة) كما للحنابلة (ام محدثة) كما نسب الى المحققين (وعن قضاء الله وقدره مما لم يبلغه فهمهم) كان يقال اذا كان كل شئ بقضائه تعالى والقضاء جار في الازل وممتنع تخلفه فافائدة السعي في الكسب والعبادات وما فائدة الاحتراز عن المضرات والمنهيات وغير ذلك من المتشابهات والمشكلات ومن حقهم الاستغفال بالعبادات والتسليم في المتشابهات وهو كسؤال سامة الدواب عن اسرار الملك

وهو موجب للعقوبة (خ م عن ابى هريرة رضى الله تعالى عنه انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزال الناس يتساءلون) عن اسرار ذات الله تعالى وصفاته حتى يقال هذا خلق الله من خلق الله) يعنى يوسوس الشيطان فى صدر احدكم نحو من خلق السموات ومن خلق الارض ومن خلق الجن والانس الى ان يقول من خلق الله وغرضه ايقاع المفاسد وابطال العقائد (من وجد) فى قلبه (من ذلك) القول (شيئا) قليلا (فليقل آمنت بالله ورسله) يعنى قال الله تعالى فى كتابه والرسول عليه السلام فى حديثه انه تعالى واحد لا كفواه وانه خالق كل شئ ولا خالق سواء وان وجوده من ذاته ومستغنى عن العالم (وفى رواية فليستعذ بالله ولينته) بان يشرع فى كلام آخر (وزاد د) فاذا قالوا ذلك فقولوا الله احد الله الصمد) السيد المحتاج اليه فى جميع الخوايج (لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد ثم ليتفل) اى ليخرج الريح مع الريق من فيه (عن يساره) استهانة للشيطان الموقع له فى ذلك كمن وجد جيفة متنة فكره ريحها وتفل من تنهها) وليستعذ بالله من الشيطان) فلا يصله ان شاء الله تعالى من اذاه شئ (خ م عن المغيرة بن شعبة رضى الله تعالى عنه نهى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن قيل وقال) اسمان يطلقان على ما لا بهم ولا يعنى فى الدين كما فى حديث (كنى بالمرء انما ان يحدث بكل ما سمع) وحديث علامة اعراض الله عن العبد اشتغاله بما لا يعنيه وان امرأ لو ذهبت ساعة من عمره فى غير ما خلق له جذيران تطول حسرته يوم القيمة ومن جاوز الاربعة ولم يغلب خيره على شره فليتهجن الى النار (وكثرة السؤال) نحو سؤال نبي اسرائيل فى قصة البقرة ويمكن ان يرد من كثرته ما يزيد على ضرورته كما فى فصل ونحوها والا فكثرة السؤال عما خفى عليه من الامور المهمة الدينية الضرورية لا اعتقادية ومطلق العملية ما موربها بنحو قوله تعالى فاسألوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون (واضاعة المال) فيما بعد سرفا وتلفا وفى الحديث فانه اهتات الذين من قبلهم كثره مسائلهم واختلافهم على انبيائهم * السنى والعشرون السؤال عن المشكلات * الظاهر عما اسكل فى الاصول الاعتقادية او الشرعية من غير مطلقا وينبغى ان يفيد بغير غرض صحيح كما سيرالبد فى بيان صحة الامد (ومواضع الغلط) لا لغرض الصحيح (بل لتعريفه والتعجيل) واطهره افضل ايضا) وهو حرام) اذ على المعالفة المعتمد والمكابر المتعنت (دعوى معوية رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن التملوطات)

جمع اغلوطة وهي المسائل المشككة التي لا تدرك في اول الامر فيقع الخصم في الغلط والخطاء قال المناوي اى ما يغالظ به العالم من المسائل المشككة لبشوش فكره ويستسقط رأيه لما فيها من ايداء السؤال واطهار فضل السائل مع عدم نفعها في الدين قال الاوزاعي اذا اراد الله ان يحرم عبده بركة العلم التي على لسانه المغاليط وكان افاضل الصحابة اذا سئلوا عن شئ قالوا اوقع فان قيل نعم افتوا والاقالوا د ع حتى يقع ففهم من كرهه عطفا حتى قل فهم حدود ما انزل الله على رسوله فصار حامل فقه غير فقيه وهم اتباع اهل الحديث ومنهم من توسع فتولد منه الاهواء والبغضاء والتباهى فهذا الذى ذمه العلماء واما فقهاء الحديث فوجهوا همهم الى البحث عن معانى الكتاب والسنة وكلام السلف والزهد والدقائق ونحوها مما فيه صفاء القلوب والاخلاص لعلام الغيوب وهذا محمود ومطلوب انتهى ملخصا قيل في سند الحديث عبد الله بن سعد مجهول وعن الساجي انه ذكره في ضعفاء الشام (بخلاف السؤال عنها للتعليم او للتعليم او اختيار اذها نهم) كما امتحان الاستاذ افهام التلامذة (او تشبيهاها) اى تحصيل الحدة فيها لعل من هذا القبيل ما فى آخر الاشباه انه لما جلس ابو يوسف للتدريس من غير اعلام ابى حنيفة رحمهما الله تعالى ارسل ابو حنيفة اليه رجلا فسأله عن مسائل خمس منها هل الدخول فى الصلاة بالفرض او بالسنة فقال بالفرض فقال اخطأت فقال بالسنة فقال اخطأت فتحير ابو يوسف فقال الرجل بهما لان التكبير فرض ورفع اليدين سنة وتماها فيه ومنه ايضا الغاز الفقهاء فى المسائل الفقهية وهو ايضا فى الفن الرابع من الاشباه (او حثهم) واغرائهم (على التأمل) والسعى فى اكتساب العلوم (فانه مستحب) لما فيه من الاعانة على فهم العلم وقد فعله النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بقوله اى شجرة اذا قطع رأسها ماتت فوق القوم فى شجر البادية ثم قال عليه الصلاة والسلام هى النخلة واىضا عن الصحابين عن عبد الله بن عمران النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لاصحابه ان من الشجر شجرة لا يسقط ورقها وهى مثل المؤمن فحدثوني ما هى فوق الاصحاب فى اشجار البادية فلم يعرفوها فوقع فى نفس ابن عمرانها النخلة فاستحبنى ان يسبق اكابر الصحابة فلم يبدوا لهم قال عليه الصلاة والسلام هى النخلة قال عبد الله فذكرت ما وقع فى نفسى لاني فقال لوقته كان احب الى من الدنيا وما فيها

(سئل عليه الصلاة والسلام من خير الناس فقال
 أمرهم بالمعروف والنهي عن المنكر واتقوا لله وأوصلهم للرحم) وفي
 الأخبار كلام ابن آدم كانه عليه لاله الا امر بالمعروف او نهى عن منكر او ذكر الله
 وقال الله تعالى كنتم خيرا ما اخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون
 عن المنكر (م عن ابى سعيد رضى الله تعالى عنه انه قال سمعت رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وسلم يقول من رأى منكم منكرا ما ليس فيه رضاؤه تعالى
 من قول او فعل (فليغيره بيده) هو اقوى الانواع ان كان مما يزال باليد ككسر آلة
 اللهو وآنية الحرم الا امر للوجوب شرعا وعند المعتزلة عقلا ثم ان علم اكثر
 من واحد فكفاية والافعين كافي الفبض (فان لم يستطع) الا انكار بيده بان يظن
 لحقوق ضرره لكون فاعله اقوى منه فالواجب تغييره (بلسانه) كاستغائه او توبخ
 او تذكير بالله او اغلاظ ان من اهله فان المأمور ظاهرا كصلاة وصوم لم يختص
 بالعلماء والا فمختص بهم او بمن علمه منهم وان يكون المنكر مجمعا عليه او يعتقد
 فاعله تحريمه او حله وضعف سببته جدا كمنكاح متعة ولا يناقضه خبر عليكم
 نفسكم لان معناه اذا كلفتم ما امرتم به لا يضركم تفصير غيركم (فان لم يستطع)
 لوجود مانع كخوف فتنة او خوف على نفس او عضو او مال محرم او سهر سلاح
 (فقلبد) ينكره وجوبا بان يكرهه ويعزم ان لو قدر بقول او فعل فعل وهذا
 واجب عينا على كل احد بخلاف الذى قبله بالجوارح فاذا الخبر وجوب
 تغير المنكر بكل طريق ممكن فلا يكفي الوعد لمن يمكنه ازالته بيده ولا القلب
 لمن يمكنه باللسان (وذلك) ما بانقلب (اضعف الايمان) اى خصاله او آثاره
 وعراته فالمراد به حقيقة من التصديق وليس وراء ذلك من الايمان حجة
 خردل وصلاح الايمان وجريان شرايع الانبياء انما يستمر عند استحكام هذه
 القاعدة فى الاسلام وهذا عند الحنفية بمعنى ضعف ثمرات الايمان وان التصح
 رباته من حيث القوة ونقصانه من حيث الضعف (وهذا الحديث نص فى
 كون الوجوب على هذا الترتيب على كل شخص) لان كلمة من من الفخذ القوي
 والفاء للترتيب فالوجوب على الترتيب المذكور (وهو قول اكثر العلماء)
 (وهو المختار للفتوى) وفى الصرة عن ابن ملك من رأى منكم منكر وهو
 ما ليس فيه رضى الله من قول او فعل والمعروف ضده فليغيره بيده
 فان لم يستطع باليد لكون فاعله اقوى منه فليغيره بلسانه فان لم يستطع

المنع بالقول فليغيره بقلبه اي فليكرهه بقلبه (وقال بعضهم التغيير باليد
 على الامراء والحكام) اذ ذلك من الغير بما يفضى الى الفتنة والمقاتلة
 وباللسان على العلماء وبالقلب على العوام) في التاتارخانية انه اختيار
 الزندوستي لكنه مخالف لما قدمنا عن الفتاوى انه يقيم التعزير كل احد حال
 مباشرة المعصية الظاهر انه محمول على الاعم والاغلب اذ التغيير باليد شان
 الامراء وباللسان شان العلماء فكل من يقدر على التغيير باليد ملحق بالامراء
 فكذا الاخيران كيف وقد يعرض عارض فيكون ما باللسان بل ما بالقلب
 متعينا للامراء وكذا الاخيران فينشد يحصل التوفيق بين القولين (وهو)
 اي الوجوب على هذا التوزيع (المروي عن ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه)
 ظاهره كونه رواية غير مشهورة وظاهر قوله (فلذا اوجب) الخ ظاهر في كون
 قوله مطلقا وقد قيل انه في ظاهر الرواية (الضمان في كسر المعازف ان كان
 لها قيمة من غير اعتبار صلاحيتها للهو) كقيمتها قصعة (وكان ذلك)
 الكسر (بغير اذن الامام) وكذا الحكام فوجب الضمان بشرطين القيمة
 بدون صلاحية للهو وكون الكسر بدون اذن الامام فاذا عدا او احدهما
 فلا ضمان عنده ايضا وعندهما لا يضمن مطلقا وعن الجامع الصغير اصدر
 الاسلام الفتوى على قولهما لكثرة الفساد بين الناس وكذا في الزيلعي
 والخلاصة والدرر وفي قاضيخان ان اتلف آلات اللعب كالنرد والشطرنج
 فان بامر القاضي لا يضمن وعندهما مطلقا وفي الخلاصة لاضمان على
 كاسردنان الخمر وكذا لاضمان في اراقه خمر اهل الذمة وكسردنانها
 وسق زقاقها اذا اظهروها وشرط في العيون كونه برأي الامام وفي التاتارخانية
 رجل اظهر الفسق في دار يتقدم اليه فان لم يكف عنه فالامام مخير في حبسه
 او اديبه بضرب سياط او ازعاج عن دياره وفي الخلاصة عن عمر انه احرق
 بيت الخمار والامام الزاهد الصفار امر بتخريب دار الفاسق ثم في القنية
 اتهم الجيران جارهم انه سكران فاجتمعوا لطلبه مع امام المحلة والمؤذن
 وغيرهما ودخلوا بيوت المسلمين بغير اذنتهم وطلبوا الزوايا والرفوف في كل
 بيت فعلوا ذلك ولم يجدوا شيئا يعزرون وقيل يمنعون اسد المنع (ولا يشترط
 في وجوبه كونه عاملا بما امر به ونهى عنه) في الخلاصة رجل رأى
 منكرا وهو ممن يرتكب هذا المنكر يلزمه النهي عنه نعم الاولى ان يكون ممن
 لا يرتكب وفي النصاب عن انس عنه عليه السلام انه قال رأيت ليلة اسرى بي

رجالاً تفرض سفاهم بالمقاريض فقلت من هؤلاء يا جبرائيل فقال خطباء
 امتك الذين يأمرون الناس بالبر وينسون انفسهم وفيه كلام ستقف
 (ططص عن انس رضى الله تعالى عنه انه قال قلنا يا رسول الله الانأمر
 بالمعروف حتى نعمل به والانهي عن المنكر حتى نجتنه كله فقال صلى الله
 تعالى عليه وسلم بل مروا بالمعروف وان لم تعملوا به كله وانها عن المنكر
 وان لم تجتنبوه كله) قال المناوي لانه يجب ترك المنكر وانكاره معاً فلا يسقط
 بترك احدهما وجوب الآخر ولذا قيل للحسن فلان يعظ ويقول اخاف
 ان اقول ما لا افعل قال واينما بفعل ما يقول ودالسيطان لوظفر بهذا فلم يأمر
 احد بمعروف ولو توقف على الاجتناب لرفع هذا الباب وتعدل وانسد
 باب النصيحة التي حث السارح عليها سيما في هذا الزمان (فان قيل اطلاقه
 مخالف لظاهر قوله تعالى لم تقولون ما لا تفعلون كبر مقتا عند الله
 ان تقولوا ما لا تفعلون وقوله انأمر من الناس بالبر وتنسون انفسكم الآية
 قلنا قال البيضاوي في الآية الاخيرة والآية ناعية على من يعظ غيره ولا يعظ
 نفسه سوء صنيعه وخبث نفسه وان فعله فعل الجاهل بالسرع او الاحق
 الخالي عن العقل فان الجامع بينهما عن سكينته والمراد بهما حث الواعظ على
 تزكية النفس والاقبال عليها بالتكميل ليقوم فيقيم لا يمنع الفاسق عن الوعظ
 فان الاخلال باحد الامرين المأمور بهما لا يوجب الاخلال بالآخر قال
 المصنف في الحاشية فعلم من هذا الحديث ان من اتى بالمنكر ولم ينه الغير
 بكون الله مضاغفائهم المنكر وانهم ترك الواجب وفي التنصيص ينبغي ان يكون
 الامر في السر فانه ابلغ في القول وقال ابو الدرداء من وعظ اخاه في العلانية
 فقد شانه ومن وعظه في السر فقد زانه فان لم ينفعه في السر فبالعلانية
 وينبغي ان يقصد وجه الله تعالى واعزاز دينه لاحبة نفسه لما روى عن
 عكرمة ان رجلاً من بشجرة تعد فذهب الى بيته فاخذ فأسه وركب
 حماره فتوجد نحو الشجرة ليقطعها فلقبه ابليس على صورة الانسان
 فقال له الى اين تريد قال رأيت شجرة تعبد فاريد قطعها فقال ابليس
 دعها فاعبد هم الله فلم يرجع فقال ابليس وانا اعبدك كل يوم اعمد
 دراهم فترفع طرف فراستك فتمجدها فرجع الى منزله فوجد ذلك ايما
 ثم لم يجد فلما ينس اخذ الفأس وذهب جانب الشجرة فلقبه ابليس فقال
 لا تطبق القطع الا انما اول مرة فكان خروجك غضباً لله تعالى فلواجب

اهل السماء والارض ماردوك واما الآن فلعدم وجدائك الدراهم ولئن
 تقدمت ليد فن عنقك فرجع الى بيته وترك الشجرة (زطب عن ابن عباس
 رضى الله تعالى عنهما انه قيل يا رسول الله اتهلك القرية وفيها الصالحون)
 ومقتضى الصلاح الاحسان فضلا عن الاهلاك (قال نعم قيل بم يا رسول الله
 قال بتهاونهم وسكوتهم عن معاصي الله) مع القدرة على المنع والتغيير (فمن قيل
 ان كان هذا التهاون والسكوت موجبا للهلاك فكيف يجتمع مع الصلاح
 قلنا المراد الصلاح في اعتقادهم لافي نفس الامر وفي النصاب عن عمر بن
 عبد العزيز ان الله تعالى لا يعذب العامة بعمل الخاصة ولكن اذا ظهرت المعاصي
 فلم ينكروا فقد استحق القوم جميعا للعقوبة وفي تنبيه الغافلين ان الله تعالى
 اوحى الى يوشع بن نون عليه السلام اتى مهلك من قومك اربعين الفا من
 خيارهم وستين الفا من شرارهم قال يا رب هؤلاء الاشرار فابال اخيار قال
 انهم لم يعضبوا الغضبى واكلوهم وشاربوهم (وفي النصاب يحشر يوم القيمة
 اناس من امتي من قبورهم الى الله عز وجل على صورة القرودة والخنازير بما
 داهنوا اهل المعاصى وكفوا عن نهجهم وهم يستطيعون وفيه عن ابي الدرداء
 رضى الله تعالى عنه انه قال لتأمرن بالمعروف ولتنهين عن المنكر اولي سلطان
 الله عليكم سلطنا ناظما لا يبجل كبيركم ولا يرحم صغيركم ويدعو بخياركم فلا
 يستجاب لهم ويستنصرون فلا ينصر لهم ويستغفرون فلا يغفر لهم (حد
 عن عدى) بفتح العين (ابن عميرة رضى الله تعالى عنه انه قال قال رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وسلم ان الله تعالى لا يعذب الخاصة بذنوب العامة)
 اذلا تزروا زرة وزراخرى (حتى يرى المنكرين اظهرهم) اى بينهم فالاطهر
 مقحم (و) الحال (هم قادرون على ان ينكروه فلا ينكرونها) لمداهنتهم وضعفهم
 فى الدين فيعم العذاب كله وروى ان جبرائيل عليه السلام حين امر ان يهلك
 قوم لوط باعمالهم نزل جبرائيل فضرب جناحه فى الارض حتى الماء ونهض
 للعروج الى السماء وعلى جناحه خمس مدائن من مدائن قوم لوط فنظر
 فيها ساعة فرأى ثمانين الفا من الرجال والنساء يتعبدون والذين يعملون
 الحباث لا يزيدون عن ثلاثة وثلاثين فناجى ربه فقال الهى كيف اهلك قوما
 وفيهم كذا وكذا فى التهجد قال يا جبرائيل لا تقبل لانهم لم يأمروا بالمعروف
 ولم ينهوا عن المنكر (خرج على بن معبد رحمه الله تعالى عن يحيى بن عطار
 رضى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال ما جيع اعمال البر)

الطاعة (والجهاد في سبيل الله) عطف الخاص على العام (عند الامر بالمعروف والنهي عن المنكر) في قلته (الا كنفثة) اي كنفثة (في بحر لحي) منسوب الى اللج وهو معظم الماء اي بحر عظيم لا يدرك قعره اي كالتقاء بزاق في مثل هذا البحر فكما ان النفثة الواحدة في جنب البحر العميق بمنزلة العدم فكذلك سائر الاعمال في جنب ثواب الحسبة بمنزلة العدم وعن المواهب فيه تصريح بعظم ثوابها وانه يكاد ان لا نسبة بينهما اذ لا نسبة بين النفثة والبحر (من هذا الحديث) الذي دل على افضلية الحسبة (قال الفقهاء الحسبة) اي القيام بنا موسى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وفي النصاب تفصيل معنى الاحتساب والحسبة ليرجع اليه مرده (آكد من الجهاد) وان كان فرض كفاية كما قال علي رضي الله عنه افضل الاعمال الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وفي النصاب قيل للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم اي الاعمال احب الى الله تعالى قال الايمان بالله قيل ثم ماذا قال صلة لرحم قيل ثم ماذا قال الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وقال الله تعالى * كنتم خيرة اخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر (فانه) اي الجهاد (لا يجوز عند يقين القتل) قتل الكفرة (وعدم النكابة) عدم الجراحة والضرر والتأثير لهم (للكفرة) بجهاده معهم بالجرح والضرر والتأثير بهم لانه لقاء باليد الى التهلكة بلا فائدة (وتجوز الحسبة) حيث لا تخلص عن فائدة امانت مع او الفسق لان المسلم ولو فاسقا اذا رأى او سمع بذل المحتسب نفسه احب له ليدنه يكون متأثرا بخلاف الكفار لانهم يعتقدون دينهم حقا ويرجون في مقابله القتل اجرا فضلا عن التأثير كما ذكره المحسبي (ويكون) حيث لو مات بها (من افضل الشهداء صب) اصفهاني (عن انس رضي الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا تزال ذاله اذ الله تنفع من قالها وترد عنهم العذاب والنفثة) في الدارين (ما لم يستخفوا بحقها قالوا يا رسول الله وما الاستخفاف بحقها قال نظر بعد لمعنى الله تعالى فلا ينكر وذبح امره القدره عليه) حدث عن جابر رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال سيد الشهداء حمزة (بن عبد المطلب عم المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم) والسلام استشهد يوم احد وجهه السيادة تبت المومنة وكون فسد على اشنع اسلوب او اسقى غزواته (ورجل قام الى امير جابر فامرته بالمعروف ونهاه عن المنكر فقتله) لاجل امره او يهدد حمزة سيد الشهداء في الدنيا

والآخرة والرجل المذكور سيد الشهداء في الآخرة) لمخاطرة بانفس ما عنده
وهي نفسه في طلب رضا الله تعالى فيه جواز تخشين القول مع الامير الجائر
وتغليظه وان ظن قتله (اعلم ان الامر والنهي مع الامراء انما يكون
بالتعريف والوعظ واما تخشين القول والمنع بالقهر فيجب الفتنة فلا يجوز
الا اذا اخص الضرر نفسه فقط فيندب لهذا الحديث ولما بعده ولذا
كان السلف اجتروا على الملوك ولم يبالوا بيلية وعذاب واخلصوا النية
فلهذا اثر كلامهم في الظلمة واين قلوبهم القاسية واما الآن فقد قيدت
الاطماع السن العلماء فسكنوا وان تكلموا لم تساعد اقوالهم فلم ينجحوا ولو
قصد والله وحق العلم لافلحوا وفساد الرعية بفساد الملوك وفسادهم بفساد
العلماء وفسادهم باستيلاء حب المال والجاه ومن استولى عليه حب الدنيا
لم يقدر على الحسبة على الاراذل والصعاليك فكيف على الاكابر والملوك
اللهم اعصمنا من العلم بلا عمل والميل الى الدنيا ولا تخط اعمانا بالسمعة والرياء
انك انت المستعان يا كريم يا منان وتفضل علينا بالاحسان والانعام يا ذا الجلال
والاكرام كما في المفتاح (قال في النصاب ان زاهدا كسر ملاهي مروان
الخليفة فامر باللقاء بين الاسود فلما اتى ودخل ذلك الموضع افتتح بالصلاة
فجمعت عليه اسود البيت تلحسه بالسيئة فلما اصبح مروان قال ما فعل
بزاهدنا فوجدوه استأنس بالاسود فحملوه الى الخليفة فقال الم تخف منهم
قال لا لاني كنت مشغولا بان الاسود تلحس ثيابي فهزل لعابها طاهرام لا
فتفكرى في هذا معنى عن الخوف منها فنجب فحلى سبيله كما سبق (رعن ابي
سعيد الخدرى رضى الله تعالى عنه انه قال رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم افضل الجهاد) اى من افضل انواع الجهاد بالمعنى اللغوى العام
(كلمة عدل) وفي الجامع الصغير كلمة حق فكل منهما يكون تفسير الآخر
(عند سلطان جائر) اى ظالم لانه مجاهد بالعد ومرتدد بين رجاء وخوف
وصاحب السلطان اذا امره بمعروف تعرض للتلغ فافضل من جهة
خوف التلغ ولان ظلم الظالم يسرى الى جم غفير فاذا كفه فقد اوصل
النفع الى خلق كثير بخلاف قتل كافر (او امير جائر) شك من الراوى وفي شرح
السرعة قال ابو عبيدة بن الجراح قلت يا رسول الله اى الشهداء اكرم على الله
تعالى قال عليه الصلاة والسلام رجل قام الى وال جائر فامر بالمعروف
ونهاه عن المنكر قتله اولم يقتله فان القلم لا يجرى عليه بعد ذلك وان عاش

ما عاش (تمه) اصل الجهاد المشقة وشرعاً بذل المشقة وتحملها في قتال الكفار
 ويطلق على مجاهدة النفس وعلى تعلم أمور الدين ثم على العمل بها ثم على
 تعذيبها واما مجاهدة الشيطان فعلى دفع ما يأتي به من الشبهات وما يزينه
 من الشهوات واما مجاهدة الكفار فباليد والمال والقالب والقلب واما الفساق
 فباليد ثم اللسان ثم القلب (فائدة) قال الدميري دخل النور البكري على محمد بن
 قلاوون فقال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم افضل الجهاد وذكر
 الحديث وانت ظالم فامر بقطع لسانه فجزع واستغاث فشفع له بعض
 الامراء فنجاه ثم قيل في سند الحديث عطية العوفي وضعفوه وقيل اسناده لين
 لكن له شاهد مرسل جيد الكل من الفيض (م عن عبد الله بن مسعود
 رضى الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال ما من نبي
 بعثه الله في امة قبلي الا كان له في امة حواريون) حوارى الرجل صفوته
 وخالصته سمي بذلك لخلوص نيته وصفاء عقيدته من الحور وهو شدة
 البياض وكان اصحاب عيسى عليه السلام قصارين فقلب عليهم الاسم به
 وصاروا كالعالم لهم ثم استعبر لكل من بنصر نبياً وينبع هديه حق اتباعه تسببها
 باولئك (واصحاب يأخذون بسنته ويقنون بامرهم ثم انها) اى القصة
 (يخلف من بعده خلوف) جمع خلف بالسكون وهو الرديء من الاعقاب
 والخلف بالفتح الصالح منهم وجمعه اخلاف يقال خلف سوء وخلف صدق
 قال الله تعالى فخلف من بعدهم خلف اضاعوا الصلاة وقال لبيد * ذهب الذين
 بعاش في اكنافهم * وبقيت في خلف كجلد الاجرب * (يقولون ما لا يفعلون)
 كقوله تعالى كبر مقتا عند الله ان تقولوا ما لا تفعلون (ويفعلون ما لا يؤمرون)
 من الافعال الغير المرضية (فنجاههم) بتغيير منكراتهم (بيده فهو مؤمن
 كامل) كان المؤمن هو لا غير (ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن) كذلك (ومن
 جاهدهم بقلبه) بان لا يرضى باقوالهم المنكرة وافعالهم القبيحة (فهو
 مؤمن وليس وراء ذلك) اى الجهاد بالقلب (من) ثمرات (الايمان) او كماله
 (حبة خردل) وعن البيضاوى في شرح المصابيح معناه ان ادنى مراتب
 الايمان ان لا يتحسن المعاصى ويكرهها بقلبه وان لم يمتنع عنها واستعمل
 باغراض دنيوية ولذات مخدجة عاجلية واذا زال ذلك حتى استصوب
 المعاصى وجوز اندليس على الخلق والتليس في الحق خرج من دائرة الايمان
 خروج من استعمل من محارم الله واعتقد بطلان احكامه انتهى كما روى عنه

عليه الصلاة والسلام من حضر معصية فكرها فكانما غاب عنها ومن غاب عنها فاحبها فكانه حضرها ثم انه اذا لم يقدر على الانكار فليقل ثلاث مرات اللهم ان هذا منكر واثاله منكر (ت عن ابن مسعود رضی الله تعالى عنه انه قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لما وقعت بنوا اسرائيل في المعاصي) بعد موت موسى عليه السلام (نهتهم علماءؤهم فلم ينتهوا فجالسوهم في مجالسهم) اي جالس علماءؤهم مع عصائهم ولم يهجرؤهم زعمانهم ان مجرد النهي يكفي في الخروج عن الاثم (وآكلوهم وشاربوهم فضرب الله قلوب بعضهم ببعض) اي سودها الله وقساها بسبب المجالسة والمؤاكلة والمشاركة بان خلق في قلوب علماءؤهم رضى وميلا الى معاصيهم فصارت قلوب الجميع قاسية بعيدة من قول الحق فاستحقوا جميعا اللعن (ولعنهم على لسان داود وعيسى ابن مريم عليهما الصلاة والسلام) اي لعنهم الله في الزبور والانجيل وقيل ان اهل ايلة لما اعتدوا في السبت لعنهم داود عليه السلام فسخنهم الله تعالى قرده واصحاب المائدة لما كفروا ما عليهم عيسى عليه الصلاة والسلام ولعنهم فاصبحوا خنازير وكانوا خمسائة رجل وذلك قوله تعالى * لعن الذين كفروا من بني اسرائيل على لسان داود وعيسى ابن مريم (ذلك) اي اللعن (بما عصوا وكانوا يعتدون) باعتبارهم عن الحد المشروع (فجلس رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وكان متكئا فقال لا) اي لا يخرجون عن اثم المعصية بمجرد النهي والمنع (والذي نفسى بيده حتى تأطروهم على الحق اطرا) بالكسراى تعطفوهم على الحق عطفابغى حتى تمنعوا الظلمة والفسفة عن الظلم والفسق وتميلوهم عن الباطل الى الحق (فدل هذا الحديث الشريف ان مجرد النهي لا يكفي في الخروج عن الاثم بل لابد من البغض والغضب والهجر وعدم الاختلاط ان لم ينتهوا) عما يفعلون هذا من قبيل شريعة من قبلنا شريعة لنا اذا قصها الله او اخبر بها الرسول بلا تكبير فلا يتوهم ان هذا حكم الشريعة الساففة فلا يفهم كونه شريعة لنا لجواز النسخ وايضا ان جريان هذا الحكم فينا ينبغي ان يكون على طريق القياس وحكم اصله ثابت على خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره ثم عن بلال ابن سعد رضی الله تعالى عنه المعصية اذا اخفت لم تضر الا صاحبها واذا اعلنت ضرت العامة و كان اشورى اذا رأى المنكر ولا يستطيع ان يغيره

بال دماحق على المسلم ان يكون في الحجية والغيرة والصلابة بهذا المكان
 كما في النصاب (وفي الشريعة واعظم الواجب على من يخالط الناس
 الامر بالمعروف ولا ينفع عمل الله مع ترك الغضب لله تعالى) وعن ابن عباس
 رضى الله تعالى عنهما انه قال قيل اوقلت يا رسول الله تخسف الارض
 وفيها الصالحون قال نعم بادها نهم وسكوتهم عن اهل المعاصي وينبغي
 ان لا يخاف في احتسابه الا الله بل يستعين ويدخل فيه متوكلا
 لقوله تعالى * اتخشونهم فالله احق ان تخشوه ان كنتم مؤمنين * حكى
 ان الشبلي انه اراق خوابي خمر للمعصم في سفينة واحدة بعد واحدة الا واحدة
 والقوم سكوت من هيته فاتي به المعصم فقال لم فعلت فقال الشيخ ابد الله
 الخليفة لو علمت ان في بطنك خمر لشققته بهذه الحربة فقال تريد بهذا
 ان اقتلك وتكون شهيدا فلا افعل ثم قال لم تركت الحياية الواحدة فقال لاني
 وجدت في نفسي عندها شيئا فتركتها ولم احرقها بمراد نفسي كما في النصاب
 كما سبق (مهمة) قال في مفتاح السعادة ومن منكرات العامة ان يقعد في بيته
 ولا يصرف ما فضل من فروض العين الى فروض الكفاية كان يخرج الى
 القرى المجاورة لبلده ويعلم اهلها اركان الصلاة وشرائطها وسائر الفرائض
 الا ان يفعله البعض وانما يجب التبليغ على اهل العلم وان علم مسألة واحدة
 فهو من اهل العلم بها يجب تبليغها ولا يتم في ذلك على الفقهاء اسد لان العلم
 يجب العمل به اولا لنفسه ثم اهل بيته ثم لا قاربه وجيرانه ثم وثم حتى ينتهي
 الى ان يخرج الى السوق ويغير منكراتهم وان قدر على تغيير البعض فلا يكون
 عدم التبليغ البواني عذرا في عدم الخروج ويتعدى منهم الى اهل القرى
 ثم اهل البادية وهكذا الى الاقصى العالم فان قام به الاذن سقط عن الابد
 والاياتم كل عالم على وجه الارض (مسألة) اذا كثرت المناكير ولم يقدر على
 دفعها الاياتم بعدم انكاره لكن ينبغي ان يكون حزينا معتذرا في الحديث يأتي
 على امتي زمان يدوب قلب المؤمن كما يدوب الملح في الماء لما يرى من المنكرات
 ولكن لا يقدر على دفعه كما في نصاب التام والعسرون غلظة الكلام
 والنفق فيه) اي في الكلام (وهتك) اي خرق (العرض لاسيما في نداء
 في غير محله ونحوه الكفرة) من اهل الحرب (والمتدعة والظلمة) قال الله
 تعالى * جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم (و) محل (النهي عن المنكر
 ادالم يجمع) لم يؤر ولم ينفع (الرفق واللين) كما قيل لكل مقام مقال ولكل

ميدان رجال (واقامة الحدود والتعزير والتأديب) لاهله واولاده وتلامذه
 (قال الله تعالى واغلظ عليهم وليجدوا فيكم غلظة ولا تأخذكم بهما) اي
 الزاني والزانية (رأفة) رحمة وشفقة (في دين الله) في طاعته واقامة حده
 فتعلموه او نسا محوا فيه ولذلك قال عليه الصلاة والسلام لو سرقت
 فاطمة بنت محمد لقطعت يدها (وفيما عداها) اي المذكورات (بسنح)
 طيب الكلام وطلاقة الوجه والتبسم طيب عن مقدا بن شريح عن ابيه
 عن جده انه قال قلت يا رسول الله حدثني بشئ يوجب لي الجنة (بحسب
 عادته تعالى لا الاستحقاق العقلي الذاتي) قال صلى الله تعالى عليه وسلم (موجب
 الجنة اطعام الطعام) لرضاء الملك العلام خصوصا للمحاويج من الانام
 (وافشاء السلام) لكل من علم اولم يعلم من اهل الاسلام ولوعده في الاسلام
 (وحسن الكلام) اي السلامة عن الغلظة وكل ما يوجب الاذى (طيب حك
 عن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 قال في الجنة غرفة) منزلة (يرى ظاهرها من باطنها وباطنها من ظاهرها)
 لكمال لطافتها وغاية صفاء جدرانها) فقال ابو مالك الاشعري لمن هي
 يا رسول الله قال صلى الله تعالى عليه وسلم لمن اطاب الكلام) وفي رواية لمن
 الاي لمن له خلق طيب مع الناس وفي الجامع الان الكلام بدل اطاب
 الكلام قال الطيبي جعل جزاء من تلتطف في الكلام الغرفة كما في قوله تعالى
 اولئك يجزون الغرفة وعباد الرحمن الذين يمشون على الارض هونا الآية
 وفيه ايدان لين الكلام من صفات الصالحين الذين خضعوا لباريهم
 وعاملوا الخلق بالرفق في الفعل والقول (و) كذا جعلت جزاء من
 (اطعم الطعام) كما في قوله تعالى والذين اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا * فدل
 على ان الجواد شانه تواخي القصد في الاطعام والبذل ليكون من عباد الرحمن
 والايكون من اخوان الشيطان (وبات قائما والناس نيام) اي صلى بالليل كما وقع
 في الجامع وصلى بالليل والناس نيام قال المناوي هذا ثناء على صلاة الليل
 وعظم فضلها عند الله تعالى وجعل الغرفة جزاء لمن صلى بالليل كما في قوله
 تعالى والذين يبيتون لربهم سجدا وقياما فامى به الى ان النهجد ينبغي له
 ان يتحرى الاخلاص ويحجب الرياء لان البيوتة للرب لم تسرع الا لالاخلاص
 العمل لله (حب عن ابي ذر رضي الله تعالى عنه انه قال رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وسلم تبسمك في وجه اخيك لك صدقة) اي اظهر لك البشاشة

والبشر اذا لقيته تؤجر عليه كما تؤجر على الصدقة قال بعض العارفين
 والتبسم والبشر من آتار انوار القلب وجوه يومئذ صا حكمة مستبشرة قال
 ابن عينة والبشاشة يصدق المودة والبرشي هين وجه طليق وكلام لين
 وفيه رد على العالم الذي يصع خده للناس كأنه معرض عنهم وعلى العابد
 الذي يعبس وجهه كأنه منزه عن الناس مستقدر لهم او غضبان عليهم قال
 الغزالي لا يعلم المسكين ان الورع ليس في الجبهة حتى يغضب ولا في الوجه
 حتى ينفرو ولا في الخد حتى يصعرو ولا في الظهر حتى ينحنى ولا في الذيل حتى
 يضم انما الورع في القلب آخر الحديث في الجامع وامرك بالمعروف ونهيك
 عن المنكر صدقة وارسادك الرجل الضال في الارض لك صدقة واما طنك
 الحجر والشوك والعظم عن الضريق لك صدقة وافرغك من دنوك في دلو
 اخيك لك صدقة (دنيا عن الحسن) البصري مرسلا (عن النبي صلى الله
 تعالى عليه وسلم ان من الصدقة ان تسلم على الناس وانت طليق) اي مسرور
 (الوجه) لما فيه من ابيات الود المطلوب فلا ينبغي التعبس بل يظهر البشاشة
 والفرح باللقاء والاجتماع من غير مداهنة قال في الجامع على رواية ابن عمر
 رضى الله تعالى عنهما (المؤمنون هينون) الهين ذو السهولة في امر الدنيا
 والمهمات النفسانية واما في امر دينه فكما قال عمر رضى الله تعالى عنه فصرت
 في الدين اصلب من الحجر وقال بعض السلف الجبل يمكن ان ينحت منه
 ولا ينحت من دين المؤمن شيء (ابنون) لئلا الجانب سهولة الانقياد الى الخير
 والمسامحة في المعاملة بالبساطة والرفق وطلاقة الوجه وجناح الذل عن ابن
 الكمال مدحهم بالسهولة واللين لانهما من الاخلاق الحسنة كما في قوله
 تعالى فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من
 حولك ﴿ فكما قيل لا تكن رطبا فتعصرو ولا تكن يابسا فتكسروا ذقال لقمان
 لابنه لا تكن حلوا فتبلع ولا مراً فتنفذ ففيه نهى عن اللين فساوجه المدح قلت
 لاسبهة في ان خير الامور اوساطها وطر في الافراط والتفريط مذمومان
 اجماعا وفي حديث الجامع ايضا المؤمن هين لين وفي المثال اذا عز اخوك
 فهين معناه اذا عاسر في اسر (تنبيه) في هذا الخبر اسرارة الى مقصد وهو
 كون حال العبد لسالك بين التجملي والاستتار وبين الخذل وسهولة ومن
 ذلك يستقيم عبوديته ويعطى المعرفة بالله ولذا قيل المؤمن يتلون في يومه
 سبعين مرة وذلك بحسب تجليات الحق في يومه سبعين مرة بحسب

تجليات الحق عليه والمنافق يثبت على قدم واحد تسعين سنة لكونه محجوباً
 بالمراسم الخلقية وفيه ايضاً المؤمن اخو المؤمن فينبغي ان يعاشره معاشرة الاخوة
 في التحابب والتصافي وتجنب النجافي والتزام الالفة والرفق والبساطة وجلب
 المنافع ودفع المضار والافائة وجلب المسار والاعانة لا يدع نصيحته على كل حال
 في مقام العلق علناً وفي مقام السر سراً وفيه ايضاً المؤمن يألف لحسن اخلاقه
 وسهولة طباعه واين جانبه ولاخير فيمن لا يألف ولا يؤلف لضعف ايمانه
 وعسر اخلاقه وسوء طباعه والالفة سبب الاعتصام بالله والتمسك بحبله
 فاذا لم يكن الفاماً لوفاً تختطفه ابدى حاسديه وتحكم فيه اهواء اعاديه فلم تسلّم
 له نعمة ولم تصف له مودة واذا كان الفاماً لوفاً انتصر على اعاديه وامتنع
 بهم من حساده فسلمت نعمته منهم وصفت مودته بينهم والعرب تقول من قل
 ذل الكل من المناوي ملخصاً ﴿ التاسع والعشرون ﴾ من آفات اللسان
 (السؤال والتفتيش عن عيوب الناس) لا لغرض ديني (وهو التجسس وتبع
 عورات المسلمين) وقبائحهم (قال الله تعالى ولا تجسسوا) اي لا يتجسسوا عن
 عورات المسلمين اي اذا لم يكن لها علامة ظاهرة او ظن غالب او علم لتجاهره
 بها حقيقة او حكماً كما نقل عن المصنف في الحاسبة كما قال اصحابنا لا بأس
 بالهجوم على المفسدين والدخول في بيوتهم من غير اذن اذا سمع فيه صوت
 فساد للامر بالمعروف والنهي عن المنكر كما في النصاب عن المحيط كما سبق
 قال العضد العلامة في رسالة عقائده ولا يجوز التجسس قال المحقق الدواني
 لقوله تعالى ﴿ ولا تجسسوا ﴾ واقوله عليه الصلاة والسلام ومن تبع عورات
 اخيه المسلم تبع الله عورته ومن تبع الله عورته فضحه على رؤس الاشهاد
 الاولين والآخرين وايضاً علم من سيرته المظهرة انه كان يكره اظهار المنكرات
 الصادرة عن المسلمين ويرشدهم الى الانكار وكل ذلك نكول رحمة وعظيم
 اخلاقه وقد صرح الفقهاء بانه يستحب للشهود الكتمان في المعاصي دون
 الكفر ثم ذكر قصة عمر رضي الله تعالى عنه بدخوله دار رجل بفعل المنكر
 وقدمت وذكر ان النصاب بوجه آخر وهي ان عمر رضي الله تعالى عنه
 كان يعس ليلة مع ابن مسعود رضي الله تعالى عنه فاطلع من خلال باب فذا سخ
 بين يديه شراب فتسورفة الـ القبح شيخاً منك فقام اليه الشيخ فقل يا امير المؤمنين
 انا عصيت بواحدة وانت بثلاث تجسست وقد قال الله تعالى ولا تجسسوا
 وتسورت وقد قال الله تعالى وليس البربان أتوا البيوت من ظهورها اي

وأتوا البيوت من ابوابها ودخلت بغير اذن وسلام وقال الله تعالى لا تدخلوا
بيوتا غير بيوتكم حتى تستأذوا وتسألوا على اهلها * فقال عمر صدقت فهل
انت غافري فقال غفر الله لك فخرج عمر باكاً وقائلاً ويل لعمران لم يغفر الله
بجد الرجل يختنى بهذا عن اهله وولده والآن يقول رأني امير المؤمنين دل
ذلك على ان المحتسب لا يجسس ولا ينسور ولا يدخل بيتاً بلا اذن وما قالوا
من انه يجوز للمحتسب الدخول بلا اذن فيما اذا اظهر وهذا فيما اذا ستر
انتهى لمختصاً فليتأمل الثلث من الثلاثون الدعاء للكافر والنظام بالبقاء *
في الخلاصة قال للذمي اطل الله بقاءه لا يجوز الا اذا نوى ان يظل الله بقاءه
ليسلم اوليؤدى الجزية لان هذا دعاء له للاسلام اولمنفعة المسلمين وفي الاسباب
لوسم على الذمي تجميلاً ككفر ولو قال نجوسي بالاستاذ تجميلاً كفر لكن
في الشرعة لا يقول لاحدا طال الله بقاءك فانه نعمة المسلمين حيث كانوا
يقولون عش الف عام فقط اظهره هو الاطلاق لكن بيت في الصحيح دعاؤه
عليه الصلاة والسلام بطول البقاء لانس رضى الله تعالى عنه (وحصول
المراد بلا شرط الايمان) في الكافر (والعدل والصلاح) في الظالم (فانه
لا يجوز لانه رضى بالمعصية) التي صدرت منه لان الدعاء ببقاء ظلمه (بل
يقصر في الدعاء له) اى للنظام (على التوبة والصلاح ورفع الظلم)
* التاسع والثلاثون الكلام عند قراءة القرآن * فانه حرام في ظاهر المذهب
(فان استماع القرآن والانصات عند قرائته واجب مطلقاً) في الصلاة
او خارجها سواء فهم المعنى اولا (في ظاهر المذهب قال الله تعالى واذ
قرئ القرآن فاستمعوا له الآية) كانه قيل الآية نزلت في حق القراءة
في الصلاة فكيف يصح الاستدلال على الاطلاق فاجاب بقوله (فان اعمية
لعموم اللفظ واطرافه لتخصيص السبب) بالنسبة الى العام (وتقسيمه)
بالنسبة الى المطلق (كما عرف في الاصول) الاول معروف والساني مجهول
المصنف وقف عليه وان لم نعلم الوقوف عليه لكن قيل الساقية
خلافه لعل هذا الخلاف منع الفرضية ثم ظاهر اطلاق مصنف عمية
الوجوب وهو المتبادر من اطلاق النص لكن في الحلبي على طريق الكشاف

﴿ وثلاثون ﴾

والمولى المرحوم المنقارى رسالة فيه حاصلها رد الكفاية وتقرير العينية (لكن قالوا من قرأ عند اشتغال الناس بأعمالهم) كالحمام قال في التاتارخانية قراءة القرآن في الحمام او في المغتسل او في موضع يصب فيه الماء الذي غسل به النجاسة مكرهة خفية او جهرا (فالأثم على القارئ فقط) لعل ذلك من ضرورياتهم والا فالقياس الاشتراك والاثم على الناس فقط لتركهم الانصات للمأمور بهم (ومن ابتداء العمل بعد القراءة فلم يتيسر له الاستماع والانصات فالأثم على العامل) لسبق القراءة ظاهره سواء كان العمل ضروريا او لا وسواء كان الموضع موضع عمل او لا لكن الظاهر التفصيل في النوعين لكن في التاتارخانية عن اليتيمة سألت اباحا مدعن المدرس اذا كان يسبق في المسجد وفي قربه يقرأ الناس وهو بحال لو سكت عن قراءة السبق يسمعه هل يكون معذورا في اشتغاله بالاسباق قال نعم انتهى الا ان يفرق بالدرس وغيره اذ هو كالضرورى (قال في التاتارخانية ويكره السلام) تحريما (عند قراءة القرآن) ظاهره على غير القارئ بقرينة قوله (جهرا) فان السلام على القارئ ولو خفية ممنوع (وكذلك عند مذاكرة العلم ولا يسلم على احدهم في مذاكرة العلم او احدهم وهم يستمعون وان سلم فهو آثم وكذلك عند الاذان والاقامة) على المؤذن والمستمع (والصحيح انه لا يرد ايضا في هذا الموضع انتهى) قال في الحاشية هذا اقوى دراية لان هذه المواضع ليست بمحتمل له بل هو منكر فيها فلا تجوز الاجابة لمنكر (ويخالفه) اى ما في التاتارخانية (في الرد ما في الخلاصة حيث قال هل يجب الرد تكلموا فيه والمختار انه يجب بخلاف ما اذا سلم وقت الخطبة انتهى) فانه لا يجب الرد عليه (و) يخالفه ايضا في الرد (ما في محيط السرخسى حيث قال واختار الصدر الشهيد رحمه الله تعالى انه يجب عليه الرد هكذا حكى عن الفقيه ابى الليث رحمه الله) قيل وهو الاحوط والاول اقوى دراية اقول لما عرفت آتفا ولصحة المقايسة على وقت الخطبة لاشتراكهما في الوجوب ولا اتحاد دليلهما وهو قوله تعالى وانصتوا وسبب النزول لا يكون مرجعا عندنا نعم يرجح في المسائل النقلية بقوة القائل ووثاقته وفقاهته فتأمل (بخلاف السلام وقت الخطبة انتهى) فانه حرام اتفاقا وفي فصول انستروتنى والقراءة جهرا افضل الا عند المشتغل بالعمل او الكلام صبي افتح القراءة ثم افتح من عنده الكلام او الفقه او عمل الكتابة او الدنيا بآثم اترك الاستماع وان افتح الكلام او لا وغيره ثم افتح صبي القرآن لا يآثم بترك

الاستماع ومن يكتب الفقه او يكرره وعندہ آخر يقرأ القرآن لا يأنم بترك
 الاستماع بل الاثم على القارئ فان كان في مسجد وعظ وقراءة فاستماع الوعظ
 اولى وكره ان يقرأ القرآن جملة لان فيه ترك الاستماع والانصات للمأمور بهما
 وقيل لا بأس به ولا بأس باجتماعهم على قراءة الا خلاص جهرا عند ختم
 القرآن فالاولى ان يقرأ واحد ويستمع الباقيون وان كان القارئ واحدا
 يجب الاستماع على المارين وان كان كثيرا بحيث يقع الخلل في الاستماع
 لم يجب عليهم الاستماع امام قرأ مع الجماعة آية الكرسي وآخر البقرة
 وشهد الله ونحو ذلك جهرا كل غداة قبل لا بأس به والاخفاء افضل انتهى
 في الاربعون كلام الدنيا في المساجد في الاشياء عن فتح القدير انه يأكل
 الحسنات كما تأكل النار الحطب (بلا عذر) كالمعكف يتكلم بقدر حاجته
 اللازمة (فانه مكروه) كراهة تحريم كاقيل وقيل عن الحائبة الجبانة ومصلى
 الجنائز لهما حكم المساجد عند اداء الصلاة حتى يصح الاقتداء وان لم تكن
 الصفوف متصلة وليس لهما حكم المسجد في حق المرور وحرمة الدخول
 للجنب وفناء المسجد له حكم المسجد في حق جواز الاقتداء بالامام وان لم تكن
 الصفوف متصلة ولا المسجد ملائ انتهى واما في حق جواز دخول الحائض
 والنساء فليس للفناء حكم المسجد كما في البحر واختار في الفقيه من كتاب
 الوقف ان المدرسة اذا كان لا يمنع اهلها الناس من الصلاة في مسجدتها
 فهي مسجد وبسط الكلام في ذلك قيل ظاهر هذا جواز الكلام المباح
 في الجبانة ومصلى الجنائز وفناء المسجد وهو ما اتصل به لاجل مصالحه
 وفي المدرسة التي يمنع اهلها الناس من الصلاة فيها لعدم كونها مسجدا
 ولو كان فيها محراب لانها بنيت للتدريس لا للصلاة والعرف يقضي بذلك
 وليس لهذه المواضع حكم المسجد الا في جواز الاقتداء لافيماسوى ذلك
 (حب عن ابن مسعود رضی اللہ تعالیٰ عنہ انه قال رسول اللہ صلی اللہ تعالیٰ
 علیہ وسلم سيكون في آخر الزمان قوم يكون حديثهم) الدينسوى
 (في مساجدهم) الموضوع لاقامة الصلاة والذكر واليهود والنصارى
 رفعوها عن كلام الدنيا مع انها ماوى الشياطين ومساكن اهل الدين
 الباطل ولعبادة الباطلة فكيف اهل الملل الاصلية والدين الحق وهم
 يقرأون قوله تعالى * في بيوت اذن الله ان ترفع (ليس لله فيهم حاجة)
 لا يريد بهم خيرا ولا يصلحون لمقام قربه ومسهد انسه في حضرة قدسه

﴿وانما﴾

وانما هم اهل الخيبة والحرمان والاهانة والخسران وعن اسنى المقاصد لابن
 علوان الحموى عن ابن عباس رضى الله عنهما عنه صلى الله تعالى عليه وسلم
 قال الا ادلكم على قوم لا خلاق لهم ولا وضوء لهم ولا صلاة لهم ولا زكاة
 لهم ولا حج لهم ولا ايمان لهم وهم عن الله مبعدون قيل ومنهم يا رسول الله
 قال قوم من امتى اذا سمعوا الاذان اخذوا في جهازهم واسبغوا وضوءهم
 وراحوا الى مساجدهم وركعوا ركعتين خفيفتين وولوا ظهورهم الى محاربههم
 يخوضون في امر دنياهم فوالله لا تزال الملائكة تقول لهم اسكتوا يا بغضاء الله
 اسكتوا يا مقتساء الله اسكتوا يا اعداء الله اسكتوا فعليكم لعنة الله فاذا صلوا
 ضربت وجوههم بصلاتهم وانصرفوا وقد سخط الله عليهم قال ابن
 عباس رضى الله عنهما لا بد للناس من الكلام في المساجد لاننا نأتى من
 دورشتى فقال يا ابن عباس اما كان لك في كتاب الله وعظ حيث يقول فاسعوا
 الى ذكر الله وذروا البيع ولم يقل الى ذكر الدنيا يا ابن عباس ان الجليس
 في المسجد جليس الله فاذا قرأ الله بالسكوت وقره الله بجنات النعيم ومن
 استهان بحق الله تعالى بالكلام فيه كبه الله في جهنم قال ابن عباس رضى الله
 عنهما لقد قلت لرسول الله ثنتي عشرة مرة ان يرخص الكلام في المسجد
 فاذا دنى فيه الاشدة وعنه صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال يكون في آخر
 الزمان ناس من امتى يا تون المساجد وبقعدون فيها حلقا حلقا ذكرهم
 الدنيا وحب الدنيا لا تجالسوهم فليس لله بهم حاجة وعن معاذ انه
 عليه السلام قال كل كلام في المسجد لغو الا لثلاث مصل او ذاكر او سائل
 حقا او معطيه وروى ان مسجدا من المساجد ارتفع الى السماء ساكيا من اهله
 يتكلمون فيه بكلام الدنيا فاستقبلته الملائكة وقالوا بعثنا باهلا كههم وروى
 ان الملائكة يسكنون الى الله تعالى من ننتن في المغابين والقائلين في المساجد
 بكلام الدنيا وعن عمر بن عبد العزيز كان الناس فيما مضى في مساجدهم على
 ثلاثة اصناف صنف في صلاة لها من الله تعالى نور ساطع وصنف في ذكر
 معروج به الى الله تعالى وصنف صامت سالم فانتقل ذلك فصارت المساجد
 معادن خوضهم ومواطن لهوهم يتفكحون فيها بالغيبة ويفيد بعضهم بعضا
 التسمية وقال ابن المسيب من جلس في المسجد فانما يجالس الله عز وجل فاحقه
 الاخيرا انتهى كلام الشيخ ابن علوان في اسنى المقاصد وفي الشرعة ولا يتكلم

في المسجد بامر الدنيا ولا يحترق منها وورد في الاثر الحديث في المساجد يأكل
الحسنات كما تأكل البهيمة الحشيش كذا نقل عن الاحياء وقيل عن الخزانة هذا في
التقوى واما في الفتوى فجاز وان كان الاولى الاشتغال بذكر الله اقول فيه نظر ظاهر
لمخالفته ظاهر مثل هذه الاثار ولما وقع في نحو الاشياء من انه يكره و يمنع الكلام
المباح في المساجد فبعد تسليم صحة النقل يرجح ما يوافق القياس والذي يشهده
النص على ما ليس كذلك فافهم واما حديث من تكلم بكلام الدنيا في المسجد
احبذ اعماله اربعين سنة فعن الصغاني موضوع وعن علي التماري باطل
معنى ومبني (ويدخل فيه) في الكلام النبوي (البيع والسراء) وكذا سائر كل
عقد بل هو اشد من كلام الدنيا ولو بيع كتب قال في الاشياء ويكره الصناعة
فيه من خياطة وكتابة باجر وتعليم صبيان باجر انتهى فلا يجوز اعطاء الفتوى
باجر او ثمن واول المعتكف لعل الخيلة ان يهبها المفتي للمستفتي بلا عقد اجارة
او بيع ثم المستفتي يعطيه شيئا على طريق الصلة واما تجوز ذلك لضرورة
الاعتكاف فلا يجزئ عليه بلانقل صحيح فتأمل (لغير المعتكف) لا مطلقا
بل بما لا بد منه من نحو الطعام وفي الدرر رخص المسجد باكل وشرب ونوم
وبيع للمعتكف ولكن لا يحضر السلعة وفي الاشياء ويكره دخوله لمن اكل
ذاريح كرهية و يمنع منه وكذا كل مؤذ فيه ولو بلسانه ومن البيع والسراء وكل
عقد لغير المعتكف بقدر حاجته ان لم يحضر السلعة فتأمل فان ظاهر الدرر
نطلق كظاهر المصنف وظاهر الاشياء مقيد بما لا بد منه كما نقل عن الذخيرة
فلا بد من حمل المطلق على المقيد لمساعدة قاعدة الحمل عندنا فالبيع عند
احضار السلعة مكروه مطلقا وعند عدمه جاز للمعتكف دون غيره فسراء
المعتكف للملابد منه انما يجوز خارج المسجد قيل وهو مختار قاضيان ورجحه
الزيلعي بانه منقطع الى الله فلا ينبغي الاستغال بامور الدنيا (و) يدخل فيه
(انسداد الضالة) اي طلبها والسؤال عنها نحو ان يقول من وجد فاعطني
فيرجحه الله وفي الاشياء وانسداد الضالة والاشعار انتهى فمحتاج الى تفصيل لا يخفى
(م عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه مر فوعا من سمع رجلا ينسج) انسج
فسكون فضم اي يطلب برفع صوت (ضالة في المسجد) حيوان ضال يعقبني
الحيوان يقال ضالة وفي غيره ضايغ واقبنة كذا نقل عن المصباح (فليتلى)
قيل ندبا (لاردها الله) جملة دعائية لعل اهذالم يتكرر لا والافلفنة لا يدخل
على الماضي بلا تكرير نحو لا صدق ولا صلى (عليك) عقوبة على فعله (فان

المساجد لم تبين لهذا فالحكم معلل بالعلة المنصوصة فالتم تبين المساجد له فلا
يفعل فيها كما ذكر بعضه وفي الاشياء ومنع صلاة الميت ويكره الوضوء فيه
ويكره الجلوس فيه للمصيبة ولا يشغل المسجد بالمتاع الا لحوف الفتنة العامة
انتهى مستصفي لكن يشكل ذلك بما في الاشياء ايضا ويستحب عقد النكاح
فيه وجلوس القاضي فيه ولا يبعد ان ذلك ثبت بنص مخالف للقياس كما يشعر
تعبير الاستحباب واما الصدقة فيه كما في النصاب فان وقت الخطبة فلا يجوز
ولو خفيف هلاك السائل وان قبلها فان في مكان واحد لا يتخطى رقاب الناس
ولا يؤذى احدا فيثاب عليه والافحرام والتصدق شريك في وزره لكن عن
الملتقط القول بكراهة التصديق فيه مطلقا وعن خلف ابن ايوب لو كنت
قاضيالم اقبل شهادة من تصدق في المسجد الجامع وعن ابي بكر بن اسماعيل
الزاهد هذا فلس يحتاج الى سبعين فلما يصير كفارة وعن النصاب عنه صلى
الله تعالى عليه وسلم اذا كان يوم القيمة نادى مناد الا ليقم اعداء الله فلا يقوم
احد الا سؤال المسجد (وفي التنبية حرمان المسجد خمس عشرة ١ ان يسلم
اذالم يكن القوم مشغولين بدرس وذكروا ان لم يكن احدا وفي نحو صلاة يقول السلام
علينا من ربنا وعلى عباد الله الصالحين ٢ الصلاة قبل الجلوس ٣ عدم
البيع والشراء ٤ عدم سل السيف ٥ عدم طلب الضالة ٦ عدم رفع الصوت
من غير ذكر الله تعالى ٧ عدم تكلم حديث الدنيا ٨ عدم تخطى رقاب
الناس ٩ عدم نزاع المكان ١٠ عدم مضايقة احد في الصف ١١ عدم
مرور بين يدي المصلي ١٢ عدم براق فيه ١٣ عدم تفرقع اصابعه ١٤ تنزيهه
عن النجاسات والصبيان والمجانين واقامة الحدود ١٥ تكثير ذكر الله تعالى فيه
وفي الاشياء من احكام المساجد حرمة دخول الجنب والحائض ولو على وجه
العبور وادخال نجاسة فيه وادخال ميت وحرمة ادخال الصبيان والمجانين
ان غلب تجيسهم والافكره ومنع القساء القملة بعد القتل وحرمة البول
وان في اناء واخذشيء من اجزائه فترابه ان مجتمعا جاز الاخذ منه ومسح الرجل
عليه والاوالواقاء البراق والنخامة فان اضطرر منه ومسح طين الرجل على
عموده واتخاذ طريق بلا عذر ويستحب التحية اداخله فان تكرر كفته ركعتان
في كل يوم ومنع رفع الصوت بالذكر الا للمتفقهه واخراج الريح من الدبر
ويسن كنسه وتنظيفه ونظيبه وفرشه وايقاده وتقديم اليمنى على اليسرى
عند دخوله وعكسه عند خروجه ومن اعتاد المرور بفسق ولا يجوز اعارة

ادواته لمسجد آخر (خاتمة) اعظم المساجد حرمة المسجد الحرام ثم مسجد المدينة
ثم مسجد قباء ثم مسجد بيت المقدس نورهم الله ثم الجوامع ثم مسجد المحال ثم مساجد
الشوارع ثم مساجد البيوت انتهى **الحادي والاربعون** وضع لقب سوء
لسلم **﴿ ابتداء ﴾** (وذكره به) بعد وضع الغير (من غير ضرورة التعريف) اما اذا
لم يعرف الابن فجاز (قال الله تعالى ولا تنسوا بآبائكم) ولا تدعوا بعضكم
بعضا بلقب سوء فان التبر مخصص بلقب سوء عرفا وبئس الاسم الفسوق
بعد الايمان ففي الآية دلالة على ان التنازل فسق والجمع بينه وبين الايمان
مستقيم ولهذا كان صلى الله تعالى عليه وسلم يغير الاسم الفبيح الى الحسن
كتغيير اسم الى زرعة والمضطجع الى المنبث وعاصية الى جيلة (واما اللقب
الحسن فجاز) ان من اهله لعل لهذا قال في الشرعة ولا يسمى ولده بما فيه
تركية نحو الرشيد والامين وعن تبيه الشعراوى ان اللقب بنحو محبي الدين ونور
الدين وعضد الدين وغياث الدين ومعين الدين وناصر الدين وعصام الدين
كذب وبدعة ومنكر سيما في نحو الفاسق والجاهل بل لو كانوا كذلك بكره لما فيه
من التزكية فكيف وهو بعيد عن المجاز فضلا عن الحقيقة انتهى اقول لا يعد
نحو ذلك في الاولاد نجوزا وتفالا بطريق الاول او القوة والشان او التسابلية
والاستعداد والافلا يخلو جنس ذلك عن اكثر الاسامي نحو محمد وعلي فانهما
وان دلا على ذات المسمى فقط لكنهما يشيران بمفاهما الاصلى الذى لا يخلو
عن التزكية واما في الكبار فان من الابرار كعبي الدين النووى وشمس الائمة
الخلوانى والسرخسى ونحوهما من كبار المشايخ فلعله اما من الغير او من
انفسهم للتحدث بالنعم اولتر ويح مقالاتهم الشرعية المؤثرة في قبول اقوالهم
ولولم تصدق في حق الجميع فلا يخفى صدقها في البعض كاحياء بعض الشريعة
مثلا وشان اهل التصوف حسن الظن وان لم يكن من الابرار فكما قال وعنه
ايضا عن عبد الله القرطبي دل الكتاب والسنة على المنع من تزكية النفس
كزكى الدين ومحبي الدين ونحوهما ويسئل يوم القيمة هل هو صادق في وصفه
او كاذب ولو جاز السبق اليه المتقدمون وهم امام الخيار كالنخابة ولهذا كان
النووى يكره ان يسمى بمحبي الدين وحكى عن بعض انه كان يسميه بمحمد النووى
لا بمحبي الدين فسئل عنه فقال انا اكره ان اسميه باسم يكرهه في حياته انتهى ايضا
وانت تعلم مما ذكرناه كاترى كيف ومثل هذا يفضى الى تخطئة كثير من اعلام الدين
لعل الحق في مثله انه منوط بالنية والقصد فيختلف باختلاف الاستخفاف

﴿ والاحوال ﴾

والاحوال والاعراض * الثاني والاربعون اليمين الغموس * لغموس صاحبه في المعصية او النار (وهو الحلف على الكذب عمدا) ولو لم يعلمه وظن صدقه يكون لغوا كوالله ما فعلت كذا عا لما بفعله وحكمه الاثم لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم من حلف كاذبا ادخله الله النار واما يمين اللغو وهو حلفه كاذبا بظنه صادقا فلا اثم فيها بل يرجي العفو واما اليمين المنعقدة وهي حلفه على آت فائمهادائر على الكفارة (خ عن عبد الله بن عمر) في اكثر نسخ الكتاب بالواو عمرو بن العاص وهو الموافق لما في الجامع الصغير وفي بعضها بلا واو عمر بن الخطاب (رضى الله تعالى عنه) وعنه (ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال الكبار الاشراك بالله وعقوق الوالدين) المسلمين بان يفعل الولد ما يتأذى به الوالد تأذيا ليس بهين مع عدم كونه من الافعال الواجبة ذكره المناوي عن النووي (وقتل النفس واليمين الغموس) قيل المعنى ان هذه من قبيل البعض الذي هو اكبر الكبار فليس المراد حصر جميع الكبار ولا اكبرها قيل المذكورات اكبر الكبار ولا يلزم استواء رتبها وعن القرطبي لا يقال كيف يصح الحصر بما ذكر وفي احاديث اخرا كثرة لانه انما انهي في كل مجلس ما وحي الله اليه او سمع له باقتضاء احوال السائل وتفاوت الاوقات فالاضبط ان تجمع وتجعل مقبسا عليها كما بينه ابن عبد السلام كما في الفيض (حك عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنهما انه قال كما نعد من الذنب الذي ليس له كفارة اليمين الغموس) لان الكفارة انما تتصور في ذنب من شأنه ان يكفر كقتل الخطاء بالنسبة الى العمدة ففيها كمال الجنابة كقتل العمدة فلا يفعلها العاقل وان صدرت بتداركها فور ابالا استغفار (م عن ابي امامة رضى الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال من اقتطع حق امرئ مسلم (او ذمي) بيمينه) ما لا اول ولا تحدد القذف (فقد اوجب الله له النار وحرم عليه الجنة) ان اعتقد حله والا لا يحمل هذا على التأبيد بل انما اخرج الشارع هذا المخرج تعظيما للامر ومبالغة في الزجر لا اعتدائه الغاية القصوى حيث هناك حرمة بعد حرمة باقتطاع ما لم يكن له واستخفاف ماوجب عليه رعايته وهو حرمة الاسلام والاخوة والاقدام على اليمين الكاذبة (قالوا وان كان) حقه (شيئا يسيرا يا رسول الله قال وان كان قضيا) وهو قطعة غصن (من اراك) بالفتح شجر المسواك وفي حديث الشيخين اليمين الغموس عند البيع منفعة للسلعة محققة للكسب اى من وجهة للسلعة وما حية للكسب وفي حديث الديلى اليمين الغموس

تذهب بالمال وتذر الديار بلاقع اي خراباً ﴿ الثالث والاربعون اليمين
 بغير الله تعالى ﴿ نبيا او ملكا او مصحفا او سلطانا او ولدا او والدا او غير ذلك
 (وهذا على قسمين الاول ما كان بطريق التعليق فان كان المعلق غير الكفر
 كالطلاق والعناق والنذر) نحو ان فعلت كذا فامرأتى طالق او عبدى
 حرا وعلى حج او عمرة (فغند بعضهم بكرة) مطلقا لما فيه من التزام ما لا يلزم
 عليه شرعا اولانه ربما لا يقدر عليه او يهمل فيقع في الخطر وعند البعض
 يكره في الماضي ولا يكره في المستقبل (وعند عامةهم لا يكره) مطلقا لان له
 ولاية على نفسه منعاً واقداماً ولم يرد عنه نهى قال في الدرر اليمين تقوية
 الخبر بذكر اسم الله تعالى او التعليق وهذا ليس بيمين وضعا وانما سمي بها
 عند الفقهاء لحصول معنى اليمين به وهو الحمل والمنع وعن الكا في اليمين
 بغير الله تعالى مشروع وهو تعليق بالشرط فظاهر الاطلاق مطلق الجواز
 يعني بلا كراهة (وان كان) المعلق (كفرا حرام) مطلقا لعل وجهه
 تجويز الكفر عليه فان المعلق عليه من الامور الممكنة في نفسه وان كان
 كالحال عنده (ثم ان كان صادقا) اي بارا في حلفه (لا يكفر) لان المعلق
 بشرط لا يتحقق ما لم يتحقق ذلك الشرط وانه اذا تنفى الشرط ينسفي
 المشروط (وان كان كاذبا) فيه (فهذا) التعليق (من اكبر الكبائر)
 لاستلزامه تجويز الكفر بل وقوعه على نفسه ولما سيدكر من الاثر (حتى ذهب
 بعضهم الى انه كفر مطلقا) نوى اليمين او لا يكون كفرا في اعتقاده او لا وفي
 الماضي والمستقبل وفي الدرر قال محمد بن مقاتل يكفر لانه علق الكفر بما هو
 موجود والتعليق بامر كائن تيجيز فكانه قال هو كافر وفي البحر ان فعلت كذا
 فهو كافر وهو عالم انه فعل فيمين غموس فليس الا الاستغفار وهل يكفر قيل لا
 وقيل نعم لانه تيجيز معنى لتعليقه بامر كائن فكانه قال ابتداء انا كافر (ختم عن
 ثابت بن الضحاك رضى الله تعالى عنه انه قال قال رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وسلم من حلف بجملة غير الاسلام كاذبا) عالما بكذبه (فهو كما قال) اي
 من اهل تلك الملة ولا يخفى انه ظاهر في كفر الحالف كذبا (دج حلف عن
 بريدة رضى الله تعالى عنه انه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 من حلف) وقوله (قال انى برى من الاسلام) بيان وتفسير للحلف اي ان
 فعلت (فان كان كاذبا) في حلفه (فهو كما قال) من البراءة الاسلامية وانت
 خير ان استشهد المصنف انما يتم بالحمل على ظاهره بلا تأويل فمن قال هنا

اى برى منه ان قصد ذلك والافهو محمول على التبعيد والتفجج والخوف
 لم يفهم مراد المقام (وان كان صادقا) فيه (فلن يرجع الى الاسلام سالما)
 من المعاصي والخواف بل عليه تبعة يمينه فيه حرمة الحلف بالكفر ولو صادقا
 في يمينه فهذا مبنى ما قال المصنف آنفا وان كان كفرا فخرام فن قال هنا ايضا
 فان قصد تبعيد نفسه من ذلك الفعل فلا اثم عليه فقد بعد عن مرام المقام
 ايضا (حك عن ابي هريرة رضى الله تعالى عنه انه قال رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وسلم من حلف على يمين (اي ملة على غير الاسلام) فهو كما حلف
 ان قال هو يهودى) ان فعل كذا (فهو يهودى وان قال هو نصرانى فهو
 نصرانى وان قال هو برى من الاسلام) اى فهو كما قال حذف اكتفا
 بسابقه ظاهره هو الكفر مطلقا صادقا او كاذبا والمطلوب والمسئلة تقيده
 فافهم ولو اريد من قوله فهو نصرانى عموم مجاز شامل للكفر والعصيان
 بدلالة قوله في الحديث السابق وان كان صادقا فيه فلن يرجع الخ بعد كل
 البعد ويكون توفيقا بينهما بحسب ما يلزمهما (و) ظاهر (هذه الاحاديث
 تدل على ان تعليق الشيء بما هو كفر كاذبا كفر) خبر تعليق لكن قوله كاذبا
 بالنسبة الى الحديث الاخير محل تأمل كما اشير (مطلقا) نوى اليمين او لاماضيا
 او مستقبلا (و) جمهور (الحنفية) والا فلا يتم قوله آنفا حتى ذهب بعضهم
 الى انه كفر مطلقا وقد سمعت من الدرر قول محمد بن مقاتل وقول البحر
 (قيدوه) اى كون التعليق المذكور كفرا (بما اذا لم ينو اليمين) سواء نوى الكفر
 حنيفة اولم ينو شيئا لان الصريح لا يحتاج الى النية (والا) اى ان نوى اليمين
 (فيمين لا كفر) نته محتمل لفظه (ماضيا او مستقبلا) لكن يلزمه الكفارة
 في المستقبل لاقى الماضى لانها غموس لا كفارة لائمها في الدنيا ويؤون هذه
 الاحاديث بالحمل على التهديد والمبالغة في الوعيد لا الحكم بانه صار يهوديا
 او برى من الاسلام فكانه قال فهو مستحق لمثل عذاب ما قال ونظيره قوله
 صلى الله تعالى عليه وسلم من ترك صلاة عمدا فقد كفر اى استوجب عقوبة
 الكافر وهذا النوع من الكلام يسمى في عرف الشرع يميننا وهل تتعلق
 الكفارة بالحنث فيه فذهب النخعي والاوزاعي والحنفية واحدا واستحق
 الى انه يمين نجب الكفارة بالحنث ان كان للمستقبل وان كان للماضى يكون
 غموسا ليس له كفارة لا ثم في الدنيا سوى التوبة وقال مالك والشافعي
 وابوعبيدة انه ليس يمين ولا كفارة فيه لكن القائل به آم صدق فيه او كذب

وهو قول اهل المدينة وفي المجتبى والذخيرة والفتوى على انه ان اعتقد الكفر به
 يكفر والافلا في المستقبل والماضي جميعا وفي البحر والصحیح انه ان كان عالما
 انه يمين اما معتدة او غموس لا يكفر بالماضي وان كان جاهلا وعنده انه يكفر
 في الغموس او مباشرة الشرط في المستقبل يكفر فيهما لانه لما اقدم عليه
 وعنده انه يكفر به فقد رضى بالكفر (و) القسم (الثاني) من اليمين بغير الله
 تعالى (ما كان بحرف القسم فهذا) القسم (كيرة يخاف منه الكفر)
 وفي النصاب ولا يجوز ان يحلف بغير الله تعالى ويقول لعمر فلان ولعمر ك فان
 قال كذلك يكون آثما وان قال لعمر فلان وبر في يمينه فانه يكون كيرة وبعضهم
 قالوا يكفر ولا يجوز ان يحلف بهذا فاذا حلف فليس له ان يبره ويجب ان
 يخالف (طب عن عبد الله بن مسعود رضى الله تعالى عنه موقوفا انه قال
 لان احلف بالله كاذبا احب الى من ان احلف بغير الله تعالى صادقا) يشير
 الى ان الحلف بغير الله وصفاته ولو كان صادقا اعظم اثما من الحلف بالله
 كاذبا لان ذلك نوع من الشرك والمعصية اخف من الشرك وفي المحيط
 اخاف على من يقول بحياتي وبحياتك وما شبه ذلك الكفر فلولا ان العامة
 يقولون ولا يعلمون به لقلت انه شرك لانه لا يمين الا بالله فاذا حلف بغير الله
 فقد اشرك كما في النصاب لكن في الهداية اذا الح الحصم قيل يجوز للقاتل
 ان يحلف بالطلاق والعنق احياء لحقوق الناس (ت حب حك عن ابن عمر
 رضى الله تعالى عنهما انه قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 يقول من حلف بغير الله فقد كفر واشرك) شك من الراوى اى اذا اعتقد
 تعظيمه بحلفه والافلا وفي تمة الفتاوى قال على البرازى اخاف على من قال
 بحياتي وحياتك انه يكفر ولولا ان العامة يقولونه ولا يعلمونه لقلت انه شرك
 ويمكن ان يقال انه فعل الكافر والمشرك وقيل انه محمول على التسديد
 والتغليظ لكن في الفيض انه تكلف ونقل عن شرح الجامع الكبير لمصيرى
 ان اليمين بغير الله تعالى لا يكره لان المقصود من اليمين تحقيق ما قصده من
 الايجاد والاعدام لا تعظيم القسم به وانه مشروع لحاجة الناس اليه
 في المواثيق والخصومات وقيل يكره لقوله ملعون من حلف بالطلاق ثم قيل
 فيه كلام في الجامع الكبير في الفيض عن النووى ومن المكروه قول الصائم
 وحق هذا الخاتم الذى على فمى (خ م عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما
 عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال ان الله ينهيكم ان تحلفوا بآبائكم)

ان الحلف بشئ يقتضى تعظيمه والعظمة حقيقة انما هي له تعالى قال في الفيض
 خبر افلح وايبه ان صدق لان تلك كلمة جرت على لسانهم للتأكيد لا للقسمة
 ففكره الحلف بغير الله تعالى تزيها عند الشافعية وعلى الاشهر عند المالكية
 ونحوهما عند الظاهرية وعلى الاشهر عند الخنابلة اقول المفهوم من المنقول
 عن الكافي انه مكروه ايضا عند بعض منا وليس بمكروه عند بعض آخر قال
 في المطامع وتخصيص الاب خرج على مخرج العادة والا فالنهي عام انتهى
 (من كان حالفا فليحلف بالله تعالى) لا بغيره كالكعبة كما اشير اليه حديث من
 حلف فليحلف برب الكعبة يعني لا بالكعبة فان الحلف بمخلوق ليس بجائز
 وان عظيما كالكعبة والانبياء والملائكة واقسامه تعالى ببعض مخلوقاته تنبيه
 على شرفها وانه مختص به تعالى كقوله تعالى لعمر كخطابا لحبيبه عليه السلام
 قال المحشى والحاصل ان الحلف بغير الله تعالى لا يجوز نبي او ملكا او ابا او جدا
 او رأس الشيخ او السلطان او الوالد او نحو ذلك (او ليصمت مج عن بريدة
 رضى الله تعالى عنه انه قال سمع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم رجلا
 يحلف بايبه وقال لا تحلفوا باياتكم من حلف بالله فليصدق) في حلفه
 ولا يكذب فيه (ومن حلف) فعل مجهول (له) على شئ (بالله فليرض)
 ذلك الحالف يمينه فالمؤمن اذا قال صدق واذا قيل صدق فلا يطلب
 الحلف بغيره تعالى كالطلاق والعاق (ومن لم يرض بالله) بالحلف بالله
 (فليس من الله) ممن يستحق رحته او من جملة من رضى الله عنهم لكن قرر
 في الفقهية انه اذا الح الخصم ان يحلفه بنحو الطلاق فللقاضى ذلك لقلة المبالاة
 بايمين بالله تعالى في زماننا وقرر ايضا كما فى الزيلعي اذا نكل لا يقضى واذا قضى
 لا ينفذ قالوا اذا حلف بالله تعالى وقال خصمه احلف لى بالطلاق حتى
 اصدقك فهو من الاخسرين اعمالا الذين ضل سعيهم فى الحياة الدنيا وهم
 يحسبون انهم يحسنون صنعا لكن روى عن عبد الله بن عمر انه حلف
 بالطلاق عند النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فلم ينكر عليه قيل ولو كان مكروها
 لانكر عليه كما عرفت انه ليس بمكروه عند بعض الحنفية والمفهوم عن بعض
 انه ان بالماضى فكروه مطلقا وان بالمستقبل فان للوثيقة فليس بمكروه فى
 زماننا والا فكروه ايضا وهو الموافق لما نقل عن البحر عن البعض ان اضيف
 الى الماضى فكروه والى المستقبل لا وهو الاحسن وفى الخلاصة فجائز
 ان مست الحاجة ورأى القاضى ذلك وعن القنية وقول الجاهل بالله

يخدای و بیغامبر هذا حلف وفيه خطر عظيم لانه يسوى بين الله والرسول
ثم قال ما حاصله انه ليس بجائز ﴿ الرابع والاربعون كثرة الحلف ولو على
الصدق ﴾ لا سنها لله باسم الله تعالى وانتهاك حرمة التسم واعتياد لسانه
على ذلك ولذا قال الشافعي ما حلفت لا صادقا ولا كاذبا (قال الله تعالى
ولا تجعلوا الله عرضة) جنة ومحلا (لايمانكم) عن المصباح يقال فلان
عرضة للناس اى معترض لهم فلا يزالون يقعون فيه وقيل العرضة فعلة
بمعنى المفعول كالقبضة يطلق لما يعرض دون الشئ وللمعرض الامر ومعنى
الآية على الاول لا تجعلوا الله حازما حلقتم عليه من انواع الخير فيكون
المراد بايمان الامور المحلوف عليها وعلى السانى ولا تجعلوا الله معرضا
لايمانكم فتبدلوه بكثرة الحلف لان هذا ليس من تعظيم الله تعالى فلا ينبغي
للعاقل ان يلعب باسم ربه في محل اللعب ولا في محل ليس محل التعظيم (ولا
تضع كل حلاف) كثير الحلف في الحق والباطل (مهين) حقير الراى
من المهانة وهى الحقارة (ح) عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما انه قال رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم انما الحلف حنت او ندم (اى ما آيد اما هذا او ذلك
اى اذا حلفت حنت او فعلت ما لا تريد كراهة للحنت فتندم او المراد
ان كانت صادقة ندم او كاذبة حنت فى الفيض عن الذهبى ضعفه ابو زرعة
وغيره (طط) عن جبير بن مطعم رضى الله تعالى عنه انه افتدى بيمينه بعسرة
(آلاف) حين ادعى عليه رجل ذلك المقدر كاذبا ولم يقدر على اقامة
الينة وطلب بيمينه (ثم قال ورب الكعبة لو حلفت حلفت صادقا وانما هوشى
افتديت به بيمينى وعن اشعث بن قيس انه قال استريت بيمينى مرة بسبعين
الفا من الدراهم او الدنانير وفى الدرر روى عن عثمان رضى الله تعالى عنه
انه ادعى عليه اربعون درهما فاعطى سبعا وافتدى بيمينه بمال (اعلم ان الحلف
بالله تعالى صادقا جائزا بلا خلاف وقد صدر من نبينا صلى الله تعالى عليه
وسلم) كما قال والذى نفسى بيده وانذى له غيره وغير ذلك (ومن التسمية
والتابعين) والسلف الصالحين وائمة الدين (رضى الله تعالى عنهم)
للسبغة ونا كيدان لا مر فعند الحاجة كان مندوبا حتى عن النوى وما
حديث من حلف بالله صادقا كن سجع الله تعالى فقيل قد ترجمه استخوى
ولم يتكلم عليه وقيل معناه صدق وصواب لله ان صادقا فذكر موافق
وعن ابن زبير ما عساه فى المرفوع اقول كون تركه محمودا فى الخصومات

وما يكون فعله محمودا كما صدر من النبي عليه السلام والصحابة والسلف بل من الله تعالى في مواضع كثيرة من كتابه في غيرها كما تشهد مواضع وجوده توفيقا بينهما (ولكن أكثره مكروه) قيل تنزيها (لما سبق من الآية والحديث فن ابن من السلف) كما تقدم عن الشافعي أيضا (فيحمل اما على الاتقاء من التهمة) اي تهمة الحلف كاذبا عند من يحسن الظن بالمدعي وقد قال عليه السلام اتقوا مواضع التهم وفي الدرر لو حلف وقع في القيل وقال فبعض يصدق وبعض يكذب فاذا افتدى صان عرضه وهو حسن قال عليه السلام ذبوا عن اعراضكم باموالكم (او على ان لا يدعو الى تكثير الحلف) المخل بالتعظيم والاجلال (او على تعظيم امر اليمين) لان السلف اذا ابوا منها صادقين لتعظيم اسم الله تعالى يقع في قلوب العامة الخوف من مداخلة الحلف كاذبا كما قال (ليخاف الناس من الغموس اشد الخوف او نحوها) مما يكون باعثا الى الالباء مثل الاحتياط والالتباس

السادس والرابعون

دعاء الانسان على نفسه * بالشرا لاجل نزول ضرر دنيوي من الفقر والمرض والمصيبة في المال والاولاد والنفس (وتعني الموت) وان كان التمني مغايرا للدعاء مفهومهما لكن لتقاربهما مفهومهما ووجودا عدهما آفة واحدة (قال الله تعالى ويدع) بحذف الواو خطأ من الرسم العثماني تبعا لحذفها لفظا لالتقاء الساكنين (الانسان بالشرا دعاءه بالخير) مثل دعائه بالخير لعدم تحمله ما نزل عليه من ضرر دنيوي (وكان الانسان عجولا) مبالغا في العجلة بالدعاء عليه غير صابر على ما نزل عليه وهو ما مور بالصبر وموعود بكثير من الاجز لا يخفى ان دلالتها انما هي على الدعاء لا التمني نعم يمكن ان يقال ان الاول بدل على الثاني بطريق دلالة النص فلعل ثبوت الثاني بالاحاديث كالاول بالآية (خرج السنة) الصحیحان وابوداود والترمذی والتسائی ومالك في الموطأ (الاط) وعند بعض سنن ابن ماجه بدل الموطأ (عن انس رضی الله تعالى

عنه *

عنه انه قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يتمنى (نفى في معنى النهى
 تأكيداً وقيل نهى لان الالف مع الجازم لغة استحسنها الادباء (احدكم)
 قيل نكرة في سياق النفي فعام لا يخفى انه غلط ظاهر (الموت) لدلالته على
 عدم الرضى بما انزل الله من المشاق ولان ضرر المرض مطهر للانسان
 من الذنوب والموت قاطع له ولان الحياة نعمة وطلب ازالة النعمة قبيح كذا
 في الفيض ولا يبعد ان الحياة سبب للاطاعات التي يتوصل بها الى المقامات
 (بضر) الظاهر دنيوى كال فقر والمرض والمصيبة الدنيوية والا فيجوز
 تمنيه للفتنة الدينية كما يشير اليه الدعاء في الحديث واذا اردت بقوم فتنة
 فتوفني غير مفتون (نزل به فان كان لا بد) من نزل به ذلك (فاعلا) للدعاء بالموت
 (فليقل اللهم احبني ما) مصدرية بمعنى المدة (كانت الحياة خيراً لي) باكتساب
 ما يتقرب به الى الله (وتوفني اذا كانت الوفاة خيراً لي) فاذا لم يتوف يكتسب
 الشرور والسيئات بشكل مثله بان الاجل في علم الله لا يتقدم ولا يآخر
 فطلب تقدمه او تأخره محال ومثله خيرية الحياة او التوفى بالنسبة الى علمه
 تعالى فلا يجرى التأويل المشهور بالعلق وبما في علم الملك او اللوح لان
 مقتضى السوق انما هو بالنظر الى علمه تعالى ولا يقل اللهم توفني بطريق الجزم
 لجواز ان يكون الخير في الحياة ولانه يدل على عدم رضاه بما نزل عليه من
 مرض واما اذا تمنى الموت لاجل الخوف على دينه لفساد الزمان فلا كراهة
 فيه على ما سيجيء (رخ عن ابى هريرة رضى الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وسلم قال لا يتمنى احدكم الموت) لان سان المؤمن التزود للآخرة
 والسعى فيما يزيد ثوابها من الباقيات الصالحات كما يشير اليه حديث طوبى
 لمن طال عمره وحسن عمله وحديث خياركم من طال عمره وحسن عمله فمن سانه
 الا زدياد والترقى من حال الى حال ومن مقام الى مقام القرب الالهى كيف
 يطلب القطع عن مطلوبه اذ الموت قاطع لذلك (اما محسناً) اى ان كان
 محسناً فحذف الفعل بما استكن فيه من الضمير ثم عوض عنه ما وادغم في محسناً
 النون ويحتمل ان يكون حرفاً قاسماً ومحسناً خبر كان بمعنى اما ان يكون
 محسناً او حال والعامل فيه ما دل عليه الفعل السابق اى اما ان لا يتمناه محسناً
 (فلعنله يزداد) حسناته (او مسيئاً فلعنله يستغيب) اى يطلب العقبى وهو
 الارضاء والمراد طلب رضاه تعالى بالتوبة ورد المظالم وتدارك الفاسدات
 واصلاح العمل ذكره الفاضل قال التوريشى والنهى وان اطلق لكن المراد

التقييد بما وجد به من تلك الدلالة وقد تمناه كثير من الصديقين شوقا الى لقائه تعالى وتعبا بالوصول الى حضرته وذلك غير داخل تحت نهى القيد والمطلق راجع الى القيد انتهى هذا وليس لك ان تقول لم تنحصر القسمة في هذين الوصفين فلعله يكون شيئا فيزداد اساءة فتكون زيادة العمر زيادة له في الشقاء كما في خبر شرا الناس من طال عمره وساء عمله اولعله يكون محسنا فتقلب حاله الى اساءة لانا نقول ترجى المصطفى له زيادة الاحسان والانفكاك عن السوء بتقدير ان يدوم على حاله فاذا كان معه اصل الايمان فهو خير له بكل حال وبتقدير ان يخف احسانه فذلك الاحسان الخفيف الذي داوم عليه بضاعف له مع اصل الايمان وان زاد اساءته فالاساءة كثير منها مكفر وما لا يكفر يرجى العفو عنه فادام معه الايمان فالحيوة خير له كما بينه ابو زرعة كذا في الفيض فليأمل فيه ثم في الفيض ايضا وهذا حديث اشتمل على جملتين الاولى خرجها الشيخان وهي ان يدخل احدكم الجنة بعمله قالوا ولا انت قال ولا انا الا ان يتعمدني الله في رحمة والثانية هذه اقتصر عليه المصنف به وذلك قوله (وفي رواية م لا يتمن احدكم الموت ولا يدع) الى ربه (به) اي بالموت (من قبل ان يأتيه انه) اي الشان (اذا مات انقطع عمله) يعني لا يتمن ولا يدعو بالموت لانه ليس شيئا حريبا باتمنى والدعاء لانه شيء ينقطع به العمل فلذا صار العمر اصل مال المؤمن يشتري به رحمة تعالى وثوابه وقربه ورضاه فلذا لم يعط للانسان شيء اعز من العمر وقد سبق خبر خياركم من طال عمره وحسن عمله لا يخفى ان هذا ان كان العمل خيرا فيشكل بكون العمل شرا لاسيما في زماننا وقد قيل زماننا هذا هو زمان الشرور فلعلك تستعد الجواب بما سبق فانتظر ايضا وايضا بشكل بنحو قوله تعالى ونكتب ما قدموا وآثارهم اذا لآثار ما يتبعه بعد موته كعلم علموه وحبس وقفوه كما في البيضاوي وايضا في حديث آخر اذا مات الانسان انقطع عمله الا من ثلث صدقة جارية او علم ينتفع به او ولد صالح يدعوه فقتضى هذا الحديث هو الاطلاق ومقتضى الآية والحديث الثاني عدم الانقطاع مطلقا وفي الثلاثة المذكورة فينبهما تدافع والجواب ان المطلق في مثله محمول على المقيد او هذا الحديث قبل وحى المستثنيات فليأمل (فانه لا يزيد المؤمن عمره الا خيرا) لان شان المؤمن من حيث انه مؤمن ان يكتب ما يزيد له حسنا ففيه ان من لم يزد عمره له خيرا وكان ليس بمؤمن (حدثه عن جابر

قوله او علم ينتفع به اي اي كتعليم به وتصنيف قال السبكي والتصنيف اقوى لكن بعض الشراح مسلم شرط ليدخل التصنيف اشتماله على فوائد زائدة على ما نقل ما فيها والا فهو خير للكاغد فلا يدخل في ذلك وكذا التدريس فان لم يكن في الدرس زيادة لم يدخل فيه (شعر) لم يكن في مجلس الدرس نكتة بتقرير ايضا ح مشكل صورة * وعن ضرب النقل او حل مغفل واشكال ابدته نتيجة ففكرة * فدع سعه وانظر لنفسك واجتهد ولا تترك فالترك افع خلة * قال المناوي ناسخ العلم النافع له اجره واجر من قرأه وكتبه وعمل به ما بق خطه وناسخ ما فيه اثم عليه وزده وو زرم عمل به ما بق خطه كذا في الفيض *

رضي الله تعالى عنه انه قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تتموا الموت
فكره ذلك وقيل يحرم لما فيه من طنب ازالة نعمة الحياة وما يترتب عليها
من جزيل الفوائد وجليل العوائد كيف وفي زيادة الحياة زيادة الاجر بزيادة
الاعمال ولولم يكن الاستمرار الايمان لكفى فاي عمل اعظم منه ثم هذا ان لضرر
دنيوي وان لضرر ديني فلا بأس وقد اشير انفا ما استفيض عن جاهير السلف
من تمنى الموت شوقا الى لقاء الحضرة المتعالية الاقدسية ولا شك في حسنه لمقام
الخواص هذا وليس لك ان تقول اذا كانت الآجال مقدره لا تزيد ولا تنقص
فلا معنى للتمنى لان هذا هو حكمة النهي لكونه عبثا لا فائدة فيه وفيه مراعاة
المقدور وعدم الرضى به ولا يشكل على كونه عبثا لا يؤثر في العمر لتقديره قول
النبي في اليهود لو تمنوه لما تواجبعوا لان ذلك يوحى في خصوص اولئك لترتيب
آجالهم على وصف ان وجد ما تواتوا والا فلا سبب مقدره كما ان المسببات
مقدره (فان هول المظلع) اي محل الاطلاع على امور الآخرة كالقبر ووقت
الزراع (شديد وان من السعادة ان يطول عمر العبد ويرزقه الله الانابة) اي
الرجوع من المخالفة الى الله تعالى بالطاعة ومن الغفلة الى الذكر وهذا شان
اولياء الله والمقربين كما قال انبوا الى الله وجاء بقلب منيب قال المصنف
(وهذا النهي عن تمنى الموت) في الاحاديث لمن تمنى الموت (اضرر دنيوي
نزل به واما ان خاف على دينه من الفساد) فتمنى لاجل هذا (بخائر) تحفظ
دينه الذي هو عصمة امره ولا يبعد ان يدخل فيه ما يتمنى للوصول اليه تعالى كما قال
يوسف عليه وعلى نبينا عليه الصلاة والسلام توفي مسلما والحقني بالصلحين
لا يخفى انه يسكل بما تقدم سيما كفاية استمرار الايمان في الفضل (بر) ابن
عبد البر (عن عليم) صيغة تصغير (الكندى) انه قال كنت جالسا مع ابن
عيسى الغفاري (رضي الله تعالى عنه) على سطح فرأى ناسا يحملون (اي
يتكفون في حمل الاموات على الاعناق) من الضاعون فقال شوقا لموته
(يا طاعون خذني اليك) لانه شهادة كما في الحديث (يقولها ثلاثا قال عليم)
له انكارا (لم تقول هذا لم يقل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم)
احدكم الموت فانه عند ذلك) اي الموت (انقطع عنه) وانه ان
فيستغيب اي يسأل من الله تعالى زوال العتب عنه بالتوبة (فقال ابو عيسى)
رضي الله تعالى عنه (اما سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول بادروا
بالموت) اي سابقوا بتمنى الموت (سنا) لاجل ست (امرأة السفهاء) لعدم

رعايتهم حدود الله فلا يمكن السكون على الشرع فيتطرق الضرر في الدين
 فعند شيوخ الظلم والنوابة والفساد يجوز تمنيه لكن في الجامع الصغير عن
 الطبراني على رواية عابس الغفاري بادروا بالاعمال ستالكن في شرحه قصة
 علي بن المذكورة هنا وهو يؤيد ما ذكره هنا (وكثرة الشرط) بضم فسكون
 او ففتح اعوان الولاة والمراد كثرتهم بابواب الامراء والولاة وبكثرتهم يتكثروا
 الظلم والشرط العلامة لان فيهم علامة خدامية السلطان (وبيع الحكم)
 باخذ الرشوة ويدخل فيه اخذ القضاة في مقابلة الحكم بل في مقابلة الحجج
 والسجلات اكثر من اجر المثل (واستخفا فبالدم) اي عد الدم امرا خفيفا
 وشيئا هينا كان لا يقتص من القتال (وقطيعه الرحم) بالابداء او الهجران
 وترك الزيارة وعدم قضاء الحاجة وترك الامداد ونحوها وعن عبد الله بن ابي اوفى
 رضى الله تعالى عنه انه قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول
 لا تنزل الرحمة على قوم فيهم قاطع رحم (ونشأ) الناشئ الغلام والجارية
 جاوز حد الصغر والجمع نشأ نقل عن القاموس (يتخذون القرآن مزامير)
 جمع من مر المراد غناء النفس يعني يقرؤن على مقامات فاسدة كالزمامير
 (يقدمون) للامامة والاقامة والخطابة (الرجل) الكامل (ليغنيهم بالقرآن)
 باخراج الحروف عن مواضعها وبازيادة والنقصان للالحن (وان كان)
 المقدم (اقلهم فقها) اذ ليس غرضهم الا الالتذاذ والاستماع لتلك الالحن
 والاضاع قال العارف ابن عطاء الله امره بالمبادرة بالعمل في هذه الاخبار
 يقتضى انها من الهم الى معاملة الله تعالى والحث على المبادرة الى طاعته
 ومسايقه العوارض والتواطع قبل ورودها قال الهيثمي فيه عثمان بن عمر

وهو ضعيف كذا في الفيض ﴿ التاسع ﴾ والاربعون رد عذر اخيه وعدم
 قبوله ﴿ فانه مكروه ﴾ (مج عن جودان) في الفيض اختلف في صحبته (انه قال
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من اعتذر الى اخيه المسلم) والمعتذر هو
 المظهر لما يحويه الذنب اي طلب قبوله معذرتة واعتذر عن فعله اظهر عذره
 (فلم يقبل منه) اي المعتذر (كان عليه مثل خطيئة صاحب مكس) وهو ما يأخذه
 العشار لان من صفاته تعالى قبول الاعتذار والعفو عن الزلات فمن ابي واستكبر
 عن ذلك فقد عرض نفسه لغضب الله تعالى ومقته قال الراغب وجميع
 المعاذير لا تنفك عن ثلاثة اوجه اما ان يقول لم افعل او فعلت لاجل كذا فيبين
 ما يخرج عن كونه ذنبا او يقول فعلت ولا اعود فمن انكر واناب عن كذب

ما نسب اليه فقد برئت منه باحتسه وان فعل وجحد فقد يعد التغابي عنه
 كرما ومن اقر فقد استوجب العفو بحسن ظنه بك وان قال فعلت ولا اعود
 فهو التوبة وحق الانسان ان يقتدى بالله في قبولها قال الغزالي مهما
 رأيت انسانا يسيء الظن بالناس طالبا للعيوب فاعلم انه خبيث في الباطن وان ما
 يرى في غيره هو ما في نفسه والمؤمن يطلب المعاذير والمنافق يطلب العيوب
 والمؤمن سليم الصدر في حق الكافة وفيه ايدان بعظم جرم المكس وانه من
 الجرائم العظام (طط عن عايشة رضی الله تعالى عنها) وعن ابويها (انه قال
 صلى الله تعالى عليه وسلم عفوا) كفوا عن الفواحش (تعف نساؤكم) تكف
 نساؤكم عنها وخرج الديلمي عن علي مر فوعا لاتزنوا فتذهب لذة
 نساؤكم وعفوا تعف نساؤكم ان بنى فلان زنا فزنت نساؤهم (وبروا آباءكم)
 بانواع البر والاحسان (بيركم ابناؤكم) فيه بشارة لبار والديه بحصول
 الاولاد البارين له (ومن اعتذر الى اخيه فلم يقبل عذره) وزيد في الجامع هنا
 قوله من شيء بلغه عنه فلم يقبل عذره وزاد في رواية محقا كان او مبطلا
 (لم يرد على الحوض) فيه اشارة الى بعده عن منازل الابرار ومواطن الاخيار
 قيل هكذا في الجامع الصغير والحاكم في المستدرک من حديث ابى هريرة وقال
 صحيح وهو حجة على ابن الجوزي حيث اوردته في الموضوعات والمنذرى حيث
 رده انتهى اقول في الجامع ايضا من حديث عايشة وما بحديث ابى هريرة
 عفوا عن نساء الناس فلا تزانهن تعف نساؤكم عن الرجال وبرا آباءكم بيركم
 ابناؤكم ومن اتاه اخوه متصلا معتذرا فليقبل ذلك منه محقا كان او مبطلا
 فان لم يفعل اى لم يقبل لم يرد على الحوض يوم يرده المؤمنون في الموقف
 الاعظم نعم قال في شرحه ان حديث عايشة قال الهشبي فيه زيد بن خالد
 العمي وهو كذاب وحديث ابى هريرة قال صحيح ورده الذهبي فقال بل
 سويد ضعيف والمنذرى قال سويد واهى ثم اقول ولو سلم ان ابن الجوزي
 كيف يكون ملزما بالجامع الصغير وهو في فن الحديث فوجه قال المصنف
 (والظاهر ان هذا الوعيد فيمن لم يتيقن بذنب اخيه) الذي جناه ولم يعلم كذبه
 في عذره (واحتمل عذره الصدق) لان الرد حينئذ سوء ظن بمسلم حرام
 (والا) بان يتيقن كذبه في عذره (يكون قبوله عفوا وهو) اى العفو ليس
 بواجب بل مندوب وان تعفوا اقرب للتقوى بل يجوز الانتصار والعفو اولى
 لكن ظاهر قوله محقا كان او مبطلا كما اشير انفسا بالروايتين بشير الى عموم

الوجوب اليه فافهم ﴿ الخمسون تفسير القرآن برأيه ﴾ اعلم ان التفسير تفصيل
من الفسر وهو البيان والكشف ويقال هو مقلوب السفر تقول اسفر الصبح
اذا اضاء والتأويل من الاول وهو الرجوع واختلف في معناهما وقيل متحدان
وانكر وقال الراغب التفسير اعم وكثر في الالفاظ ومفرداتها وكثر التأويل
في المعاني والجمل وقيل التفسير بيان لفظ لا يحتاج الاوجهها واحدا والتأويل
توجيه لفظ محتمل الى معان مختلفة الى واحد منها بما ظهر من الادلة وقال
الماتريدي التفسير القطع على ان المراد من اللفظ هذا والشهادة على الله انه
عنى باللفظ هذا وان قام دليل مقضوع به ^{فصحيح} والا فتفسير بالرأى منهى
عنه والتأويل ترجيح احد المحتملات بدون القطع والشهادة على الله تعالى
وقال ابوطالب التغلبي التفسير بيان وضع اللفظ اما حقيقة او مجازا كتفسير
الصراط بالطريق والصيب بالمطر والتأويل تفسير باطن اللفظ ما خوذ
من الاول وهو الرجوع لعاقبة الامر فالتأويل اخبار عن حقيقة المراد والتفسير
اخبار عن دليل المراد نحو قوله تعالى ﴿ ان ربك لبا المرصاد ﴾ وتفسيره انه من
الرصد يقال رصده رقبته والمرصاد مفعال منه وتأويله التحذير من التهاون
بامر الله تعالى والغفلة عن الاوامر الالهية والاستعداد لعرض عليه وقواطع الادلة
تقتضى بيان المراد منه على خلاف وضع اللفظ في اللغة والتفسير اما استعمال
في غريب الالفاظ نحو البحيرة والسائبة والوصيلة اوفى وجبر بين بسرحة
نحو اقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واما في كلام متضمن لقصة لا يمكن تصويره الا
بمعرفتها كقوله تعالى انما النسيء زيادة في الكفر وليس البرهان تأويل
البيوت من ظهورها واما التأويل فيستعمل مرة عاما ومرة خاصا نحو الكفر
المستعمل تارة في المحمود المطلق وتارة في محمود الباري تعالى خاصة والابمان
المستعمل في الجدة والوجد والوجود وقيل يتعلق التفسير بالرواية والتأويل
بالدراية وزيادة تفصيله في الاتقان ومفتاح السعادة واوائل تفسير العيون
واما التفسير بالرأى فهو التكلم في القرآن بمجرد العقل والتصرف فيه بلا
بصيرة بلسان العرب واساليب كلامهم واسباب النزول والناسخ والمنسوخ
وكلام السلف والخلف وذلك لا يجوز في كلام الله تعالى قال ولاتقف
ما ليس لك به علم وقال وان تقولوا على الله ما لا تعلمون (دت عن جندب
رضي الله تعالى عنه انه قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من قال
في كتاب الله تعالى) وفي رواية من قال في القرآن وفي رواية من تكلم في القرآن

(برأيه) بما سمح في ذهنه وخطر بباله من غير دراية بالاصول ولا خبرة بالنقول
(فاصاب) اي فوافق هواه الصواب دون نظر في كلام العلماء ومر اجعة
القوانين العلمية ومن غير ان يكون له وقوف على لغة العرب ووجوه الاستعمال
من حقيقة ومجاز ومجمل ومفصل وعام وخاص وعلم باسباب نزول الايات
والناسخ والمنسوخ منها وتعرف لاقوال الائمة وتأويلاتهم كذا في الفيض
(فقد اخطأ) في حكمه على القرآن بما لم يعرف اصله وشهادته على الله تعالى
بان ذلك هو مراده اما من قال فيه بالدليل وتكلم فيه على وجه التأويل
فغير داخل في هذا الخبر ولما لم يتفطن بعض الناس لادراك هذا المعنى طعن
في صحة الخبر وحاول انكاره بغير دليل كذا في الفيض ايضا وفي الحاشية
فالاصابة بالنظر الى مطابقتة للواقع في نفس الامر والخطأ بالنظر الى اقدمه
على وجه غير مشروع فلا تنافي في تمة الحديث ومن قال فيه برأيه فخطأ فقد
كفر كما نقل عن النسائي وغيره وعن العراقي ان القصاص ينقلون الحديث
من غير معرفة الصحيح والسقيم فان اتفق انه صحيح فآثم بنقله لما لا علم له به
واقدمه عليه فلا يحمل لاحد ممن هو بهذا الوصف ان ينقل حديثا من
الكتب ولو من الصحيحين ما لم يقرأ على من يعلم ذلك من اهل الحديث
وقد حكى الحافظ ابو بكر اتفق العلماء على انه لا يصح لمسلم ان يقول قال
رسول الله كذا حتى يكون ذلك القول عنده مرويا ولو على اقل وجوه
الروايات لقوله عليه الصلاة والسلام من كذب على منعم افليتبوا متعمده
من النار وتفصيله في موضوعات على القارى واقول تفصيله في علم اصول
الحديث (فائدة) ادعى ابن حبر الاجماع على انه ليس لاحد ان ينقل
حديثا عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ما لم يكن له به رواية ولو بالاجازة
فهو يكون حكم القرآن كذلك فليس لاحد ان ينقل آية او يقرأها ما لم يقرأها
على شيخ لم ار في ذلك نقلا لكن الظاهر عدمه لان القرآن محفوظ متلقى
والحديث مما يخفى فيه التليس والخلط (فائدة ثانية) الاجازة ليست بشرط
للاقراء والافادة من علم من نفسه الاهلية جازله ذلك وان لم يجزه احد وكنه
في كل علم خلا فالما يتوهم الاغبياء (فائدة ثالثة) لا يجوز اخذ المال في منعه
الاجازة فان علم الاهلية تجب الاجازة والاحرمات والتدليل في الاتقان
(ت عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما انه قال رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم من قال في القرآن بغير علم) اي من قال فيه قولا يعلم ان الحق غيره

او من قال في مشكاه بما لا يعرف من مذهب الصحب والتا بعين (فليتبوا
 مقعده من النار) اى فليخذ لنفسه نزلا فيها حيث نصب نفسه صاحب
 وحى يقول ماشاء قال ابن الاثير النهى يحتمل وجهين احدهما ان يكون له
 فى الشئ رأى واليه ميل من طبعه وهواه فيتناول القرآن على وفقه محتجابه
 لغرضه ولو لم يكن له هوى لم يلح له منه ذلك المعنى وهذا يكون تارة مع العلم
 كمن يتحجج منه بآياته على تصحيح بدعته عالما بانه غير مراد بالآية وتارة يكون
 مع الجهل بان تكون الآية محتملة فيميل فهمه الى ما يوافق غرضه ويرجحه
 برأيه وهواه فيكون ممن فسر برأيه اذلولاه لم يترجم عنده ذلك الاحتمال وتارة
 يكون له غرض صحيح فيطلب له دليلا من القرآن فيستدل به لما يعلم انه
 لم يرد به كمن يدعوى الى مجاهدة القلب القاسى بقوله اذهب الى فرعون انه
 طغى ويشير الى قلبه ويومى الى انه المراد بفرعون وهذا يستعمله بعض
 الوعاظ فى المقاصد الصحيحة تحسينا للكلام وترغيبا للسامع وهو ممنوع الثانى
 ان يتسارع الى تفسيره بظاهر العربية بغير استظهار بالسماع والنقل يتعلق
 بغرائب القرآن وما فيه من الالفاظ المبهمة والمجملات والاختصاص والحذف
 والاضمار والتقديم والتأخير فمن لم يحكم ظاهرا التفسير وبادر الى استنباط
 المعانى بمجرد فهم العربية كثر غلطه ودخل فى زمرة من فسر القرآن بغير
 علم فالنقل والسماع لابد منهما اولاً ثم هذه تستتبع التفهيم والاستنباط ولا
 مطمع فى الوصول الى الباطن قبل احكام الظاهر انتهى ثم قيل انه ضعيف
 لما فيه عبد الاعلى بن عامر الكوفى وان صححه الترمذى كذا فى الفيض
 (وفى رواية) لاجد والتزمذى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه (ان النبى
 صلى الله تعالى عليه وسلم قال اتقوا الحديث عنى) لا تحذروا عنى (الاما علمتم)
 بمعرفة صحة النسبة وعن الطبي اى احذروا رواية الحديث عنى او احذروا
 من الحديث عنى لكن لا تحذروا مما تعلمونه انتهى والحديث عرفا ماروى من
 قول المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم قيل والصحابة والتابعين او فعلهم
 او تقريرهم وقد يخص بما يرفع الى النبى صلى الله تعالى عليه وسلم من قول
 او فعل او تقرير كذا فى التلويح وغيره واهله النقلة المعتنون بما يتعلق به
 (فمن كذب على متعمدا فليتبوا مقعده من النار) اى فليخذ له محلا فيها
 لينزل فيه امر بمعنى الخبر قال الراعى اودعاه اى بوأه الله ذلك فليتبوا انخاذ
 المنزل والمقعد محل القعود وقال الطبي الامر للتهكم والتغليظ اذ لو قال

مقعده في النار لم يكن كذلك والكذب عليه من الكبار الموبقة والعظام
 المهلكة لاضراره بالدين وافساد اصل الايمان وعموم الخبر يشمل الكذب
 في غير الدين ومن خصه به فعليه الدليل كذا في الفيض (ومن قال في القرآن
 برأيه) من غير ان يكون له خبرة بلغة العرب ووجوه استعمالاتها في نحو
 حقيقة ومجاز ومجمل وغيرها من علوم القرآن ومتعلقات التفسير وقوانين
 التأويل كذا في الفيض اقول تفصيله ما في مفتاح السعادة لعله من الاتقان
 انه قال ثم اعلم انه اختلف فقال قوم لا يجوز لاحد ان يعاطي تفسير شي من
 القرآن وان كان عالما اديبا متسعا في معرفة الادلة والفقه والنحو والاخبار
 والآثار وليس له الا ان ينتهي الى ما روى عن النبي عليه الصلوة والسلام في ذلك
 وقال قوم يجوز لمن جمع العلوم التي يحتاج اليها المفسر وهي خمسة عشر
 (١) اللغة قال مجاهد لا يحل لاحد يؤمن بالله واليوم الآخر ان يتكلم في
 كتاب الله اذا لم يكن عالما بلغات القرآن ولا يكتب بالسير والنحو لان المعنى يتغير
 باختلاف الاعراب ٣ ا ل صرف لان به معرفة الابنية والصيغ ٤ الاستقاق
 لان الاسم اذا اشتق من مادتين مختلفتين اختلف المعنى باختلافهما كالسبح
 هل هو من السياحة او المسح ٥ المعاني ٦ والبيان ٧ والبدع نته يعرف بالاول
 توفية خواص تراكب الكلام حقها من المقام وبالثاني من حيث تفاوتها
 بحسب زيادة الدلالة ونقصانها وبالثالث وجوه تحسين الكلام وهذه
 الثلاثة هي علوم البلاغة التي هي من اعظم اركان علم المفسر قال السكاكي
 فالويل كل الويل لمن تعاطى التفسير وهو فيهما اي المعاني والبيان راجل
 واما البدع فن جهات الحسن ٨ علم القراءة اذ به يترجم بعض الوجوه المحتملة
 على بعض ٩ اصول الدين اذ في القرآن ما لا يجوز ظاهره في حقه تعالى فيحتاج
 الى التأويل ١٠ اصول الفقه اذ به يعرف وجه استنباط الاحكام ١١ اسباب
 النزول اذ لا يظلم على حقيقة المعنى الا بها ١٢ النسخ والمنسوخ اعلم
 المحكم من غيره ١٣ الفقه ١٤ الاحاديث الميمنة لتفسير الجمل والمهم ١٥
 علم الموهبة وهو علم يورثه الله لمن عمل بما علم كما اسير في حديث من علم
 ورثه الله علم ما لم يعلم فهذه هي العلوم التي لا يمكن تعاضل التفسير بدون واحد
 منها ومن فسر كان مفسرا بالرأى المنهي عند قلت واياك ان تستكمل
 علم الموهبة اغترارا بما سمعت من اقوال المنكرين فتأمل الحديث المذكور
 وحديث من اخلص لله اربعين صباحا فجزت بتابع الحكمة من قلبه على

لسانه الان الزمان لما خلا عن العلم وذويه وعن العرفان ومن تحليته وباد
اهل الفضل وكسد سوق القول الفصل ترأس الجهال واكثروا القيل وقال
ولكن للحروب رجال وللثريد رجال انتهى ملخصاً (فليتوباً مقعده من النار)
المعدة في الآخرة لانه وان طابق المراد بالآية فقد ارتكب امرأ فظيماً واقبحهم
هولاً شنيعاً حيث اقدم على كلام رب العالمين بغير اذن الشارع ومن تكلم
فيه بغير اذنه فقد اخطأ وان اصاب قال الغزالي ومن الطامات صرف
الفاظ الشرع عن ظاهرها الى امور لم تسبق منها الى الافهام كدأب الباطنية
فان الصرف عن مقتضى ظواهرها من غير اعتصام فيه بالنقل عن الشارع
وبغير ضرورة تدعو اليه من دليل عقلي حرام كذا في الفيض قال في المفتاح
ايضا قال ابن النقيب جملة ما يحصل في معنى التفسير بالرأى خمسة اقوال ١
التفسير بلا تحصيل آياته من العلوم ٢ تفسير لمتشابهه الذي لا يعلمه الا الله
٣ التفسير المقرر للمذهب الباطل بان يجعل المذهب اصلاً والتفسير تابعاً له
فرد اليه باى طريق امكن وان كان ضعيفاً ٤ التفسير ان مراد الله كذا
على القطع من غير دليل ٥ التفسير بالهوى ثم اقول قال في الفيض ضعف
هذا الحديث لما فيه سفيان بن وكيع الذي هو متهم بالكذب نعم صحح من
طريق ابن ابي شيبة ومن جرى في تضعيف رواية الترمذى والصادر
الناوى انتهى وبه يعلم فساد ما في الوسيلة ان هذا الحديث رواه اكثر من مائة
من الصحابة ومن خاصته اجتماع العشرة فيه الى اتمام ما اخذه من
اوائل موضوعات على القارى لان هذا الحديث غير ذلك الحديث فليأمل
(اعلم انه ليس المراد بالنهاى عن التفسير بالرأى ان يقتصر فيه) اى في التفسير
(على المسموع من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فانه) اى المسموع
منه (اقل قليل) كتفسير ابن عباس رضى الله تعالى عنهما (فيلزم
ان لا يتحجج احد بالقرآن في غير المسموع فيفسد باب الاجتهاد وذا باطل
بالاجماع قال الفقيه ابو الليث) قيل اشارة الى الدليل الثقلي (في البستان
النهى انما ورد) بالنسبة (الى المتشابهه منه لا) بالنسبة (الى جميعه كما قال الله تعالى
فاما الذين في قلوبهم زيغ) عدول عن الحق كالمبتدعة (فيتبعون ما تشابه منه)
فيتعلقون بظواهره او بتأويل باطل (ابتغاء الفتنة) طلب ان يفتوا الناس
عن دينهم بالتشكيك والتليس ومناقضة المحكم بالمتشابهه (وابتغاء تأويله)
وطلب ان يأولوه على ما يشتهونه ويحتمل ان يكون الداعى الى الاتباع بمجموع

الطلبين اوكل منهما على التعاقب والاول يناسب المعاند والثاني يلائم الجاهل
 (وما يعلم تأويله) الذي يجب ان يحمل عليه (الالاه) والراسخون في العلم الذين
 ثبتوا وتمكنوا فيه واختلف في الوقف على الجلالة فن وقف فمئع التأويل
 ومن وصل فيجوز كما عن ابن عباس ان من الراسخين الذين يعلمون تأويله
 والتفصيل في الاصول وقد سبق يقولون آمنوا خبر الراسخون على الثاني وحال
 او استئناف على الاول وهذا مراد المصنف بقوله (الاية لان القرآن انما نزل
 حجة على الخلق فلولا بجز التفسير) في غير السموع (لا يكون حجة بالغة) الى
 درجة الكمال في المحمية لان ما فسرته صلى الله تعالى عليه وسلم اقل قليل
 (فاذا كان كذلك جاز لمن يعرف لغات العرب) كعاني المفردات والمركبات كما
 تمت اللغة وسائر علوم العربية (وعرف شان النزول) اي حاله قال في الاتقان
 زعم انه لا طائل تحته لجر يانه مجرى التاريخ وليس كذلك لان له فوائد كمعرفة
 وجوه الحكمة الباعثة على تشريع الاحكام وتخصيص الحكم به عند من يرى
 كون العبرة بخصوص السبب والوقوف على المعنى وازالة الاشكال وعن
 الواحدى لا يمكن معرفة تفسير الآية دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها
 وقد عرفت تفصيله (ان يفسره) لا يخفى ان ظاهره جواز التفسير لكل من
 يعرف اللغة وسبب النزول لاي آية سوى المتشابه وليس كذلك بل ذلك لما
 يكون دلالة واضحة كاقسام اللفظ من حيث الظهور واما ما يكون دلالة
 خفية كاقسامه من حيث الخفاء فيحتاج الى العلوم المذكورة ويختص بالمتجهد
 (واما من كان من التكلفين ولم يعرف وجوه اللغة) فلا يكفي بمجرد معرفتها
 بالوجه الواحد (لا يجوز له ان يفسره الا مقدار ما سمع) بلا زيادة ولانقصان
 (فيكون ذلك) المذكور منه (على وجه الحكاية) ممن يعرف لعل منه ما وقع
 في كتب التفاسير (لا على سبيل التفسير انتهى اقول ومن جملة محمل النهي)
 الوارد في حق من يفسر القرآن برأيه (من لم يعرف النسخ والمسخ ومواضع
 الاجماع) لا يخفى ان هذا بالنسبة الى المتجهد واما بالنسبة الى غيره كالعلم العام
 فلا بد من معرفة رأى من قلده (وعقائد اهل السنة والجماعة) فينبغي على
 مقتضى العربية فلا يامن من الخطأ) لجهله بما ذكر (فلا يفيد مجرد معرفته وجوه
 اللغة بل لابد معها من معرفة ما ذكرنا) من معرفة النسخ والمسخ والحواشى
 لا يكفي ما ذكره ايضا بل لابد من معرفة العلوم المذكورة بالغة الى خمسة
 عشرة قال في المفتاح اعلم ان علوم القرآن ثلاثة الاول ما استأثر الله به من كنه

الذات والصفات وعلم الغيوب والثاني ما اطلع الله تعالى عليه نبيه من اسرار
 الكتاب واختصه به والاول لا يجوز لاحد والثاني لا يجوز لغير النبي الا لمن اذن له
 واوائل السور قيل من هذا القسم وقيل من الاول والثالث اعلمه نبيه وامره بتعليمه
 وهذا قسمان ما لا يجوز بدون السمع كاسباب النزول والقراءات واحوال حشر
 المعاد ومنه ما يؤخذ بالنظر والاستدلال والاستنباط من الالفاظ وهو قسمان
 قسم اختلفوا في جوازه وهو تأويل المتشابهات في الصفات وقسم اتفقوا عليه
 وهو استنباط الاحكام الاصلية والفرعية والعربية وكذا فنون البلاغة
 وضروب المواعظ والحكم والاشارات قال ابو حيان واعلم ان القرآن قسمان
 قسم ورد تفسيره بالسمع وقسم لم يرد والاول اما عن النبي عليه الصلاة والسلام
 فعليك تصحيح سنده او عن الصحابة فان لغة فاعتمده لانهم اهل اللسان واذا
 تعارضت الاقوال فان امكن الجمع فذاك والا فقدم ابن عباس رضي الله تعالى
 عنه لان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بشره وقال اللهم علمه التأويل
 ورجح الشافعي قول زيد في الفرائض او عن التابعين فان صح الاعتماد
 فكما سبق والا فوجب الاجتهاد واما ما لم يرد فيه نقل فقليل والتوصل اليه
 معرفة المفردات اللغوية ومدلولاتها واستعمالاتها بحسب السياق (فاذا
 حصل له هاتان العرفتان) وجوه اللغة وما ذكر معه (فله ان يفسره ولا يكون
 تفسيره بالرأى) المنهى عنه فجاز لعلم الأئمة المتقين من الصحابة وسائر الصالحين
 في المفتاح عن الأئمة لا يجوز لاحد ان يفسر كتاب الله تعالى الا بعد ان يعرف
 الناسخ والمنسوخ وقال علي رضي الله تعالى عنه حين دخل المسجد ورأى
 قاصا والناس حوله اتعرف الناسخ من المنسوخ قال لا قال هلكت واهلكت
 وحين رأى الاعمش قاصا في المسجد يقول حدثنا الاعمش عن ابي اسحق عن ابي
 وائل فتوسط الاعمش الحلقة وجعل ينتف شعر ابطه فقال له القصاص نحن
 في علم وانت تفعل مثل هذا فقال الاعمش الذي انا فيه خير من الذي انت
 فيه قال كيف قال لاني في سنة وانت في كذب انا الاعمش وما حدثك مما تقول
 شيئا وتفصيله في اوائل موضوعات علي القاري (الا ترى ان المجتهد بن
 اختلفوا في تفسير آيات واستنبطوا منها احكاما مبنية على فهمهم كقوله
 تعالى اولامستم النساء حمله الشافعي على اللبس باليد) اي بباطن الكف
 (فاوجب الوضوء بلمس النساء) بمجرد اليدان لم تكن محرمة (و) حمله (ابو حنيفة
 رحمه الله تعالى على الجماع فلم يوجب به) لفقد السبب عنده (وغير ذلك

مما لا يحصى) قيل هنا الاولى ان المنع انما هو عن التفسير ولو علم وجوه اللغة
 اذ لا مدخل للرأى فيه لانه انما يحصل بالسمع فاخص بذلك الصحابة فالغير
 ان اتى على طريق التفسير من عند نفسه فيستحق الوعيد مما صدر من الائمة
 انما هو نأ ويل اذ للرأى فيه مدخل لانه صرف الكلام الى بعض احتمالاته
 فان وافق الاصول من الآيات المحكمة او الاحاديث المتواترة او الاجماع على
 وفق القواعد المقررة عند العربية فصحيح والافساد فالتأويل لا بد فيه من
 الدراية بخلاف التفسير الحادى والخمسون اخافة المؤمن * وكذا الذى
 (من غير ذنب) فلو بذنب فان قدر على ذبه على ما تقتضيه قاعدة النهى عن
 المنكر كما بين في الشرعية فليس باآفة ظاهره ما باللسان فقط وينبغي ان يع
 الفعل ايضا (واكرهه على ما لا يريد) اى المؤمن ظاهره انه انما يكون
 من الآفات ان من اهل الاكراه كمن يقدر على ايقاع ما هدد به (كالهبة)
 وان لم تصح في نفسها ولذا قال في قاضى بخان كما نقل عنه رجل تزوج امرأه
 ثم جاءت المرأة على عادة التركمان وجع الناس يقولون هي مهرك لزواجك
 قبل الدخول قالت وهبت لزواجى واعطاها عوض مهرها ثم قالت بعد سنة
 اوسنتين ما وهبت المهر هل تصح بهذه الشهود الهبة ام لا الجواب تصح
 الهبة والشهداء ان كانت الهبة برضاها وان كانت خوفا من الناس او حياء
 لا تصح (والنكاح) وان صححاه مطلقا (والبيع) وان كان المكره مخيرا (وكل
 ذلك حرام) لعل بالنظر الى جنسه اذ بعض الاخافة يجوز كونه مكرها
 الا ان يحمل على التغليب او عموم المجاز (طب عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما انه
 قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول من اخاف مؤمنا
 مطلقا لكن بغير حق (كان حقا) اى ثابتا فلا يتخلف لعل فيه مدخل
 لفهم الحرمة نعم الحديث واحد فافهم (على الله تعالى ان لا يؤمنه) ويبرأه
 (من افزاع يوم القيمة) وشدأها واهوالها فلا يخلص منها البته بل يخوفد
 بها مثل ما اخاف عبده المؤمن لان العقوبة بحسن ان تكون من جنس العود
 لان جزاء سيئة سيئة مثلها جزاء وفاقا قيل عن المنذرى ان الحرس
 فافهم وضده ادخال السرور (وهو مستون و مندوب الخبران ان الله تعالى
 مؤمن سرورا الاخلاق الله تعالى من ذلك السرور ملاك يعيد الله تعالى له
 ويوحده فاذا صار العبد في قبره اتاه ذلك السرور فيقول اذ اتعرفنى فيقول
 من انت فيقول انا السرور الذى ادخلتنى على فلان انا اليوم اواس وحسبك

والقن حجتك واثبتك بالقول الثابت واشهدك يوم القيامة واشفع لك واربيك
 منزلتك من الجنة وفي حديث المشرق من فرج عن مؤمن كربة من كرب الدنيا
 فرج الله تعالى عنه كربة من كرب يوم القيامة الحديث وعن شرح الصدور
 من كف اذاه عن الناس كان حقا على الله تعالى ان يكف عنه اذى القبر
 وفي حديث الجامع من اشار الى اخيه بحديدة فان الملائكة تلغنه وان كان
 اخاه لايبه وامه قال المناوي سواء كان جادا او هازلا ولا عبا لما ادخله على
 اخيه من الروع والخوف ﴿ السادس والخمسون التكلم مع الشابة
 الاجنبية فانه لا يجوز بلا حاجة ﴾ لانه مظنة الفتنة فان بحاجة كالشهادة
 والتبايع والتبليغ فيجوز (حتى لا يشمت) العاطسة (ولا يسلم عليها ولا يرد
 سلامها جهرًا بل في نفسه) اذا سلمت عليه (وكذا العكس) اي لا تشمت
 الشابة الاجنبية اذا عطس قال في الخلاصة اما العطاس امرأة عطست
 ان كانت عجوزا يرد عليها وان كانت شابة يرد عليها في نفسه وهذا كالسلام
 فان المرأة الاجنبية اذا سلمت على الرجل ان كانت عجوزا رد الرجل عليها السلام
 بلسانه بصوت يسمع وان كانت شابة رد عليها في نفسه وكذا الرجل اذا سلم
 على امرأة اجنبية فالجواب فيه يكون على العكس (لقوله صلى الله تعالى
 عليه وسلم واللسان زناه الكلام) اي يكتب به اثم كاتم الزاني كما في حديث
 (العينان تزنيان واليدان تزنيان والرجلان تزنيان والفرج يزني) وما في القنية
 يجوز الكلام المباح مع المرأة الاجنبية فمحمول على الضرورة او امن الشهوة
 او العجوز التي ينقطع الميل عنها (وسيجيء تمامه في آفات الاذن ﴾ السابع
 والخمسون السلام على الذمي ﴾ اي بدأ والمستأمن بطريق الاولى لقوله
 صلى الله تعالى عليه وسلم لا تبدأوا اليهود والنصارى بالسلام واذا لقيتم
 احدهم في الطريق فاضطروه الى اضيقه لان السلام اعزاز ولا يجوز
 اعزازهم بل اللائق اعراضهم وترك الالتفات اليهم تصغير اليهم وتحقيرا
 لشانهم فيحرم ابتداؤهم به على الاصح عند الشافعية واوجبوا الرد عليهم
 بعلينكم فقط ولا يعارضه آية سلام عليك ساستغفر لك ربي وآية وقل سلام
 فسوف يعلمون لان هذا سلام متاركة لاسلام تحية وامان كذا في الفيض فتأمل
 فيه (بلا حاجة عنده فانه مكروه) وعن النووي حرام (ومعها لا بأس به)

﴿ ولكن ﴾

لكن ظاهر اطلاق النهي في الحديث المذكور هو العموم (فان قيل الحاجة
 تدعو الى الضرورة والضرورات تبيح المحظورات قلنا لا يترك الحديث الصحيح
 بالقياس على ان في كون كل حاجة داعية الى الضرورة خفاء الا ان يتكلم
 في صحة الحديث وهو ليس بممكن لان راويه ابي هريرة رضى الله تعالى عنه
 ومخرجه الامام احمد ومسلم وابوداود والترمذي على ما في الجامع الصغير
 ولا مخلص الا باثر صريح صحيح لعل المشايخ وقفوا عليه وفي الخلاصة برد السلام
 لاهل الذمة وينهى عن البداية وان كان محتاجا اليه لا بأس به ايضا (وعن
 اصحابنا انه لا يسلم على الفاسق المعلن) اي المظهر فسقه والذي يناسب
 القاعدة العربية عدم السلام عند كونه على الفسق والاعلان لكن السابق
 الى الخاطر هو المطلق ردعا عنه وزجراله لكن لعل ذلك ان من المقتدى
 وعن التوفيق لا بأس بالسلام على الفاسق لاسلامه (وعلى الذي يتغنى)
 ظاهره الاطلاق لكن ينبغي ان يقيد بالقضاء المنوع كما مر (والذي يطير
 الحمام) لهوا لقوله عليه الصلاة والسلام لمن بطير الحمام شيطان يطير
 شيطاننا (كذا في التاتار خاتبة نقلا عن الغيبة) لا يخفى على هذا ان لا يقصر
 على الذمي بل يزيد الفاسق وغيره (وبرد سلام الذمي) اذا سلم عليه (بقوله
 وعليكم ولا يزيد عليه كذا في الخاتبة وغيرها) ينوي به الاسلام لحديث مرفوع
 الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال اذا سلموا عليكم فردوا عليهم وفي
 حديث الجامع اذا سلم عليكم احد من اهل الكتاب فقولوا ووجوبنا في رد عليهم
 وعليكم فقط روى بالواو وبدونها قال القرطبي وحذفها او سمع معنى
 واحسن واثباتها اصح رواية واشهر فعناه بدون الواو عليكم ما تستحقونه
 وبالواو فان قصدوا التعريض علينا فعناه ندعو عليكم بما دعوتهم به علينا
 وان لم يقصدوا فدعاء لهم بالاسلام فانه مناط السلامة وذيكون عليكم
 عطفنا على عليكم في كلامهم اولا لنضمن ذلك تقرير دعوتهم علينا
 وانما اختار هذه الصيغة ليكون ابعد من الانحاش واقرب الى الرفعة
 المأمورية وتماهد في الفيض اقول يؤيده ما نقل عن القاضي في شرحه
 من حديث اذا سلم عليكم اليهود فانما يقول احدهم السلام عليك قبل عليك
 واو وروى بالواو ايضا وفي التاتار خاتبة اما اذا ابتدأ الكافر فلا بأس بان يرد
 عليه ولكنه لا يزيد على قوله عليك واذا قال المسلم لذي اطل الله بقاءك
 ان بنية توفيق الاسلام او بنية اداء الجزية عن ذل وصغار فلا بأس فيه

ويكره مصافحة الذمي قال ابو الليث الرجل مخير عند مروره بقوم فيهم
 مسلم وكافر بين ان يقول السلام عليكم وان يقول وعليكم وعن محمد اذا كتبت
 الى يهودى او نصرانى في حاجة فاكتب السلام على من اتبع الهدى انتهى
 ملخصا وعن شيخزاده عن قتادة والشعبي انه واجب بظاهر الامر وعن
 مالك ليس بواجب فان رددت فقل عليكم وقال بعضهم يقول علاك
 اى ارتفع عنك وعن بعض يقول السلام عليكم بكسر السين يعنى الحجارة
 واما الدعاء لهم في مقابلة احسانهم فجاز لما روى ان يهوديا حلب للنبي
 عليه الصلاة والسلام نجمة فقال عليه الصلاة والسلام اللهم جمه فبقى
 سواد شعره الى قريب من سبعين سنة كذا نقل عن ابن ملك واما السلام
 على تارك الصلاة ففهوم من السلام على الفاسق وما وقع في بعض المواضع
 من حديث سلموا على اليهود والنصارى ولا تسلموا على اليهود والنصارى
 من امتى اى تاركى الصلاة فطعون كما فصل في موضوعات على القارى
 وعن القنية ولا يسلم على الشيخ الممازح او الكذاب او اللاغى ومن يسب
 الناس ومن ينظر في وجوه النسوان في الاسواق ما لم يعرف توبتهم
 ولا بأس بمصافحته **والخمسون** والخمسون السلام على من يتغوط او يبول
 وقدم **في الآفة الخامسة** والثلاثين نقلا عن الخانية اقول ان اريد
 من الكلام هناك ما يشمل السلام فاتبان هذا تكرار والا فانقل
 من الخانية هناك لا يصلح شاهد المطلب به كما يظهر بالمراجعة **التاسع**
والخمسون الدلالة **باللسان** (على الطريق ونحوه لمن يريد المعصية فانها
 لا يجوز) لان للوسائل حكم المقاصد وان ما يفضى الى المعصية معصية (لانها
 اعانة على المعصية قال الله تعالى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) قيل هنا
 خبر الدبلى الظلمة واعوانهم في النار (وفي الخلاصة ذمى سأل مسلما عن
 طريق البيعة لا ينبغي له) اى لا يجوز (ان يدل عليها انتهى) لكن قالوا
 لا ضمان بالدلالة وان قالوا به بالغمز والسعاية فيه اشارة الى ان طاعة الكافر
 معصية وبه يضمحل ما يقال ان حسنات الكفار تؤثر في تخفيف عذابهم
 فافهم وفي حديث الجامع (من اعان ظالما ليدحض) اى يبطل (بباطله)
 بسبب ما ارتكبه من الباطل (حقا فقد برئت منه ذمة الله تعالى وذمة رسوله)
 عهده وامانه وفيه ايضا (من اعان على خصومة بظلم لم يزل في سخط الله
 حتى ينزع) اى يقطع عما هو عليه وهذا وعيد شديد يفيد كونه كبيرة

وذلك

ولذلك عده الذهبي من الكبار وفيه ايضا (من اعان ظالما سلط عليه)
 كما في قوله تعالى (وكذلك نولي بعض الظالمين بعضا) وفيه ايضا من اعان
 على قتل مؤمن ولو بشر كلمة لقي الله مكتوبا بين عينيه آيس من رحمة الله
 ولا يأس من روح الله الا القوم الكافرون (ومنها الدلالة للشرطي والظلمة)
 بضم المعجمة وفتح الراء المهملة خدتم الظلمة وسئل ابراهيم بن ادهم عن
 طريق بيت السلطان فارشدهم الى المقابر فضربه الجندي وشججه ثم عرفه
 واستغفاه فقال كنت عفوت عنك في اول ضربة وقلت اضرب رأسا ظالما
 عصي الله تعالى كما في البرازية (اذا ذهبوا للظلم والفسق) ومنها دلالة
 السفهة والسعاة والمجانين والصبيان على اتلاف اموال الناس وايدائهم
 كما نقل عن التحقيق (ومنها تعليم المسائل للبطل في دعواه) كونه من هذا
 الباب باعتبار قوله ونحوه كالمفتي الماجن (و) منها (تعليم الاقوال المهجورة
 والضعيفة ونحو ذلك) كالمسائل التي كانت في مجتهد فيها لكن لا ينفذ القضاء
 فيها للغاية ضعفها وان كان مذهباً لبعض السلف وكبار المجتهدين كالقضاء
 ببطلان الحق بمضى المدة او بالتفريق للعجز عن الانفاق غائباً على الصحيح
 لا حاضراً او بصحة نكاح من نية ابيه او ابنه عند ابي يوسف او بصحة ام
 من نية او بنتها او بنكاح المتعة او بسقوط المهر بانتقادم او بعدم اُجيل
 العنين او بعدم صحة الرجعة بلا رضاها او بعدم وقوع الثلاث على الحلي
 او بعدم وقوعها قبل الدخول او بعدم الدخول على الحائض او بعدم
 وقوع ما زاد على الواحدة او بعدم وقوع الثلاث بكلمة واحدة او بعدم
 وقوعه على الموطوءة عقبه او بنصف الجهاز لم يطلتها قبل الوطئ
 بعد المهر والتجهيز او بسهادة بخط ابيد او بالتفريق بين تزويج بسهادة
 المرضعة او قضى لولده وتما مهات في قضاء الاسباه قبل هتت ومنها دلالة
 المستشار المسير على خلاف الصواب اقول وقد قال صلى الله تعالى عليه
 وسلم (المستشار مؤتمن) اي امين فيجب عليه ان لا يسير الا بميرة صوابه
 حيث على ما يحصل به معتزم الدين وهو النصيح لله ورسوله وعامة
 وبه يحصل التجارب ويضده التباغض والاختلاف وتتميد من كبره
 بأس ان تذكر ما ذكره بعض هنا قال في التبيين بكرة الكلام في خمسة
 مواضع خلف الجنارة وعند قراءة القرآن وعند الخطبة ومحاسن الذكر
 وفي الخلاء وفي حال الجماع وفي المنية بكرة الكلام في المسجد وخلف الجنارة

وفي الخلاء وفي الجماع ومنها السمر أي التكلم بالكلام الذي يروي بعد العشاء
خرج الستة عن أبي بردة أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يؤخر العشاء
التي تدعو نها العتمة وكان يكره النوم قبلها والحديث بعدها وقال الطحاوي
إنما يكره النوم قبلها لمن خشى عليه فوت وقتها أو فوت الجماعة فيها وأما من
وكل لنفسه من يوقظه لوقتها فباح له النوم وفي التاتارخانية ويكره السمر
عند أبي حنيفة وأبي يوسف وفي بستان الفقيه السمر ثلاثة أوجه أحدها
أن يكون في مذاكرة العلم فهو أفضل من النوم والثاني أن يكون السمر
في أساطير الأولين والأحاديث الكاذبة والسخرية والضحك فهو مكروه
والثالث أن يكون للموانسة ودفع الوحشة وتجنبوا الكذب والقول الباطل
فلا بأس به والكف عنه أفضل للنهي الوارد عنه وإن فعلوا ذلك ينبغي
لهم أن يكون رجوعهم إلى ذكر الله أو التسبيح أو الاستغفار حتى يكون ختمه
بالخير روى عن عائشة رضي الله تعالى عنها وعن أبيها أنها قالت لا سمر
إلا مسافر أو مصل ومعنى ذلك أن المسافر يحتاج إلى ما يدفع عنه النوم
في سفره فأباح له ذلك والمصلي إذا سمر ثم صلى يكون نومه على الصلاة وختم
سمره بالطاعة انتهى قال في الهداية في تعليل استحباب تأخير العشاء ولأن
فيه أي في تأخير العشاء قطع السمر المنهي عنه بعده وقال ابن الهمام وأجاز
العلماء السمر بعد ما بالخبر في الصحيحين عن ابن عمر صلى بنار رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم ذات ليلة صلاة العشاء في آخر حياته فلما سلم قال
أرأيتم لي ليلكم هذه فإن علي رأس مائة سنة منها لا يبق من هو علي وجه
الأرض أحد من تلك المائة وهذا من جملة الأخبار بانعيب يعني كل نفس
مرجودة في هذه الليلة على الأرض لا تعيش بعدها أكثر من مائة سنة
روى الترمذي في الصلاة والنسائي في المناقب عن عمر رضي الله تعالى عنه
أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يسمر عند أبي بكر ليلة كلها
في الأمر من أمور المسلمين وتأمعه وقال حديث حسن وروى الإمام عن
عبد الله أنه قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا سمر بعد العشاء يعني
العشاء الأخيرة إلا أحد رجلين مصل ومسافر وفي رواية وعروس انتهى

ما في الحاشية ﴿الستون﴾ آخر آفات اللسان (الأذن والإجازة في هو معصية)
لا سيما عند التوقف على أذنه (كأذن الزوج لأمره أن يخرج من بيته إلى غير
مواضع مخصوصة) بالجواز ذكرها بقوله (وفي الخلاصة وفي مجموع النوازل

يجوز للزوج ان يأذن لها بالخروج الى سبعة مواضع زيارة الابوين (في صحتها في كل جمعة في الصحيح وقيل كل شهر مرة وقيل مرتين (وعبادتهما) في مرضهما (وتعزيتهما او احدهما) اذا اصيب بمصيبة (وزيارة المحارم) في كل سنة وكذا اذا اراد ابواها او قريبها الحجى اليها على هذا الجمعة والسنة وعن ابى يوسف في النوادر اذا كان الابوان قادرين على اتيانها لا تذهب والاياذن لها زوجها في كل شهرين وكذا لو كان لها اولاد من زوج آخر على هذا وفي هذه المذكورات في المتن اذن الزوج لازم (فان كانت قابلة) للموامل (او غاسلة) للموتى (او كان لها على آخر حق) وتريد اخذه ولا يمكن الا بمباشرتها بنفسها (اولا آخر عليها حق) في اعتقاد الضابط وهي منكرة فاقضى المرافعة او في الواقع ولم يمكن ادائه الا بالخروج (تخرج) لكل ما ذكر (بالاذن وبغير الاذن) شامل لما منع من الخروج لان حق الشرع وحق المالبة مقدم على حق الزوج قيل خص من هذا الحكم المخدرة اذ لا يقدر الخصم على اخراجها (والحج) اى حجة الاسلام (على هذا) اى تخرج باذنه وبلا اذنه عند وجود محرما قال المحسى تمت هنا المواضع السبعة المروية عن اصحابنا وما ذكر بعدها من المحققات دلالة (وفيما عدا ذلك من زيارة الاجانب وعبادتهم والولاية لا ياذن لها) ولا تخرج وان اذن (ولو اذن وخرجت كائنا عاصين) وفي ادب القاضى له ان يغلق عليها الباب من غير الابوين والمختار في السير الكبير والذخيرة ان يمنعها عن ابويها واولادها وهم يزورونها في كل جمعة بحضرة الزوج وله ان يمنعهم من الكينونة عندها وبه اخذ المشايخ وحاصل ما في النصاب عن كفاية الشعبي لا يسئل عن جواز خروجهن لزيارة المقابر وانما يسئل عن مقدار ما يلحقها من الضرر فانها عند نيتها الخروج في لعنة الله تعالى وملائكته وعند خروجها لحقتها الشياطين من كل جانب واذا انت التبر يلغنها روح الميت واذا رجعت كانت في لعنة الله تعالى وملائكته كذلك حتى تعود وفي الخبر ايما امرأة خرجت الى مقبرة تلغنها ملائكة السموات والارضين السبع فتسى في لعنة الله وايما امرأة دعيت فخرجت من بيتها يعطيها الله تعالى ثواب حجة وعمره ويضرب الرجل زوجته التي يشتم فيه التعزير كما في الخلاصة وفي فصول الاستروتنى ويضرب للتأديب ولا يباشرها ولا يمسها اليها في ذلك اليوم لتلا بئذ فائدة التأديب قال

صلى الله تعالى عليه وسلم لا ترفع عصاك عن اهلك وعلق سوطك في موضع يراه اهل بيتك وتطيل السكوت عندها (ويمنع من الحمام) اى الزوج زوجته من الذهاب الى حمام السوق وهو المتبادر ظاهرا لا طلاق مساواة الشابة وغيرها ليلا او نهارا عند فساد الزمان وقلة امنه لكن قد يفهم من كلام بعض التفصيل في ذلك (فان ارادت ان تخرج الى مجلس العلم) لا استحصال علم الحال الضرورى او الاستحسانى كما سيشار اليه (بغير رضى الزوج ليس لها ذلك) الخروج لعل ذلك ان كان المنع لأمر دينى وان مجرد هوى خارجى فالظاهر ان منعه ليس بمعتبر وعن البرازية ولو اذن لها بالخروج الى مجلس الوعظ الخالى عن البدع لا بأس به ولا يأذن بالخروج الى المجلس الذى يجتمع فيه الرجال والنساء وفيه من المنكرات كالتصديقه ورفع الاصوات المختلفة واللعب من المتكلم بالقساء الكم وضرب الرجل على المنبر والقيام والصعود والنزول عنه فكل من المذكور مكروه ولا يحضر ولا يأذن لها ولو فعل يتوب الى الله تعالى انتهى (فان وقعت لها نازلة) اى حادثة محتاجة الى عالم فيئذ (ان سأل الزوج) مثلا (من العالم واخبرها بذلك فيسعه الخروج) لعدم الضرورة (وان امتنع) الزوج (من السؤال) ولم يوجد من يسأل لها (يسعه الخروج) لعل ذلك قد يجب وقد يندب وقد يساح على تفاوت الوقعة (من غير رضى الزوج) لان الضرورات تبيح المحظورات (وان لم تقع لها نازلة لكن ارادت ان تخرج الى مجلس العلم لتعلم مسألة) من علم حالها (من نحو) مسائل الوضوء والصلاة ان كان الزوج يحفظ المسائل ويذكر عندها يجوز له ان يمنعه وان كان (الزوج) (لا يحفظ) المسائل (فتولى ان يأذن لها احيانا) لتعلم ما يهم لها من مسائل دينها (وان لم يأذن لها لاشئ عليه) في الآخرة لعدم وجوب ذلك الاذن عليه (ولا يسعه الخروج مالم يقع لها نازلة انتهى) كلام الخلاصة (وقال ابن الهمام) السيواسى (وحيث اجننا) من الاباحة (لها الخروج) الى المواضع (فانما يساح بشرط عدم الزينة وتغيير الهيئة الى ما لا يكون داعية لنظر الرجال والاستمالة) طلب الميل (قال الله تعالى ولا تبرجن) التبرج اظهار المرأة زينتها ومحاسنها (تبرج الجاهلية الاولى) الجاهلية الاولى الكفر والثانية الفسق فى الاسلام او الاولى لا اخرى لها كما قيل او الاولى زمان داود وسليمان عليهما السلام او زمان نمرود فان المرأة تلبس درعا من لؤلؤ وتخرج عارضة نفسها على الرجال وقيل ما بين آدم

ونوح عليهما السلام وقيل الزمان الذي ولد فيه ابراهيم عليه السلام والجاهلية
 الاخرى ما بين عيسى ومحمد عليهما الصلاة والسلام (وقول الفقيه ابوالليث
 رحمه الله تعالى) في مجمع النوازل (وتمنع من الحمام خالفه فيه قاضخان) عن شرح
 الوقاية لمصنفك من قبيل الاضافة والنون في خان غير منصرف لانه عجمة
 وتنوينه خطأ قيل وعلى هذا يجري فيه الاعراب تقديرا وخان منصوب
 في الثلاث لانه مضاف اليه وعن النوازل المختار ان لفظ قاضخان كان صاحبه
 مشهورا به حتى صار علماله ولهذا يكتب متصلا على الاصح فيكون غير منصرف
 بالتركيب والعلم (حيث قال في فصل الحمام في فتاواه دخول الحمام مسروع
 للنساء والرجال جميعا خلافا لما قاله بعض الناس) فيدفع تحقير لابي الليث من
 حيث مقوله هذا وفي التاتارخانية دخولهن الحمام لا يباح عند بعض واليدميل
 خواهر زاده ومباح عند آخر ان يأذن زوجها متعنة ومترزة واليه ميل
 السرخسي فيه ايضا لا تدخل امرأة الحمام الا النساء والمریضة وكذا
 الحائض عند بعض وفي الاشباه ويكره للنساء الحمام في قول وقيل الا ان تكون
 مریضة او نفساء والمعتمد ان لا كراهة منطلقا انتهى (روى ان رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وسلم دخل الحمام) قبل موضوع كما ذكره السيوطي وغيره
 اقول قال السيوطي في الجامع الصغير على تخریج ابن عساکر برواية والله كان
 صلى الله تعالى عليه وسلم يدخل الحمام ويتنور نعم قال المناوي قال ابن القيم
 لم يصح حديث في الحمام ولم يدخل حماما قط واعلمه مارأه بعينه ثم قال بسند
 ضعيف جدا بل رآه بالمره وقيل عن شرح الشمائل خبرا انه صلى الله تعالى
 عليه وسلم دخل حمام المحفة موضوع خلافا للدميمي اقول وقد مر ايضا
 (وتنور) استعمال النورة فيه اي طلي عانته بالنورة لزوال الشعر بدل الخلق
 (وخالد بن الوليد) لقبه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بسيف الله
 وله مناقب في الحروب والمعارك روى انه بكى في مرض موته فقيل هل تخاف
 من الموت قال لا بل لو زعت ثوبي لرأيتهم ان جميع بدني قطع بالسيف والله
 اربا اربا فاموت في بيتي بلا شهادة (دخل حمام حص) وهو مدفون في
 من بلاد الشام لكن لا يخفى ان الاحتجاج بقوله مني على قاعدة ذهب
 الصحابي (لكن انما يباح اذا لم يكن فيه انسان مكسوف العورة انتهى) حاصله
 ان الحمام اذا خلى عن الموانع وطبعه الجواز بل انما يجب ان دليل
 المشروعية هو ما ذكره من فعل الرسول كما هو المتبادر قد عرفت

موضوع ولا اقل من الضعف فلا يصلح الاحتجاج به ومذهب الصحابي وان كان حجة عندنا لكن يلزم بيان صحة دخوله رضي الله تعالى عنه في الحمام فليتا مل (وعلى ذلك) الشرط للجواز (فلا خلاف في منعهن من دخوله للعلم بان كثيرا منهن مكشوف العورة) والتاثير لا يحكم له يعني ان الحكم دائر على علته واذا انتفى شرط الجواز من ستر العورة ينتفى الجواز لا يخفى ان ذلك يختلف باختلاف العادات والاعصار والبلدان لاسيما اذا طرأ عليه عموم البلوى والخرج ومن قواعد اهل الشرع ان الحكم الاصلى لا يسقط بالخارج العرضي (وقد وردت احاديث عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم تؤيد قول الفقيه) وقد قررناه عند تعارض اقوال اصحابنا يرجح ما يؤيده النص على ما لا يؤيده وما حكى قاضيان من دخوله عليه الصلاة والسلام فقد عرفت حاله على ان قوله عليه السلام يرجح على فعله على الاشهر (منها ما في النساء والترمذي وحسنه الحاكم وصححه على شرط مسلم) حل على نسيان المصنف ترك عاداته من الرمز ولا يبعد انه لكونه مقام الاحتجاج سيما في مقابلة من له علو شان وعظمة مقام ويجوز ان يكون لذلك تاثير ما اتى من زيادة بعض القيود (عن جابر رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر) ابمانا كاملا (فلا يدخل حليلته) اي زوجته (الحمام) فدخول مطلق النساء مشترك في علة النهي من اقتضاء الخروج الى الاسواق واطلاع عورات النسوان اقول الحديث في الجامع الصغير عن الجابر على تخريج هكذا (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل الحمام بغير ازار ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل حليلته الحمام) قال المناوي فانه لها مكروه الا لعذر كحيض ونفاس قال الغزالي ويكره للرجل ان يعطيها اجرتة فيكون كفاعل المكروه ثم قال عن المناوي بعد ما عزاه للترمذي فيه ليث بن ابي سليم ضعيف ثم قال واخرجه الترمذي من وجه آخر بسند فيه ضعف وابوداود عن ابن عمر بسند فيه انقطاع نعم قال بصحته من وجوه اخر (وعن عائشة رضي الله تعالى عنها) وعن ابويها (قالت سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول الحمام حرام على نساء امتي) قال المناوي لغير عذر شرعي كحيض ونفاس وبهذا اخذ بعض العلماء وذهب الاكثر الى ان دخولهن مكروه تنزيها ونزلوا الحديث على ما اذا كان فيه كشف عورة ونحوه (رواه الحاكم وقال صحيح الاسناد) واقره عليه الذهبي (انتهى)

كلام ابن الهمام وعن النصاب ويحتسب على المرأة اذا خرجت من بيت
 زوجها بغير اذنه للحمام او خرجت غير متقنة وان باذنه متقنة فقال
 السرخسي الى اباحته وقيل الى عدمه لما روي ان نساء حص دخلن على
 عايشة فقالت انتن من اللاتي يدخلن الحمام فقلن نعم فامرنا باخراجهن
 من موضع جلوسهن لكن ذكر القصة في المناوي بلا ذكر هذه الزيادة يعني
 الامر بالاخراج ثم حاصل مراد ابن الهمام منع دخولهن مطلقا كما هو عند
 الفقيه وحل ايراد قاضيان على عدم كشف العورة فعند الكشف ممنوعات
 ايضا عند قاضيان وفي زماننا الكشف كثير فلا خلاف بين الفقيه
 وقاضيان في المنع ولا يخفى ان المصنف تبع في ذلك ابن الهمام فعنده هو المنع
 المطلق وانت قد سمعت من الاشباه ان المعتمد عدم الكراهة مطلقا وسمعت
 من الفيض انه عند الاكثر مكروه تزويجها وايضا سمعت عدم المنع عند العذر
 كالحيض نعم ان الحظر يرجع على الاباحة والقول الذي وقع في تأييده نص
 على ما ليس كذلك وفي الشريعة رخص للرجال دون النساء قيل عن امام
 دخل اصحاب رسول الله عليه الصلاة والسلام حمامات الشام فقال بعض
 نعم البيت يطهر البدن وبذكر النار وعن بعض بنس البيت يسدى العورات
 ويذهب الحياء (وقد يكون) اذن الزوج الى ما هو معصية (بالسكوت فهو
 كالقول) في الاثم (لان النهي عن المنكر فرض) في اطلاقه كلام وعدم القدرة
 مدفوع بقوله تعالى الرجال قوامون على النساء فلو خرجت وسكت الزوج
 كانا عاصيين وفي القهستاني عن المحيط قالت عايشة للنساء حين شكوا
 اليها من عمر لتهيهن عن الخروج الى المساجد لو علم النبي صلى الله تعالى عليه
 وسلم ما علم عمر ما اذن لهن (واما المنع والرد بالقول فيما يجب فيه الاذن فداخل
 في النهي عن المعروف) فيكون حراما (ومن جلته) اي من جملة النهي
 عن المعروف (منع امراته عن تمرير) التمرير حسن القيام على
 المريض (احد ابويها اذا لم يوجد من يرضه ويقوم بحوائجه فإذن
 الزوج) بمنعها عنه (وعليها) وجوبا وندبا على حسب اقتضائه (ان يخرج)
 لذلك (بلا اذنه) لفظا (ان لم يمنعها بالفعل) فان منعها بالفعل امتنع لتلايفضي
 الامر الى اشد منه وفي البرازية ولو كان لها اب زمن وليس له من يقوم
 عليه الاهي والزوج يمنعها من التعاهد تعصى زوجها وتقوم عليه مسلما كان
 او ذميا انتهى ونقل عن الخائبة في تعليقه ان القيام بتعاهد الوالد فرض عليها

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

الثالث في آفات الاذن * من الاصناف التسعة (ففيها استماع كل ما لا يجوز تكلمه بلا ضرورة) كما في جميع آفات اللسان كالغناء والغيبة (دنيوية) وما لا يكون من غير قصد فلا يدخل تحت التكليف (كخوف الهلاك) نفسا او عرضا او مالا عند عدم الاستماع (واخذ الحق) بان لا يصل اليه الا بذلك (وكسب المعاش) بان لا يمكن او يعسر الاخذ او الكسب بدون الاستماع (او) بلا ضرورة (دينية كاقامة واجب او سنة كتشيع جنازة) فان مقدار من يكفي الدفن من الرجال فرض كفاية وما زاد سنة فلا قامة هذين يجوز استماع النياحة اذا لم يمكن دفعها بطريق آخر كذا في الحاشية لكن بشكل يترجم الكراهة على السنة والحظر على الاباحة اقول وكذا الجمعة والعيدين في زماننا لانهما غير خالين عن الغناء واللحن وسائر المنكرات كذا قيل لكن مثل الاشكال يرد ايضا على العيد فافهم (معها نايحة) وهي المرأة التي ترفع صوتها بالبكاء لكن لا يستمع بل يمشي مع الجنازة ولا يضر ذلك ولا ترمي وازرة وزر اخرى (فان قيل الاستماع عند الحضور ضروري فكيف لا يستمع ولو سلم لزم جواز الحضور عند الجمع قلنا يجوز ان المراد بعدم الاستماع والاصغاء عدم الاقبال والتلذذ بل الاشتغال بنحو الذكر والمكالمة مع الاخوان قالوا يقول عند رؤية المنكر الذي لا يقدر على دفعه هذا منكر وانا له منكر (بخلاف اجابة دعوة فيها منكر كالغناء واللعب) نقل هنا عن المصنف سواء كان بالاشعار او بالاذكار او القرآن او الدعاء بل هذه اقبح من الاول انتهى لاعتقاد العبادة فيما فيه معصية او لاخلال التعظيم اللازم شرعا بل لا يهتام التخفيف والاستهانة (فان الداعي لما ارتكب المعصية) الموجبة لسخط الرب (لم يستحق الاجابة)

✽ زجرا ✽

زجراله لان من لا يجيب لا يجاب (فلم تكن) الاجابة (سنة بل) كانت (حراما)
 وليس من هذا القبيل ضرب الدف في وليمة العرس والقوافل والغزوة لانه
 مرخص شرعا كما في بعض الفتاوى وما عتيد من ضرب الدف في نحو الضيافات
 واستقبال نحو الامراء حرام فيفسق المباشر والامر والمستأجر فلا تقبل
 شهادتهم وفي بعض الكتب جوازه للصبي من غير تلهي (وانما لم يجز الاستماع
 لان المستمع شريك القائل) في الاثم الابعذر (طب عن ابن عمر) رضي الله
 تعالى عنه (انه نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن الغيبة وعن
 الاستماع الى الغيبة) لا يخفى ان مفهوم المخالفة ليس بمعتبر في النصوص عندنا
 على ان استماع حرمة بواقى المحرمات منصوص بنصوص مخصوصة وقد
 نقل عن المصنف هنا ان بواقى المحرمات كالكذب والنميمة والبهتان ونحو
 ذلك ملحقة بذلك بدلالة النص (ومنها استماع الملاهي) آلات اللهو واللعب
 (بلا اضطرار كذلك) المذكور قبله ديني او دنيوي (كالنجارة) مثال للديوي
 (والغزو والحج) مثالان للدينية لا يخفى ان المفهوم من الامثلة كون الضرورة
 لاداء واجب وقد سمعت قريبا من المصنف اداء سنة ايضا فافهم (اذا
 لم يمكن) كل واحد منها (الامع استماع الملاهي لا يضر) لكن لا يستمعها
 بل يكرهها ولا يضر سماعها وهذا محمل قوله صلى الله تعالى عليه وسلم (من
 حضر معصية فكرهها فكانما غاب عنها ومن غاب عنها فرضيها فكانه
 حضرها) عن الخائبة قوم خرجوا الى الغزو وفيه قوم من الفسقة واصحاب
 الملاهي قالوا ان امكن للصالح ان ينفردوا بالخروج فعلوا ذلك والافسقتهم
 عليهم ولهؤلاء خالص نياتهم (قال قاضيجان عن النبي صلى الله تعالى عليه
 وسلم استماع الملاهي معصية) اذا لم يكن بضرورة او يفرق بين الاستماع
 والسمع ففي الاستماع الحرمة مطلقة (والجلوس عليها فسق) فيد اسارة ان
 الجلوس فوق الاستماع في الاثم ولذا قيد المعصية هنا بالصغيرة (والتلذذ بها
 كفر انما قال عليه الصلاة والسلام ذلك) اي التلذذ بها كفر (على وجه
 التشديد) والتهديد لاعلى وجد التحقيق او محمول على الاستحلال او على كفران
 نعمة اذ صرف الجوارح الى غير ما خلق له كفر بالنعمة لعل وجد التشديد اراءة
 الكفر الحقيقي من اللفظ ولا يريده بل يريد معنى مجازيا (وان سمع بغتة فلا اثم
 عليه) لانه امر اجابي لا اختياري (ويجب عليه ان يجتهد كل الجهد) يعني
 يصرف جهده ووسعه وطاقته (حتى لا يسمع لما روى ان رسول الله صلى الله

تعالى عليه وسلم ادخل اصبعيه في اذنيه انتهى (ومنها استماع الغناء حرام اجمع عليه العلماء
 تذكر ما قلنا) وقال في التاتارخانية التغني واستماع الغناء حرام اجمع عليه العلماء
 وبالغوا فيه) اي في حرمة وقد سبق ان حرمة ثابتة في جميع الاديان فان قيل
 كيف هذا وقد ثبت الجوز عن بعض من اصحاب الحل والعقد كما سبق
 قلنا قد اسير ايضا فيما سبق ان ذلك على اختلاف انواع التغني واختلاف
 احوال المغني وتفصيله ايضا في رسالة على القاري ما حاصله ان التغني ثلاثة
 الاول ما لا يكون باآلة مع سلامة القول من الفتنه والملازمة نقل عن جماعة
 من الصحابة والتابعين والمجتهدين كابن حنيفة ومالك والشافعي واحمد اباحته
 وهو مختار القشيري وحكي الغزالي الاتفاق وابن حزم ادعى اجماع الصحابة
 والتابعين عليه وفي النهاية ايضا جوازه وعند السرخسي ان لدفع وحسنه
 ومختار عز الدين وابن دقيق العيد ويدر الدين وقيل مستحب في القرآن
 ونحوه ومباح في غيره واما ما نقل عن ابي حنيفة وسفيان وحامد وابراهيم
 والسعي من الكراهة بل عده من الذنوب فينبغي ان يحمل على ما يكون
 مقرونا بالاحسان الفساق او بالآلات المحرمة والساني ما يكون باآلة كالآوتار
 والمزامير فالسهور من المذاهب الاربعة ان الضرب به واستماعه حرام وعن
 بعض المالكية والشافعية اباحته وكذا عن شريفة من السلف وعن
 ابي الطيب الطبري عن الاربعة حرمة وعن بعض الشافعية فاما مذهب
 ابي حنيفة فيه فاسد المذاهب وقوله اغلظ الاقوال وصرح اصحابه ان
 استماعه فسق والتلذذ به كفر وليس بعد الكفر غاية وعن مالك انه انما يفعله
 الفساق وفي كتب اصحابه اذا استرى جارية فوجدها مغنية فله ان يردّها
 بالعب وعنه احمد انه يثبت النفاق في القلب وعن الشافعي انه لهومكروه بسببه
 الباطل ثم قال واحسن الاقسام ان يسمع المرء ابي تابدعة من الالكهيات من رجل صالح
 يحزين في هيج له بكاء وحرنا على انقطاعه عن باب مولاه فيتقظ بذلك
 من الغفلة في امر دينه ودينه ولوانه تغني بالقرآن وحسن به صوته او سمعه
 من مفرى مطرب ذي قلب منيب لا تنتفع به اضعاف ما انتفع بالاسعار وهذا
 سماع الصحابة وفيهم نزل (واذا سمعوا ما انزل الى الرسول ترى اعينهم تفيض
 من الدمع مما عرفوا من الحق) الثالث ما يقارن بالدف والشبابة فعند الجمهور
 من الائمة الاربعة حرام ومختار النووي وعند بعض مباح ومختار جماعة
 من الشافعية كالرافعي والغزالي وابن عبد السلام وعن ابن دقيق العيد انه

لم يرد حديث صحيح على منعه ولا حديث صحيح على جوازه فهذه مسألة
اجتهادية فمن اجتهد واداه اجتهاده الى التحريم قال به ومن اجتهد واداه
اجتهاده الى الجواز قال به انتهى (ثم اقول الاسلام يراد من كلام التاتارخانية معنى
بجازى غير المعنى المشهور) (وفي الهداية ان المعنى للناس) لالفسه نحو الوحشة
(لا تقبل شهادته لانه يجمعهم على الكبيرة وفي التاتارخانية ايضا) قيل
عن النخ عن البحر ان المذهب حرمة الغناء مطلقا واستدل عليه بما في الزيادات
من قوله اذا اوصى بما هو معصية عندنا وعندهم وذكر منها الوصية للمغنين
والمغنيات خصوصا اذا كان من المرأة انتهى قال فقد ثبت نص المذهب
على حرمة فانقطع الاختلاف (والحاصل انه لا رخصة في باب السماع
في زماننا) وان رخص في زمان السلف لعدم المحذور في زمانهم (لان جنيدا)
الذي يجوز عند شرائطه (تاب عن السماع في زمانه) وفي التاتارخانية السماع
ليس بجائز وعن الذخيرة كبيرة والاباحة انما هي لمن حركته غير اختيارية
وعن العوارف لا يلبق بمنصب المشايخ لانه يشابه الله وانه ان كان السماع
في نحو القرآن والموعظة مستحب وان في الغناء فحرام اجماعا والاباحة انما هي
لمن نخلى عن الهوى ونحلى بالتقوى واحتاج اليه احتياج المريض الى الدواء
ثم له رخصة وله شرائط ١ ان لا يكون فيهم امرء ٢ ان لا يكون فيهم فساق
وامرأة ٣ نية الخلوص بلا اجرة وطعام ٤ لا يقومون الا مغلوبين ٥ ان
لا يظهروا الوجد الصادقين وتماه في التاتارخانية (وفي الاختيار عن النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم انه كره رفع الصوت عند قراءة القرآن والجنابة
والزحف وانتد كبر اي الوعظ) وفسر بالوعظ لعل الاولى ان يشمل نحو
الذكر بنحو التهليل (فاظنك به) بكرهته (عند استماع الغناء المحرم الذي
يسمونه) اي جهلة التصوفة (وجدا) وهو ليس بوجد في الحقيقة (انتهى)
فيه اشارة الى جوازه عند الوجد الحقيقي وفي القنية رفع الصوت عند سماع
القرآن والوعظ مكروه (واقبح التقنى ما كان في القرآن والذكر والدعاء
وقدمر شئ منه في آفات اللسان) وفي قاضيجان رفع الصوت بالذكر حرام
لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم (من رفع صوته بالذكر لا يدعوا صم ولا غابا)
وقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (خير الذكر الخفي) ولان الاخفاء بعد
من الرياء واقرب الى الخضوع والادب وقد صح اثر عن ابن مسعود رضى الله
تعالى عنه انه سمع قوما اجتمعوا في مسجد بذكرون الله ويصلون على النبي
عليه الصلاة والسلام فراح اليهم وقال ما عهدنا ذلك على عهد النبي

عليه الصلاة والسلام وما اراكم الا مبتدعين فما زال يذكر حتى اخرجهم
 من المسجد وفي كبر الحلبى الجهر بدعة في الذكر فان قالوا بجواز الجهر
 بما في نحو الاحقاف قلت ادنى درجة الاختلاف ايرات الشبهة فينبغي
 ان يجنب عنه من ادعى سلوك طريق الورع كما فى ابن ملك وفي حديث البخارى
 (يا ايها الناس اربعوا انفسكم انكم لات دعون اصم ولا غابيا) وفي آخر رسالة
 ابى السعود الجهر بالذكر جائز ولكن الاخفاء افضل وهو مراد امام محمد
 بما ذكر فى السير الكبير من كراهة رفع الصوت عند قراءة القرآن والذكر على
 ما بينه فى الذخيرة والمحيط ولكن قد يعرض عارض فيكون الجهر افضل
 كدفع الكسل والنوم والخواطر وحث الغير والمعاونة والحاصل ان الذكر
 والقرآن والصدقة سوادنى حق جواز الجهر والاخفاء وكون الاصل الاخفاء
 ان لم يعرض عارض ولو ذكر دليل جواز جهر الذكر لزيد على مائة انتهى (اقول
 قد حررت رسالة فى حق الجهر فى الذكر فمن اراد تفصيله فليرجع اليه حاصله
 اختلاف الجواز ورجحانه وعدم مهما باختلاف الاشخاص والاحوال
 والاقوات والاعراض (ومنها استماع القرآن) وكذا الاذكار للاشتراك
 فى العلة وسيشار من المصنف (بمن يقرأ بلحن وخطاء بلا تجويد) لعل هذا
 بيان اللحن والخطاء (فعليه) اى السامع (النهي ان ظن التأثير) وفى الشك
 يتخير (والا فعليه القيام والذهاب) ولوا كفى بالذهاب لكان اخصر لكنه
 اراد المبالغة فى الرد (ان قدر بلا ضرر) لنفسه او ماله او غيره (فلا تفعد)
 هذا اقتباس ودليل على وجوب القيام (بعد الذكر) مع القوم الظالمين
 (وهذان) اى التغنى فى القرآن والذكر والدعاء واستماع من يقرأ بلحن
 (وان دخلا فى الآفة الاولى) اى استماع ما لا يجوز الكلام به (صرحنا بهما
 لكثرة الابتلاء بهما مع اعتقاد الجواز) بل مع اعتقاد الثواب (واشبههم)
 اى اقربهم شيها الى الحق (من يقول الاثم على القارئ لاعلى السامع ومنها
 استماع كلام شابة اجنبية من غير حاجة) فلا بأس مع الحاجة بل قد يجب
 (نخ م عن ابى هريرة مر فوعا كتب) فى الازل او اللوح اى قضى وعين
 (على ابن آدم نصيبه من الزنا) اى مقدماته من النظر الحرام والاستماع
 والبطمس والتخطى والتكلم به والاشتهاء له (مدرك ذلك لا محالة) البتة
 وما يلزمه من انه يلزم عدم نفع الفرار من الزنا حينئذ فان قضاء الله تعالى
 لا يتخلف عن المقضى ويلزم كون التكليف بالفرار منه عبثا وان لا يعذب

بإتيانه لكونه اضطراريا فقد استوفى في الكلام مية حاصلة ان القضاء كالارادة تابع للعلم والعلم للمعلوم والمعلوم انما يصدر بالاختيار نعم فيه نوع جبر ولكن قالوا ما من مذهب الا فيه قدم راسخ من الجبر وقد نقل عن السلف لا جبر ولا تفويض ولكن امر بينهما وقد سبق (فالعينان زناهما) تفصيل للزنا (النظر) لما لا يحل النظر اليه ظاهره العموم لكن فيه تأمل (والاذنان زناهما الاستماع) لما يحرم التكلم به فيدخل نحو التغي والمحن والكذب والغيبة والاشبه استماع كلام شابة اجنبية بلا ضرورة (واللسان زناه الكلام) ظاهره مطلق آفات اللسان لكن الاشبه ايضا الكلام مع الشابة الاجنبية (واليد زناها البطش) اي بطش عضو منها اي من اعضائها بلا ضرورة او مطلق ما لا يجوز بطشه (والرجل زناها الخطى) بضم ففتح مقصورا جمع خطوة بضم وسكون يعني زناها المشي الى ما فيه زنا او الى مطلق ما لا يجوز مشيه اليه لكن عرفت الاشبه والا قرب (والقلب يهوى) ذلك القبح (ويتمنى) قيل انما غير الاسلوب اشارة الى ان ما يكون من القلب مجرد التمني والهوى لا الزنا فحينئذ يكون مجرد محبة القلب بدون ما ذكر مكر وهاتنزيها ولا يكون زنا كما يكون نحو النظر والاستماع اقول لا يبعد ان يكون وجه التغير ما ذكر الخفية من عدم المؤاخذة فيما هم بمعصية كما سبق تفصيله (ويصدق ذلك) اي ما يتناهى القلب (الفرج) بان يصدر منه الزنا (او يكذبه) بعدم صدوره مند قيل هذا ليس على عمومته فان الخواص معصومون من الزنا ومقد ما ته اقول يرد عليه صدر الحديث من قوله مدرك ذلك لا محالة (ومنها استماع حديث قوم يكرهونه الا ان يكون في قصد اضراره) لنفسه او اهله او ماله فحينئذ يكون لدفع الضرر فيجوز (وقد مر حديث خ عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال من تعلم بحم) بضمين الرؤيا وتعلم اذا ادعى ذلك حملا (لم يره كلف ان يعقد بين سعيرتين ولن يفعل) لعدم امكانه فالامر للتعجيز كما في قوله تعالى فأتوا بسورة (ومن استمع الى حديث قوم وهم له كارهون) اي يكرهون استماعه (صب) مجهول ما فعل (اذنيه الا نك) وهو الاسرب وقيل هو الرصاص الابيض (يوم القيمة) نقه اذا كانت الجنابة الاذن ناسب ان تكون العنوبة لها لان جزاء سيئة سيئة مثلها ثم جملة صب اخبار عما سيقع ويحتمل ان يكون دعاء عليه والذي يدل عليه الاصل ان هذا الوعيدني حق من يستمع لغير غرض شرعي وان

فقد تقدم ان الاستماع لدفع الفساد او الاحتراز الشر او لتبصيره جائز بل قد يجب (ومن صور صورة عذب وكلف ان ينفخ فيها الروح) اي في يوم القيمة من قبيل قد افلح لان شان عذاب العصاة انما هو في القيمة وقيل لان القيد في المعطوف عليه معتبر في المعطوف (وليس بنا فسخ) لا يقدر ان ينفخ الروح في الصورة لعدم وسعه لاختصاصه به تعالى وفي شرح المشارق ان الوعيد به اعظم من القتل لان وعيده بالخلود والخلود بمعنى المدة الطويلة واما هذا فاذا لم يمكن النفخ ابدا كان هذا العذاب ابدا فاول اما بالاستحلال او باستحقاق المؤبد اقول لا يخفى انه قرر في الكلام ان المدة الطويلة واحد من تأويلات الخلود فيجوز ان يكون الخلود بمعنى التابد زمانا وايضا لا يلزم من عدم امكان النفخ تأبد العذاب بل ظاهر عذب وكلف الدلالة على الانقضاء لا الاستمرار الدائم وايضا قوله او باستحقاق المؤبد يقتضي كون التصوير كقرا اذا استحقاق العذاب الغير المشاهي انما هو بالكفر فافهم (وكل هذه) المذكورات (آفات الاذن من حيث الاستماع واما آفاتهما من حيث الاعراض عنه) عن الاستماع (فكعدم استماع القرآن والخطبة وخطاب المتبوع) لتابعه (كخطاب الامير والقاضي) لمن تحت حكمهما (والوالدين) للولد مادام الخطاب بامر شرعي والافلا معصية للمخالق لاجل المخلوق ونحن امرنا بالطاعة من له الامران وافق الشرع وكذا فيما ذكر بعد هذا (والاستاذ) بالذال المعجمة في العلم وبالمهملة في الصنائع كما مر عن ابن كمال وقيل بالعكس وقيل بعدم الفرق (ومحتسب) من نصبه الامير لاجل الامر بالمعروف والنهي عن المنكر (والمعتذر) الظاهر من يريد الاعتذار عما صدر عنه من القصور (والزوج) لان الزوج سلطان زوجته (والسيد) كعدم استماع القاضي كلام الخصمين او احد هما) بان يسمع كلام احد هما دون الآخر يستثنى من هذا الحكم نحو استماع دعوى الاشياء الحقة التي لا يلتفت اليها العقلاء كسمسة (والمفتي كلام المستفتي) في التاتارخانية ومن شرائط الفتوى ان يكون المفتي حافظا للترتيب والعدل بين المستفتين لا يميل الى الاغنياء والامراء واعوان السطان بل يكتب جواب من سبق (و) عدم استماع (اولى الامر شكوى المظلوم) فانه يجب على ولاية الامور استماع شكاية المظلومين ليدفع عنهم ظلم الظالمين باحقاق حقوقهم فان ما لا يردده والا فبجد عليهم او يعزروهم او يقودهم وهكذا فان ما يزع السلطان اكثر مما يزع القرآن

والمسؤول

(والمستول منه كلام السائل المضطر) الذي ليس له قوت يومه وله عجز
 عن الكسب مثلا (والكبراء والاعنياء ككلام الضعفاء والفقراء) الاول
 للاول والثاني والثاني (استكبارا واستحقارا) الظاهر علة لمجموعها وقيل
 على اللف والنشر المرتب ايضا (ونحو ذلك مما يجب استماعه او يسن)
 كالموا عظ والنصايح ﴿ الصنف الرابع في آفات العين ﴾ اعلم ان غض
 البصر ﴿ كف البصر وحفظه من المحرمات (مأموره قال الله تعالى) في سورة
 النور قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم الآيتين) ومفعول قل امر اخر
 اى قل لهم غضوا من ابصارهم كما نقل عن تفسير ابى السعود ومن
 للتبعض اذ بعض من النظر كالمحرم وما مسته الحاجة الضرورية جائز
 وعن بعض صلة زائدة اى يغضوا ابصارهم كافي النصاب لكن يرد انه حينئذ
 من قبيل العام الذى خص منه البعض فلا حجة للبواقي فتأمل فى ذيل الآيات
 وآخر الآية (ويحفظوا فروجهم) من الزنا فى عدم ادخال كلمة من هنا
 دلالة على عدم رخصة الزنا بوجه ما (ذلك اذكى لهم) اطهر فى قلوبهم
 (ان الله خير بما يصنعون) من نظر المحرمات فيجازيكم بالعذاب او كفه
 فيجازيكم بالثواب الى ان يكون ذرة من محارم الله خير من عبادة الثقلين
 لاسيما عند التشهى والفرصة وقد قال الله تعالى (واما من خاف مقام ربه ونهى
 النفس عن الهوى فان الجنة هى المأوى) لعلاك سمعت قصة هارون الرشيد
 فيها (وقل للمؤمنات يغضضن من ابصارهن) عن النظر الى الحرام (ويحفظن
 فروجهن ولا يبدين زينتهن) اى حليهن كالسوار والقلادة بل الا نواب
 او مواضع زينتهن اى انفسهن او بطريق ذكر المحل وارادة الحال مبالغة
 عن التحفظ (الاما ظهر منها) من الزينة التى لا تستر غالبا كالتياب والخاتم
 لما فى نحوهما من الحرج او المراد ما عند الضرورة المجوزة لنظر الاجانب
 (وليضربن بخمرهن على جيوبهن ولا يبدين زينتهن الا لبعولتهن) اى
 ازواجهن (او آبائهن او آباء بعولتهن او اخواتهن او بنى اخواتهن) قيل
 لم يذكر الاعمام والاقوال لئلا يصفها العم والحال عند انهما الى قوله **نمك**
تفلمون (ففيه) اى فى قوله تعالى المذكور (تأديب وانجاب بعض غض
 البصر) لا يخفى ان التأديب معنى مجازى والانجاب معنى حقيقى فحينئذ يلزم
 الجمع بين الحقيقة والمجاز وايضا قوله قل للمؤمنين اى آخره من قبيل الامر
 بالامر وقرر فى الاصول ان الامر بالامر ليس بامر حقيقة كفى قوله صلى الله

تعالى عليه وسلم مروا اولادكم بالصلاة وهم ابناء سبع سنين فتأمل حتى يظهر الجواب ثم لا شك ان بعضية غض البصر مستفادة من كون كلمة من التبويض اقول انما يحتاج الى ذلك اذا لم يعقبها الا استثناء بقوله الالبعوتنهن فان هذه الآية وان دلت بعبارتها على النسوان لكن لا يخفى ان المقصود دلالتها على الرجال بطريق الدلالة فعلى هذا يلزم جملها على غير التبويض حتى يستقيم الاستثناء وحمل استفادة التبويض على ما بعد الاستثناء بعيد بالنظر الى السوق وان كان قريبا بالنظر الى ذات المقام فتأمل جدا ايضا (اعني ما كان نحو المحرم وتنبه على فائدة الغض وهي التزكية والطمهارة) من قوله ازكى لهم (للقلوب) اذ بالنظر الى المحرم يحصل تشهي وميل وترقب فرصة معصية في القلب (او تكثير الخير والطاعة) على احد احتمالي قوله ازكى والاولى ان يجعل مضمون قوله ذلك ازكى علة للنهي فتكون من النصوص المعللة الموجبة لتأكيد الحكم (اذ بالنظر) الى المحرم (تحصل خواطر تشغل عن ذكر الله تعالى) بل خواطر توجب المؤاخظة كالنية المصممة على فعل الفساد (وتفوت حضور القلب وجمعية الخاطر) عليه لا شغاله بما ينشأ عن ذلك النظر وقد قال الله تعالى (ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسؤولا) لعل المراد بحضور القلب وجمعية الخاطر هو الاستغراق في ملاحظة جلاله وجماله تعالى ويحتمل ان يراد بهما المحاسبة والمراقبة المشارتان فيما مر قال في مفتاح السعادة اعلم ان التاجر يستعين بشريكه فيشارطه او لا ثم يراقبه ثانيا ثم بحاسبه ثالثا ثم يعاقبه رابعا كذلك العقل هو التاجر في متاع الآخرة وشريكه النفس فعليه ان يحاسبها لان كل نفس من انفاس العرجوهرة نفيسة لا عوض لها يمكن ان يشتري بها كنوز لا تنهاى ابدا لا يباد فيقول في صيحة كل يوم مالي بضاعة الا العرفهما فقد فنى رأس المال ووقع اليأس من التجارة وهذا اليوم الجديد قد امهلني الله تعالى فيه وانسا لي اجلي ولو توفاني لكنت اتنى ان يرجعني الى الدنيا يوما واحدا عمل فيه صالحا فاياك ثم اياك ان تضع هذا اليوم فان كل نفس جوهرة لا قيمة لها ثم يستأنف وصية في اعضائه السبعة ويسلمها اليها فانها رعايا خادمة لها وان لم يحفظ هذه الاعضاء صارت سبعة ابواب لجهنم اما العين فيحفظها عن المحرمات بل عن الفضول فانها مسؤلة عن فضول كل النظر ثم يأمر بصرفها الى ما خلقت هي له وكذا سائر السبعة ثم لا يخفى ان حقيقة

المراقبة مراعاة القلب للرقب واستغاله به والتفاته اليه ولا يتم هذا الا بمعرفة
ان الله تعالى مطلع على الضمائر عالم بالسرار رقيب الاعمال واذا استولت على
القلب هذه المعرفة مالت الى جانب ملا حظته والموفقون لهذه المعرفة هم
المقربون المنقسمون الى الصديقين والى صاحب اليمين وامام مراقبة الصديقين
فهى مراقبة التعظيم والاجلال بان يستغرق قلبه فى ملا حظة ذى الجلال
والاكرام ويصير منكسرا تحت الهيبة فلا يبقى معه متسع للغير اصلا وتبقى
جوارحه متعظلة عن المباحة فضلا عن المحظورات ومثل هذا يغفل عن الخلق
كلهم حتى لا يبصر من عنده وعينه ناظرة اليه ولا يسمع الكلام وليس به صمم
وقد يمر على ابنه ولا يكلمه (وقال بعضهم لمن عاتبه على عدم الالتفات اذا
مررت بى فخر كنى ومثل هذا يحتاج الى مراقبة لسانه وجوارحه اذ لا يتحرك
الا بما هو فيه وامام مراقبة الورعين وهم قوم غلبت مضانعة جمال الله على
قلوبهم وبواطنهم وظواهرهم ولكن لم يدهشهم ذلك بل بنيت قلوبهم على حد
الاعتدال يجمعون بين ممارسة الاعمال والمراقبة بغلبة الحياء من الله تعالى عليهم
فبنيت فيه فيفر من الفضاحة فى التيامة (وتدعوك الى امور محرمة وتجد
الشیطان حينئذ فرصة) اذ هو سهم من سهام ابليس يصيده عباده (وطر يقالى
الاضلال ويملا الصدور بالوساوس فيفتح ابواب الشرور والمعاصى ونهديد)
عضف على تأديب اقول انه تهديد من حيث الاتيان ووعد وترغيب من حيث
الترك والاعراض كما عرفت مرارا (بان الله تعالى خير بما يصنعون) فيجازى
على حسب عمله من الفعل والتك (يعلم خائنة الاعين وما تخفى الصدور)
مما لم يطلع عليه احد من المخلوقات (وكفى بهذا) القول من الآية (تحذيرا
طب حث عن عبد الله بن مسعود رضى الله تعالى عنه من فوعا قال الله تعالى
النفرة سهم مسموم) اى سهم قاتل (من سهام ابليس من تركها من مخافتى
ابد لتد ايمانها بحلاوته فى قلبه) واما قوله عليه الصلاة والسلام (انظر الى
المرأة الحسناء وفى رواية وجه المرأة الحسناء والحضرة) كالزروع والنبات
والنبات (يزيد ان البصر) اما زيادة قوة البصر بتوجه عين الحضرة
المرأة واما زيادة قوة بصيرته بالاعتبار بالحضرة نحو النساء والرجال
بعد الممات وكذا نظره الى جمال المرأة يقوى بصيرة هذا فانه قدس
حلاله والافلاجبية تنظم البصر والبصيرة على ان الحديث وان فى الجملة لكن
قيل باطل وقيل ضعيف غريب وكذا حديث الجامع (ثلاثة تجلوا بالبصر

النفرة الى الخضرة والى الماء الجاري والى الوجه الحسن وكذا حديث ثلاثة
يزدن في قوة البصر الكحل بالاشمد والنظرة الى الخضرة والنظر الى الوجه
الحسن) على ما سبق قال السخاوي كان النساءى يلبس الاخضر من الثياب
ويقول ان الاخضر مما يزيد قوة البصر وعن يحيى بن اكرم انه قال دخلت
على المأمون والعباس ابنه عن يمينه وكان من احسن الناس وجها فجعلت
أأمه فزجرتي المأمون قلت يا امير المؤمنين حدثني عبد الرزاق عن ابن عمر
رفعه النظر الى الوجه المليح يجلو البصر وان في بصرى ضعفا اردت ان اجلوه
كذا في الفيض (حد هق عن ابى امامة رضى الله تعالى عنه مر فوعا ما من
مسلم ينظر الى محاسن امرأة) الظاهر ان التقييد على مخرج العادة والاغلب
(ثم يغض بصره عنها) خوفا من سخط الله تعالى لا يتوهم من كلمة ثم الامهال
والتراخي فان الفور في الغض والاعراض لازم لعل في الاتيان بكلمة ثم تنبيهها
على ان الغض ولو كان فورا فهو كالتراخي اول بعد الغض بالنسبة الى العوام
كمتنع الهوى او ايدانا على استبعاد ثوابه لغاية كثرة (الا احدث الله تعالى له
عبادة) كثيرة باعانة السوق (يجد حلا وتها في قلبه) خلوا القلب عن السواغل
واما ما وقع من النظر او لافعله ليس باختبارى بل اتقى فغفوا كما قالوا الاولئك
والثاني عليك ثم الظاهر انما ذكره بعض ثوابه وان فقد سمعت مرارا حديث ترك
ذرة من محارم الله خير من عبادة الثقلين ولا يبعد ان يقال ان تلك العبادة التي
احدثها الله لذلك الغرض يجوز ان يكون في غاية كثرة كما كان في غاية قوة عظيمة
كيف الى ان يكون خيرا من عبادة الثقلين لانه ليس جزاء الاحسان الا الاحسان
فان قهر النفس ومخالفة هواها حسنة عظيمة (صف) اصفهاني (عن
ابى هريرة رضى الله تعالى عنه مر فوعا كل عين باكية) لعذابه تعالى وعقوبته
اياها لنظرها نحو المحرم ولاسك انه من قبيل العام الذي خص منه البعض
والمخصص هو الشرع فالظاهر حينئذ انه من قبيل الكلام المستقل فعلى
هذا وان دفع محذور لكن اتجه آخر فتأمل (يوم القيمة الاعينا غضت عن
محارم الله) كالاجنبات لاسيما انسابات والامر د ولا يبعد ان يلحق بنحوه النظر
الى وجه الظلمة وما بنوا باظلم من الابنية وقد سبق عن قع النفوس ان النظر الى
وجه الظلمة يبطل الاعمال الصالحة فكيف بمن يسلم عليهم او يحاسنهم
او يواكلهم ان الله وانا اليه راجعون مما حل بالخلق من تليس هذين الحينين
انتهى (وعينا سهرت في سبيل الله) لحفظ الجيش او بلدان المسلمين ولا يبعد

ان بعن السبيل نحو من سهر لآحياء الليالى لئلا تنسى الليل التي هي اشد وطأ واقوم
 قبلا لاسيما للتهجد (وعينا خرج منها مثل رأس الذباب) من الدموع
 (من خشية الله) قال المناوي فلا تبكي يوم القيامة بكاء حزن بل بكاء فرح
 وسرور لما ترى من عظيم اكرام الله لها وعظيم ثوابه ثم لا يخفى ان الاحتجاج
 بهذا الحديث راجع الى الاحتجاج بمفهوم الاستثناء وهو ليس بصحيح عندنا
 كيف وهو نكلم بالباقي بعد النيا والقول انه من قبيل الكلمة الطيبة يجعل
 النزاع لفضيا والجواب ان العين التي لاتغض باقية في المستثنى منه فيكون باقية
 (طب عن معاوية ابن جندة رضى الله تعالى عنه مر فورا ثلاثة تترى اعينهم
 النار يوم القيامة) اشارة الى شدة ابعادهم عن النار ومن بعد عنها قرب من
 الجنة (عين حرس في سبيل الله) اي الجهاد ويدخل فيه الرباط (وعين
 بكت من خشية الله) المراد خوف يسكن القلب حتى تدمع منه العين قهرا
 ويمنع صاحبه عن متاركة الذنوب ويحثه على ملازمة الطاعات فهذا هو
 البكاء المقصود وهذه هي الخسبة المطلوبة لاخسبة الحقاء الذين اذا سمعوا
 ما ينقضى الخوف لم يزيدوا عن ان يكوا ويشولوا يارب سم نعوذ بالله ومع ذلك
 يصرون على التبايح والسيطن يستخرجهم كما تستخرات من رأيه وقد قصد
 سبع ضررى وهو الى جانب حصل منع بابه مشوح اليه فريد حتى وان قصد
 على رب سم حتى جاء السبع فاكله (وعين كفت) بانه لا يدى حتمت
 وانطقت (عن محارم الله) اي انظر الى ما حرمه الله تعالى من سبه امره
 والله ووالعب (م عن جرير رضى الله تعالى عنه انه قال سألت رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وسلم عن نظر الفجأة) بعنه من غير قصد (فقل عرفت امرك)
 عن النظر (ولا تدم عليه) فان النول اضطرارى معنوه وانى حثارى
 مؤخذ قال شوى والعرض يوجب حلاوة اليتمان ومن ترك الله يومئذ
 الله تعالى خيرا منه ومن اطلق خنثا له دامت حسراته فان النظر يترك
 في القلب ثم يقوى فيصير صبيا يتحصب اليه الذنوب بكاملها فاصير
 يلزم القلب كل يوم الغريم ثم يقوى فيصير عسنا وهو حب الله تعالى
 فيصير شغف وهو حب لوصل الى داخل قلبه يقوى فيصير
 التعبد فيصير المنعم عند الله من لا يصلح ان يكون عبدا فتعجب في شدة
 فيصير اسيرا بعد ما كان اميرا ومسجونا بعد ما كان مستقلا وقد استحب
 على المرأة ستر وجهها في طريق وتعلمي الرجال نفس العسر والتعسر

كسهادة وتطبيب ومعاملة ولا ينافيه نقل الامام الاتفاق على منعهم من الخروج
 سافرات لانه ليس لوجوب الستر عليها لاحتمال انها كشفته لعذر كذا في الفيض
 (دت عن بريدة رضى الله عنه من فوقها على لاتبع النظرة النظرة) اى نظرة
 الاخرى بعد الاولى واما قاعدة المعاد المعرف عين الاول فالاصل قد يعدل عنه
 (فان لك الاولى) يعنى لا تؤاخذ بها لعدم كونها اختيارية والتكليف على
 الاختيارية (وليست لك) لنفك (الثانية) بل على شرك لانها مؤتمدة لكونها من
 الافعال الاختيارية (ثم) اراد المصنف حصر المواضع التى يجب فيها الغض
 فقال (ان اعظم آفات العين النظر الى عورة انسان) اى موضع عورته ذكرا
 او انثى (قصدا فنقول المنظور اليه ان كان نفسه) اى الناظر (او صغيرا او صغيرة
 لم يبلغا حد الشهوة وقد ر ذلك) الحد محمد فى المبسوط (بان لا يتكلم) اى ذلك
 الصغير المنظور اليه ذكرا او انثى وبعد التكلم النظر الى عورتها حرام
 على قوله وفى الحاشية قال الفقيه ابواليث مادون تسع سنين لا تكون مستهارة
 وعليه الفتوى وبعد التكلم يحرم النظر الى ما بين السرة والركبة فى الذكر
 الصبي وفيما تحت الصدر مع الظهر فى الانثى اذا تكلمت وعقلت كما
 فى الحاشية (او) ان كانت (منكوحته بنكاح صحيح) بخلاف الفاسد هو كالتكاح
 فى نكاح الغير او عدته او نكاح الاخ فى عدة الاخ فى الطلاق السابق
 او نكاح الخامسة فى عدة الرابعة او نكاح الامة على الحرة او بلا شهود
 (او امته التى لم تحرم عليه بمصاهرة) كوطوءة الاب او ابن او بنت امته
 الموطوءة او اختها او ام امته كذلك (اورضاع) بان كانت الامة من ضعة
 سيدها او بنت المرزعة وان سفلت (او بنكاح) لغيره لقوله صلى الله تعالى
 عليه وسلم اذا زوج احدكم امته فلا ينظر عورتها وفى رواية فلا ينظر الى
 مادون السرة وفوق الركبة (او حرمة غليظة) بان كانت الامة مطلقة
 بطلقتين لا يحل بعد الشراء وطؤها حتى تنكح زوجها آخر ولا يكتفى بالمولى
 قاله المحشى صورته رجل تزوج امة غير ثم طلقها بطلقتين ثم وطئ مولاها اى
 ذلك الغير اياها ثم بسترى الرجل تلك الامة فالحرمة حينئذ غليظة فلا ينظر هذا
 المولى الى جميع اعضاء تلك الامة كسائر الاماء (او يكونها مشركة) او محوسبة
 او مرتدة فالأكتفاء امامن قبيل سرايل تقيمكم الحرا ومن عموم المجاز
 او التغليب (غير كتابية) قيل ولو يهودية تقول عزير ابن الله او نصرانية تقول
 المسيح ابن الله كذا فى بعض الكتب وكذا مقتضى الاطلاق لكن لم اطلع على

الفرق بينهما والمشارك على ان المشركين يقولون انما نعبدهم ليقربونا الى الله زلفى لعل الوطئ بملك اليمين تابع لملك المتعة صحة وعدمها وعن سعيد بن المسيب وعطاء وطاووس وعمر بن دينار انه يجوز وطئ المشركاة بملك اليمين لورود الاثر بجواز وطئ سبايا العرب ولنا قوله تعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن والنكاح حقيقة في الوطئ او نقول هو في موضع النفي فيتناول الوطئ والعقد وماورد من الخبر محمول على ما بعد الاسلام او منسوخ بما ذكرنا كما نقل عن الزيلعي لكن يرد عليه ان الاولى ان تحمل الآية على العقد والاثر على الوطئ بملك اليمين لضرورة التوفيق وان التأويل بالحمل على ما بعد الاسلام بعيد لا سيما بالنسبة الى هؤلاء الكبار من التابعين مع قرب عصرهم وعلو كعبهم وايضا النسخ شيء عظيم لا ينبغي ان يجترأ عليه عند امكان ما هو اقرب منه فليتأمل (او مشركاة) مع الغير وينبغي ان يزداد قوله او كانت اخت زوجته مثلا او اخت امته الموطوءة الثانية بلا تحريمها (يجوز النظر من كل منهما) من الناظر والمنظور اليه جزاء لقوله ان كان نفسه الى آخره (الى كل عضو منهما) حتى الى فرج الزوجة والامة بل الى ما لا يحل التمتع به كحلقه دبرها بشهوة او غيرها لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم غض بصرك الا عن زوجتك وامتك (لكن) مع الجواز (قالوا الادب ان لا ينظر الى الفرج) اي فرج الزوجة والامة والظاهر كذا عكسهما (لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يتجردا) اي الزوجان (تجردا البعير) لعله من قبيل سبحان من صغر جسم البعوضة كما قال الخويون المبتدأ هو مجرد عن العوامل اللفظية او من قبيل المساكلة هذا النهي تنزيهي فلا منافاة بالحديث المذكور آنفا ولا بالجواز المذكور وروى على تخريج الطبراني والبراز عن ابي هريرة رضى الله تعالى عنه انه قال صلى الله تعالى عليه وسلم (اذا اتى احدكم اهله فليستتر فانه اذا لم يستتر استنجت الملائكة وخرجت من عنده وبقى الشيطان فاذا كان بينهما ولد كان الشيطان نصيب) وفي الجامع (اذا اتى احدكم اهله) اراد جماع حليلته (فليستتر) فليغظ هو وايها بنوب بسترهما ندبا (ولا يتجردان) خبر بمعنى النهي اي لا يتزعان الثياب عن عورتيهما (تجرد العيرين) العير الحمار الاهلي حياء من الله وادبا مع الملائكة وحذرا من حضور الشياطين فذلك مكروه تنزيها وخص ضرب النال بالحمار زيادة في التنفير والتفريع واستهجانا لذلك الامر الشنيع لانه ابله الحيوان واعدمه فهما وافهمه فعلا

(واقول عايشة رضي الله تعالى عنها) وعن ابويها (مارأى) النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (منى) اي عورتى حذف المفعول لاستهجان ذكره وكذا قوله (وما رأيت منه) قال في التاتارخانية نظر الرجل الى زوجته ومملوكه من فرقهها الى قد ميبها عن شهوة جازا لان الاولى ان لا ينظر كل منهما الى عورة صاحبه (وقيل) انظر الى الفرج (يورث اللسيان) لا يخفى انه مطلق لكن في السرعة قد يكون النظر حالة الوقاع حيث قال ولا ينظر الى فرجها حالة الوقاع فان منه العمى للولد وقال في شرحه هنا وايضا ورد في الاثر ان ذلك يورث اللسيان كذا في شرح النقاية انتهى نعم في الفيض في شرح حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما الآتي هنا وخص حالة الجماع لانه مظنة النظر واذ انتهى عنه في تلك الحالة ففي غيرها ولى (وقيل يورث العمى) عمى البصر او البصيرة للناظر والولد لا يخفى ان ظاهر هذا ايضا كون النظر حال الوقاع (وروى فيه) اي في ايراد العمى (حديث لكن قيل انه موضوع) لا يخفى ان ظاهر قوله وقيل يورث العمى تأييد لما قبله وظاهر هذا تزييف له وان مثله انما يدرك بالسرعة فاذا بطل حديثه بطل حكمه انما بدعي ان منه قد يمكن بالتجربة وعلم الطب نعم في التعبير بقوله قيل اشارة الى نوع صحته كما يأتي ثم عن ابن العسقلاني ما وجدت فيه شيئا من اثاره واخباره وماروى فيه فموضوع وهو ما رواه ابن حبان وابن عدي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال (ذا جامع احدكم زوجته فلا ينظرن فرجها فان ذلك يورث العمى) عن ابن الجوزي انه موضوع وكذا حديث ابى هريرة على تخريج الديلمي والخليلي اذا جامع احدكم فلا ينظر الى الفرج لانه يورث العمى حيث حكى ابن الجوزي بوضعه وكذا حديث ابن عباس على تخريج البيهقي اذا جامع احدكم زوجته او جاريتها فلا ينظر الى فرجها فان ذلك يورث انضس اي العمى روى السبوحى في منهج السنة وكذا في الفيض حكم بوضع حديث ابن عباس صاحب الميزان عن ابى حاتم وايضا ابن حبان وايضا فيه ان حديث ابى هريرة رضي الله تعالى عنه قال ابن حجر في سننه من لا يقبل قوله لكن في الجامع قال ابن الصلاح في حديث ابن عباس انه جيد الاسناد قال في شرحه هذا مخالف لابن الجوزي في زعمه بوضعه لعل لهذا قال المصنف لكن قيل انه موضوع كما سير ولم يحكم بوضعه وقيل بالضعف وقيل بانه منكر (وروى الفقهاء

عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما انه قال الاولى ان ينظر الى فرج امرأته
 ليكون ابلغ في اللذة (فحينئذ يكون نزول المنى بالكثرة فالولد قوى البنية
 تام الحلقة قيل هذا عند عدم التوجه والاقبال بدونه قال في التاتارخانية عن ابن عمر
 الاولى ان ينظر الرجل الى فرج امرأته وقت الايقاع ليكون ابلغ في تحصيل
 معنى اللذة (والمحدثون انكروا ثبوتها عنه) اى عن ابن عمر لعل وجه بحثهم
 عنه على ان يكون مر سلا والافلا وجه معتد به في بحثهم عنه الا ان يدعى
 ان مثله لا يدرك بالعقل بل من المطالب السمعية فبالآخرة يرجع الى الحديث
 ولو معنى فبكون لبحثهم عنه معنى معتد به لكن يؤيد قول الفقهاء حديث
 الجامع (احفظ عورتك الا من زوجتك وما ملك يمينك) قال في شرحه
 وفيه ان للزوج نظر فرج زوجته وحلقة دبرها واخذ بعضهم من انه يجب
 على الرجل تمكين حللته من الاستمتاع به وتمامه في الفيض وايضا يؤيده
 قوله تعالى (والذين هم لفروجهم حافظون الا على ازواجهم او ما ملكت
 ايما نهم) ونقول ايضا ان قواعدنا عند تعارض قول الفقهاء والحديث تقديم
 قولهم لجواز كون الحديث مأولا او مخصوصا او معارضا او منسوخا ومقيدا
 بحيث تختص معرفتهم بالفقيه دون غيره والله اعلم (وان كان المنذور اليه)
 عطف على قوله ان كان نفسه (غير هؤلاء) الخمسة نفسه وصغيرة وصغير
 ومنكوحته وامته (فان كان النظر بعذر) كما يأتى (يجوز) النظر (مطلقا)
 رجلا او امرأة بشهوة وبدونها (وذا) ان لم يكن بعذر (فان كان بسهولة
 او يسك فيها) اى فى الشهوة تذن الحرمان تثبت بالسبهات وانت تعرف
 فى باب الزمان الفقه ان الربا يثبت بالسبهه وقد وقع فى الحديث (من وقع
 فى السبهه وقع فى الحرام ودع ما يربك الى ما لا يربك) وفى التاتارخانية
 اذا علمت انه يقع فى قلبها سهوة اوسكت ومعنى السك استواء النظر فيمن
 فاحب ان تغض بصرها عنه وتمامه فيها (فمحرم مطلقا) رجلا او امرأة
 تحت السر (والا) وان لم يكن بسهولة اوسك (فان كان المنذور اليه
 ذكرا يحرم النظر اليه من تحت السر الى تحت الركبة مطلقا) رجلا او امرأة
 عن النصاب كما روى عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال لعن الله
 الناظر والمنظور اليه ومن لم يستر الركبة ينكر عليه برفق لان فى كونها عورة
 اختلافا ومن لم يستر الفخذ يعنف عليه ولا يضرب لان فى كونه عورة
 اختلاف بعض اهل الحديث ومن لم يستر السوء يؤدب ان لم يستره لا خلاف

في كونها عورة قال في الهداية السرة ليست بعورة خلافا للشافعي وابي عصمة
 ولركبة عورة خلافا للشافعي في التاتارخانية كان ابو حنيفة رحمه الله تعالى
 لا يرى بأساً بنظر الجماعى الى عورة الرجل انتهى لكن لعل له تأويلاً فتم
 ثم في التاتارخانية عن الكتاب انها لا تنظر الى ظهره و بطنه وفي الهداية
 نظر المرأة الى الرجل الاجنبى بمنزلة نظر الرجل الى محارمه (وان كان)
 المنظور اليه (انثى فان كان الناظر ايضاً انثى فكالنظر الى الذكر) اى مطلقاً
 فتنظر المرأة من المرأة ومن الرجل الى ما ينظر الرجل من الرجل لكن بشرط
 امن الشهوة فلو انها شهوة علماً او ظناً او سكا فتغض بصرها قيل استنجاباً
 هذا على الاصح بخلاف ما روى عن ابي حنيفة نظر المرأة الى المرأة كنظر
 الرجل الى محارمه وفي التوير والذمية كالرجل الاجنبى في الاصح فلا تنظر
 الى بدن المسلمة (والا) اى وان لم يكن الناظر انثى بل ذكراً (فان كانت
 المنظورة) اليها (حرة اجنبية غير محرم) والكافرة كالمسلمة وعن الحنابلة
 لا بأس في سورها (لناظر يحرم اليها النظر سوى وجهها وكفيها) وفي القدم
 روايتان والاصح كونها عورة واما ظهر الكف فعورة وفي التاتارخانية
 نظر وجه الاجنبية ليس بحرام لكن يكره بغير حاجة وعن ابي يوسف
 يجوز النظر الى ذراعها الا سيما عند استنجارها بالخبر وكذا النظر الى ثيابها
 مباح ولا بأس بمصافحة العجائز ولا بأس في معانفتها من وراء الثياب ان غليظة
 ولا بالنظر في صغيرة غير مشتبهة والمس كذلك (مطلقاً) بشهوة او بغيرها
 كذا فسر لكن مخالف اصريح ما في المتن من قوله ولا الى الحرة الاجنبية
 الا الى الوجه والكفين ان امن الشهوة وايضاً في التاتارخانية فان علم الشهوة
 او شك فليجتنب بمجهد لكن في النصاب عن الحصاف ان ابا بكر الاعمش
 خرج الى الرستاق وكان النساء في شظنهن كاسفات الذراع والرؤس فذهب
 الى ان خالطهن ولا يتحمى عن النظر اليهن فقل له كيف هذا فقال لاحرمة
 لهن لهتكهن حرمة انفسهن ومثل ما روى ان عمر رضى الله تعالى عنه اتى
 النابتجة حتى هجم عليها في منزلها فضربها بالدره حتى سقط خمارها فسئل
 عن ذلك فقال لاحرمة لها في الشريعة ولذلك جوز نظر المحتسب عند
 تعزيرهن سيما عند كشف رؤسهن او ذراعهن او قد مهن فيندفع ما يورد
 ان نظرهن منكر اخر انتهى (حتى قالوا لا يجوز النظر الى عظم امرأة بالية
 في القبر) الظاهر ان يقيد بشهوة (والنظر الى وجهها وكفيها) ظاهره

الاطلاق (من غير حاجة مكروه) خشية افضائه الى الفتنة ولهذا امرن
 بالنقاب وفي النصاب الحرة تمنع من كشف الوجه والكف والقدم لانها
 لاتأمن على شهوة بعض الناظرين الا اذا كانت مجوزا فيجوز النظر الى
 وجهها ومصافحتها (والا) اي وان لم تكن المنظور اليها حرة اجنبية بل
 كانت امة للغير او محرما للناظر (فكانتظر الى الذكركمع زيادة البطن
 والظهر) فينظر الى الرأس والوجه والصدر والساق والعضد لكن بشرط
 امن الشهوة لالي الظهر والبطن والفخذ والجنب وكذلك الاذن والعنق
 والساعد والكف واللسان والرجل وما حل نظره حل مسه وغمزه (والعذر)
 المبيح لنظر العورة تسعة (ا) تحمل الشهادة عليها) اذلابد من النظر الى المرأة
 اذا ارادوا اقامة الشهادة (كما في الزنى) كما رأى من يزنى فيقصد النظر بنية
 الحسبة الى عورتها كما لسكين في الغمد (ب اداء الشهادة) عند الحاكم
 بخلاف تحمل الشهادة فان النظر حينئذ لايباح اذا استهي لانه يوجد من
 لا يستهي فلا ضرورة وهو الاصح عند السراج الوهاج (ج حكم القاضي)
 فان له النظر الى وجهها وان خاف الشهوة فانه مضطر اليه (د الولادة
 للقابلة) فان لها ان تنظر الى فرج المرأة عند اخذ الولد للضرورة فان لم توجد
 امرأة كذلك فللرجل الصالح لهذا ذلك ان مست الضرورة (ه البكارة
 في العنة) كما اذا ادعى الرجل الوطئ وانكرته المرأة فيجوز للمرأة النظر الى فرجها
 لمعرفة بكارتها وثباتها وطريق معرفة انها بكر ان تبول على جدار فان
 وصل اليه فبكر والا فلا او يرسل في فرجها بيضة فان دخل فنب وال
 فبكر او يرسل في فرجها اصفر بيضة الدجاج فان دخل بلا عنف فنب
 والا فبكر والردب العيب بزوال عذرتها او بعذر في موضع العورة (و الختان)
 للذكر (والحفص) للثني وهو ختان الصغيرة وختان الرجال سنة واختلفوا
 في ختان المرأة في آداب القاضي مكرمة وفي موضع آخر سنة لكن لا كسنة
 الرجال وفي الاختيار سنة للرجال مكرمة للنساء (ز المداواة) لها (منها
 الاحتقان) وهو جعل الدواء في ابوبة ونحوها وينفخ من الفرج الى الجوف
 لكن يتى الشهوة ما استطاع فانه حرام (للمرض والهزال) فانه اذا لمس
 يفضى الى السل لكن طاهره الاطلاق وقد وقع في الفتاوى التقييد بكون
 الهزال فاحشا وكونه على وجه يخشى منه التلف والانه يحل وفي التاتارخانية
 لابس بان يتولى عورة انسان بيده عند التويراد غض بصره كما يداوى

جرحا هذا عند الضرورة واذا اصاب امرأة قرحة فيعلم امرأة دواءها
 لتداويها والا فيداويها باستنار جميع ما عدا القرحة غاضا بصره ما استطاع
 ويستوى في ذلك المحارم والاجنبات (لا) لاجل (الجماع) فلا يصلح عذرا
 للنظر (حين ارادة النكاح) حيث جاز النظر اليها وان خاف الشهوة لما روى
 انه قال صلى الله تعالى عليه وسلم للمغيرة اذا اردت ان تتزوج امرأة ابصرها
 فانه احري ان يؤدم بينكما (ط ارادة الشراء) اذا كانت جارية فيحمل نظره
 الى شعرها وصدرها وثديها وعضدها وساقها وان كانت بشهوة كما في
 قاضيخان وفي التاتارخانية يجوز مسها ايضا (ففي هذه الاعذار يجوز النظر
 وان خاف الشهوة ولكن لا ينبغي ان يقصدها) الاختياري واما الضروري
 فليس له تكليف (وفي حكم النظر الى البدن) المجرى عن الثياب (النظر
 فوق ثيابها) اي ثياب الاجنبية (ان كانت) الثياب (رقيقة او ملتزقة) ببدنها
 (تصفها) اي تصف بدنها بضيقها اورقتها والعريان في الوقت الخالي
 عن الناس تارك الاولى فحسب وقال الوبري مكروه بلا حاجة كمن تغسل
 عريانه في الماء الجاري او غيره في الخلوة كما في التاتارخانية وفي الاستروثنية
 ان البيت ضيقا يباح تجريد هما للجماع والا لاوقدر الضيق بعشرة اذرع
 وكره كشف العورة في الخلوة بلا حاجة وكذا التجرى عند الغسل بلا ازار
 عند البعض ولولم يره احد وكذا عند عصر ازار عند البعض ولولم يره احد
 وكذا عند عصر ازاره وحلق عانته في بيت الحمام الصغير ثم عند البعض
 وعند آخر لولو في مكان وحده ان امن من دخول الناس عليه (ثم من النظر
 المحرم نظر الغلام الامرء قال في التاتارخانية لا يحل للرجل النظر اليه
 عن شهوة واما لابها فلا بأس به ولهذا لا يؤمر بالنقاب وفي حكم الصلاة
 كالرجال والسلام والنظر لاعتن شهوة لابس به وفيها عن كفاية الشعبي
 مات بعض العلماء فرؤى في المنام وقد اسود وجهه فسئل فقال رأيت
 غلاما في موضع كذا ونظرت اليه فاحترق وجهي في النار وفيها ايضا
 ان واحدا من العباد رؤى في المنام فقيل ما فعل الله بك قال كل ذنب استغفرت
 منه غفرت الا ذنبا استحييت ان استغفر الله تعالى فعذبت بذلك هي نظري
 الى غلام بشهوة قال القاضي سمعت الامام يقول ان مع كل امرأة شيطانين
 ومع الغلام ثمانية عشر شيطانا والامرء اذا كان صبيا واراد ان يخرج
 الى طلب العلم فلا بأس ان يمنع وفي كراهية الخانية وكان محمد بن الحسن

صبحها وكان ابو حنيفة يجلسه في درسه خلف ظهره مخافة خيانة العين
مع كمال تقواه وفي بعض الكتب عن النكائي قال رأيت عليا الرازي في منامه
فقلت ما حالك قال اقامني الله بين يديه وقال اقرأ كتابك فقرأت الذنوب
حتى بلغت الى ذنب فامتعت نجلا فزال الله تعالى يقول اقرأ حتى سقط
جلد وجهي على قدمي فقلت اي شيء كان الذنب قال نظرت الى وجه
غلام وتأملت في عجزه فهذا حال من نظر فكيف حال من فعل وعن سفيان
في هذه الامة ثلاثة اصناف لو طوبون صنف ينظرون وصنف يصاخبون
وصنف يعملون وفي النصاب ان عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما كان
جالسا على باب داره فرأى غلاما صبيحا حسن الوجه قد اقبل من المسكة
فدخل داره فلما قالوا ذهب خرج من الدار فقيل يا عبد الله هذا من عندك
او سمعت شيئا من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال سمعت رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم يقول النظر اليهم حرام والكلام معهم حرام
ومجالستهم حرام وفي البستان ويكره مجالسة الاحداث والصبيان والسفهاء
ثم الاعذار المبيحة نظر الشيخ الفاني الذي انقطعت سهوته كما في التاتارخانية
(ومن آفات العين النظر الى الفقراء والضعفاء بطريق الاستخفاف)
والاستحقار (فانه تكبر حرام ومنها مشاهدة المعاصي والمنكرات بغير ضرورة)
ولذا لا يجب دعوة وليمة فيها منكر وقيل ان اللهو على المائدة وقيل ذلك
للعوام واما الخواص فطلق والله تعالى اعلم (ومنها اتباع البصر الى انقضاض)
سقوط (الكوكب فانه منهي عنه) ويقال انه يفضى الى زوال نور العين
(وكذا) نهى (عن النظر الى من فوقه في امر الدنيا على وجه الرغبة)
والالتفات لانه سبب لازدراء نعمة الله عنده ولو نظر على وجه العبرة لا يضر
كما على وجه الانكار والتعجب (والى من دونه في امر الدين) لانه يوجب
العجب والاولى ان يجعلهما آفة مستقلة بل مستقلتين كالنظر الى الفقراء
عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خلاصتان من كانتا فيه كتب عنده الله
ساكرا صابرا ومن لم تكونا فيه لم يكتبه الله ساكرا ولا صابرا ومن
نظر في دينه الى من فوقه فاقنطى به ونظر في دنياه الى من دونه فحمد الله تعالى
على ما فضله به عليه كنه ساكرا صابرا ومن نظر في دينه الى من هو دونه
ونظر في دنياه الى من هو فوقه فاسف على ما فاتته منه لم يكتبه الله ساكرا
ولا صابرا كذا في الجامع قال في شرحه عن الطيبي هذا الحديث جامع لتوابع

الخبر لان الانسان اذا رأى من فضل عليه في الدنيا طلبت نفسه مثل ذلك
واحتقر ما عنده من نعم الله وحرص على الازدياد يلحق بذلك او يقاربه وان
في امور الدنيا الى من هو دونه ظهرت له نعمة الله تعالى وشكر وتواضع وفعل الخير
(ومنها النظر الى بيت الغير من شق الباب او من ثقب او كشف ستر) بكسر
وسكون (فانه منهي عنه خ م عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه مر فوعا من اطلع
نظر) الى بيت قوم بغير اذنهم فقد حل لهم ان يفتقروا عينه) ان لم يندفع
الابه وتهدر عين الناظر فلا دية ولا قصاص عند الشافعي والجمهور وقال
الحنفية يضمنها لان النظر ليس فوق الدخول والدخول لا يوجبه واوجب
المالكية القصاص وهل يلحق الاستماع بالنظر وجهان اصحهما لان النظر اشد
وشمل قوله اطلع كل مطلع كيف ما كان ومن اي جهة كانت من باب او غيره الى
العورة وغيرها ذكره القرطبي (تنبيه) الحديث يتناول الاناث فلو نظرت امرأة
في بيت اجنبي جاز رميها على الاصح بناء على الاصح ان من الشرطية تتناول الاناث
وقيل لا يجوز بناء على مقابله ان من تختص بالذكور ووجه بان المرأة لا يستر
منها شيء كذا في الفيض (خ م عن انس رضي الله تعالى عنه ان رجلا)
نجهولا او التكبر لقصد الابهام وان كان معلوما لان ذلك ليس ممن شانه كذا
(اطلع من بعض حجر النبي عليه الصلاة والسلام) جمع حجرة يعني بعض بيوته عليه
الصلاة والسلام (فقام اليه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بمشقص) نصل
عريض وقيل طويل وقيل سكين (او بمشاقص فكأن) ضمير المتكلم الى انس
الراوى (انظر اليه) صلى الله تعالى عليه وسلم (يختل) من الختل بالمعجمة وهو
الخدعة اي يخدع ويحاول (الرجل) الناظر (ليظعنه) فدل ايضا على
عظمية خطره لا يخفى ان هذا الحديث يؤيد جانب الشافعي واما قولنا لان
النظر فوق الدخول الى آخره فرأى في مقابلة النص وقرر في محله ان القياس
يترك في جنب الحديث الصحيح وايضا لا يرجع الى المجاز ما لم تعذر الحقيقة
وقد ورد في الحديث الصحيح ايضا كما في النصاب لو ان امرأ اطلع عليك بغير
اذن فخذفته بمحصاة ففقات عينه لم يكن عليك شيء اقول مجتنب القياس
السابق فقط بل قوله تعالى (من اعندى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى
عليكم) على ان كون ما ذكر قياسا غير مسلم بل دلالة نص (حد عن ابي ذر
رضي الله تعالى عنه مر فوعا ايما رجل كشف ستر) اي ازاله (فادخل بصره)
يعني نظره الى ما وراء الستر من حرم او غيرهن (قبل ان يؤذنه) في الدخول

(فقداتي حدا لا يحل له ان يأتبه) اي فبحرم عليه ذلك (ولو ان رجلا) من داخل البيت (فقأ عينه) بنحو حصاة (لهدرت) عينه فلا يضمنها الراعي فيه ايضا حجة للشافعي على الحنفية وقد عرفت آنفا (ولو ان رجلا مر على باب رجل) اي منفذ نحو بيت (لاسترة عليه) اي ليس عليه باب من نحو خشب يستر ما وراءه عن العيون (فراى عورة اهله) اي اهل ذلك الباب من ذلك المنفذ (فلا خطيئة عليه انما الخطيئة على اهل الباب) وفي بعض النسخ اهل المنزل في تركهم ما امروا به من السترو قلة مبالاتهم باطلاع الاجانب على عوراتهم وفي نسخ بدل الباب البيت وهي اوفق قال زين الدين العراقي فيه انه يحرم النظر في بيت غيره المستور بغير اذنه ولو ذميا وانه يحرم الدخول بطريق الاولى (طب عن عبد الله بن بسر مر فوعا لا تأتوا البيوت من ابوابها) لاحتمال ان تكون غير مستورة فتبدو عورة اهلها (ولكن اتوا من جوانبها) تحرزا عن ذلك واذا اتيتم ابوابها (فاستأذنوا) من اربابها (فان اذن لكم فادخلوا والا فارجعوا) قال الله تعالى (واذا قيل لكم ارجعوا فارجعوا) لا يخفى ان هذا الحديث من شواهد الباب ثم لا يخفى ان الاوفق لعادة المصنف ان يذكر شواهد قبيل هذا من نحو النظر الى الفقراء ومشاهدة المعاصي واتباع البصر لعله لم يقف عليها بل انما وقف على اصولها فقط اولادعاء وضوحها اولقلتها بقي ان من آفات العين النظر الى مكتوب الغير بلا اذنه على ما في الجامع على تخريج الطبراني عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما انه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (من اطلع في كتاب اخيه) في الدين (بغير اذنه فكانما اطلع في اثار) اي ان ذلك يقربه منها ويدينه من الاشراف عليها ليقع فيها فهو حرام شديد التحريم وقيل معناه فكانما ينظر الى ما يوجب عليه النار ويحتمل انه اراد عقوبة البصر لان الجناية منه كما يعاقب السمع اذا استمع الى حديث قوم وهم له كارهون قال ابن الاثير وهذا الحديث محمول على الكتاب الذي فيه سر وامانة يكره صاحبه ان يطلع عليه وقيل عام في كل كتاب وقيل انه سبب لرمد العين ومنها انظر الى مسلم اخافة على ما في الجامع ايضا على تخريج الطبراني عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما انه قال صلى الله تعالى عليه وسلم من نظر الى مسلم نظرة يخيف بها في غير حق اخافه الله تعالى يوم القيامة ومنها اكثر النظر الى وجه المريض كما في الاسترو شنية حيث قال ونذب ان يجلس عند ركبتي المريض دون رأسه ويكون نظره الى المريض ولا ينظر يمينه ويسرة ثم قال ولا يكثر النظر اليه

ولا يحد النظر في وجهه وفي الشريعة ايضا كذلك حيث قال ولا يكثر
النظر اليه ولا يحد النظر في وجهه قال في شرحه خصوصا في حد قته فاذا وقع
نظره في وجهه وحد قته ينبغي ان يغسل وجهه بعد الخروج من عند
المريض فينفع من الآفات باذنه تعالى ومنها ادامة النظر الى المجذوم قال في
الجامع على تخريج الامام احمد برواية ابن عباس رضي الله تعالى عنهما لا تدبموا
النظر الى المجذومين قال في شرحه لانكم اذا ادمتم النظر اليهم حقرتموهم
فيأذون اولان من به الداء يكره ان يطلع عليه وفي الشريعة وقال صلى الله تعالى
عليه وسلم لا تدبموا النظر الى المجذومين ادامة من تكلم منكم من تكلم فيكلمهم
وان بينه وبينهم قيد رمح **و** اما آفات العين من حيث التغميض وعدم النظر
ففي الصلاة فانه مكروه) لانه فعل اليهود ولانه محل بنظره الى موضع السجود
مثلا الذي هو المسنون وينبغي ان يستثنى العذر كالدخان المبالغ ثم الكراهة
مروية عن مجاهد وقتادة وايضا مصرحة في كتب اصحابنا كالتاتار خانية
وفي الجامع على تخريج الطبراني وابن عدي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما
(واذا قام احدكم في الصلاة فلا يغمض عينه) لكن قال في شرحه ندبا فافهم
ثم قال بل يدبم النظر الى محل سجوده فان غمضها بغير عذر كره تزيبها لانه فعل
اليهود نعم ان اقتضت المصلحة الى التغميض كتوفير الخشوع وحضور القلب
لم يكره انتهى لكن ظاهر اطلاق اصحابنا لا يلايم هذا التقييد بل آب عنه
على انه قياس في مقابلة النص (وكذا في كل موضع يجب النظر) ثم اشار الى
بيان سبب وجوب النظر بقوله (وانما يجب اذا توقف عليه واجب كحضور
الجمعة والجماعات اذا لم يمكن) حضورهما (بدون النظر وكحكم القاضي)
اذ لا يكون الامع نظر المحكوم عليه (والشهادة) تحملا واداء (ونحوهما)

آفات اليد (تصوير صور الحيوانات خ م عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه
من فوعا ان اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون) صورة ذي روح تام
في نحو ورق او قرطاس او حجر لان الاصنام بصورة حيوان وشمل النهي
التصوير على ما يداس ويمتنهن كبساط ووسادة وآنية وطرق ونمط وستر
وسقف وغيرها ومن وهم اختصاص النهي بغير الممتنهن فقد وهم وعجب
من الطيبي مع كونه شافعيًا وقع فيما ذهب اليه هذا القائل مع كون منقول
مذهبه خلافا خرج باتسام مقطوع نحو رأس مما لا يعش بدونه قال
مسلم كنت مع مسروق في بيت فيه تماثيل مريم فقال مسروق في هذا

تماثيل كسرى فقلت في هذا تماثيل مریم فقال اما انی سمعت رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وسلم يقول بواسطة ابن مسعود فذكره ثم عن النووي
 هذا مجبول على من فعل الصورة للتعبد او على من قصد به مضاهاة خلق الله
 تعالى واعتقد ذلك فهو كافر يزيد عذابه بزيادة قبح كفره والا فمن لم يقصد
 ذلك فصاحب كبيرة كيف يكون اشد الناس عذابا اورد عليه عدة حينئذ
 من الكبار ليس في شيء من المشاهير بل على اى حال يحمل على المبالغة
 والتشديد في المنع اقول لا يقبل مثله ما لم يبين وجه المبالغة لعل المراد اما على
 اعتقاد الخلية او على الاستخفاف (وفي رواية ابن عمر رضی الله تعالى عنهما
 يقال لهم احيوا ما خلقتكم) تعجيرا او سخرية وقيل فيه اشارة الى ان التصوير اكبر
 معصية من قتل النفس عمدا اذا اشرف في تهديده الى الغاية اذ الخلود عند اهل
 السنة بمعنى المكث الطويل واما هنا فيما لانهاية له لان الاحياء لا يمكن لهم ابدا
 ويؤيده حديث الجامع من مثل بحيوان فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين
 (ولس ما يحرم نظره او يكره) ولا يحل له ان يمس وجهها وكفها وان امن
 من الشهوة لقيام المحرم وانعدام الضرورة بخلاف النظر لان فيه ضرورة
 وبلوى (وروى عنه عليه الصلاة والسلام من مس كف امرأة ليس منها
 بسبيل وضع على كفه جرة يوم القيمة وبن المس غلظ من النظر فان الشهوة
 فيه اكثر) من ذكر او اتى بلا ضرورة) كعرفة البيض والقصد وسائر المداواة
) غير انه يجوز مصافحة العجائز وعمرها رجله اذا اضا الشهوة) قيل بسرط عدم
 الخلوة معها بخلاف الاجنبية السابعة ولو من الاقرباء كينت عمه وخاتمه بخلاف
 نظر كفها ورجليها عند امن الشهوة) بخلاف مصافحة الذمي فانه مكروه)
 لان المصافحة تحية والذمي لا يستحقها ولانها استد للنواب والذمي ليس من
 اهله كما في حديث الجامع (ما من مسلمين ياتئمان فيمصا فان ذكرين او اثنين
 الا غفر لهما قبل ان يتفرقا) فيسن ذلك مؤكدا قال النووي المصافحة سنة
 مجمع عابها عند كل لقاء وما اعتيد بعد الصبح والعصر اذا عمل له لكن تباين به
 ومن حرم نظره حرم مسه انتهى وافهم اقتضاره على المصافحة انه لا يحل
 لصاحبه اذاليد وتبيلز مه ولا يقبله كما يفعل الناس وقد ورد نهى عن ذلك
 صريحا ففي حديث الترمذي قال رجل يا رسول الله الرجل منا يلبس اخاه
 او صديقه اينحني له قال لا قال اقبلت زمه ويقبله قال لا قال فياخذ بيده ويصافحه
 قال نعم كذا في الفيض) وروى ايضا من صافح اخاه لم يلم وحرك بيده تناوت



ذنوبه وروى ايضا اذا التقى المؤمنان فتصافحا تناثرت ذنوبهما كما تناثر الورق
اليابس من الشجر وفي الجامع ايضا اذا التقى المسلمان فسلم احدهما على صاحبه
اي شاركه في الدين كان احبهما الى الله احسنهما بشرا اي طلاقة
وجه وفرح وتبسم وحسن اقبال لصاحبه لان المؤمن عليه سمة الايمان وبهاء
الاسلام وجماله فاحسنهما بشرا افهمهما لذلك واعتلمهما عند الله اعقلهما
عمامن الله تعالى به عليهما فاذا تصافحا انزل الله عليهما مائة رحمة للباديء
بالسلام والمصافحة تسعون وللمصافح عشرة لان المصافحة كالبيعة لان من
شرط الايمان الاخوة والولاية انما المؤمنون اخوة والمؤمنون والمؤمنات بعضهم
اولياء بعض فاذا لقيه فصافحه فكأنه بايعه على هاتين الخصلتين ففي كل مرة
تجدد بيعة فيجدد الله تعالى ثوابها كما يجدد ثواب المصيبة بالاسترجاع وكما
يجدد الحمد على النعمة ثوابا على شكرها فاذا فارقه بعد مصافحة لم ينخل
في اثناء ذلك من خلل فيجدد عند لقائه فالسابق الى التجديد له من المائة تسعون
لاهتمامه بشان التمسك بالاخوة والولاية ومسارعته الى تجديدها وخذ على
ذلك وحرصه عليه (تنبيه) قال السهودي عن الغزالي والحلي معنى
سلام عليكم احييكم بكون السلامة الكاملة من جميع معاطب الدارين وآفاتهما
مع الامن والمسالمة محيطة بكم مني جميع جهاتكم اكراما لكم بكل حال ظاهرا
وباطنا فلا يصلحكم مني اذى فقد طلبت لكم تلك السلامة الموصوفة من
السلام انذى هو المالك لتسليم عباده والمسلم لهم وصاحب السلامة سبحانه وتعالى
لامعطي في الدارين غيره ولا مرجو فيهما الاخيره كذا في الفيض (واما المصافحة
في الجمعة والاعياد فعن شرح المجمع بدعة مكروهة وفي رسالة مخصوصة
للشربلالي جائزة وفي تلك الرسالة زيادة تفصيل ثم السنة في المصافحة الصافي
صفحة الكف بالكف واقبال الوجه بالوجه واخذ الاصابع ليس بمصافحة
بل فعل الروافض كما عن الصلاة المسعودية وفي المنية انها بكلتا يديه وفي
الخرزانه بلا حائل كالثوب وفي السرعة عند اللقاء بعد السلام وان يأخذ
الا بهام قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا صافحتم فخذوا الا بهام
فان فيه عرفا ينسب منه المحبة كما عن القهستاني (و) من آفات اليد (اهلاك
المال او نقصه) بدون ارادة وصلة نفع ديني او دنيوي (او تعيبه) لعل المراد
من النقص ما يحسب الصورة والعيب لا ما يحسب القيمة (بلا غرض مشروع)
والا فليس بأفة بل ليس باهلاك ونقص فتأمل (بالقطع او الكسر) ككسر

آلة الله وودنان الخمر على وجه (او الحرق او الغرق) في نحو البحر فبمعنى الاغراق
 (او الالقاء الى ما لا يمكن الوصول اليه) كقعر البحر (لانه) اى المال اهلك
 او نقص او تعيب (ان كان لغيره فظلم) وقد اتفق السلف والخلف ان الظلم
 يجب دفعه ويحرم تقريره (وتعدى بوجوب الضمان) فجزا سيئة سيئة مثلها (وان كان
 لنفسه فاسراف) السابق الى الخاطر الفاتر ان لغيره فظلم واسراف وان لنفسه
 فاسراف فقط (وهو حرام) فيسبق الى الفاتر ايضا ان حرمة مثله من جهتين
 آفة اليد والسرف والا فلا يحسن عد المصنف الشيء الواحد في محلين
 متقابلين كتداخل الاقسام معنى فتأمل (لما سبق والاعطاء للرياء والمعصية
 وانتزاع غريم انسان من يده فانه ظلم يستحق به التعزير) لانه معصية
 لم يتقدر فيها حد (لا الضمان) الاولى وان لم يلزم الضمان لعل من هذا القبيل
 فتح باب الاصطبل وقفص الطير وحل الحبس الشرعى (ورفع الزلة) هي
 باقى طعام السفارة عن القاموس الزلة اسم لما تحمل من مائدة صديقك
 او قريبك (فانه حرام بكل حال) سواء تعومل ذلك او لا وسواء وقع العادة
 او لا لانه قال في الخلاصة قبيل هذا الضيف اذا اعطوا اللقمة بعضهم
 بعضا يعتبر تعامل الناس ولوناول الخدم الذين على رأس المائدة وناول الهرة
 جاز استحسانا ولوناول الكلب لا يجوز الا الخبز المحترق والمعتبر هي العادة
 ولودخل عليه انسان لا يجوز له ان يعضيه شيئا انتهى وفي التارخانية ايضا
 قبيل قوله واما رفع الزلة فهو حرام بكل حال الا بالاذن صريحاً اعضاء
 بعض الضيف بعضا على التعارف وفي الخانية ان علم رضاه فلا بأس
 (الا باذنه) صريحاً فلا يكتفى الاذن دلالة كالتعامل والعادة وعلم رضاه
 بالقرائن وقيل امار رفعها بعد الاستئذان من صاحبها فاذن له فانظروا
 انه حرام لان اذنه لحبائه ثم قيل لكن اللابيق ان ظن طيب نفسه فلا يحرم
 الا ان يجرى عليه حكم السؤال واما اذا كانت تلك الزلة مما انقطع عنه
 الرغبة بالنسبة الى صاحبها وان كان ظاهر الاطلاق هو الشمول لكن ينبغي
 عدم الحرمة لما في الخلاصة الكسرات التي لا تستهى فله ان يعطى المسكين
 والشاة والبقر وهذا من الالقاء الى النهر او الطريق اذا نزل النهر وهو
 عادة بعض السلف وفيه ايضا النمار الساقطة من الشجرة ان في المصر
 لا يتناول اليها الا يعلم اباحة صاحبها صريحاً او دلالة وان في الخانات فان
 مما تبقى كالجوز لا يسعه الاخذ والا فالاصح الاخذ الا ان يظهر انتهى صريحاً

او دلالة والثمار في الاشجار الا فضل عدم الاخذ في موضع ما الا بالاذن
 وان في موضع لا يشق على صاحبها لكثرتها يسعه الاكل لا الحمل ونحو
 التفاح والكمثرى من النهر الجاري يجوز اكله وان كثروا يضمن واما الخطب
 فان له قيمة فلا والا فعم انتهى ملخصا (كذا في الخلاصة) وعن البرازية
 المسافرون اذا خلطوا ازوادهم او اخرج كل واحد منهم درهما على عدد
 الرفقة واشتروا طعاما واكلوا فانه يجوز وان تفاوتوا في الاكل (وغز الاعضاء
 في الحمام بلا ضرورة فانه مكروه) مطلقا على الاصح وعند البعض عند
 عدم الامن من الشهوة وعند البعض يجوز غز ما عدا تحت السرة الى
 الركبة لعل هذا اوفق بالقياس وعند البعض يجوز لمن لا الحية له عند الامن
 من الشهوة لان ذلك تخفيف بالحية قيل هكذا وجدته في حاشية الكتاب
 مسموعا من الاستاذ وعن البرازية ان الامام جوز الحمامي النظر الى عورة الرجال
 انتهى لعل ذلك اما لا يكون قصديا او بالضرورة (و) منها (كل لعب
 ولهو سوى ملاعبة الزوج والامة) مما يفضى الى الجماع لا كل ملاعبة كالنرد
 والشطرنج (وما هو من جنس الاستعداد للحرب) مثل الرمي والمسابقة (كالنرد)
 مثال لما هو المحرم وحرمة بالاجماع لان وضعه لغرض باطل وواضعه مجوسى
 فمن يلعب به يكون مجتهدا في احياء سنة المجوس المستنكرة على الله تعالى
 (م عن بريدة مر فوعا من لعب بالنردشير) اسم لعب معروف (فكانما غمس يده
 في لحم خنزير ودمه) قيل المراد به الاكل لان الغمس باليد يكون حالة الاكل
 غالبا فيكون اللعب حراما لتشبيهه عليه السلام بالمحرم (وفي رواية د عن
 ابي موسى فقد عصى الله تعالى ورسوله) قال في الفيض قد اتفق السلف
 على حرمة اللعب به ونقل ابن قدامة الاجماع عليه ولا يخلو عن نزاع قال
 الزمخشري دخلت في زمن الحداثة على شيخ يلعب بالنرد مع آخر يعرف
 باردشير فقلت الاردشير والنردشير بئس المولى وبئس العشير (والشطرنج)
 مثال اللهو الحرام ايضا فانه حرام وكبيرة عندنا هو بكسر المهملة او المعجمة
 ولم يفتح كما نقل عن القاموس وقيل بالفتح ايضا (روى ان ابن عمر رضى الله
 تعالى عنهما مر يقوم يلعبون الشطرنج فلم يسلم عليهم وقال ما هذه
 التماثيل التي اتم لها عاكفون) وعن الكافي باحثة اعانة للبيضان
 على الاسلام والمسلمين (ومن النجيس ولو قال ان هذا اللعب لتهديب الفهم
 غير محرم ولو حرم فامرأته طالق وقع الطلاق لانه حرام باآثار الصحابة

او القياس كما في النصاب وقال الشافعي يباح تشييد الخاطر وتزكية الفهم ولا يباح بقصد القمار بشرط عدم التكلم بالفحش وفوت وقت الصلاة او الجماعة وبكونه احيانا ولم يرا ابو حنيفة رحمه الله تعالى بأسا بالسلام لشغلهم عما هم عليه ولو ساعة وقال الاولي عدمه زجرا لهم وعن القهستاني عن انوار الشافعي انه مكروه غير محرم الا اذا كان على شكل حيوان او اقترن به قارا وفحشا وفي احيائه بالاصرار كبيرة وفي عمدته لا ترد شهادته ان لعب به في الاحايين مرة وفي روضته ردت شهادة مداومه وامامنا ذكره في المنفعة فغلوبة وتابعة والعبارة للغالب قال الله تعالى (وانهما اكب من نفعهما) لان الغالب التشاغل عن الصلاة والذكر والكلام الباطل فلزم عدم الجواز لتعلم حيل الحرب قال الله تعالى (ولا تأخذوا آيات الله هزوا) وعن الثوري وو كعب ان قوله تعالى وان تستقسموا بالاذلام الشطرنج كذا في النصاب قيل في الزيلعي ايضا وفي الخلاصة ويكره اللعب بالنرد والشطرنج والاربعة عشر انتهى وقد سمعت دعوى الاجماع في حرمة فتأمل (واما حديث من لعب بالشطرنج فهو ملعون فقال علي القاري عن النووي ليس بصحيح بل كذب لم يثبت من المرفوع شيء في هذا الباب ثم تعقب عليه بحديث الجامع الذي التزم عدم ذكر الموضوع فيه غايته انه ضعيف يتقوى باحاديث ثابتة وردت في ذم الشطرنج وهذا الحديث ملعون من لعب بالشطرنج والناظر اليه كاكل لحم الخنزير) قال المناوي عن الذهبي واكل لحم الخنزير حرام باجماع المسلمين ومن ثم ذهب ابو حنيفة ومالك واحمد الى تحريمه وقال الشافعي يكره ولا يحرم فقد لعبه جماعة من الصحب ومن لا يخصصي من التابعين ومن بعدهم وقال الحفاظ لم يثبت في تحريمه حديث حسن ولا صحيح ثم قال عن الميراث ان هذا الحديث منكر وروى الجملة الاولي منه للدليلي من حديث انس ومن اسانيد حية مجهول والاسناد منقطع فليأمل (و) منها (ضرب القضيب) اي العود على نحو نحاس بوجه مخصوص (والطنبور وجميع المعازف) قيل عن الجوهرى (و) هي (الملاهي الا لدف بلا جلاجل في ليلة العرس) بضم فسكون اي الزفاف لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم اعلنوا بالزفاف ولو بالدف (والاطبل الغزاة) لان فيه اعلام وقت النزول والارتحال وتشجيع الغزاة على الحرب اعادة اداة الاستنساخ لئلا يتوهم خلاف المراد بعظفه على المعازف (والحجاج والقافل) .

منها (كتابة ما يحرم تلفظه) من كلمة الكفر والكذب والغيبة والتميمة
 والبهتان ونحو ذلك الا ان يكون بطريق الحكاية وكان له اقتضاء (فان القلم
 احد اللسانين) كما يقال الخط احد اللسانين وحسنه احد الفصاحتين زينه
 زين وشينه شين ويقال ايضا الكتاب كالخطاب والمراسلة نصف المواصله
 (وكتابة القرآن بالجنازة والحيض والنفاس والحدث وكذا مس هو لاء
 المصحف والتفسير وما كتب فيه آية) من قرطاس اولوح او درهم وفي التحفة
 المكروه مس المكتوب لامواضع اليياض وفي غاية البيان قال بعض مشايخنا
 المعبر حقيقة المكتوب حتى ان مس الجلد ومس مواضع اليياض لا يكره لانه
 لم يمس القرآن وهذا اقرب الى القياس والمنع اقرب الى التعظيم انتهى ولو مس
 كتب الشريعة ذكر ابو الليث انه يكره والبقالى لا يكره وفي الهداية بخلاف
 كتب الشريعة حيث يرخص لاهلها في مسها بالكم وفي مجمع الفناوى
 ورخص المس باليد في كتب الشريعة لا للتفسير وفي الجامع لا تمس القرآن
 الا وانت طاهر واما المس بالكم فان مصحفا لا يكونه تابعا له والانعم للضرورة
 وفي التاتارخانية لا يمس بمجرد غسل اليد ولا يمس اليياض ايضا ويمس بغلافه
 وهو الجلد المتصل على ما صحح الكافي والمنفصل كالخربطة على ما صحح الهداية
 وفي الينابيع ان لم يكن الجلد مشه ودايجل جازودفع المصحف او اللوح الذى
 عليه القرآن الى الصبيان مكروه عند بعض ولا بأس به عند العامة وعليه
 تصحيح الهداية والمفهوم من الخلاصة والبرازية انه ان جرب وحصل الشفاء
 بالكتابة بالبول وعلى جلد ميتة وبالدم فلا بأس به (ويكره تصغير المصحف)
 لفظا فلا يقال مصحف قطعا فلا يصغر حجمه كذا قيل لا يخفى انه اما جمع
 بين الحقيقة والمجازا وجمع الحقيقتين في اطلاق واحد بل المذكور في الكتب
 هو الثاني الا ان يراد بطريق عموم المجاز مثلا قال فى الاستروتنى كره تصغير
 المصحف وكتبه بقلم رقيق فينبغى ان يكتب باحسن خط وابتنه على احسن
 ورق وابيض قرطاس وافخم قلم وابق مداد ويجرد عما سواه من نحو النقطة
 والتعشيرت ووضع علامات الآى والحركات قالوا لا بأس فى زماننا ولا بأس
 فى كتابته بذهب وفضة ونخلته بهما وكره بعض ذلك وكره كتابته على
 الحيطان والرخام والارض مكان النقوس لمضان السقوط تحت الاقدام
 وقيل لا بأس ويجوز توسد المصحف للحفظ لا غير ولا بأس بامسك المصحف
 فى بيته للتبرك بل يرجى الثواب وان لم يقرأه احد وكذا امسك الخمر للتخليل

واما امسك آلة اللهو فاثم وان لم يستعملها وكره لف شيء في ورق كتب فيه اسم الله او اسم النبي عليه الصلاة والسلام او قرآن او حديث او فقه بخلاف الكيس لانه يعظم والقرطاس يستهان ولا يجوز محو اسم الله بالبراق (واخذ مال الغير بلا اذنه لينتفع به مدة ثم يرده) اليه (وان لم يلحقه نقص وعيب) فان لحقه نقص او عيب يجب ضمان النقصان والا فيجب الاستحلال والندم (لانه تصرف في ملك الغير بلا اذنه فهو حرام او يحبس عن صاحبه جدا) قصدا (او هزلا وروع المسلم واخافته بسل السلاح ونحوه ولو مزاحا) كرفع العصا وايهام الرمي بالخصي واسارة بنحو السيف والسكين وفي الجامع من اشار الى اخيه بحديدة كسكين وخنجر وسيف ورمح ونحو ذلك من السلاح فان الملائكة بلغنه يد عون عليه بالطرد والبعد عن الجنة اول الامر او عن الرحمة الكاملة وان كان اخاه لابنه وامه اى وان هاز لا وفيه ايضا من اشار بحديدة الى اخيه من المسلمين يريد قتله فقد وجب دمه صيانة لنفسه قال ابن العربي اذا استحق الذي يشير بالحديدة لعن او القتل فكيف الذي يصب بها وانما يستحق المعن اذا كانت اشارة تهديد جادا او لا عباليقاع الزوع بع الهازل دون الجاد (زطب شيخ عن عامر بن ربيعة رضى الله تعالى عنه انه ان رجلا اخذ لعن رجل فغيبها) عن صاحبها (وهو بمنزح فذكر ذلك لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال عليه الصلاة والسلام لا تروعوا) من زروع (المبرقار روعة المسلم ظم عظيم) قيل فيه اشارة الى انه كبيرة نعل ذلك مفرد من التعبير بانظم وتوصيفه بالعظمة وفي الفيض لو كان الفاعل معروفا بالهزل واضمحلت فلا بأس لانه لا يخاف منه (خم عن ابي موسى رضى الله تعالى عنه ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال من حمل علينا سلاح) الحن كايده عن التماس والمضاربة (فليس من) ان استعمل والافراد فليس انخلق بالخلق او اعلم بسنتنا او المستحق لسفاهنا او الا حق بزمرتنا وداعى الجواز لم يعد في منع بايها م ظاهرة مع ان المراد بأويله وجمع الضمير اعم جميع الامة (دت ع) رضى الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن حمل السيف مسلولا) فالابق ان يكون تعاطيد بين التوب قد ينظر في حال كونه في الغمد لا مسلولا قال في الفيض فيكرة تنزيها لانه قد ينظر في توبه فينجرح شيء من بدنه او يسقط منه على احد فيؤذيه وفي معناه السكين ونحوها (و) منها (الفرع) بفتح القاف والزاي فهجلة وهو ان يخلق بعض رأس

الصبي ويترك منه مواضع للنهي وتقيح الصورة وتشبيه الكفرة فاذا منع من الصبي فبالاولى من البالغ ثم نقل الى الاعم من الصبي او تجوزاله وفي الجامع على رواية ابن عمر رضي الله تعالى عنهما احلقوه اي ازيلوا شعر الرأس كله او اتركوه كله فخلق البعض مع ترك البعض مكروه مطلقا تنزيها بلا عذر لرجل او امرأة ذكره النووي في القفا او الناصية او الوسط خلافا لبعض لما فيه من التشويه وتقيح الصورة وزى اهل الفساد بل زى اليهود ويسمى ما اذا ترك مواضع متفرقة او خلق الاكثر وترك محلا واحدا وهو من كمال محبة المصطفى للعدل فانه امر به حتى في شان الانسان مع نفسه فنهاه عن حلق بعض وترك بعض لانه ظلم للرأس حيث جعل بعضه كاسيا وبعضه عاريا ونظيره المسمى في نعل واحدة وقوله احلقوه يدل على جواز الحلق وهو مذهب الجمهور وخص ذلك بعض المالكية بالضرورة لورود النهي في غير الحج لكونه فعل المجوس والصواب الجواز بلا كراهة ولا خلاف الاولى واما قول ابى شامة الاولى تركه للتشويه ومخالفة السنة اذ لم ينقل حلقه عليه الصلاة والسلام بل انما في غير نسك لانه شرع في الدين مالم يأذن به الله تعالى ففي حيز المنع بل ارب كيف وقد حلق المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم رأس ابن جعفر ابن ابى طالب رضي الله تعالى عنه واعدل حديث في هذا المقام قول حجة الاسلام لا بأس بحلقه لمزيد التنظيف ولا يتركه لمن يدهن ويترجل يعني من قدر على دهنه وترجيله فبقاؤه له اولى ومن عسر عليه لضعف وفقر فيلبد ويتوسخ ويجمع القمل فحلقه اولى واما في الانثى فحلقه لها مكروه حيث لا يضر ربل ان مفترسة ولم يأذن الحليل حرم بل عده في المطامح من الكبائر وساع على الالسنه ان المرأة اذا حلقت رأسها بلا اذن وجهها سقط صداقها وذلك صرخة من الشيطان لم يقل به احد ثم هذا الحديث صحيح على شرط الشيخين كذا في الفيض وايضا عن الديلمي على رواية ابن عمر رضي الله تعالى عنهما عنه صلى الله تعالى عليه وسلم مقعد الشيطان القزع في رؤس الصبيان (وحلق رأس المرأة) عرفت تفصيله آنفا (وحلية الرجل) اي وحلق حلية الرجل وفي التقييد اسار الى ان ازالته للمرأة ليس بافة وفي الجامع قصوا الشوارب واعفوا الحمى اي وفروها وكثروها من عفوا الشيء وهو كثرة ونماؤه فحلقها خلاف السنة ولو كان الامر للوجوب وهو المتبادر عند الاطلاق فالحلق محرم في التارخانية عن النجيس قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم

أحفوا الشوارب وأعفوا الحمى أي قصوا الشارب وأتركوا الحمى كما هي ولا تحلقوها ولا تقطعوها ولا تنقصوها من قدر المسنون وهو القبضة انتهى وأما ما في بعض المواضع عن الطحاوي من حلق أوقصر لحيته لا يجوز أما منه وفي صلاة نفسه كراهة وهو ملعون ومردود في الدنيا والآخرة فلم يعلم له ثبت ومثله ما نقل في بعض المواضع عن تفسير القرطبي (وقص أقل من قبضة منها) من اللحية (ولو بالأذن) بل بالأمر من صاحبها عن أبي يوسف أنه يجوز حلق ما تحت الذقن وأما إذا كانت أكثر من القبضة فيجوز قص الزائد بل مستحب وفي الاختيار سنة لأنه طول فاحش وخلاف زينة وفي الصرة عن النهاية واجب وروى أنه صلى الله تعالى عليه وسلم كان يأخذ من طول لحيته وعرضها وعن الفتاوى من سعادة المرأخفة لحيته وكان ابن عمر رضي الله عنه يقطع الزيادة وبها أخذ أبو حنيفة وأبو يوسف وعن العنابي لا يحلق شعر حلقه وعن أبي يوسف لأبأس به كما في مشكلات القدوري وفي التاتارخانية عن الملقظ لأبأس بجز الزائد على القبضة ولأبأس إذا طالت لحيته أن يأخذ من أطرافها وعن المضمرات لأبأس بأخذ الجانبين وشعر وجهه ما لم يشبه الخنث وعن جامع الجوامع حلق عاتقه بيده وحلق الحجام جاز إذا غص بصره وعن أبي يوسف جاز للرجل الأخذ من شعر الحاجب والوجه

وفي التاتارخانية عن الغنami

أن معاذ رضي الله تعالى عنه قال له صلى الله تعالى عليه وسلم ما نقش خاتمك يا معاذ فقال محمد رسول الله فقال عليه الصلاة والسلام آمن كل شيء من معاذ حتى خاتمته ثم استوهبه صلى الله تعالى عليه وسلم من معاذ فوهبه له وكان في يده إلى أن توفي ثم كان في يد أبي بكر إلى أن توفي ثم كان في يد عمر إلى أن توفي ثم كان في يد عثمان رضي الله تعالى عنهم حتى وقع من يده في البئر فنفق ما لا في طلبه فلم يجدوه ووقع الخلاف والتشوش بينهم من حين وقع الخاتم في البئر (و) منها (أخذ الرسول وأعطأؤها الألف الفلم) قال في الفتاوى الزبيدة هي لغة الجعل كما في القاموس وفي المغرب وقد رساه إذا عصبه ربه وأرثى منه أخذها واصطلاحاً ما يعطيه الشخص الحاكم وغيره ليحكم له أو يحمله على ما يريد ثم قال عن أبي نصر الرسول ما يعطيه لاجل أن يعينه

والهدية لا شرط معها قال في اب الاحياء وجاء معها اي الهدية والرشوة
صدورهما عن رضی لغرض وهو اقسام الاول ثواب الاخرة لكون المصروف
اليه محتاجا او نسيبا فلا تحل الا بالحاجة او بالنسب او عالما او صالحا فلا تحل
الا بما لو اطلع لم يمتنع والثاني مقصود في العاجل وهو اما مال كاهداء الفقير
الى الغني طمعا في حاجته فهو هبة بشرط العوض ولا تحل الا عند الوفاء
بالمطموع واما اعانة على عمل معين كاهداء محتاج للسلطان الى وكيله فان كان
العمل حراما او واجبا فهو رشوة حرام او مباحا فيه تعب بحيث يجوز
الاستيجار عليه حل اخذه وهو جعل اول تعب فيه ككلمة او فعلة من ذي
الجاه حرام اخذه اذ لم يثبت في الشرع تعويض عن الجاه ويقرب منه تنبيه
الطيب بكلمة على دواء مفرد دون ازالة اعوجاج السيف بدقة تزيد
مالا كثيرا لدقة نظره وحناقته والثالث ايقاع المحبة فقط لتأكيد
الصحة وهو هدية مندوب اليها قال صلى الله تعالى عليه وسلم تهادوا تحابوا
والرابع ايقاعها للتوسل بها الى اغراض بتعيين جنسها بحيث لو لجاه او لعلم
او نسب فامرته اخف لانه هدية في الظاهر واخذه مكروه او لولاية فهو
رشوة في معرض الهدية اختلفوا في حرمة مع اتفاهم على شدة كراهته
انتهى ثم في الزينة ما حاصله الرشوة حرام بالكاتب والسنة والاجماع نحو قوله
تعالى لانا كلوا اموالكم بينكم بالباطل ونحو قوله عليه الصلاة والسلام لعنة الله
على الراشي والمرتشي ولعن الله الراشي والمرتشي في الحكم واما اقسامها من
الحل والحرمة فقال قاضيان هي اربعة لتقلد القضاء فحرام على الآخذ
والمعطي ولا يصير قاضيا للقاضي ليقضى له فحرام لهما ايضا بحق او بغير
حق وان خوفا على نفسه وامله فحرام على الآخذ فقط ونحوه اعطاؤها
لمريد ماله ليخلص ماله وان اعطى ليسوى امره عند السلطان ولا طريق
غيره حل له فقط دون آخذها وحيلة حل الآخذ ان يستأجر الآخذ يوما
الى الليل بما يريد دفعه اليه فلم يستأجر ان يستعمله في غيره وان طلب منه
ان يسوى امره عند السلطان ولم يذكر له الرشوة واعطاه بعد التسوية قال
بعضهم لا يحل اخذه وقال بعض يحل وهو الصحيح لانه بر ومجازاة الاحسان
وبذل المال لدفع الظلم عن نفسه وماله لا يكون رشوة في حقه وبذل المال
لاستخراج حق له على آخر رشوة وفي الخلاصة اخذ القاضي الرشوة ثم قضى
او قضى ثم ارتشى او اخذ من لا تسبل شهادته للقاضي لا ينفذ قضاؤه

وفي الاقضية الهدايا ثلاث ١ حلال من طرفين وهو المعهود ٢ وحرام لهما
وهو ما يهدى ليعينه على الظلم ٣ وحلال للمهدى فقط ليكف الظلم عنه
والحيلة ان يستأجره ثلاثة ايام مثلا ليعمل له ان كان مما يجوز الاستئجار عليه
كتبليغ الرسالة وان لم يبين المدة فلا يجوز ولولم يكن له شرط ولكن يعلم انه
انما يهدى ليعينه عند السلطان فلا بأس به ولو قضي حاجته بلا شرط
وطبع ثم اهدى فلا بأس في القبول وما نقل عن ابن مسعود رضي الله تعالى
عنه من الكراهة تورع وهكذا في البرازية ثم قال وان كتب القاضي سجلا
او تولى قسمة واخذ اجرا مثل فله ذلك وفي قح القدير الرشوة اربع على تقليد
القضاء فحرام من الجانبين ولا يكون قاضيا وارثاء القاضي ليحكم فكذلك
ولا ينفذ قضاؤه بحق لانه واجب عليه او باطل فظاهر واخذ المال ليسوى
امره عند السلطان دفعا للضرر او جلبا للنفع فحرام للاخذ فقط وما يدفع
لدفع الخوف من المدفوع اليه على نفسه او ماله حلال للدافع فقط لان
دفع الضرر واجب وفي القنية الظلمة تمنع الناس على الاحتطاب الا بدفع
شيء فحرام لهما ومثله ما يدفعه المتعاسقان لانه رشوة لا تملك واذا اعطى
شيئا للقاضي قبل الحكم او بعده فللقاضي تعزيره او تشهيره عند الامام بل
ينحو تسويد وحلق جانب من المحبة لما روى من امر عمر عماله بضرب ساهد
الزور اربعين سوطا ويسختم وجهه وتلقى عمامته في عنقه ويضاف به
في القبائل والسياسة ما يفعله الحاكم لمصلحة العامة من غير ورود في الشرع
فاذا رأى القاضي تشهير الراشي مصلحة للعامة تقيلا للرشوة مع كثرتها
في هذا الزمان فانه يثاب على ذلك ولولم يرد كيف وله اصل وهو ساهد الزور
انتهى وفي الفيض الرشوة المحرمة ما يوصل به الى ابطال حق او تمسية باطل
اما ما وقع للتوصل الى حق او دفع ظلم فليس رشوة منهية وهي كبيرة وفي
سفر الثاني من التورية ايضا لا تقبل الرشوة فان الرشوة تعنى ابصار الحكم
في القضاء وفي الاشياء ما حرم اخذه حرم اعطاؤه كالربا ومهر البغي وحلوان
الكاهن والرشوة واجرة الناحية والزامر الا في مسائل الرشوة خوفا على
نفسه او ماله او ليسوى امره عند السلطان او الامير الا للقاضي فانه يحرم
الاخذ والاعطاء انتهى فليأمل (و) منها (أخذ الهدية والصدقة والمبيع
ونحوه) كالاستئجار والموهوب (اذا علم) بمعنى ما يشمل الفتن (انها بعينها
مغصوبة او حرام) بغير طريق الغصب كالأخذ بالربا والعنود الباطلة

كما سبق آنفا كهر البغي والحلوان والرسوة لا يخفى ان ظاهره الاطلاق وقد قالوا
 المحرم الذي قد نسيه صاحبه وكان في محل بعيد لا يمكن اتصاله اليه فواجب
 التصديق (واما المعاصي العدمية) من اليد (فكقبض اليد وامساكها عن
 انقاذ المظلوم) تخلصه من الظالم لاسيما عند الحصر فيه وان توقف على
 نطقه باللسان فقط بلا احتياج الى اليد فمن آفات اللسان العدمية (عند
 القدرة) عليه (و) الامساك (عن الرمي بعد تعلمه م عن عقبة بن عامر
 رضي الله تعالى عنه مرفوعا من تعلم الرمي) بالسهم (ثم تركه فليس منا) اي ليس
 من عامل سنتنا قال المحشي هذا اذا لم يكن بطريق الاستحلال والافكفر
 ولا يخفى ان لزوم الكفر ليس بينا ولا مينا (و) الامساك (عن قص الاظفار
 حتى تطول فانه مكروه وسبب اضيق الرزق كذا في الخلاصة وغيره)
 وعن شمس الائمة المسحب في كل اسبوع مرة وان لم يفعل ففي خمسة
 عشر والاسبوع الحد الفاضل والخمسة عشر الحد الاوسط والاربعون
 حد الامتداد وان تأخر عن الاربعين فقد ترك السنة وقيل فيما وراء ذلك
 يستحب الوعيد وقيل الاولى ان يكون القص في كل عشرة وان جاز تركه
 الى اربعين وان يكون الحق في كل اسبوع وفي الدرر يستحب قلم اظافيره
 يوم الجمعة لما روت عائشة رضي الله تعالى عنها وعن ابويها ان رسول الله
 عليه الصلاة والسلام قال من قلم اظافيره يوم الجمعة اغاثه من البلايا الى
 الجمعة الاخرى وزيادة ثلاثة ايام ويستحب حلق عاتقه وتنظيف بدنه
 بالاغتسال في كل اسبوع مرة وفي القنية الافضل ان يقلم اظافيره ويحني ساربه
 ويحلق عاتقه وينظف بدنه بالاغتسال في كل اسبوع مرة وان لم يفعل ففي كل
 خمسة عشر يوما ولا عذر في تركه وراء الاربعين

✽ الصنف السادس في آفات البطن هي
 ادخال الحرام لعينه كالميتة ✽ ولحم الخنزير وشرب الخمر ونحوها بلا ضرورة
 كالمخمصة والاكرام (اولغيره) كالمغضوب والمسروق والصدقة للغني
 وذلك قوله مثل مال الغير على بعض النسخ (وما يقرب منه) كالحم الفرس
 والبغل والحمار الا هلي والضيع والضب وغيرها مما اختلف فيه الائمة
 (وما يملكه خبيثا بالعقد الفاسد ونحوه) كالبيع بالخمر والخنزير وما وقف

اوالمكروه عند اذان الجمعة او مع الكذب والحيانة لصدور ركن التملك
من اهله الى محله عن ولاية فينقصد والفساد لمعنى يجاوره كالبيع وقت النداء
للجمعة لا يبنى الا انعقاد الا انه يفيد ملكا خيضا لمكان النهي ولذا كان لكل
من العاقدين فسخه بشرط قيام المبيع وقت الفسخ (مما يجب فسخه
او تصدقه والاكل فوق الشبع بلا قصد صوم غد وعدم استحياء ضيف
واكل ما يضر البدن كالتراب والطين) لانه مكروه ونسيبه بفرعون ولانه
مضر قاتل كما سبق نقلا عن الفتاوى (ونحوهما) كل ما فيه سم او خبث وغيرهما
اعلم ان اسباب الحرمة امور الاسكار والخمر والنجاسة كالبول والدم والمضرة
كالطين والحجر والاستقذار كالمني والمخاطة او الخبث كالخنفساء او القاتلية
كالسم فا اعتادوا من الدخان فقليل كشرب العسل لمن غلب عليه الصفراء
(واما اكل ما فيه نجس كالحم الحية) مثل الترياق الفاروق (وخرميان) خصبة
لدابة من الدواب يقال بالتركي قندز (للتداوى اذا انحصر فيه) فيما فيه نجس
(فقد اختلفوا فيه) فقل مباح للضرورة او للاستهلاك بالاختلاط او قيل
لا اصلا (وجوز بعضهم) ايضا تناوله (بلا انحصار ايضا) كما اذا انحصر
(اذا عرف فيه الشفاء) قيل عن الخلاصة والذي رعف ولا يرقاء دمد فاراد
ان يكتب بدمه على جبهته شيئا من القرآن قال ابو بكر الانسكاف يجوز
قيل لو كتب بالبول قال لو كان فيه شفاء لا بأس به قيل لو كتب على جلد ميتة قال
ان كان فيه شفاء جازو عن ابي نصر بن سلام معنى قوله عليه الصلاة والسلام
ان الله تعالى لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم انما قال ذلك في الاشياء التي لا يكون
فيها شفاء واما اذا كان فيها شفاء لا بأس به الا ترى ان العطش ينحل له شرب
الخمر حالة الاضطرار كذا في الحانية والبرازية دل عليه جواز اسانعة
اللحمة بالخمر وجواز شربه لازالة العطش انتهى قيل في هذا نقول ضعف
لان دفع الضرر في الشرب في تلك الحالة متيقن بخلاف ما ذكر فلا وجه
للتوضيح بقوله الا ترى ثم قيل اقول فيه نظر لان ما ذكره مبنى على التيقن كما قال
واما اذا كان فيه شفاء فلا بأس به انتهى ولا يخفى ان الطب يجده من الضغنون
وقد سبق ويسهل بما في النصاب ان التداوى بالخمر او نحوه آخذ من المبرزين
لا يجوز بلا خلاف ثم قال وان تيقن بالشفاء فيه وله دواء آخر فيجوز وان لم يكن
له دواء آخر فقل لا يجوز وقيل يجوز قياسا على شرب الخمر حالة العطش
فللمعتب الرجوع الى الاطباء فيعمل بقولهم انتهى ملخصا

عدم حد الزنى لا يوجب عدم العقوبة (واللواط ولو زوجته
 او امته او عبده فانها حرام مطلقا) وعن اكل المشارق اللواط محرمة عقلا
 وشرعا وطبعا بخلاف الزنا فانه ليس بحرام طبعا فاشد حرمة منه وعدم وجوب
 الحد لعدم الدليل لاخفتها وانما عدم الوجوب للتغليظ على الفاعل لان الحد
 مظهر على قول بعض العلماء وعن البعض جاز قتل من اعتاد ان رأى الامام
 وعن قبح القدير يقتل الامام من اعتادها محصنا اولادها عن العلامة قاسم عن
 الجوهرية لواط امرأته لا توجب الحد كما للرجل وفي الدرر انما لم يجب الحد في
 اللواط لاختلاف الصحابة في موجب من الاحراق وهدم الجدار عليه
 والتكيس من محل مر تقع باتباع الاحجار فعند ابى حنيفة رحمه الله تعالى يعزر
 بامثال هذه الامور انتهى وعندهما كالزنا في لزوم الحد وعن قبح القدير ان حرمتها
 محلا وسمعا فليست موجودة في الجنة وان سمعا فقط فوجوده فيها والصحيح لا
 لما استبحه تعالى في قوله قال ما سبكم بها من احد من العالمين وسمها حينئذ
 فقال كانت تعمل الجاثث والجنة منزهة عنها (ويكفر مستحل ما عدا
 المذكورات) لان ثبوتها ثبت بنص الكتاب لان شريعة من قبلنا شريعة
 لنا اذا قصها الله تعالى تكن ظهروا لله تعالى الاعلى ازواجهم او ما منكت بدينهم عام
 لها فلم يكفر تفصيله ان مستحل اللواط ان لا يجني فكفر اجماعا وان تزوجته
 ومملو كه فقيل نعم كما في الاشباه وقيل لا لان من الناس من يستحل لظواهر قوله
 تعالى الاعلى ازواجهم او ما منكت ايما بهم كما في ابي جلي حاشد عشر الشريعة
 واما ما استدل الى مالك من تجويره الى زوجته بظهور قوله تعالى واحرثكم نى
شتم فقيل كذب وافتراء عليه وقيل رجوع عنه (واين الهمية) اي وضنها في دبرها
 او فرجها (والخائض و نفساء) في الخلاصة لو استحل الوطى زوجته الخائض
 يكفر وكذا استحل لواط امرأته والصحيح عدمه انتهى (واستدعهما)
 كما مباشرة والتفخيد وتحن القيلة وملا مسد ما فوقه (تحت الازار) ما بين سرية
 وازكية فانه حريم الفرج ومن حام حون الحمى اوسط ان يقع فيدوعن ابى حنيفة
 له ان يستمتع بها فوق الارار وايس له ما تحته وعن محمد تجنب بنعار الدم فقط
 يعنى الجماع (فلا بد من معرفتهم فعليك برسالة النبوة بدخرنا مشين
 والسياء في تعريف الاطهر رولد ماء فان احوالهما مستقصاة فيها ولا كذب
 في المتون المشهورة وشر وحيها فيهما) اذ لم تستوعبا ما احاطت به الرسالة
 (رحم عن ابى هريرة رضى الله تعالى عنه من فوعا ملعون من اتى امرأته

في دبرها) ان استحل فاللعن على ظاهره عند بعض والا فبمعنى الطرد عن كمال
 الرحمة او عن استحقاق الرحمة قال في الفيض فهو من اعظم الكبائر واذا كان
 هذا في المرأة فكيف بالذكر وما نسب الى مالك من حل دبر الخليله انكره جمع
 لكن الف سحنون وابن شعبان في الانتصار للجواز وادعيا صحة نسبة ذلك
 الى امامهما (تس مج د حد عن ابى هريرة رضى الله تعالى عنه مر فوعا
 من اتى حائضا او امرأة في دبرها او كاهنا فصدقه) وفي حديث الجامع من اتى
 كاهنا فسأله عن شئ عجبته عنه التوبة اربعين ليلة فان صدقه (بما قال كفر
 بما انزل على محمد صلى الله تعالى عليه وسلم) يشكل انه ان اريد كفران النعمة
 فلا يصح في تصديق الكاهن في دعواه الاطلاع على الغيب فانه كفر اجامعا
 وان اريد الكفر الحقيقي فيلزم كون الاثبات المجرد كفرا واريد بالاثبات اعتقاد
 الحل فقد عرفت الخلاف والاصح الا ان يراد نحو عموم مجاز شامل للحقيقة
 والمجاز اي عصي فالعصيان بالنظر الى تصديق الكاهن كفر وبالنظر الى غيره
 كبيرة قريبة الى الكفر قريبة له ويقربه ما يقال القران في النظم يوجب
 القران في الحكم فافهم (دت مج هق عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما
 مر فوعا من وجد تموه بعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به) عمل
 بعض بظاهره كالامام الاعظم كما سمعت آفام من مذاهب الاصحاب
 رضوان الله تعالى عليهم اجعين قيل اربعة من الخلفاء ابوبكر وعلي وعبد الله
 ابن الزبير وهشام بن عبد الملك احرقوه وبروى عن ابى بكر رضى الله تعالى عنه
 هدم البيت عليه وعن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما يرمى من اعلى بناء
 منكوسا ثم يتبع بالحجارة حيث حلت قري قوم لوط ونكست بهم وقد ثبت
 حرمتها بقصه تعالى اياهم فناسب متابعة جزائهم بجزائهم قال الله تعالى
 وامطرنا عليهم حجارة من سجيل وذهب قوم انه يحد حد الزنا وهو قول
 الامامين والشافعي والحسن البصرى وعطاء والنخعي وقسادة والاوزاعي
 وقوم آخرون برجم محصنا او لا وكذا المفعول به وهو قول مالك واحمد
 (ومن اتى بهيمة فاقتلوه واقتلوه سامعه) في قاضخان عن ابى حنيفة تدبج
 وتحرق ان البهيمة للواطي واذا بدفعها صاحبها الى الفاعل بالقيمة ثم يدبجها
 الواطي وتحرق ان لم تكن ما كولة ولا تدبج ولا تحرق انتهى وقيل فؤكل
 فوجد الذبح لانقطاع التحدث بها وقيل للتلا يولد حيوان في صورة الانسان
 لا يخفى ما فيهما من النظر لكن نقل عن حاسية الدرر اللواني فعند ابى حنيفة

واحد لا يؤكل مطلقا وعند مالك يأكل الفاعل دون غيره ولا صحاب الشافعي
 وجهان قيل قال مالك والشافعي في اظهر قوله واحد وابو حنيفة يعز
 وقال اسحق يقتل ان تعد ذلك مع العلم بانتهى عملا بظاهر الحديث وفي
 الخلاصة عن الطحاوي يعزرونقل عن الفتاوى الصغرى في الذي يؤكل
 يؤكل عند الامام ولا يحرق وعند ابى يوسف لا يؤكل ويحرق كما لا يؤكل
 وعن المجتبى يكره الانتفاع في حياتها ومماتها فتذبح وتحرق مطلقا (واما
 الاستنساء باليد) اى بمعالجة يد نفسه (حرام) لانه استنساء بالجزء (الا عند
 شروط ثلاثة ان يكون عزبا) مجرد ليس له زوجة او جاريدة (وبه سبق
 اى شدة غلبة) (وفرط شهوة) له عصف تفسير (ويريد به تسكين الشهوة
 لافضائها) الى الحرام نقل عن الظهيرة عزب له فرط شهوة له ان يعالج بذكره
 لتسكين شهوته وسئل ابو حنيفة هل يؤجر على ذلك فقال من نجبر أسد فتد
 ربح وقيل كذا في مجمع الفتاوى (ومن المعاصى ان يأتى زوجته الصغيرة)
 باعتبار الجنة لا باعتبار السن (التي لا تحمل الجماع) فلو تحملت صبية دون
 بلوغ جاز واما الاستنساء بدون الجماع فحرام مطلقا (او المريضة لتضررة
 بالجماع) واما بالغسل فلا لجواز التيمم حينئذ والله اعلم فليتع (وكذا امت
 او يجمع عند احد يعرفه) اى الجماع ويطلع عليه لما فيه من الوقاحة واما
 عند الصبي الذى لا يطلع فلا بأس قال فى الاستروشنية ويستتر عند الجماع
 ما استطاع ولا يجامعها وعندهما صغيرا او حيوانا يراها واما عند انتم فالاولى
 عدمه (او يجمع قبل الاستبراء من يجب عليه استبرأؤها) من الجارية التى
 ملكها بشراء او هبة او وصية او ميراث او خلع او صلح او نحوها ولو بكر
 او مشرقة من امرأة او من محرم لها او من مال صبي فيجب الاستبراء (او يفعل
 دواعيه) كالقبلة واللمسة والنظر الى فرجها (فانها حرام ايضا قبله) لافضائها
 الى الوطئ والمفضى الى الحرام حرام وقال بعضهم لا يحرم الدواعى لان حرمة
 الوطئ لاختلاط المياه ورد بان حرمة الوطئ لا احتمال وقوعه فى ملك الغير ايضا
 بان كانت حاملا عند البيع ويدعى البائع الولد فيستردها فيظهر ان وطأه
 صادف الى ملك الغير وهذا المعنى موجود فى الدواعى (ومن المكروهات
 ان يستقبل القبلة عند قضاء الحاجة) مطلقا واما عند الاستنجاء فمكروه
 تنزيهى خلاف ادب كمد الرجل الى القبلة كما فى الحلبي وعند قضاء الحاجة
 تحريمى وفى الجماع اذا اتى احدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يونها يظهره

شرقوا او غربوا بالنسبة الى اهل المدينة ومن قبلتهم الى سمتهم كالشام فمن
 قبلته الى المشرق او المغرب ينحرف الى الجنوب او الشمال قال شارحه فيه
 دلالة على عموم النهي في الصحراء والبيان وهو مذهب الثعمان وخصه
 مالك والثافعي بالصحراء واما ما روى الشيخان انه صلى الله تعالى عليه وسلم
 قضى حاجته في بيت حفصة مستقبل الشام مستدبرا الكعبة وما روى ابن
 ماجه انه قضاهما مستقبل الكعبة فجمع الثافعي بين الاخبار بحمل اولها المفيد
 للتحريم على غير البناء لانه اسعته لا يشق فيه تجنب الاستقبال والاستدبار
 بخلاف البيان قد يشق فيحمل فعله كما فعله المصطفى لبيان الجواز وان كان
 الاولي لا تتركه وما في الدرر انه اذا لم يكن للحديث بل لا زالت لم يكن مكروها فيمكن
 حمله على التحريم كما اشير (او الشمس او القمر اذا لم يكونا محجوبين) بنحو
 السحاب والسقف (وكذا استدبار القبلة) وفي رواية الاستدبار ليس بمكروه
 والاصح انه مكروه وعن فتح القدير ولو نسي فجلس مستقبلا فذكر يستحب له
 الانحراف بقدر ما يمكنه لحدوث من جلس ببول قبالة القبلة فذكر فتحرف
 عنها اجلا لالهالم بقم من مجلسه حتى يغفر له (والاستنجاء بماله قيمة) ولو ادنى
 كالخرقة والقطن كما في الدرر ويكره بشيء محترم كخرقة الديباج لانه ينسأ في
 الاحترام (او وجوب تعظيم من ما كول انسان) لانه من تحقير المال المحترم
 شرعا (اودابة) كالحشيش لانه من نجس الظاهر بلا ضرورة (او نحوه)
 من ما كول الجن كالعظم فانه زاد الجن (او ضرر لمقعد كازجاج او نجاسة
 كالروب) نجاسته لان النجاسة تنزيل النجاسة (واختلي) قضاء الحاجة
 (في الطريق اوفى ظن الناس) يجتمعون لحدبهم المباح (اوفى مواردهم) من
 ورودهم مثل رأس عين او نهر او نحت سجر او حجر وكدان يجب مسحه
 ومصلي عبد وفي مقابروهم مهب ريح وجر فارة او حية او غلظة او نقت او مجردا من
 ثوبه بلا عذر كما في التثوير (م عن ابى هريرة رضي الله تعالى عنه عند مرفوعا تقوا
 اللاعين قالوا وما اللاعين يا رسول الله قال الذي يخلى في طرائق الناس
 اي فعل الذي يخلى لانه سبب لعن الناس فكانه لا عن نفسه (وفي ظنهم)
 يتخذون مقبلا او مراحا افضل شيء فكره تنزيبها وويل تحريمها واختاره النووي
 لانه ابداء بل قال الذهبي كيرة والاصح عند الثافعي تنزيبه وفسر النووي
 الخلى بالتغوط ورده العراقي بان البول كالغسان في كونه معين للخلى والعلل
 يعني الاستئذار بوجود فيهما معا (د عن معاوية مرفوعا تقوا الملاعن

امواضع اللعن لان من فعلها شتم ولعن (الثلاث البراز) التغوط (في الموارد)
 الموضع الذي يرد اليه الناس (وقارعة الطريق) اعلاه او جادته او وسطه
 (والظل) الذي يجتمع فيه الناس لمباح ومثله كل موضع اتخذوه لمصالحهم
 ومعاشهم المباحة وفي الجامع ايضا اتقوا الملا عن الثلاث ان يقصد احدكم
 لقضاء حاجته ويقضيها في ظل يستظل فيه للوقاية من حر الشمس وقيس
 به موضع الشمس في الشتاء او في طريق او في نفع ماء اى يجتمع الناس (تنبه)
 قال النووي في الاذكار ظواهر الاحاديث تدل على جواز لعن العاصي مع التعيين
 اى انه لو لم يجز لعنه كانت اللعنة على لاعنه والمسهور حرمة لعن المعين
 واجاب العراقي بانه قد يقال ان هذا من خواص المصطفى لقوله اني اتخذ
 عندك عهدا اى مسلم سبته الحديث كذا في الفيض (والبول قائما بلا عذر)
 للنهي عنه وما جاء انه صلى الله تعالى عليه وسلم اتى سباطة قوم فسال فيها
 قائما فلعدرو قيل خشية ان ينحدر البول اليه لو بال قاعدا كما نقل عن القحبة
 (البول في الماء الراكد والجاري والحجر) بضم معجمة وسكون مهمله بقية
 في الارض كما سبق عن التثوير وقد نقل عن سعد بن عبادة بال في حجر فقتل وسمع
 من الحجر (قد قتلنا سيد الحزرج سعد بن عبادة * فرمينا به بسهمين فلم يخطىء
 فؤاده) (والمغتسل) لانه سبب الوسوسة (ونقع البول) اى حبسه في المكان
 بلا اراقته كالاناء (م عن جابر رضى الله تعالى عنه مر فوعا انه عليه الصلاة
 والسلام نهى ان يبال في الماء الراكد) قال في الفيض اى القليل للتزنية وعن النووي
 لا تحريم لا تلاف الماء (طط عنه) عن جابر رضى الله تعالى عنه (انه عليه الصلاة
 والسلام نهى ان يبال في الماء الجارى ططحك عن عبد الله بن يزيد مر فوعا
 لا ينقع بول في طست في البيت فان الملائكة لا تدخل بيتا فيه بول منتقع)
 لانهم يتأذون بالارباحة الكريهة (ولا تبولن في مغتسلك) اى المحل الذي
 اغتسلت فيه لانه يؤدى للوسوسة (تس عن عبد الله بن مغفل رضى الله
 تعالى عنه ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن ان يبول الرجل في مستحمه)
 موضع الاستحمام والاختسال (وقال ان عامة) اكثر (الوسواس منه دس)
 دليل كراهة بول الحجر (عن عبد الله ابن سرجس رضى الله تعالى عنه انه نهى
 رسول الله صلى الله تعالى وسلم ان يبال في الحجر) اى النقب في الارض
 كما مر اذ ربما يكون فيه حيوان ضعيف فيتأذى او قوى فيؤذى لكن
 لا يلائم قوله (قال قتادة) من التابعين من رواه هذا الحديث (انها ما كن

الجن) كما مر آنفاً (ويكره اخصاء بني آدم) لالحیوان فانه لا بأس لما فيه من انقطاع النسل او جوز في الحيوان لضرورة وحاجة لا يخفى ان كون مثل ذلك من مفردات آفات الفرج ليس بظاهر بل من آفات اليد وفي الجامع نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن الاخصاء قال الشارح تحريراً لا آدمي لتفويت النسل المطلوب لحفظ نوع الانسان وعمارة الارض وتكثير الامة ولما فيه من تعذيب النفس والتشويه مع ادخال الضرر الذي ربما افضى الى الهلاك وتغيير خلق الله وكفر نعمة الرجولية لان خلق الانسان ذكراً من النعم العظيمة وفي غير الادمي خلاف والا صح كما قاله النووي تحريم اخصاء غير المأكول مطلقاً واما المأكول فيجوز في صغيره لا كبيره قال ابن حجر اتفق الشافعية على منع الجب والاخصاء فلحق به ما في معناه من التداوى ليقطع شهوة النكاح فافى شرح السنة للبعوى من جوازه محمول على دواء يسكن الشهوة ولا يقطعها اصالة انتهى هذا في مذهب الشافعي والافقي مذهبنا قد سمعت جوازه قال في الخلاصة ولا بأس بكى الاغنام واخصائها واخصاء البهائم والهرة واخصاء بني آدم مكروه ولهذا يكره كسب الحصيان ذكره الاسبجاني وفي شرح الاسبانكي يكره كسب الحصيان من بني آدم وملكهم واستخدمهم وقال ابو حنيفة رحمه الله لو لم يكن استخدام الناس اياهم لما اخصاهم الذين يخصوصونهم فيكون ذلك تطردا الى الاخصاء وانه مكروه لانه مثله انتهى (فلذا كره تملكهم واستخدمهم وكسبهم ايضاً) كما نقل عن الخلاصة آنفاً (واما المعاصي العدمية فان لا يجامع زوجته اصلاً) الا ان لا يقدر لآفة كالغنة او لمرض آخر فانه لا تكليف فيما لاوسع فيه (اذ يجب البتوتة) كونه عندها ليلاً (واما الجماعه معها احبانا ان طلبت) كلا من البتوتة والجماعه (بغير تقدير زمان) بل دأر على طلبها واقتداره وعن ابى حنيفة في قوله التديم باربع ليال ثم رجع وقال يجب احبانا بلا تقدير زمان لكن عن الاحياء ينبغي ان يأتيتها في كل اربع ليال مرة فهو عدل لان عدد النساء اربع وفي السرعة ولا يداوم على ترك الوطئ فان البتر اذا لم تنزع ذهب ماؤها وفي شرحه وربما عرض لتاركه امراض مثل الدوار وظلمة العين ونقل البدن وورم الخصية وورم ندى المرأة على ما ذكر في كتب الطب (وان يعزل بلا اذنها في ظاهر الرواية) يعني لا يصب الزوج منه في رجمها لتبهي عليه الصلاة والسلام

عن العزل عن الحرة الا باذنها وفي غير ظاهر الرواية يجوز بلا اذن لتغير
الزمان وكون الولد غير صالح في الغالب قال في الخلاصة وفي الفتاوى عزل
عن امرأته بغير اذنها لما يخاف من الولد السوء في هذا الزمان قال بسعه
وان كان ظاهر الجواب على خلاف هذا ويشترط رضاها (بخلاف امته
فانه لا يجب مجامعتها اصلا ويجوز له العزل بغير اذنها) وفي الامة المنكوحه
الاذن الى المولى عند ابي حنيفة وعند هما اليها وفي الاجناس رجل يمنع
امرأته عن العزل له ذلك (وعدم التسوية) عطف على ان لا يجمع
(بين الضرتين او الضرات في غير الجماع في ظاهر الرواية) لانه يتنى على النشاط
فلا يقدر على التسوية فيه كما في المحبة قوله في غير الجماع سائر حقوق النكاح
كالبيتوته والنفقة عن عابسة رضي الله تعالى عنها وعن ابويها كان
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقسم ويقول اللهم هذا قسمي فيما املك
ولا يتلني فيما لا املك يعني زيادة المحبة كما في الزيلعي وفي الجامع كان يقسم
بين نساءه فيعدل اى لا يفضل بعضهن على بعض في مكته حتى انه كان
يحمل في ثوب فيطاف به عليهن فيقسم بينهن وهو مر بوض و يقول اللهم هذا
قسمي فيما املك فلا تلني فيما تملك ولا املك مما احببته في دفعه من الميل القلبي
والدواعي الطبيعية قال القاسمي يريد به ميل النفس وزيادة المحبة لو احده
منهن فانه يحكم الطبع ومقتضى الشهوة لا باختياره وقصده قال ابن جرير
وفيه ان من له نسوة لا حرج عليه في اثاره بعضهن على بعض بالمحبة
اذا سوى في القسم والحقوق الواجبة وكان صلى الله تعالى عليه وسلم يقسم
بالثمان دون التاسعة وهي سودة وانها لما كبرت وهبت نوبتها لعابسة وقال
ابن القيم ومن زعم انها صفة بنت حبي فقد غلط وسبه انه وجد على صفة
في شئ فوهبت لعابسة نوبة واحدة له ترضاه ففعل فوق الاشتباه كذا
في الفيض هذا لكن ان كانت له زوجة واحدة حرة فطالبت بالواجب
من القسم من نفسه كان عليه ان يقسم لها يوما وليلة ثم يتصرف في امور
نفسه ثلاث ليال وان كانت زوجته امة كان لها من كل سبع ليال ليلة لان له
ان يتزوج عليها بثلاث حرار فيكون لكل واحدة منهن من القسم يومان
وليلتان ولها يوم وليلة ثم لا فرق بين القديمة والجديدة والثيب والبكر والمسئلة
والكائبة والصحيحة والمريضة والرتقاء والمجنونة التي لا يخاف منها والصغيرة
التي يمكن وطئها والمحرمة والمولى من الايلاء والمظاهر منها قال الحاكم

الشهيد والمجبوب والخصي والعنين في القسم سواء وكذا الغلام الذي لم يحتمل
وقد دخل بامر أنه الا ان تكون مملوكة مع حرة بان تزوجها ثم تزوج الحرة
فللمملوكة نصف الحرة (و) قوله في ظاهر الرواية احتراز عما (روى) من
(وجوب التسوية فيه ايضا) في الجماع والاصل في تسوية القسم ما رواه
اصحاب السنن الاربع عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه قال صلى الله تعالى
عليه وسلم من كان له امرأتان فمال الى احد يهما جاء يوم القيمة وشقه ماثل
اي مفلوج (وعدم الاجتناب من البول زحك عن ابن عباس رضي الله
عنهما من فوعا عامة عذاب القبر في البول) وفي الجامع من البول بدل في فني
بمعنى من اي اكثره بسبب التهاون في التحفظ من البول (فاستزهاوا من البول)
وفيه وجوب غسله اذا حصلت ملا بسته وبه قال ابو حنيفة والشافعي
واحد لكن قال ابو حنيفة رحمه الله يعني عن قدر الدرهم منه وعن بول
ما يؤكل لحمه واخذ منه وجوب الاستبراء وفيه ان عدم انتزعه كبيرة للتوعد
عليه بالنار صرح به العلاء (وترك الختان بلا عذر) اما مع عذر كالمرض
والشيخوخة فيجوز وفي الخلاصة الشيخ الضعيف اذا سلم ولا يضيق الختان
قال اهل البصر يترك لان ترك الواجب بالعدر جائز فترك السنة اولى واصبى
اذا اختن ثم طالت جلده وصار بحال تستر الحشفة بقطع ناياب الصنف
اثامن من التسعة (في آفات الرجل هي الذهاب الى مجلس المعصية
اما لفعالها وللنظر اليها والخروج الى الجهاد بغير اذن والديه ولو كانا
كافرين الا ان يغلب على ظنه انهما انما كرها المقاتلة اهل دينهما
لا للشفقة فيجوز) الخروج حينئذ بلا اذنهما (وكذا كل سفر يخاف فيه
الهلاك كركوب البحر) وفي التاتارخانية يجوز الخروج بلا اذنهما عند
الامن وعند الاحتياج الى الاذن اذا اذن احدهما دون الآخر فلا يخرج
وعند كون ابويه كافرين تردد في كون المنع هل لغيره اهل دينه اول الشفقة
فيتحري فيعمل بما يترجم واما الحج فان احتاجا الى خدمته لا ولا نعم الحبيب
ما من رجل ينظر الى والده نظر رحمة الا كانت له بها حجة متقوية
يارسول الله وان نظرت في اليوم مائة مرة قال وان نظرت في اليوم مائة مرة
وان لم يحتاجا لكن ليس في الطريق امن فان الغالب الخوف فلا وان الغالب
الامن فعم انتهى ملخصا (وعن البرازية والبحر عذر عند الجمهور بكل حال
وقيل ان الغالب الهلاك عذروا والغالب السلامة لا هو الاصح

(و) من آفات الرجل (المشي)

في ملك الغير بلا اذنه) اذ لا يجوز لا حد ان يتصرف في ملك احد بلا اذنه حتى لا يجوز اجابة دعوة من سكن في دار مفصوبة وكذا عبادته (دارا او بستانا او كرما او ارضا مزروعة او مكروبة) فلوم بقدر على المشي في الطريق للزحام فيمشي في الزرع لكن تبقى وطي الزرع بقدر الممكن وكذا من خفي عليه الطريق كما في الاستروشي (وان) كان (ارضا جرزا) وهي الارض الغليظة التي لانبات فيها وانقطع ماؤها والمراد الارض الخالية (بلا حائط) اي جدار وحریم (ولا خندق) محيط للارض لمنع كل داخل حيوانا وادميا (وكان المرور لحاجة من غير ضرر يربح الجواز) وفي قوله لحاجة اشارة الى عدم الدخول عند عدم الحاجة لانه ايج للضرورة وما ايج للضرورة يقدر بقدرها ولذا جاز دخول بيت غيره اذا سقط متاعه فيه وخاف صاحبه انه لو طلبه منه لا خفاء (لوجود الاذن دلالة وعادة) قيد بعدم الخندق والحائط لما نقل عن ابي حنيفة من عدم حل المرور حينئذ وكذا النزول فيها فيه اشارة الى عدم المرور عند كون المنع معلوما صريحا وادلالة كافي الاشياء وان لم يكن ضرر للارض او انحصر الطريق بها (ويدخل فيه الدخول الى ضيافة بلاد عوة) لان فيه دخول دار غيره بلا اذنه مع زيادة اكل طعامه بلا اذنه ففيه ضرر ان (وفيه حديث سجي وبستي) منه (الدخول) الى ملك الغير (خوف ضياع ماله كما اذا اخذ رجل نوبه) من حاتوته مثلا (قد دخل داره جازان يدخل صاحبه ايضا ليا خذه وكذا اذا وقع الف درهم من ماله في دار رجل) باآفة سماوية كهب الريح (وخاف ان لو علم صاحب الدار منعه من دخوله واخذه بل يستروينكر (له ان يدخل) داره (بغير اذنه لكن يعلم) من الاعلام (الصلحاء) من الناس (انه يدخل داره لهذا) لاجل اخذ ما وقع من ماله لدفع التهمة عن نفسه فان لم يعلم منع صاحب الدار بان يعلم اخراجه او يأذن بالدخول لاخذه فلا يجوز دخوله لعل في التعبير بالف درهم اشارة الى اشتراط الكثرة في المال القليل يلزم ان لا يدخل لكن ظاهر ما نقل عن الاشياء انفا هو الاطلاق (والمشي على المقابر) بلا ضرورة والافق التارخاتية من له بقعة بين المقابر ولا يمكن الوصول اليها بلا وطي المقابر ان يتخطى المقابر وفي السراجية اذا مر بقبر وقرأ شيئا بنية من يمر عليه لا بأس به وقال

بعض يقرأ سورة التكاثر في التاتارخانية اذا كان قبر والديه بين القبور فاراد
 زيارتهما فيزور بغير وطئ قبر وفيه ايضا عن والده بعد سؤاله عنه ان وطئ
 القبور اثم ثم القعود على القبر كالشي لما في الخلاصة عن بعض لان اجلس على
 الجراح الى من ان اجلس على القبر (اقول هذا مضمون حديث مسلم لان
 يجلس احدكم على جرة فتمحرق ثيابه فتخلص خيره من ان يجلس على قبر
 قال ابن ملك المراد بالجلوس ما يكون للتخلي او الحدث ثم قال في حديث آخر
 لمسلم ايضا لا تجلسوا على القبور النهي للتنزيه اتما كره الجلوس على القبور
 لما فيه من استخفاف الميت ولم يكرهه بعض العلماء لما ان عمر كان يجلس على
 القبور وعليها رضى الله تعالى عنه كان يضطجع عليها وجلوا النهي على
 الجلوس للبول لكن كلام الفقهاء راجع على غيره فافهم (واتباع النساء الجنائز
 وزيارتهم القبور) (ت) عن ابي هريرة رضى الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وسلم قال لعن زوارات القبور) وعن ابن ملك ان في صيغة المبالغة
 دلالة على ان من كانت زيارتها على النذرة ليست بداخله في اللعن واستثنى
 زيارة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وقيل زيارة الصحابة والصلحاء ايضا وعن
 ابن ملك ايضا عن بعض ان النهي قبل الرخصة فبعدها دخل في الرخصة النساء
 والرجال) وعن ابن العربي ان هذا منسوخ بحديث كنت نهيتكم عن زيارة
 القبور الا فزوروها ورد العراقي بان الاناث ليست بداخله في خطاب الذكور
 في الاصول كذا في الفيض لكن في اصول الحنفية الاصح على الدخول اما
 تغليبها او الحاقها او تبعها لكن يرد قول ابن ملك من فهم تجوز كون الزيارة على
 النذرة حديث الجامع لعن الله زارات القبور بلا مبالغة وقيل ان حملت زيارتها
 على تجديد حزن و بكاء فحرام والا فكروه تنزيها عند الجمهور لقول عائشة
 رضى الله تعالى عنها يا رسول الله كيف اقول اذا زرت القبر قال قولي السلام
 على اهل الديار من المؤمنين والمؤمنات ورحم الله المتقدمين والمتأخرين
 وانا ان شاء الله بكم لا حقون كذا في الفيض ايضا لكن امره لعابسة لا اقل
 من التذب او الاباحة فالاحتجاج على الكراهة ليس على ما ينبغي قال المنوي
 في شرح حديث كنت نهيتكم عن زيارة القبور الا فزوروها فانها ترق القلب
 وتدفع العين وتذكر الآخرة ولا تقولوا هجرا خطاب رجال فلا يدخل فيها
 الاناث على المختار عند اصحابنا فلا يندب لكن يجوز مع الكراهة انتهى قوله

﴿ على ﴾

على المختار يشير الى دخولهن في غير المختار وقوله عند اصحابنا يشير الى
الدخول ايضا عند غيرهم كاصحابنا الحنفية لانهم من الشافعية كما مر قريبا
وقد قال هو ايضا عقيب ما ذكر عن بعض استدلال به على حل زيارة القبور
هب الزائر ذكرا ام انا والمزور مسلما ام كافرا قال النووي وبالجواز قضيح
الجمهور انتهى اقول وهو المناسب لظاهر حديث عائشة آنفا وبقول ابن العربي
ايضا وابن ملك ايضا وبقول من احتج بالمبالغة على جواز النذرة فحاصل
المجموع جواز زيارتهن نذرة ان خلا عن نحو تجديد الحزن والنوحه ويؤيده
ما في كراهة التاتارخانية في بعض تأويل قول عائشة رضي الله تعالى عنها الزيادة
غير مكروهة في حق النساء فان الحديث الوارد في هذا الباب منسوخ نسخته
قوله صلى الله تعالى عليه وسلم كنت نهيتكم الحديث ولكن الترك اولى انتهى
ثم اقول فعلى هذا الاحتجاج بهذا الحديث على المطلوب مما يقبل الكلام
نعم قال التاتارخانية في الجنائز سئل القاضي عن جواز ذهاب النساء الى المقابر
فقال لا يسئل عن الجواز والفساد في مثل هذا وانما يسئل عن مقدار ما يلحقها
من اللعن فيه واعلم بانها كلما قصدت الخروج كانت في لعنة الله وملائكته
واذا خرجت تحفها الشياطين من كل جانب واذا انت القبور لغنها روح
الميت واذا رجعت كانت في لعنة الله تعالى انتهى اقول ولا يبعد التوفيق في تلك
الاقوال ان المنع على من اصرت او ناحت او بكت او نحوها من المنكرات والنجاسة
على من كانت زيارتها على نذرة وخطية عن شيء من المنكرات ويمكن تصحيح
هذا المطلب بقاعدة حمل المطلق على المقيد فعلى الاجل من قبيل ان الاولى
ترك لان الاحتياط في الاتفاق والعزيمة في التوفيق عن الشبهات وادنى درجة
الاختلاف ابرأت الشبهة وفي الحديث ومن وقع في الشبهة وقع في الحرام والله اعلم
بحقيقة المرام (ولو وجد طريقا في المقبرة ان وقع في قلبه) بالعلم والامارات
واما اخبار من وثق به ولو واحدا عبدا او امرأة فبالاولى (انهم احد ثوبه
فيه لا يمسي) لان التبر مقدم على الضرب (والقعود على القبر كالمسي) كما
سمعت قول الخلاصة والحديث آنفا وعن ابى ازيبة ولا يقعد على القبر لان
سقفه حق الميت اولانه اهانة للآدمي المكرم وان في القبر طريق ووقع
في قلبه انه حدث لا يمسي فيه والمراد من القديم ان يكون قبل اتخاذ القبر ان جلس
على قبر اخيه من يقرأ القرآن لا يكره عند محمد وبه اخذ الشيخ والمختار انه
ينفع به الميت وقطع الحشيش الرطب من المقابر يكره لانه يسبح ويندفع به

العذاب عن الميت او يستأنس به الميت وعلى هذا لا يكره من مفاير الكفار
 وقطع اليابس لا يكره وبه ورد الحديث الصحيح انتهى اقول فيما لاولى قطع
 الاشجار الرطبة واما رعى الدواب في التبور فعلى قاعدة التسيب بالسوق
 او القود فكذا الاضافة افعالها على مسبها كما عرف في الاصول والفقهاء
 (ودخول الجنب والحائض والنفساء المسجد) وان لم يجلس فيه بخلاف
 المحدث كما روى عن علي رضي الله تعالى عنه وفي شهيد الجامع الصغير اشارة
 اليه والمساجد على قوارع الطريق وعند الحياض مسجد لكن لا يجوز
 الاعتكاف فيه واما ما بني لصلاة الجنائز او صلاة العيد فانه صح ليس له
 حكم المسجد وعن ابي الليث فيما بني لصلاة الجنائز له حكم المسجد والمسجد
 الذي يتخذ في البيت لصلاة التوافل وان ندب بالمكن ليس له حكم مسجد
 واما المسجد المبني على سور المدينة فليس بمسجد لكونه حق العامة
 ودخول المسجد للمرور بغير عذر ليس بمسجد ويكره مسح الرجل
 من الذين باسوانة المسجد او حائضه لكل من الخلاصة ومن آفات الرجل
 في حق المساجد ايضا ادخل الميت فهد وادخل الصبيان والنجانين حيث
 غالب تجيسهم حرام وانذفكره ويكره ايضا الدخول بلاصناعة من خيطة وكأية
 باجر وتعليم صبيان باجر ودخول من اكل ذاريج كرهية (و) من آفات رجل
 (مد الرجل) بكسر الراء (نحو القبلة والمصحف وكتب السريعة في النود
 واليقظة اذا كانا) اي المصحف وكتب السريعة (في حدائهم دون حدائهم
 او الفوق) في التارخانية سئل علي بن احمد عن مد رجل الى القبلة حاله
 النوم في بيته هل يكون معدورا فقال لا وعن البرزوي انه يكره في النوم وغيره
 وكذا الى المصحف والكتب (ووضعها) اي الرجل لانه مؤنب سمع (عليها)
 على المصحف وكتب السريعة بلا ضرورة وفي التارخانية توسد الكتاب
 والجلوس على جوالق فيه مصحف ان للمخنف ليس بمكروه وانذفكره (وعلى
 الخبز) المكرم بقوله عليه الصلاة والسلام اكرموا الخبز (وضرب احد
 ذي روح (بها) اي باجر رجل (ولو) كان ذلك الاحد (حيوانا) في الضميمة
 كالاستخدام او يطلق لاحد على الحيوان (بغير ذنب وحق) فان
 آدميا مكلف فيضربه على قدر ذنبه ان حال مباشرة المعصية والنجس على
 المحاسب على قاعدة نهى المنكروان حيوانا فيضربه على قدر اذنبه
 (ونفاره) اي فراره (ذنب) فيضرب برجله كما بغيرها (ذنب) اي زلته
 وسقوطه (ويجذب كل الجهد) مفعول مطلق لانه ينوب عن المفعول المطلق

ما دل عليه ككل مضافا اليه نحو فلا تميلوا كل الميل يعني بجهد اجتهادا
 كاملا ويحترز احترازا مبالغا (من حق الحيوان) لانسداد طرق التحليل
 والارضاء في الآخرة والاولى (فان الفقهاء قالوا العذاب فيه متعين) وان امكن
 عفوه تعالى في نفسه لكن حكم شريعته يقتضي عدم العفو ولذا حكموا بتعين
 العذاب وفي قاضيجان ومن هذا قالوا ان خصومة الدابة اشد من خصومة
 الادمى على الادمى انتهى فيلزم الاهتمام فلا يقتل ولا يضرب بلا عذر ومع
 العذر لا يضرب وجهه فلا يحمل ولا يركب فوق طاقته ولا يترك علفه وشربه
 ولا يردف بلا طاقته والظاهر ان الحيوان يقتص بعضه مع بعض اظاهر حديث
 تؤد ن الحقوق الى اهلها يوم القيامة حتى يقاد للشاة الجملاء التي لا قرن لها من
 الساة القرناء نطحها قال المناوي ولا يمنع من اجرائه على ظاهره عقل ولا شرع
 قالوا وليس شرط الحسر الثواب والعقاب واما القصاص للجملاء فليس من
 قصاص التكليف بل قصاص مقابلة انتهى فانظر اذا اقتص الله تعالى في
 حقوق بعض الحيوان لبعض مع عدم التكليف فيه فكيف بهمل في حقوق
 الحيوان في انسان مع كونه مكلفا (وكذا الذمي) وكذا المستأمن بل الحربى عند
 الصلح (ان لم يستحل) فيحمل (في الدنيا) والافجد الاستحلال ليس بمفيد
 الا ان يجعل على معنى اصل الفعل اى ان لم يحل الذمي في النار خاتبة علاقة الكافر
 اشد من علاقة المسلم لانه لا وجه ان يعطى ثواب المسلم ولا وجه ان يوضع على
 المسلم وبال كفره فيعاقب عقوبته ثم ذكر ما نقل عن قاضيجان آفا ونقل عن
 الحاشية هنا اعلم ان الطريق في حقوق العباد احد الامور الثلاثة الاعضاء من
 حسنات من عليه الحق ان وجدت والا ولم تف فيحمل اثم من له الحق عليه
 وادخاله في النار بدله او اعضاء الدرجات العالية له من الله تعالى تفضلا وكل
 منهما لا يتصور فيهما لعدم دخولهما الجنة فلا فائدة لهما في اعضاء الحسنات
 والدرجات وعدم امكان تحميل اثمهما لعدم الاثم في الحيوان واقتضاء اثم
 الكفر التأييد في النار والمؤمن لا يتأيد فيها وليس للكافر سوى كفره اثم وفي
 بعض النسخ زيد قوله لانه غير مكلف بالفروع اقول ان كان المقام مقام الرواية
 فلا مجال لاحد ان يتكلم وان سوع جانب الدراية فيجوز تخفيف عذاب الكافر
 بتحميل قوة بعض وزره الى المسلم مثلا ولا شك في تفاوت عذاب الكفار بل ذلك
 انفع له من تعذيب المسلم لحقه ويجوز ان يخلق الله تعالى الحيوان مراعى على
 وفق اقتضاء طبيعته ويجعلها في مقابلة حقه والله قادر على خلق قوة الرضاء عنه

(و) بكرة (الخرقة لمسح العرق والا متخاط
 ان كانت متقومة) قيل بان كانت ذات نفوس من الحرير (لانه دليل الكبر)
 وان لم يكن في قصده وقيل مقيد ذلك بالنية وفي الخلاصة كل ما فعل على وجه
 التكبر بكرة وما للمحاجة لا (و) بكرة (ستر الخيطان باللبود ونحوها للزينة
 لا الحر او البرد ولا بأس بان يكون في بيت ازجل ثياب ديباج لا تلبس واواني
 من الذهب والفضة للنجم) لاظهار الجمال (لا لاكل وانسرب) كذا
 في الخلاصة (واما تضويل الثوب الى ما تحت الكعب) فان كان كبيرا فكروه
 تحريما) وعلامته ان لا يلبس اذا كان قصيرا (والاشكروه تزييها واما لبس
 الثياب الرفيعة) مما ونسجها (فان لم يكن للكبر والرياء فخا زيل مستحب
 في الاعباد والجمع ونحوهما) قيل كجامع الدرس وقد سمعت سابقا انه عليه
 الصلاة والسلام ارتدى برداء قيمته الف درهم بل اربعة آلاف وابو حنيفة
 رحمه الله برداء قيمته اربعمائة دينار (واما) الثياب (الحسنة) اي العليظة
 (والمرقعة فستحبة في اكثر الاوقات ان لم يقصد) بلبسها (الرياء) والاحرم
 (ولبس الخيط وستر الرأس باللباس المتصل) بعضه بعض (للمحرم) حرم (والوجه
 للمحرمه ولبس ثوب الغير بلا اذنه) امامه فلا بأس (ومنها مماسة بدن الاجنبية
 مطلقا) بسهوة او لاسبابة او عجوزا (بلا عذر الا كف العجوز لما مرو) مماسة
 (عورة الغير مطلقا) بسهوة او ما محرما او ذكرا او اناي (بلا عذر)
 كالنداوى (وامماسة بسهوة غير زوجته وامته) الحال (ويدخل في المماسه
 المضاجعة والمعانقة والتقبيل ومماسه ما تحت اسرة الى ما تحت الركبة
 بلا حائل من زوجته وامته الخائضين والنفسائين) ويحل مماسه فوق الارار
 (وقال في الخلاصة تقبيل يد العالم) اي العامل لان صفة العلم مما يكون
 مادحة اذا قرن بالعمل والعالم لا يكون عالما الا بالحسنة التي تحسى الله من
 عباده العلماء فالمراد ليس الا العلم السريع (والسلطان العادل) فان للذالم
 لا يستحق التعظيم الاختياري (جائز وتكلموا في تقبيل يد غيرهما قال
 بعضهم ان اراد به تعظيم المسلم لاسلامه فلا بأس به) طاهره الشمول نحو
 الفاسق والفسالم فقيه خفاء (والاولى ان لا يقبل) طاهره الشمول نحو
 الوالدين كالصالحاء الا ان يدعى الشمول بطريق الدنلة والمناسبة (هدا)
 اي الغير (مع ما تقدم في الفساوى) من انه لا ينبغي (وفي اجسام الصغير بكرة
 ان يقبل الرجل من رجل ويده او يمسها منه او يعانقه وقال ابو يوسف

رحمه الله لا بأس به) انتهى كلام الخلاصة وفي الدرر وكره تقبيل الرجل
وعناقه في ازار واحد ولو عليه قميص او جبة لا يكره وعن عطاه سئل ابن
عباس رضي الله تعالى عنهما عن المعانقة فقال اول من عانق ابراهيم
خليل الرحمن كان بمكة فاقبل اليها ذوالقرنين فلما وصل الى الابطح قيل له
في هذه البلدة ابراهيم خليل الرحمن فقال ذوالقرنين ما ينبغي لي ان
اركب في بلدة فيها ابراهيم خليل الرحمن فنزل ذوالقرنين فمشى
الى ابراهيم عليه السلام فسلم واعتمقه وكان اول من عانق وقد ورد
احاديث في النهي عن المعانقة وتجويزها والشيخ ابو منصور وفق بينهما
فقال المكروه ما يكون بشهوة والجاز ما يكون تبركا واكراما انتهى ولا بأس
بتقبيل وجه الميت الصالح تبركا كما فعل ابو بكر بين عيني رسول الله عليه السلام
بعد ما قبض وما يفعله الجهال من تقبيل يد نفسه اذا لقي غيره فكرهه
ولا رخصة فيه وما يفعلون من تقبيل الارض بين يدي العلماء فحرام والفاعل
والراضى آثم لان يشبه عبادة الوثن وهو ليس بكفر عند الصدر الشهيد
لانه يريد به التحية وكفر عند السرخسي (ومنها السكنى في المسكن المغصوب)
لانه تصرف في ملك الغير بلا اذنه حتى قيل لا يجوز اجابة دعوة من سكن
في الدار المغصوبة وعبادته بلا اذن صاحبها وعن احاديث مسلم من
اقتطع شبرا من الارض ظلما طوقه الله اياه يوم القيامة من سبع ارضين وفي
حديث البخاري من اخذ من الارض شيئا بغير حق خسف به يوم القيامة
الى سبع ارضين وفي الجامع ومن اقتطع ارضا ظلما اتى الله وهو عليه غضبان
وفي شرحه قليلا او كثيرا لمالك معين او لا كبيت المال وسواء اقتطعها
للملك او ليرزعها فيردها ويشمل غير المال كجلد مائة وسرجين (ومنها
عقوق الوالدين او احدهما) فيما يباح في الدين (قال الله تعالى وقضى ربك
ان لا تعبدوا الا اياه) لا غيره لان غاية التعظيم لا يجوز الا لمن له غاية العظمة
ونهاية الانعام وهو ليس الاله تعالى ويجوز ان تكون ان مفسرة ولانهاية
(و بالوالدين احسانا) بان تحسنوا او احسنوا احسانا لانها السبب
الضاهري للوجود والتعيش ولا يجوز ان يتعلق الباء بالاحسان لان صلته
لا تتقدم عليه (اما يبلغن عند اكبر احد هما او كلاهما) اما ان الشرطية
وزيدت عليها مائتا كيدا ولذا صح لحقوق النون المؤكدة بالفعل واحدهما
فاعل يبلغن او بدل على قراءة حزة والكسائي من الف يبلغان الراجع

الى الوالدين وكلاهما عطف على احد هما فاعلا او بدلا وذلك لم يجز ان يكون تأكيدا للالف ومعنى عندك ان يكونا في كنفك وكفالتك (فلا تقل لهما) فلا تنضجر مما يستقدر منهما ويستقل من مؤنتهما (اف) وهو صوت يدل على التضجر وقيل اسم هو التضجر والنهي عن ذلك يدل على المنع من سائر انواع الابداء قياسا بطريق الاولى وقيل عرفانها عما يؤذيهما بعد الامر بالاحسان بهما (ولا تنهرهما) ولا تزجرهما عما لا يعجبك باغلاظ وقيل النهي والنهر والنهم اخوات (وقل لهما) بدل التأفيف والنهر (قولا كريما) جيلا لاسوء فيه (واخفض لهما جناح الذل) تذلل لهما وتواضع فيهما واطرافته الى الذل للبيان والمبالغة كما اضيف حاتم الى الجود (من الرحمة) من فرط رحمتك عليهما لافتقارهما الى من كان افقر خلق الله اليهما (وقل رب ارحهما) وادع الله ان يرحمهما برحمته الباقية ولا تنكف برحمتك الفانية وان كانا كافرين لان من الرحمة ان يهد بهما (كما ربياني صغيرا) رحمة مثل رحمتها على وتربيتها وارشادها الى في صغرى وفاء بوعدك للراحمين وقال الله تعالى في سورة لقمان (ووصينا الانسان بوالديه) اي باحسانهما وبرهما (جلته امه وهنا على وهن الآية) قال ابن عباس رضى الله تعالى عنهما شدة بعد شدة وقال الضحك ضعفا على ضعف وقال مجاهد منقعة على منقعة ويقال الحمل ضعف والطلق ضعف والوضع ضعف ويقال للوالدين على الولد عشرة حقوق ١ اذا احتاجا الى الطعام اطعمهما ٢ اذا احتاجا الى الكسوة كساهما ان قدر ٣ اذا احتاجا الى الخدمة خدمهما ٤ اذا دعوا اجابهما وحضرهما ٥ اذا امراهما بامر اطاعهما ما لم يأمر بالمعصية واما في السبهات فيختلف فالأكثر الاطاعة لان ترك السبهة ورع ورضى الوالدين حتم وقد سبق لا يخرج في السفر المباح بلا اذن واما الخروج الى فرض الحج فان كانا واحدا هما محتاجين الى خدمته فلا يخرج والا فلا بأس وعند غلبة خوف الطريق لا يخرج مطلقا بلا اذن وكذا ساير كل سفر لان الخوف يضر بهما ويؤذي بهما كما في قاضيجان وفي كثر العباد لا يسافر بغير اذن استاذه حتى لا يكون عاقا في سفره فلا يجرد من بركات سفره شيئا انتهى ٦ التكلم باللين بدون عنف ٧ لا يدعوا باسمهما ٨ يمسي خلفهما ٩ ان يرضى لهما ما يرضى لنفسه ويكره لهما ما يكره لنفسه ١٠ ان يدعوا لله بالمغفرة كلما يدعوا لنفسه وعن الصحابة ترك الدعاء للوالدين بضيق العيش وطريق ارضاهما عند موتها على السخط انما يكون بصلاح الولد لانه ليس شيء احب اليهما من صلاحه وبصلته

قربتهما واصدقأتهما وبالذعاء والصدقة لهما قال رجل من بني سلمة له
 صلى الله تعالى عليه وسلم ان ابوى قد مات فهل بقى من برهما على شىء قال
 نعم الاستغفار لهما وانفا ذعهدهما واكرام صديقتهما وصلوة الرحم التى
 لاتوصل الابهما (خ ت س عن ابن عمر وبن العاص رضى الله تعالى عنهما
 ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال الكبار) ليس المراد الحصر فان ذكر
 الشىء لاينا فى ما عداه ومفهوم المخالف ليس بمعتبر عندنا او الزيادة لم يوح له
 عليه الصلاة والسلام عند هذا البيان فلا بنا فى الزيادة فى الرواية الاخرى
 (الاشراك) بالله تعالى من نحو شجر او حجر او شمس او قراونى او شيخ او جنى
 او نجم ثم المراد من الاشراك مطلق الكفر وتخصيص الشرك لغلبته فى الوجود
 حالئذ واحتمال ارادة تخصيصه رديان بعض الكفر اقبح من الشرك
 وهو التعطيل لانه نفي مطلق والاشراك اثبات مقيد (وعقوق الوالدين)
 مصدر عوق يقال عوق والده يعوق عقوقا فهو عاق اذا آذاه وعصاه وخرج
 عليه وبنى الفيض وان علوا كالا جداد والجدات والعقوق كل ما يتأذى به
 الوالد تأذيا ليس بهين مع كونه ليس من الافعال الواجبة ذكره النووى
 كابن الصلاح انتهى لكن فيه نوع تأمل بما ذكر آنفا (وقتل النفس)
 بغير حق (واليمين الغموس طك عن ثوبان رضى الله تعالى عنه) مولى
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (عن النبي عليه الصلاة والسلام انه قال
 ثلاث لا ينفع معهن عمل) اى مع كل منهن نفعاتا ما اورأسا ان استحل ذلك
 (الاشراك بالله وعقوق الوالدين) بان يصدر ما يتأذى به الوالد من ولده
 من قول او فعل ما لم يتعنت الوالد وضبطه ابن عطية بوجوب طاعتها
 فى المباح فعلا وتركها وندبها فى المندوب وفرض الكفاية كذلك (والفرار
 من الزحف) حين لا يجوز الفرار ككونهم ضعف المسلمين ثم عن البيهقى فى سند
 الحد يث يزيد بن ربيعة وهو ضعيف (حك ط ب عن ابى بكره رضى الله تعالى
 عنه مر فوعا كل الذنوب يؤخر الله تعالى منها) اى من عقوبتها وانفا مها
 (ما شاء الله الى يوم القيمة) امهالا (الاعقوق الوالدين فان الله يجعله لصاحبه
 فى الحياة) الدنيا (قبل الممات) ولا يغتر العاق بالتأخير بل يقع ولو بعد حين
 كما نقل عن بعض السلف من ظهوره بعد اربعين سنة (ط ط عن جابر
 رضى الله تعالى عنه مر فوعا اياكم وعقوق الوالدين فان ربح الجنة) فى
 عرصات القيمة (توجد من مسيرة الف عام) لايتوهم التثا فى بما وردانه

يوجد من مسيرة خمسة عام لانه يختلف باختلاف العمل قوة وضعفا قلة
وكثرة (والله لا يجدها) اي ربحها (عاق) نكرة في سياق النفي فيفيد العموم
ويشمل القلة ايضا (ولا فاطع رحم) واجب صلتهما وقد تمسك منه
(ولا شيخ زان) لان ارتكاب الزنا مع خور شهوته ناشئ من تمرده ونسيان
آخريته وقلة خوف ربه (ولا جار) اسم فاعل من جر بمعنى سحب (ازاره
خيلاء) اي كبرا (انما الكبرياء لله رب العالمين) لان الكبرياء مما خص به تعالى
وصدر الحديث خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا معشر المسلمين
اتقوا الله وصلوا ارحامكم فانه ليس من ثواب اسرع من صلاة الرحم واباكم
والبغي فانه ليس من عقوبة اسرع من عنوق البغي الحديث وفي تبين
المحارم عن البخاري ان رجلا جاء الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فاستأذنه
في الجهاد فقال احى والداك قال نعم قال ففيهما فجاهد وفي رواية قال
جئت ابايكم على الهجرة وتركت ابوي بيكيان قال ارجع اليهما فاضحكهما
كما ابكيتهما وفي رواية اتى رجل اليه عليه الصلاة والسلام قال اني
اشتهي الجهاد ولا اقدر عليه فقال هل يوتي من والدك احد فقال امي فقال
قابل الله في برها فاذا فعلت ذلك فانت حاج ومعترو مجاهد رواه ابو يعلى
وغيره وفي رواية الزم رجلها فشم الجنة وقال رجل يا رسول الله ما حقهما
على ولدهما قال هما جنتك ونارك رواه ابن ماجه وروى ان رجلا اتى
ابا الدرداء رضي الله تعالى عنه فقال ان لي امرأة وامى تأمرني بطلاقها فقال
سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول الوالدان اوسط ابواب
الجنة وان شئت فاضع ذلك الباب او احفظ رواه ابن ماجه وعن ابن عمر
رضي الله تعالى عنهما قال كانت تحتى امرأة احبها وكان عمر يكرهها فقال
طلقها فابيت فاتي عمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال لي عليه
الصلاة والسلام طلقها رواه ابوداود وقال عليه الصلاة والسلام من بر والديه
طوبى له زاد الله في عمره رواه الطبراني وقال صلى الله تعالى عليه وسلم رعم الله
ثم زغم انفه ثم رغم انفه قيل من يا رسول الله قال من ادرك والديه عند الكبر
او احدهما ثم لم يدخل الجنة رواه مسلم وعن جابر بن سمرة رضي الله تعالى عنه قال
صعد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم المنبر فقال آمين آمين آمين فقال اتاني جبرائيل
فقال يا محمد من ادرك احد ابويه فمات فدخل النار فابعده الله تعالى فقل آمين
فقلت آمين فقال يا محمد من ادرك شهر رمضان فمات فلم يغفر له فادخل النار

فابعد الله فقل آمين فقلت آمين فقال ومن ذكرت عنده ولم يصل عليك
 ذات فدخل النار فابعد الله فقل آمين فقلت آمين رواه الطبراني وغيره وجاء رجل الى
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال يا رسول الله شهدت ان لا اله الا الله وانك
 رسول الله وصليت الخمس واديت الزكوة وصمت رمضان فقال صلى الله
 تعالى عليه وسلم من مات على هذا كان مع النبيين عليهم الصلاة والسلام
 والصديقين والشهداء يوم القيامة هكذا ونصب اصبعه مالم يعق والده
 رواه الطبراني وغيره ولما كانت حرمة العقوق من النصوص مطلقة ولم يكن
 الحكم في نفسه على اطلاقها نبه عليه بقوله (اعلم ان العقوق انما يكون
 بالمخالفة في غير المعصية) المتفق عليها واما الذي اختلف في كونه معصية
 مثل اكل صوم النفل بعد الظهر ففيه ايضا عقوق كما في الحاشية (اذل طاعة
 للمخلوق في معصية الخالق واليه) اي في عدم الاطاعة في معصية الخالق
 (اشار تعالى بقوله وان جاهداك على ان تشرك بي ما ليس لك به علم فلا
 تطعهما الآية) والآية وان دلت على عدم جواز الاطاعة في الشرك
 لكن الفقهاء قالوا الحكم كذلك في سائر المعاصي قياسا عليه بجماع مخالفة
 امر الله تعالى بالاختيار كذا ذكره المحشي اقول قرر في محله ان المناسبة بعنى
 المشاركة في مطلق الجنس مالم يكن جنسا ابعد كافية في القياس فلا يتوهم
 انه قياس مع الفارق وفي الجامع بر الوالدين يجرى عن الجهاد اي يقوم مقامه
 فكانه لوقعة خاصة مقتضية لذلك والافرتبة الجهاد اعلى واعظم وفيه
 ايضا بر الوالدين يزيد في العمر كما في الكتب السابقة ايضا في السفر الثاني
 من التوراة اكرم اباك وامك ليطول عمرك في الارض التي يعطيكها الرب الهك
 وفيه ايضا بروا آباءكم وامهاتكم يبركم انساؤكم وكاتدين تدان وفي المفتاح
 قال صلى الله تعالى عليه وسلم بر الوالدين افضل من الصلاة والصوم والحج
 والعمرة والجهاد في سبيل الله وقال بر الوالدة على الولد ضعفان وقال الوالدة
 اسرع اجابة قيل يا رسول الله ولم ذلك قال هي ارحم من الاب ودعوة الرحيم
 لا تسقط قال انس رضى الله تعالى عنه قال صلى الله تعالى عليه وسلم الغلام
 يعق عنه في اليوم السابع ويسمى وبمط عنه الاذى فاذا بلغ ست سنين ادب فاذا بلغ
 تسع سنين عزل فراشه فاذا بلغ ثلاث عشرة ضرب على الصلاة فاذا بلغ
 ست عشرة زوجه ثم اخذ بيده وقال ادبتك وعلمتك وانكحتك اعوذ بالله تعالى
 من فتتك في الدنيا وعذابك في الآخرة وقيل ولدك ربحانتك سباعا وخادمك



تساعثم هو عدوك او صديقك وقال صلى الله تعالى عليه وسلم حق كبير الاخوة
 على صغيرهم كحق الوالد على ولده انتهى وفي المناوي عند هذا الحديث اى
 فى وجوب احترامه وتعظيمه وتوقيره وعدم مخالفة ما يشيره ويرتضيه
 (وان الكفر لا يحمل) اى لا يجعل حلالا (العقوق) للوالدين فى الفيض عن
 الرازى قوله تعالى وبالوالدين احسانا غير مفيد بالاسلام لان الحكم المرتب
 على الوصف مشعر بعلية الوصف فالعلة مجرد كونهما والدين ولو كافرين
 وقيل قوله تعالى وصاحبهما فى الدنيا معروفا انزلت فى الابوين الكافرين
 (حتى يجب على المسلم نفقة الوالدين الكافرين) وكذا الكسوة والسكنى اما
 بعموم مجاز او تغليب او بطريق المقايسة (وخدمتهما وبرهما وزيارتهم
 الا ان يخاف ان يجلباه الى الكفر) بحداثة سنه او بحداثة اسلامه ولم ترسخ
 قواعد الاسلام فى قلبه (فيجوز ان لا يزور حينئذ كذا فى الخلاصة) ومقتضى
 التفريع ان يضم الخدمة لاسمى الخدمة فى داخل البيت الا ان يحمل على
 الاضطرار فالهلاك عند عدم الخدمة قطعى والجلب الى الكفر وهمى
 (ولا يفودهما الى البيعة) مثلا (ويفودهما منها الى المنزل) لان القود اليها
 معصية بخلافه الى المنزل (تمة) فى تربية الاولاد فلا يرضع الاصالحة لانا كل
 الحرام فان اللبن الحاصل من الحرام لا بركة له واذا رضع منه مال طبعه الى ما
 يناسبه من الخبائث ثم يعلمه آداب الاكل بحيث لا يوالى اللقم ولا يبلطخ به
 وثوبه ويذم عنده سبىء الاخلاق من الصبيان ويمدح حسان اخلاقهم
 ثم يجب ان يقدم الى المكتب لتعليم القرآن ويذكر عنده احاديث الانبياء
 ومناقب الصالحاء ويحفظه عن لا يضبط لسانه عن الفحش ولا جوارحه عن
 القبائح كالشعراء فاذا صدر منه خلق جميل او فعل حسن يكرم ويجازى عليه
 بما يفرح به ويمدح به بين اظهر الناس فان خالف ذلك احسانا يتفاضل
 ولا يكشف فان عاد ثانيا يعاقب سرا ويهدده ويجعل الامر عظيما ولا يكثر
 التخويف بالعقاب فى كل حين والام تخوفه بالاب وتزجره بالقبائح ويعود
 الحشونة من الطعام والملبس والمفرش ويعود التواضع والحلم والاكرام لكل
 من عاشره ويعلم العناء ويمنع الاخذ من كل احد ويقبح اليه دراهم والدنانير
 والظمع ويعلم آداب الجلوس عند الناس ويمنع عن كثرة الكلام ويؤذن بعد
 المكتب او التعليم بالعب اليسر لئلا يذهب ذكاؤه ويميت قلبه ويعلم طاعة
 الوالدين وطاعة معلمه ومؤدبه ومن هوا كبريئانه وقواعد اكرامهم ويمنع

من اللعب في محضرهم ويعلمه من حدود الشرع ويخوفه من نحو السرقة والحرام ومن نحو الغيبة والكذب ونخشيات الكلام ويعلمه فناء الدنيا وزوالها والموت منتظر في كل ساعة ويرغبه في نعيم الجنة وما يدعو اليها ويخوفه بالنار وما يكون باعثا اليها ويقول ان الجنة لمن كان قارئا وعالما والنار لمن كان جاهلا وفاسقا واعلم ان الصبي خلق جوهره قابلة للنفس للخير والشر جميعا وانما ابواه يميلان به الى احد الجانبين قال عليه الصلاة والسلام كل مولود يولد على فطرة الاسلام فابواه يهودونه وينصرانه ويمجسانه فكل الحرام منشأ لكون الولد شريرا فانهما عند عدم اجتنابهما من الحرام يكون طبع الولد مائلا الى كل الشر وفي هذا الزمان اكثر الناس شريرا وفاسقا انما هو من حصولهم من لقمة الحرام كذا في التبيين وفي الشريعة ويعلم الكتاب اذا عقل وما يحتاج اليه من الفرائض والسنن ويعلم السباحة والرمي ولا يرزقه الا طيبا وان الولد امانة لله اودعه اياهما طاهرا مطهرا فيجتهد في صيانة دينه وعرضه ويؤديه بأداب الله فان ذلك خير له من كثير من القرب فانه مسئول عنه يوم القيامة وموآخذ بالتعصير فاذا تكلم بعلمه اولا لا اله الا الله سبع مرات وقوله تعالى فتعالى الله الملك الحق لا اله الا هو رب العرش الكريم ويلقنه آية الكرسي وآخر سورة الحشر ومن فعل ذلك لم يحاسبه الله يوم القيامة ويعوده على فعل الخيرات وثوابه للوالد ويسوي بين اولاده في العطاء ويعاشر الاولاد بالرحمة واللاطف واللينه ويقبلهم عن شفقة ورأفة ويباسطهم في الكلام واللعب المباح وكان صلى الله تعالى عليه وسلم يدلع لسانه للحسن فاذا رأى الصبي حرة لسانه يهتدي ولا يضيق قلبه ببكاء الرضيع فانه ذكر وتهليل وتحميد واستغفار لوالديه (ومنها) من الآفات الانسانية

(قطع الرحم) وهو من الكبار (م عن ابى هريرة رضى الله تعالى عنه مر فوعا ان الله خلق الخلق) اي قدر جميع المخلوقات في علمه السابق على ما هم عليه وقت وجودهم (حتى اذا فرغ منهم) اي اتم قضاءهم والفراع تمثيل وقول الاكل خلق ان كان بمعنى اوجد فالفراع على حقيقته رديان الفراغ الحقيقي بعد الشغل والله سبحانه وتعالى لا يشغله شأن عن شأن ثم ان ذا بعد خلق السموات والارض وابرارها للوجود او بعد خلقها كتبها في اللوح او بعد انتهاء خلق ارواح بنى آدم عند قوله الست بربكم (قامت الرحم) حقيقة بان تجسد وتكلم والقدرة صالحة او هو تمثيل واستعارة اذ الرحم معنى وهو الاتصال

القربى من النسب فشبّهت بمن يحتاج الى الصلّة فاستعاضت من القطيعة
 والمراد تفخيم شأنها (فاخذت بحقوالرحمن) الحفوشد الا زار كناية عن
 كمال التذال والتواضع والتضرع الى الله تعالى خوفا من القطيعة كما ان اخذ
 حقوا انسان دال على كمال تضرع الاخذ وتذلل لاجل حصول مراده لان
 عادة المستجير ان يأخذ بذيل المستجار به او بطرف ازاره وربما يأخذ بحقه وازاره
 تفصيحا لامره ومبالغة وتوكيدا في الاستجارة فكانه يسيره الى ان المطلوب
 ان يحرسه ويذب عنه وانه لاصق به ولا ينفك عنه فاستعبر ذلك للرحم
 واستعاضتها بالله تعالى من القطيعة وهو ايضا مجاز ادناء للمعنى المعقول الى المثال
 المحسوس المعتاد بينهم ليكون اقرب الى فهمهم وامكن في نفوسهم لان عمه
 حقيقة قيام وصورة كلام كما تقول اردت ان اقطع محبتك فقامت محبتك فثبتت
 بقلبي او المراد بقيامها قيام ملك يتكلم به على لسانها باذن الله تعالى ويمكن
 ان يكون الرحم مصورة بصورة باذن الله تعالى لها (مه) اي اسكتي واكفي
 عن هذا (قالت) اي الرحم قالا او حالا (هذا مقام العائذ بك) اي مقامى هذا
 مقام المستجير بك (من القطيعة) يعنى سبب عيادى بحقوق خسية ان يقطننى
 احد (قال) تعالى (نعم اما ترضين) خذاب للرحم والاستفهام للتقرير لما بعد
 ما النافية (ان اصل من وصلك) بان اعطف واحسن فكناية عن عظيم
 احسانه (واقطع من قطعك) كناية عن حرمان انعامه (قالت بلى قال) تعالى
 (فذلك) اي الحكم السابق حصل (لك) بكسر الكاف فيهما وصله الرحم
 بالمال ونحو عون على حاجة ودفع ضرر وطلاقة وجه ودعاء والمعنى الجامع
 ابصال الممكن من خير ودفع الممكن من شر وهذا انما يطرد ان استفسروا
 والا فان فجروا فقطعتهم في الله صلتهم بشرط بذل الجهد في وعظهم ومن
 ثم قتل امين هذه الامة اياه كافرا غضبا لله ونصرة لدينه (ثم قال صلى الله
 تعالى عليه وسلم اقرؤا ان شتم فهل عسيتم) فهل يتوقع منكم (ان توليتهم)
 امور الناس وَاَمْرٌ تَمَّ عَلَيْهِمْ اَوْ اعْرَضْتُمْ وَتَوَلَيْتُمْ عَنِ الْاِسْلَامِ (ان تفعلوا
 في ارض وتفضعوا ارحامكم) والمعنى انهم لضعفهم في الدين وحرمتهم في
 الدنيا احقاء بان يتوقع ذلك منهم من عرف حالهم ويقول لهم هل عسيتم
 (اولئك) اشارة الى المذكورين (الذين لعنهم الله) لافسادهم وقطعهم الارحام
 (فاصمهم) عن استماع الحق (واعمى ابصارهم) فلا يهتدون الى سبيله (افلا
 يتدبرون القرآن) ينفع صوته وما فيه من المواعظ والزواجر حتى لا يجتروا على

المعاصي (ام على قلوب افعالها) لا يصل اليها ذكر ولا ينكشف لها امر
او معنى بل على قلوب اغظيتها بشوم اعمالهم اى القبيحة فلذلك لا يتدبرونه
ولا يعتنونه (حب عن عبدالله بن ابي اوفى رضى الله تعالى عنه مر فوعا ان الرحمة
لا تنزل على قوم فيهم قاطع رحم) بخوايذاء وهجر اراد بالقوم الذين يساعدون
على قطعيتها ولا ينكرون عليه او هو على العموم لقوة جرمه يعود على جلسائه
بالحرمان والمراد بالرحمة المطر فيحبس عنهم المطر بشوم المعاصي وهذا
وعيد عظيم ويحتمل تخصيص هذا بما اذا علموا حاله فلم يمنعوه ولم يخرجوه
من بينهم ويحتمل عدم العلم بحاله ان لا يكون عذرا بل دليل على عدم اعتناء
اولئك القوم بالامور الدينية وانهم لا يتفقدون بعضهم بالامر بالمعروف والنهي
عن المنكر وفيه اشارة الى طلب هجر القاطع في المجلس وينبغي ترك مجاورته لمن تيسر له
ذلك وانه لا يوافق في سفره ونحوه قيل ضعفه المنذرى وعن البيهقي فيه
ابو آدم المحاربي وهو كذاب كذا في الفيض (طب عن الاعمش انه كان ابن المسعود
جالسا بعد الصبح في حلقة) من الناس (فقال انس الله تعالى) اى سألت
بالله (قاطع رحم) مفعول ثان (لما قام عنا) اى الاقام عن مجلسنا ولم يجلس معنا
(فانازيد ان ندعور بنا) بخوايذاء الدينية والدينية (وان ابواب السماء مرتجة)
اى مغلقة (دون قاطع رحم) فاذا لهما معيار دعاءه وبسبه يرد دعاؤنا علينا (اعلم
ان قطع الرحم حرام) كبيرة (ووصلها واجب ومعناه) اى الوصل (ان لا ينساها)
اى الرحم (ويتفقد ها بالزيارة) وبالوصول الى المنزل (او الاهداء) لما قدر عليه
(او الاعانة باليد او القول واقفه) ادناه (التسليم) بنفسه عليه (او ارسال السلام)
ان بعيدا (او المكتوب ولا توقيت فيه) وقتا معينا بل المعتبر العرف المألوفة
لا كما يقول بعض ابناء الزمان انه مقدر بثلاثة اعوام كافي الحاشية وفي الدرر
صلة الرحم واجبة ولو بسلام وهدية ونحية وهى معاونة الاقارب والاحسان
اليهم والتلطف بهم والمجالسة لهم والمكاملة معهم ويزور ذا الارحام غبا فان
ذلك يزيد الفتى حبا بل يزور اقرباءه كل جمعة او شهر وتكون كل قبيلة وعشيرة
يد واحدة في التناصر والتظاهر على من سواهم في انظهار الحق ولا يرد بعضهم
حاجة بعض لانه من التضعية وينزل العم والاخ والحال منزلة الوالد وينزل
الحالة والعمة منزلة الام في التوقير والضاعة وفي الخدمة كافي الشريعة (وتجب
لكل ذى رحم محرم) وفي شرح المشارق اختلفوا في الرحم التي تجب صلتها قال
قوم هي قرابة كل ذى رحم محرم وقال آخرون هي قرابة كل قريب محرما
كان او غيره قال النووى للصلة درجات باعتبار يسر الواصل او عسره

وإدناه ترك المهاجرة عن قريبه (واختلف في غير المحرم منه) قال في شرح
 الشريعة بطلق القرابة على عصبة أو صاحب فرض أو لاى من ذى الرحم
 كنت العم والخال (ويدل على عدم وجوبه جواز النكاح) لأنه إمامة التقاطع
 (والجمع بين أمرأتين لو فرض كل منهما ذكراً لم تحرم عليه الأخرى إذ علة
 عدم جواز النكاح والجمع لزوم قطع الرحم في الجواز) لأن الجمع بفضي إلى
 قطيعة الرحم إذا المعادة معنادة بين الضرأ لرعل المراد نبي الوجوب فقط
 فإن استحباب صلة الأباعد من الأقرباء بمنزلة المجمع عليه ويؤيده شرعية
 المعامل وقيل عن الضحاك في قوله تعالى عز وجل يحول الله ما يشاء ويثبت
 إن الرجل ليصل رحمه وقد بقي من عمره ثلاثة أيام فيزيد الله تعالى من عمره
 ثلاثين سنة وإن الرجل ليقطع رحمه وقد بقي من عمره ثلثون سنة فيحيط
 الله تعالى إلى ثلاثة أيام وفي السرعة في الحديث صلة الرحم تزيد العمر وفي
 حديث الأربعين لابن الكمال الصدقة والصلة تعمران الديار وتزودان في
 الأعمار وأما الأشكال بان الآجال واحدة ومقدرة لا تستأخر فأجاب عنه
 في شرح المشارق بثبوت الآجال المعلق وهذا إنما يكون بما أظهر إلى الملائكة
 وكتبه في اللوح لا بما عند علمه تعالى ولذا أول مثل ذلك بالبركة في الرزق
 وبقاء ذكر الجليل بعده فانه كالحياة وبانه في معنى لو بسط في أجل أحد يعمل
 بسط بالصلة وبانه يثاب في العمر القليل نواب عمل العمر الكثير لكن أبدأ الأول
 بحديث الضحاك أنف لعل المحقق انه من غوامض علم الكلام فغايته متناسيه
 وليس لنا إلا العمل بالنصوص والآثار الصحيحة كفاية صفاته تعالى وأسمائه
 وقد فصلت هذا المبحث في رسالة فردة على حديث لا يزيد العمر إلا البر (ومنها
 إبداء الزوجة) قولاً وفعلاً تصر بحاوتها ورضا وكاية (زوجها ومخالفتها إياه)
 فيما لامعصية (وعدم رعاية حقوقه) عن أبي هريرة مر فوعا لو كنت أمراً
 أحداً إن يسجد لأحد (سوى الله تعالى تعظيماً وإدائه لحقه) (لامرت لزوجته
 أن تسجد لزوجها) لأنه غاية التعظيم ونهاية التكريم لأن فيه وضع أشرف
 الأعضاء على أخس الأشياء وهو التراب وفيه بيان امتناع السجدة لعنه
 تعالى وإن أكيد حق الزوج على الزوجة (وعن النبي عن عبد الله بن يزيد عن أبيه
 جاء أعرابي إليه عليه الصلاة والسلام فقال أرني شيئاً زداده يقينا قال ما تريد
 قال ادع إلى تلك الشجرة فلأتك قال فاذهب فادعها فذهب فقال اجبي إليه
 صلى الله تعالى عليه وسلم قالت على جانب من جانبيها فقطعت عروقها حتى
 انتهت إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال حسبي حسبي فأمرها

فرجعت فدان عروقها في ذلك الموضع ثم استوت فقال الاعرابي ايدن لي
اقبل رأسك ورجليك فاذن له فقبل رأسه ورجليه فقال ايدن لي اسجد لك
قال لا يسجد احد لا احد من الخلق ولو كنت امر الاحد بذ لك لامرت المرأة
بان تسجد لزوجها والحديث في الجامع لو كنت امر احدا ان يسجد لاحد
لامرت النساء ان يسجدن لزوجهن لما جعل الله عليهن من الحق قال
شارحه وتمته عند احد لو كان من قدمه الى مفرق رأسه قرحة تتجس من
القيح والصديد ثم استقبلته فلحسته ما ادت حقه ثم قال وفيه قصة كان لاهل
بيت جل اسحب عليهم فنعهم ظهره فاخبروه عليه الصلاة والسلام بان
الزرع والنخل عطش فقال عليه الصلاة والسلام قوموا فدخل الحائط
والجمل في ناحيته فقالوا قد صار كالكلب الكلب يخاف عليك صولته قال ليس
علي منه بأس فلما نظر الجمل اليه اقبل نحوه حتى خرسا جدا بين يديه فاخذ
ناصيته حتى ادخله في العمل فقالوا هذا بهيمة لا يعقل يسجد لك ونحن نعقل
فمخن احق ان يسجد لك قال لا يصلح لبشر ان يسجد لبشر لو صلح لامرت
المرأة ان تسجد لزوجها لعظم حقه عليها حتى لو كان من قدمه الى مفرق رأسه
قرحة تتجس بالقيح والصديد ثم استقبلته فلحسته ما ادت حقه رواه احد
عن انس رضي الله تعالى عنه قال المنذرى رواه ثقاة مشهورون انتهى
(خ م عنه) عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه (مر فوعا اذا دعا الرجل
امرأته الى فراشه فابت ان تجيء اليه) الى فراشه بلا عذر كالحيض والمرض
والصوم (فبات غضبان لعنتها الملائكة حتى تصبح) لانها مأمورة بطاعة
زوجها وعن النووي ليس الحيض عذرا في الامتناع من الفراش لانه حقا
في الامتناع بها فوق الازار وفيه ان سحق الزوج يوجب سحق الرب واذا كان
كذلك في قضاء الشهوة فكيف اذا كان في امر الدين وانما غي بالصباح لانه
يستغنى عنها بعد الصباح لحدوث المانع عن الامتناع فيه غالبا (زحك عن
ابي هريرة رضي الله تعالى عنه مر فوعا) الا قيس الى ما قبله ان يقول عنه
بالضمير (من حقه) اي حق الزوج على الزوجة (ان لو سال منخراه) ثقبانف
الزوج (دما وقيحا) تميز ان بمعنى الفاعل (فلحسته بلسانها) اللبس اللعق
(ما ادت حقه) وفي الحديث اول ما تسئل عنه المرأة يوم القيمة عن صلاتها
ثم عن حق زوجها وفي الخبر ان المرأة اذا صلت ولم تدع لزوجها ردت صلاتها
حتى تدعوه (طب عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما مر فوعا حق الزوج

على زوجته ان لا تصوم تطوعا) لعل ذلك لازالة سمنها التابع له جبالها ولاقتضاه
 القربان في النهار اول ايرات ضعف مانع من الخدمة اللازمة الالبقة بها
 (الاباذنه) لان اطاعة الزوج واجبة والتطوع نفل والوجوب مرجح على النفل
 (فان فعلت جاءت وعطشت ولا يقبل منها) ولهذا قال الفقهاء لا يجوز
 للمرأة ان تصوم نفلا بلا اذن الزوج واما قضاء او كفارة فجاز (ولا تخرج
 من بيتها الاباذنه) سوى المستثنيات السابقة (فان فعلت لعنتها ملائكة
 السماء وملائكة الرحمة) من عطف الخاص على العام او هم في غير السماء
 وكذا قوله (وملائكة العذاب حتى ترجع اعلم ان على المرأة ان تطيع زوجها)
 في الاستماع) لانها سلمت بضعها بمقابل المهر من قبله بعقد صحيح شرعي
 (متى شاء الا ان تكون حائضا او نفساء فلا تمكنه من الاستماع تحت الازار)
 اي قربان ما تحت الازار واما الاستماع بدون وطئ فيما يدان به وربما يوقع
 فيه فمحرم وعند محمد انما يجنب موضع الدم فقط لان الثابت بالنص حرمة
 دون حرمة ما سواه ويؤيد قول محمد ما في الجامع عن بعض امهات المؤمنين
 كان اذا اراد من الحائض شيئا يعني مباشرة فيمادون الفرج كالمفاخذة التي
 على فرجها ثوبا ظاهره ان المحرم هو الفرج فقط وهو قول الشافعي رحمه
 النووي ومذهب الحنابلة وحملوا ما في الجامع ايضا كان اذا اراد ان يباشر
 امرأة من نساءه وهي حائض امرها ان تتر على الندب جمع بين الادلة
 قال ابن دقيق العيد ليس في الثاني ما يقضي منع ما تحت الازار لانه فعل مجرد
 كذا في الفيض (و) يجب (عليها خدمة داخل البيت) ظاهره ولو من
 بنات الاشراف وقد ينخص (ديانة) لاقضاء فانها توجر بالفعل (من الطبخ
 والكنس والغسل) للاواني والثياب (والخبز ولولم تفعل ائمت) لان
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم امر فاطمة هكذا (ولكن لا يجبر عليها
 قضاء) لكن عن البرازية المنكوحه او المعتدة ابنت الخبز والطبخ ان بها
 علة او من بنات الاشراف يأت الزوج بمن يطبخ لها وان كانت ممن تخدم
 نفسها تجبر عليها وبالجملة ان النكاح نوع رفق عليها طاعة الزوج مطلقا
 وتخدمه فيما تعورف في داخل البيت ولا تعطى شيئا من بيته بدون اذنه
 واهم الحقوق امران احدهما التستر والصيانة والاخر ترك المطالبة
 بما وراء الحاجة والتعفف عن كسبه اذا كان حراما وكانت امرأة السلف
 او ابنته تقول لزوجها اياك وكسب الحرام فاننا نصبر على الجوع ولا نصبر

على النار ولا تفرط في بذل ماله فان اطعمت عن رضى كان لها مثل اجره
والا كان له الاجر وعليها الوزر (روى ان اسماء بنت خارجة قالت لابنتها عند
التزويج انك خرجت من العش الذي منه درجت وصرت الى فراش لا تعرفه
وقرين لم تألفيه فكوني له ارضا يكن لك سماء وكوني له مهادا يكن لك عمادا
وكوني له امة يكن لك عبدا لا تلحقى به فيقلاك ولا تباعدى عنه فيسالك ان دنا
فاقربى منه وان نأى فابعدى عنه واحفظى انفه وسمعه وعينه لا يشم منك
الاطيبا ولا يسمع الاحسنا ولا ينظر الاجيلا والقول الجامع ان تكون قاعدة
في بيتها لازمة لغزلها قليلة الكلام لجيرا انها همتها صلاح شأنها وتدبير
بيتها مقبلة على صلاحاتها وصيامها وتكون قانعة من زوجها بما رزق الله
تعالى ومقدمة حقه على حق نفسها وحق سائر اقاربها متظفة في جميع
احوالها ليستمتع بها ان شاء كذا في مفتاح السعادة (ومنها العكس) اى
ايداء الزوج زوجها (د عن حكيم بن معاوية رضى الله تعالى عنه انه قال
قلت يا رسول الله ما حق زوجة احدنا عليه قال ان تطعمها اذا طعمت)
وجوبا في النفقة الواجبة ونديا في الزيادة (وتكسوها اذا اكتسبت
ولا تضرب الوجه) عند اقتضاء التأديب الشرعى بذب فلا تضرب اصلا
بدون ذنب في البرازية ويضرب بها اذا شتمت الزوج وعن النهاية انما يضربها
لمنفعة تعود اليه لا لما تعود اليها فعلى هذا لا يضربها على ترك الصلاة بخلاف
الاب فانه يضرب ابنه لكن في النصاب يضربها لترك الصلاة على وجه
لا ينقص جمالا وفي الحاشية لا يجوز ضربها اذا كانت الزينة مملوكة لها
لا دخل للزوج فيها (ولا تقبح) اى ولا تشتمها ولا تقل لها قبيحا ولا تقل لها
قبح الله وجهك اولا تنسبها الى القبح اولا تظهر قبا بحها ومعها يباها بالتوبيخ
والتعير (ولا تهجر) عند غضبك عليها (الا فى البيت) بافتراق الفراش
ولا تخرج من البيت ولا تتركها في البيت الخالى فانها ربما تخاف
فى البيت الخالى وربما يقصد هارجل بسوء وغير ذلك (قال الفقيه
ابو الليث رحمة الله تعالى عليه حق المرأة على الزوج خمسة ان يخدمها من
وراء الستر) يعنى يفعل الزوج خدمتها المتعلقة بخارج البيت (ولا يدعها
ان تخرج من الستر) من البيت (فانها عورة وخروجهائهم وترك للمروءة)
وعد في الخلاصة من المواضع التى يضرب الزوج زوجته فيها الخروج
من البيت وعن القنية يضرب ايضا ان ضربت جاربة الزوج غيره وايضا

يضربها في شتمها اياه او الاجنبى او كسفت وجهها لغير محرم او كلمته
 او اعطت من بيته زيادة على العادة وبالجملة كل شئ لزم التعزير عليها فانه يعزرها
 لان الزوج سلطان زوجته لكن يحترز عن الافراط والايلازم على
 الزوج التعزير (وان يعلمها ما يحتاج اليه من الاحكام كالوضوء والصلاة
 والصوم وما لا بد لها منه) كما حكام الحيض والنفس وان علم الزوج فيها
 والافعليه الاذن بالخروج لاجل التعلم والابا ثم ونخرج بلا اذنه اذا وقعت
 نازلة (وان يطعمها من الحلال وان لا يظلمها) بتكليف مصالح خارج البيت
 مثلا (وان يتحمل تطاولها) بالقول او الفعل عليه (نصيحة لها) وذكر
 ان رجلا جاء عمر رضى الله تعالى عنه يشكو من زوجته فلما بلغ بابه سمع امرأته
 ام كلثوم تطاولت عليه فقال الرجل انى اردت ان اشكو اليه من زوجتى وبه
 من البلوى مثل ما بى فرجع فدعاها عمر فسأله فاخبر فقال عمر انى انجأوز عنها
 لحقوق لها على ١ انها ستره بينى وبين النار فيسكن بها قلبى من الحرام ٢
 انها خازنة لى اذا خرجت من منزلى وحافضة لى ٣ انها قصارة لى تغسل ثيابى
 ٤ انها ظئر لولدى ٥ انها خبازة وطباخة لى فقال الرجل ان لى مثل مالك
 فكما تجاوزت عنها انجأوز عنها وبالجملة ينبغى للزوج ان يقوم بحقوق الاهل
 والصبر على اخلاقهن واحتمال الاذى منهن والسعى فى اصلاحهن
 وارشادهن الى طريق الدين والاجهاد فى كسب الحلال لاجلهن والقيام
 بتربية الاولاد قال صلى الله تعالى عليه وسلم ما انفق الرجل على اهله فهو
 صدقة وان الرجل ليوجر فى رفع اللقمة الى فى امرأته (وفى الجامع ايضا
 ما انفق الرجل فى بيته واهله وولده وخدمه فهو له صدقة قال سارحه
 قال الحرانى والمنفق اعلى حالا من المزكى لان المزكى يخرج ما وجب عليه
 فرضا والمنفق يجود بما فى يده فضلا انتهى اقول لعل ذلك على اصلهم
 من ان النفل افضل من الفرض واما عندنا كما امر فان الفرض افضل
 من النفل (ومنها) من الآفات الغير المختصة بعضو (اضاعة الرجل اولاده
 وما يجب عليه نفقته من الاقارب والارقاء والدواب فانه راع فهده رعاية
 يسئل عنهم يوم القيامة) وعنه صلى الله تعالى عليه وسلم كلنكم راع وكلنكم
 مسئول عن رعيته ٧ والرجل راع على اهل بيته مسئول عنهم والمبدراع على
 مال سيده وهو مسئول عنه (خصوصا الاولاد فانه يجب على الاب نفقة
 اولاده الصغار وكسوتهم) واما الكبار اذا كانوا مرضى عاجزين عن الكسب

او اولاد الاشراف ليس من شأنهم الا اكتساب او كانوا متفرغين بتحصيل العلوم الدينية صارفين اوقاتهم اليها فكذا لا تسقط نفقاتهم عن آباءهم بخلاف الكبار الاغنياء او القادرين على الاكتساب وكذا ان كان للصغار اموال ونفقتهم من اموالهم (وتعاليمهم وادبيهم) كما قيل من ادب اولاده ارغم حساده واما اذا صدر منهم منكر فعليه المنع اذا امتنعوا بمنعه والا فالهجر حتى يمتنعوا (قال الله تعالى قوا انفسكم واهليكم نارا) بالنصح والتأديب (وان لا يلبس الحرير) اذا كانوا ذكورا وكذا الذهب (ولا يخرص ايدى الذكور وارجلهم بالخفاء ولا يفيد) في رفع الاثم (قوله امهم فعلت وانا غير راض به لان الرجال قوامون على النساء) يقومون عليهن قيام الولاة على الرعية (والنهي عن المنكر فرض) كما مر مرارا (ومنها الخلوة مع الاجنبية) غير المحرم شابة او عجوزا وعن الملتقى ولا بأس بسفر الامة وام الولد بلا محرم والخلوة بها قيل مباح وقيل لا انتهى لكن منعوا الخلوة والمسافرة مع المحرم الرضاعي كالاخت رضاعا (فانها حرام) بدليل ما في (خم عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما من فوعا لا يخلون احدكم بامرأة) اجنبية (الامع ذات محرم ومنها تشبه الرجل بالمرأة او بالعكس) ان يترى احد الصنفين بزي الآخر (خم عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما من فوعا انه لعن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم المخنثين من الرجال) وهو الذي يشبه النساء في كلامه وحركاته وفي الخضب واللباس وغيرها وتارة يكون هذا الشبه جبلة وتارة يكون بتكلف والمذموم هو الثاني اذ لا تكليف في الافعال الغير الاختيارية لانه تغير لخلق الله وتغير خلق الله مضادة اليه تعالى وكذا مضغ العلك له لانه تشبه بالنساء (والمترجلات من النساء) اي المتشبهات بالرجال (وقال اخرجوهن من بيوتكم فاخرج رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فلانة) اي امرأة كانت مترجلة من المدينة (واخرج عمر) رضي الله تعالى عنه في زمان خلافته (فلانا) رجلا يشبه بالنساء قال النووي في الحديث بيان ان للمخنثي حكم الرجال الفحول عليهم وكذا حكم الخصى والمجبوب وانما نهاهم عن ذلك لانهم يصفون النساء بحضرة الرجال فيفضي ذلك الى الفتنة او الاحتمال ان يكون الداخل عليهن ممن يتكلف بالخنوثة كما عن ابن ملك (وفي رواية لعن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم المتشبهين من الرجال بالنساء والمتشبهات من النساء بالرجال) قال في البرازية والمخنث في الردى من الافعال

(ومنها اذى الجار) قولا

او فعلا ولو ذميا اعلم ان للجوار حقا وورا ما يقتضيه اخوة الاسلام وفي الحديث
الجار المسلم ذوالرحم له ثلاثة حقوق حق الجوار وحق الاسلام وحق الرحم
والجار المسلم له حقان الجوار والاسلام والذمي له حق واحد حق الجوار فقط
وليس حق الجار كفاذى فقط بل احتمال الاذى بل لا بد من الرفق واسداء
طلب الخير والمعروف يقال الجار الفقير يتعلق بجاره الغنى يوم القيامة ويقول
يا رب سل هذا لم منعني معروفه وسد بابه دوني (خم عن عائشة رضى الله
تعالى عنها) وعن ابويها (مرفوعا ما زال جبرائيل عليه السلام يوصيني
بالجار) قال العلاء الظاهر جار الدار لا جارا لجوار لان التوراث كان في صدر
الاسلام بجوار العهد ثم نسخ (حتى ظننت انه سيورثه) سيحكم بتوريت الجار
من الجار واسم الجوار يعنى المسلم والعدل والقريب والبلدى والنافع واضدادهم
وله مراتب فاعلاها من جمع صفات الكمال ثم اكثرها وهم جرا وعكسه
من جمع ضده كذلك فيعطى كلاحقه بحسب حاله ويترجم عند تعارض
الصفات نبه بذلك ان الحقوق اذنا كدت بالاسباب فاعظمها الجوار وهو
قرب الدار فانزله منزلة الرحم وكاد يوجب حقها في المال والجوار مراتب
الملاصقة والمخالطة بان يجمعهما مسجد او مدرسة او سوق او صفة كما
في المعامل وعن القشيري من جيرانك المملكان فلا تؤذهما بعصيانك وراع
حقهما بما تملى عليهما من احسانك واذا كان جار دارك مستحقا للانسان
عليه فخار نفسك وهو قلبك اولى ولا تغفل عن حلول الخواطر المرذئة فيه
ثم جار قلبك وهو معرفتك اولى بان تحافظ حقها ثم جار روحك اولى بان تراعى
حقه ثم اولى من ذلك كله ان لا تغفل عن قوله تعالى وهو معكم ايما كنتم انتهي
روى انه صلى الله تعالى عليه وسلم قال اذا رميت كلب جارك فقد آذيت (خم
عن ابى هريرة رضى الله تعالى عنه مرفوعا والله لا يؤمن) ايما كاملا (ثلاثا)
اي كرر ثلاثا وهو غاية التأكيد لغاية الاهتمام سيما مظان الاهمال وعدم
الاهتمام (قيل من يارسول الله قال الذى لا يامن جاره بوائقه) جمع بوائقه اي
هلكاته وشروبه وغوائله (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر) وهو من آخر
ايام الحياة الدنيا الى آخر ما يقع يوم القيامة وصف بالاخر لانه لا ليل بعده اي
بوجوده بما شتم عليه مما يجب الايمان به فليفعل ما يأتى فان الامر للوجوب
سيما وفرض انتفاء الجزاء يستلزم انتفاء السرط اي الايمان وفي ذكره تنبيه
وارشاد لا يقاظ النفس وتحرك الهمم للمبادرة لامثال جواب السرط

وهو قوله (فلا يؤذ جاره) بنحو ما تقدم وفي حديث آخر فابحسني الى جاره اي من يؤمن بجوار الله تعالى في الآخرة والرجوع الى السكنى في جواره بدار كرامته فليكيف الاذى عن جاره ويتحمل ما صدر منه ويبتس في وجهه وغير ذلك والجار من بينك وبينه اربعون دارا من كل جانب ثم الاكرام قد يكون فرض عين وقد يكون فرض كفاية وقد يكون مندوبا وجمع الجميع ان ذلك من مكارم الاخلاق كذا في الفرض (ولا يمنع احدكم جاره ان يغرز خشبة في جداره) اي جدار الجار وعن الروضة قال صلى الله تعالى عليه وسلم من مات وله جيران ثلاثة كلهم راضون عنه غفر له ومن آذى جاره في غير حق حرمه الله ريح الجنة وما واه النار الا وان الله يسئل الرجل عن جاره كما يسئل عن اهل بيته فمن ضيع حق جاره فليس منا (شيخ عن انس رضي الله تعالى عنه مر فوعا من آذى جاره فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله تعالى) استوجب عقوبة الله اولا يرضى عنه الله او يغضب عليه فان حقيقة الاذى لا تتصور في شأنه تعالى علوا كبيرا (طبز عن انس رضي الله تعالى عنه مر فوعا ما آمن بي) اي انا كاملا لانه يدل على قسوة القلب والشح وسقوط المروءة وعظيم اللؤم وخبث الطوية قال (وكلكم قد نال شعا لبطنه * وشع الفتى ان جاع صاحبه لئيم) من بات شعبان وجاره جابح الى جنبه و (الحال) هو يعلم) انه جابح (خرائطي) اي خرج الخرائطي (عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده رضي الله تعالى عنهم مر فوعا تدرى ما حق الجار) فكانه قال لا قال (اذا استعانك اعنته واذا استقرضك) طلب منك قرض شيء (اقرضته واذا افتقر محددت) من المعاودة بمعنى الجود (عليه بالصدقة) والاحسان (واذا مرص عدته) من العيادة فرض عين او كفاية او نديب (واذا اصابه خير هئأته) من التهئية هي ما يكون عند السرور (واذا اصابته مصيبة عزيتة) حملته على الصبر ودعوت له بالخير (واذا مات اتبعت جنازته) تشيعا لها (ولا تستطل عليه بالبناء) فحجب عنه الريح الا باذنه ولا توءذه بقتار) كهبام ريح البخور او التدرار والعظم المحرق كما نقل عن القاموس (ريح قدرك) فيتأذى بشم ذلك (الا ان تفرق له) الا ان تهدي الجار (منها) من التدرار (وان استريت فاكهة فاهد له فان لم تفعل) الهدية (فادخلها سرا) لئلا يتشوق ويتأذى (ولا تخرج بها اولدك ليغضبها اولده) لفقد ذلك منه وعن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه انه قال ثلاثة اخلاق

كانت في الجاهلية والمسلمون اولى بها اولها انه لو نزل بهم ضيف اجتهدوا
 في برة والثاني لو كانت لواحد منهم حاجة لاخذوا في قضاء حاجته والناس
 اذا لحق بجارهم دين او اصابه جهدا جتهدوا حتى يقضوا دينه واخرجوه
 من تلك الشدة كما عن القنية وفي الشريعة اعلم ان من اهم الامور طلب الجار
 الصالح وفي الحديث التمسوا الجار قبل شراء الدار والرفيق قبل الطريق
 واكرام الجار من سنة الاسلام وفي الحديث حرمة الجار كحرمة الام وفي بعض
 الحديث انه وجب حق الجار الى ان يعين دارا من كل جانب ويواسيه بما يمكن
 ولا يبيت شعبان وجاره جايع ويشركه في فضل رزقه ولا يمنع مصالح البيت
 كالماء والملح والنار والخميرة ويغتم مجاورة المسلم الصالح ففي الحديث ان الله
 ليدفع بالمسلم الصالح عن مائة الف بيت من جيرانه البلاء ويحمّل من الجار
 ما لا يحمّل من غيره انتهى لمخصا وبالجمل ان من جملة حق الجار ان يبدأه بالسلام
 ولا يطيل معه الكلام ولا يكثر عن حاله السؤال ويصفح عن زلاته ولا يطلع
 من السطح على عوراته ولا يضايقه في وضع الجذع على جداره ولا طريقه
 الى داره ويستر ما ينكشف له من عوراته ويعينه اذا نابتة نابتة ولا يغفل
 عن تعهد داره عند غيبته ولا يستمع عليه كلاما ويغض بصره عن حرمة
 ولا يديم النظر الى خادمه ويتلطف لولده في كلامه ويرشده الى ما جهله
 من امر دينه ودينه (ومنها مجالسة جلس السوء خم عن ابي موسى رضي الله

تعالى عنه ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال انما مثل المجلس
 الصالح وجلس السوء كمثل المسك ونافخ الكبر) دنفحة الحدادين شبه
 الصلاح بالمسك لطيب ريحه وعزة وجوده وقوة رغبته والسوء بالكبر لانه
 لا يصلح الا لاضرام النار وزيادة تسعيرها وفصل وجه الشبه بقوله (فحامل
 المسك اما ان يهديك) اي يجود عليك من مسكه (واما ان يتباع منه) اي
 تشتري (واما ان تجد منه ريحا طيبة) لارشاده للهدى والتقى الى ان يشفعوا
 في الآخرة بمجالستهم ومحبتهم ومواساتهم كما في الحديث (ونا فح الكبر اما ان
 يحرق ثيابك) اي اما ان تتابعه في شيء من سوءه فتلهب دينك وحسناتك
 بنار المعصية (واما ان تجد منه ريحا خبيثة) اي ان لم تتابعه تتضرر بكأبة
 جهله وفسقه ولو بمجرد مجالسته اذا اتخذته خليلا وبالجمل
 مقصود الحديث النهي عن مجالسة من تؤذي مجالسته دينا ودينا والترغيب
 في مجالسة من تنفع مجالسته فيهما وفيه ايدان بطهارة المسك (سعر)

﴿ تجنب ﴾

* تجنب قربين السوء واصرم حباله * فان لم تجد منه محيصا فداره *
 * والزم حبيب الصدق واترك مرأه * تنل منه صفو الود مالم تماره *
 * والله في عرض السموات جنة * ولكنها محفوفة بالمكاره *
 وقيل في شرح الحديث الجليس الصالح لا يخلو عن ثلاثة اما ان يعلمك
 ما ينجيك واما ان تسئله وتطلبه واما ان تغتم بركات مجلسه كما قيل الجلوس
 في مجلس العلم خير من احياء ليلة والجلس السوء لا يخلو عن احد الامرين
 اما ان يحرق ثياب دينك واما ان ينشر صيتك بالسوء والقبح كما في حديث
 (دت عن ابي هريرة رضى الله تعالى عنه مر فوعا المرء على دين خليله)
 لان المجاورة مؤثرة والاخلاق سارية قال على رضى الله تعالى عنه الصحبة
 سارية والطبيعة سارقة ولذا قالوا فيما نسب الى جعفر الصادق رضى الله
 تعالى عنه قال (احذر عدوك مرة واحذر صديقك الف مرة) من معانيه
 انه لا ينبغي ان يتخذ كل احد صديقا وخليلا بل لا بد ان يكون له نحو حسن
 الخلق وحسن السيرة والصلاح وعدم الحرص على الدنيا وهذا لا يوجد
 الا في واحد من الف بل يمكن ان يكون مراده المنع عن الصحبة بالكلية واتخاذ
 الخلة لعدم وجود الشرائط كما قيل فيما سبق من وصية علقمة العطاردي
 لابنه اصحب من اذا خدته صانك وان صحبته زانك اصحب من اذا مددت
 يدك بخير مدها وان رأى منك حسنة عدها وان رأى منك سيئة سدها
 الى آخره وفي هذا المعنى ما قيل لا تصحب من الناس الا من يكتم وبستر عيبك
 ويكون معك في النوائب ويؤثر في الرغائب وينشر حسنك ويطوى
 سبتك فان لم تجده لا تصاحب الانفسك (فليظن احدكم من يخالل دت
 عن ابي سعيد) الخدرى (رضى الله تعالى عنه مر فوعا لا تصاحب
 الامؤمنا) وكامل الايمان اولى لان الطباع سرافة ومن ثم قيل صحبة الاخيار
 تورت الخير وصحبة الاشرار تورت الشر كالريح اذا مرت على التين حلت
 نثنا واذا مرت على الطيب حلت طيبا وقال الشافعي ليس احد الاله محب
 ومبغض فاذا المخلص من ذلك فليكن المرجع الى اهل طاعة قال الغزالي اخ
 لاخرتك فلا تراع فيه الا الخلق واخ تسافر به فلا تراع فيه الا السلامة من
 شره قال في الحكم لا تصحب من لا ينهضك حاله ولا يدلك على الله مقاله
 وقال التستري احذر صحبة ثلاثة الجبابرة العاقلين والقراء المداهنين
 والصوفية الجاهلين اى الذين قنعوا بظاهر النسبة وتحلوا للناس بالزهد

والتعبد وهوؤلاء على الناس فتنة وبلاء قال علي رضي الله تعالى عنه قطع
 ظهري رجلا ن عالم متهتك وجاهل متسك فعليك بامتحان من اردت
 صحبته لا لكشف عورة بل لمعرفة الحق كذا في الفيض لعل على هذا المعنى
 يدور حديث استكثر من الاخوان فان لكل مؤمن شفاععة ومعظم فائدة
 عقد الاخوة هو التبرك بالدعاء ورجاء انتظار الشفاععة ومتابعة السيرة
 وفي تعليم المتعلم ويفر من الكسلان والمعطل والمفسد والفتان (سعر)
 * عن المرء لا تسئل وابصر قرينه * فان القرين بالمقارن يقتدى *
 * فان كان ذا شر فجنبه سرعة * وان كان ذا خير فقارنه تهتدي *
 (ولابا كل طعامك الاتقى) لان المطاعمة توجب الالفة وتؤدي الى الخلطة
 بل هي اوثق عرى المخالطة ومخالطة غير اتقى تخل بالدين وتوقع في السبب
 والمحظورات فكانه ينهى عن مخالطة الفساق وليس المراد حرمان غير اتقى
 من الاحسان بل بطعمه ولا يخالطه الا بقصد الاصلاح والارشاد ان مرجوا
 فالمعنى لا تصاحب الامطيعا ولا تخال الا اتقيا (غريبه) قال ابن عربي رحمه الله
 تعالى اجتمع جمع من المشايخ بدعوة وقد موا الطعم واحناجوا آنية ونمة انا
 زجاج جديدا عد للبول ولم يستعمل فاكلوا فيه فنطق منذ اكرمني الله تعالى
 باكل هؤلاء السادة لا اكون وعاء للاذى ثم انكسر نصفين فقال ابن عربي
 سمعتم ما قال قالوا الا قال قال كذا وقال غير هذا ايضا قال كم من قلوبكم اكرمها الله
 بالايمن فلا ترضوا ان تكون محلا لنجاسة المعصية وحب الدنيا قال المناوي
 في حديث استكثروا من الاخوان فان لكل مؤمن شفاععة المراد من الاخوان
 هم الاخيار فكلما كثرت اخوانكم كثرت شفاعؤكم وذلك ارجى للفلاح واقرب
 للصلاح والنجاح ثم قال وخرج بقولنا الاخيار اخوان هذا لزمان فينبغي
 الافلال منهم قال ابن الرومي (عدوك من صديقك مستفاد * فلا تستكثر
 من الصحاب) * (فان الداء اكثر ما تراه * يكون من الطعام والشراب) قال
 الغزالي سمعت ابن عيينة قال للثوري اوصني قال اقلل من معرفة الناس
 قلت اليس في الخبر اكثر من معرفة الناس فان لكل مؤمن شفاععة فان
 لا احسبك رأيت قط ما تكره الا من تعرف ثم مات فرائت في النوم فقلت
 اوصني قال اقلل من معرفة الناس ما استطعت فان التخلص منهم شديد
 (ت عن سمرة بن جندب رضي الله تعالى عنه مرفوعا لاتساكنوا المسركين ولا
 تجامعوهم فمن ساكنهم او جامعهم فهو منهم) لان للمجاورة تأثيرا في الخلق

﴿ باخلاقهم ﴾

باخلاقهم (فروع) وفي الحديث اذا احب احدكم اخاه فليخبره وانما امره
 بالاخبار ليزداد حبا وايضا اذا احب احدكم اخاه فليعلمه انه يحبه وايضا اذا
 احب احدكم صاحبه فليأته فليخبره انه يحبه لله وايضا اذا احب احدكم عبدا
 يعني انسانا فليخبره فانه يجد مثل الذي يجد له ككاهن في الجامع (شعر)
 * واذا اعتراك الوهم من حال امرئ * وارتد تنظر خيره من شره *
 * فاسئل صميرك عن صمير فؤاده * يبتك سر كالبذي في سره *
 وفي الحديث ايضا استكثروا من الاخوان المؤمنين فان ربي كريم يستحي
 ان يعذب عبده بين اخوانه (وعن علي رضي الله تعالى عنه من له صديق حميم
 لا يعذب وعنه اعجز الناس من عجز عن اكتساب الاخوان واعجز منه من ضيع
 من ظفر به منهم وينبغي ان يثنى على صديقه وعلى اولاده وفعله حتى عقله
 وخطاه وهمته وخطه وتصنيفه وجميع ما فرح به بلا كذب ولا افراط وبشكر
 على صنيعه في حقه ويذب في غيبته مهما قصد بسوء ولو كناية وتعربضا
 ومن لم يقدر على محافظته حقوق الاخوة فالعزلة اولى له من المواخاة
 والمصاحبة فان حق الصحبة ثقل ولا يطيقه الا محقق ولا جرم اجره جزيل
 ولا يناله الا بتوفيق واما ما يتعلق بتخصيره في حقه فالواجب الاحتمال والعفو
 والانصاف والتعاطي عنه واختلف في ذلك الصحابة والتابعون فذهب ابو ذر الى
 الانقطاع ورأى ذلك من البغض في الله وابو الدرداء وجماعة من الصحابة الى
 خلافه قال اذا تغير اخوك فلا تدعه فان اخاك يعوج مرة ويستقيم اخرى وقال
 الشعبي لا تقطع اخاك ولا تهجره عند الذنب فانه يرتكبه اليوم ويتركه غدا وكم
 من اخ زل ولم يتغير عليه اخوه حتى صار باعثا على هدايته ومن آداب الاخوة
 ان لا يكلفه ما يشق عليه بل يروحه عن مهماته وحاجاته ولا يستمد منه نحو جاه
 ومال والقيام بحقه بل لا يقصد بمحبته الا الله تعالى تبركا بدعائه واستيناسا بلفظه
 واستعانته على دينه وتفر بالي الله تعالى بالقيام بحقوقه ومؤنته وتماه في مفتاح

(ومنها)

الانحناء في السلام) ابتداء وردًا ولو سلطًا نا (ت عن انس رضی اللہ تعالیٰ عنہ انه قال سمعت رجلا يقول لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يا رسول الله الرجل منا يلقى اخاه وصديقه ايئحني له) من الانحناء (قال) عليه الصلاة والسلام (لا) اي يئحني فيكره (قال افيلترمه) اي يلتصق بصدرة وجسده (ويقبله قال لا قال اياخذ بيده ويصافحه) من المصافحة (قال نعم اقول ولهذا الحديث قال الفقهاء يكره الانحناء فيه) الا ان يخاف من شره واما الركوع والسجود لغير الله فحرام (ومنها السحر فهو حرام) لما جاء فيه كالسحر لاجل التفريق اول عدم قربان الزوجة اول ايقاع العداوة بين الرجلين اول يتحجب اليه النساء او المرد او نحو ذلك من الشرور كما في الحديث لخواجه زاده (فان اعتقد التأثير منه) اي من السحر (فهو كافر) لانه لا مؤثر في الوجود غيره تعالى فمن اعتقد التأثير منه فكانه جعل ذلك شريكاً له تعالى وفي الخائبة والذي يستعمل السحر فهو على وجوه ان كان يقول انا اخلق وافعل ما اريد ثم تاب وتبرأ من ذلك وقال الله تعالى خالق كل شيء قبلت توبته ولا يقتل وان كان يستعمل السحر ويحجد ولا يدري كيف يفعل فانه يقبل اذا اخذ وثبت ذلك منه ولا تقبل توبته وساحر يستعمل السحر للافتحان ولا يعتقده فانه لا يكون كافراً وعن الخائبة اذا تاب الساحر قبل الاخذ تقبل توبته وبعد الاخذ كالزندق وتعلم السحر كفر وقيل ان للنجاة او اتوفي لا وعن بعض الكتب عن الشافعي اذا اعترف الساحر بانه قتل الشخص بسحره وجب القود (س عن ابي هريرة رضی اللہ تعالیٰ عنہ من فوعا من عقد عقدة ثم نفث) نفخ (فيها فقد سحر ومن سحر فقد اشرك) ان اعتقد التأثير (ومن تعلق بشيء) اعتقد قلبه شيئاً دونه تعالى (وكل اليه) ولم يعنه تعالى ولم ينصره واما من تعلق بالله فهو حسبه ويرزقه من حيث لا يحتسب (زعن عمران بن حصين رضی اللہ عنہ من فوعا ليس منا من تطير او تطير له) وهو جعل الشيء علامة للشر نحو فرار طير او سماع كلام كصوت الغراب العقق ورؤية الارنب والرجل الفاسق والرجل العريف بالسوم (او تكهن)

﴿ بنفسه ﴾

بنفسه والكهانة اخبار عن الغيب (اوتكهن له اوسحر) بنفسه (اوسحر له)
 فان اعتقد التأثير و علم الغيب فعنى قوله ليس منا ليس من امتنا لانه كافر والا
 فعناه ليس من عامل شريعتنا لانه حينئذ حرام ليس بكافر كما مر لكن ان اريد
 احدهما يبقى الآخر وان اريدا معا فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز والحقيقتين
 وهو ليس بمذهب عندنا فنقول المراد مطلق الحرمة في ضمن ايها وجدوا الاقل
 (ومن اتى كاهنا فصدقه بما يقول فقد كفر بما انزل على محمد صلى الله تعالى عليه
 وسلم) واما اذا لم يحصل التصديق بل الشك فالظاهر ليس بكفر وعن بعض
 انه لا يكفر ما لم يصدق تصديقا يقينيا وكذا السؤال للاستهزاء او التكذيب
 وفي قاضيخان تصديق الكاهن كفر ولو قال انا اخبر باخبار الجن وفي النصاب
 ما حاصله ما يراد به الاصلاح او النفع ليس بمنهى كحل العقد فالمبتلى بذلك يأخذ
 حرمة قضبان ويطلب فأسا اذا فقازين ويضعه في وسط تلك الحرمة ويؤجج
 نار في تلك الحرمة حتى اذا حى الفأس استخرجه من النار وبال على حد به
 فانه يبرأ باذنه تعالى (ومنها تعليق التمام) خرزة تعلق لدفع الافات
 (ونحوه دعن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه مر فوعا ان الرقع) ما يكتب لدفع
 الالوجاع والآلام (والتمام والتولة) شئ تصنعه النساء لتحين الى ازواجهن
 (شرك) ان اعتقد التأثير والافان كان الرقى معلوم المعاني فجازوا الاغرام كالأخرين
 حينئذ المراد من اعمال اهل الشرك ترهيبا وتهديدا وفي الخانية صنعة المرأة
 التعويد ليحبها زوجها الباغض لها حرام قيل قال العبد اصلح الله تعالى
 ويستدل بهذا الحديث على منع الناس ان يعلقوا على اولادهم التمام
 والخيوط والخرزات وغير ذلك مما يختلف انواعه ويظنون ان ذلك ينفعهم
 او يدفع عنهم العين ومس الشيطان وفيه نوع من الشرك اما ذنا الله تعالى
 عن ذلك فان النفع والضربيد الله لا يغيره بخلاف التيمة وهي الخيط الذي يربط
 بالاصبع او الخاتم للتذكير فانه لا بأس به للحاجة كما في نصاب الاحتساب
 انتهى اقول الاشبه ان مثل ذلك انما يكون بنحو ما كانوا يرقون بما فيه اسماء الجن
 والشياطين والاصنام وعلقون التيمة وهي الخرزة وكذا التولة وهي الشئ
 الذي يصنع للمحبة ويعتقدون في ذلك دفع المضار والتأثير والاضطرار على
 الحب فاخبر عليه الصلاة والسلام انها باطلة لانه حينئذ تكون باعتقاد التأثير
 من غيره تعالى فشرك (حد يعلى حك عن عقبه بن عامر رضى الله تعالى عنه
 مر فوعا من علق تيمة) على نفسه او غيره من طفله اودابته (فلا تم الله له)

وفي الجامع فلا تم الله تعالى له ما اراده من الحفظ (ومن علق ودعة) خرزة
 لدفع العين (فلا ودع الله تعالى) اي لا ترك الله له ان يحصل مراده دعاء عليه
 او خبر وفي الجامع من علق تميمه فقد اشرك اي فعل فعل اهل الشرك وهم
 يرون به دفع المقادير المكتوبة قال ابن عبد البر اذا اعتقد الذي علقها انها ترد
 العين فقد ظن انها ترد القدر واعتقاد ذلك شرك (تنبيه) قال ابن حجر كغيره
 محل ما ذكر وفي هذا الخبر ما قبله في تعليق ما ليس فيه قرآن ونحوه اما ما فيه
 ذكر الله فلا نهى عنه فانه انما جعل للتبرك والتعوذ باسمه وذكره وكذا لا نهى عما
 يعلق لاجل الزينة ما لم يبلغ الخيلاء والسرف وكذا في الفيض واقول ايضا
 محمول ما ذكر على اعتقاد التأثير او على شيء من امر الجاهلية (حك عن عابسة
 انها قالت ليست التميمية ما تعلق به بعد البلاء) لاجل رفعه كتعليق خرزة
 لاجل رفع الاصفرار كما في الحاشية (انما التميمية) المنهى عنها (ما تعلق به قبل
 البلاء) لزعم انها تدفعه وعدم اصابته كما في الحاشية لفرق في غايته الخفاء
 والضرورة لا تصلح فارقا فالكلام محمول على التعبد وان ثبوت النسل
 باثر خلاف القياس فلا يقاس غيره عليه (واما تعليق التعويد) اي حمل
 الدعاء المنجرب او الآية المجربة او بعض اسمائه تعالى لدفع البلاء (فلا بأس به)
 كما ذكره المصنف (ولكن ينزعه عند الخلاء والتقربان) اي ان وقع باسائه
 وعند البعض يجوز عدم النزاع اذا كان مستورا بسبب النزاع اولى واحوط
 كما في حاشية المصنف (كذا في التارخاينة ومنها الوشم) غرز اليد او وجهه
 بالابرثم ذر الكحل او المداد (ونحوه) عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه
 مرفوعا لعن الله الواشمات والمستوشمات) اي طالبات فعه (وانتمصصات)
 بتاء ثم نون وروى بتقديم النون هي اخذ شعر الحاجب بالتمصص هي جديدة
 يؤخذ بها الشعر واما اخذ شعر الجبهة فجائز وعند البعض يجوز اخذ شعر
 الحاجب للزينة لكنه مخالف لهذا الحديث كما في الحاشية (وانتمصصات)
 ترقيق السن تفعله العجائز (الحسن) لاجل الحسن (المغيرات) وصف من
 لعله اللعن (خلق الله تعالى) حرام حتى قيل كبيرة للعن نعم ان نبتت او لم تنبت
 لم يحرم ازالته بل مندوب لانها مثله في حقها كما نقل عن المواهب وفي الفيض
 عن الطبراني لا يجوز للمرأة ان تغير شيئا من خلقتهما بزيادة او نقصان التمسك
 الحسن للزوج ولا غيره كقرونه الحاجبين تزيل ما بينهما اتوهم التلج وسكبه
 واخذ مند عياض عدم جواز ازالة عضو زائد كالاصبع الزائدة (وزاد

س والمواصلة) من تصل شعر النساء بشعر النساء (والمستوصلة) من تطلبه من قبيل الأخراج على مخرج العادة فان الرجل كذلك بل اولى ولعلك علمت فيما مر جواز وصل شعره بشعر ليس بشعر آدمي كالوبر (وآكل الربوا وموكله والمحلال) الزوج الثاني لا جل حل المطلقة ثلاثا لالاول (والمحلال له) الزوج الاول الطالب لذلك والمختار ان اللعن ان كان النكاح بشرط ان تطبق بعد الدخول وان لم يشترط صريحاً وان مضراً فجائز بل مندوب كما فصلنا في حاشيتنا على الدرر وفيه اشارة الى وقوع التحليل ولو بالشرط بخلاف مذهب مالك واحمد وابي يوسف رحمهم الله تعالى فانه يفسد العقد عندهم ولا يحل للاول وعن محمد لا يفسد العقد ولا يحل للاول كذا قيل (وزاد في رواية ابي ربحانة الوشر) بالراء هو ترقيق الاسنان (والنتف وفي رواية ابن مسعود رضی الله تعالى عنه تغير الشيب) بالسواد في غير الجهاد (والمراد بالنتف نتف البياض من الحمية) السوداء (على وجه التزينت عن عمرو بن شعيب ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن نتف الشيب وقال لله نور المسلم) فيكره كما في الفيض وقيل عن زين العرب انه جاء في الحديث ان اول من شاب ابراهيم عليه السلام فلما رأى ذلك قال ما هذا يارب قال الوقار قال رب زدني وقارا على وقارى فالرضى به موافقة لخليل الرحمن وانه يمنع الغرور والكبر ويميل الى الطاعات والتوبة ويذكر الموت والاخرة (شعر) *
 * موسىد از كفن آرد پیام * پشت خم از مرگ رسانت سلام *
 (ومن تغير السيب تغيره بالسواد) ويجوز بالجمرة والصفرة كما في الحاشية س عن ابن عباس رضی الله تعالى عنهما من فوعا سجي قوم في آخر الزمان يخضبون (لحاهم) بالسواد) فتكون (كحواصل الحمام) اى صدور الحمام (لا يربحون رايحة الجنة) تهديد بليغ في الزجر (م عن جابر رضی الله تعالى عنه من فوعا غيروا السيب) بنحو حناء او اتم لا بسواد حرمة وفي النصاب الجمرة سنة في الحمية واما السواد فان للغزو فمحمود وان لا جل حب النساء والتزين اليهن فكروه وجوز بعض بلا كراهة انتهى وعن النووي الخضاب بالجمرة والصفرة مستحب للرجل والمرأة وبالسواد حرام وما روى من خضب عثمان والحسن والحسين وعقبة بن عامر وابن سيرين بالسواد محمول على الغزو (واجتنبوا السواد) وفي رواية ولا تقربوا السواد قيل قاله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يفتح مكة ورأسه

ولحيته كانا أشد بياضا قال ابن عمر رضی الله تعالى عنهما يستحب الخضاب
 إلا ان كانت عادة بلده ترك الصبغ كذا في الفيض (ومنها توفير الشارب)
 أي تكثيره حتى يستوعب الشفة وفي التاتارخانية ينبغي ان يجعل شارب
 الحاجب وعن الخانية يأخذ من الشارب إلى ان يحاذي الشفة العليا واما
 الغازي في دار الحرب فيندب تضويله ليكون مهيبا (تس عن زيد بن ارقم
 رضی الله تعالى عنه من فوعا من لم يأخذ من شارب) ما طال حتى تبين الشفة
 بيانا (فليس منا) أي ليس على طريقنا الاسلامية واخذ بظاهره جمع
 فاجبوا قصه والجمهور على الندب (والا فضل في قص الشارب ان يجعل
 الحاجب ويظهر الاطار) بكسر الهمزة جانب الشفة وعن عمر بن عبد العزيز
 رحمه الله تعالى السنة القص حتى يبدو الاطار وقيل الافضل حلقه او القص
 من عجزها استدلالا بحديث انهكوا الشوارب والا فضل ما ذكر في المتن لان
 الخلق نوع مثله كما في الحاشية لكن لا يخفى ما فيه ابهام ترجيح الرأي على
 النص (وقدمر قص اللحية اذا لم تزد على القبضة وحلقها) وفي التاتارخانية
 كما مر ايضا يقطع ما زاد من اللحية على القبضة ولا بأس اذا طالت لحيته
 ان يأخذ من اطرافها قال صلى الله تعالى عليه وسلم قصوا الشوارب واعفوا
 اللحي أي اتركوا اللحي كما هي ولا تحلقوها ولا تقطعوها ولا تنقصوها من قدر
 السنة وهي القبضة ولا بأس باخذ الحاجبين وشعر وجهه ما لم يشبه الخنث
 (خ م عن ابن عمر رضی الله تعالى عنهما من فوعا انهكوا الشوارب) النهك
 القص مبالغة أي بالغوا في قصها (واعفوا اللحي) أي وفروا وكثروا
 ما لم تزد على قدر المسنون يعني القبضة وفي الوسيلة عن شرح السرعة اراد به
 النهي عما يفعله الا عاجم والفرنج من قص اللحية وتوفير الشارب فانه مكروه
 وعن النصاب لا يجوز حلق اللحية كما ذكر في جنائيات الهداية وكرهه التجنيس
 والمفيد وقال صلى الله تعالى عليه وسلم احفوا الشوارب واعفوا اللحي أي
 قصوا الشوارب واتركوا اللحي كما هي ولا تحلقوها ولا تنقصوها من قدر
 المسنون (ت عن ابن عمرو بن العاص رضی الله تعالى عنهما ان رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وسلم كان يأخذ من لحيته من عرضها وطولها) وينظر في جب الماء
 فلم منه ان تسوية شعر اللحية وتزيينها بان يقص كل شعرة اطول من غيرها
 ليستوى الجميع سنة وذلك ليقرب من التدوير جميع الجوانب لان الاعتدال
 محبوب في كل شيء واعلم انه يجوز اقتناء الكلب المحرس

والاصطياد ولحفظ الزرع والماشية ولحفظ ماله والمحافظة من الاصوص قريبة
 فيها كلاب تضر المارين يؤمر اربابها بقتلها فان ابوا يرفع الى الامام
 او القاضي او المحتسب وفي النوازل ان كان ضرر الكلاب في ملكه لا يمنع
 وان خرجت عن ملكه وكذا العجول والدجاجه وكذا الاسد والفهد
 والضبع وجبع السباع على قياس قول ابى يوسف واما ضمان عض الكلب
 ففي الخانية عدم الضمان وفي فتاوى اهل سمرقند ان قدم قبل العض ضمن
 والا لا ويقتل الجراد وكذا النملة المؤذنة مع الاتفاق في عدم جواز القائها
 في الماء واحراق القمل والعقرب مكروه وطرحها حية مكروه من حيث الادب
 وان مباحا في نفسه الكل من النار خانية وعن شرح السرعة لمحمد العيشي
 روى عن وهب ابن منبه انه قال لما هبط آدم عليه السلام الى الارض قال ابليس
 للسباع ان هذا عدو لكم فاهلكوه فاجتمعوا وولوا امرهم الى الكلب وقالوا انت
 اشجعنا فلما رأى آدم ذلك تحير فيه فجاء جبرائيل عليه السلام فقال اسبح يدك
 على رأس الكلب فالفه فلما رأى السباع ذلك تفرقوا وبنى الكلب مع اولاده
 الى هذا الزمان (ومنها سفر الحرة بلا زوج ولا محرم) ولو للحج لانه ليس بفرض
 عليها عند عدم الزوج او المحرم (خ م عن ابى سعيد الخدرى رضى الله عنه من فوعا
 لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر) اى المبدأ والمعاد وسائر المؤمن به داخل
 فيما بينهما (ان تسافر ثلاثة ايام فصاعدا) فيلزم ان تكون مدة القصر
 والعدة اى خوف الفتنة جارية فيما دون ذلك الا ان يفرق بالقوة والضعف
 (الاومعها ابوها او زوجها او ابنتها او اخوها او ذورحم محرم منها) فجرد
 المحرمية بلارحم ليس بمعتبر كما من الرضاع والصهر (وفي اخرى لا تسافر
 المرأة يومين من الدهر) من الزمان (الاومعها ذورحم محرم او زوجها
 وفي اخرى) له (عن ابى هريرة رضى الله تعالى عنه من فوعا لا يحل لامرأة
 تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر مسيرة يوم وليلة الا مع ذى رحم محرم عليها
 وفي اخرى مسيرة يوم وفي اخرى مسيرة ليلة في مدة السفر حرام باتفاق
 الحنفية) ففي التفريع نوع خفاء الا ان تحمل الفاء على معنى غير التفريع
 وفي الحاشية قيد بالحنفية لان سفر الحرة يجوز عند الشافعي للحج والزيارة وغير
 ذلك مما يجوز فيه خروج النساء اذا كانت مع رفقة فيهم النساء ذوات المحارم
 او كانت امينة على نفسها او مع نسوة ثقات والمحرم من لا يجوز له نكاحها

مؤبدا سواء بالرحم او الصهر او الرضاع حرا او عبدا او ذميا عاقلا او مراهقا
 غير مجوسى ولا فاسق ولا مجنون ولا صبي غير عاقل واما المصاهرة من الزنى
 فقال بعض بعدم جواز النظر والمس وهو الاقيس وعن السر خسي
 لا بأس به كما فى التاتارخانية كذا قيل لكن فى الاطلاق المسافرة فى المحرم الذى
 غير ذى رحم لاسيما الرضاغة كلام فليستقرأ ثم عند الاحتياج الى الراكب
 والانزال بان لم يمكن الركوب بنفسها فلا بأس ان يمسه من وراء ثيابها
 ويأخذ ظهرها وبطنها دون ما تحتها ان أمن الشهوة وان خاف عليها
 او على نفسه او ظن اوشك اجنب ذلك بجهد وفي تقييد المصنف بالحرة
 اشارة الى ان الامة والمدبرة والمكاتبة وام الولد ومعتقة البعض تسافر بغير محرم
 كما هو فى رواية الاصل لكن فى قاضىخان وفى زماننا كره لها المسافرة
 ايضا بغير محرم فالاولى للمصنف ترك ذلك التقييد كما هو ظاهر اطلاق الحديث
 (واختلفوا فيما دونها) دون مدة السفر قيل والاقوى دراية الحرمة للاحاديث
 المذكورة اقول كيف تدل تلك الاحاديث وقد قيد فى بعضها بثلاثة ايام والعدد
 خاص دلالة قطعية فليس له دلالة على ما دونها بل يدل على العدم اشارة بل
 مفهومها ايضا ومفهوم العدد حجة عند بعض منا كما عند الشافعية بل نقول ان
 الروايات كالتصوص المعارضة فلا ينجح بلا توفيق او ترجيح فليأمل حتى
 يظن احداهما او كلاهما ثم قيل واما السفر فيما دون يوم وليس له بلا زوج ومحرم
 فجاز اذا كان مع مثلها او مع رجل متدين مؤتمن عليه بشرط عدم الخلوة
 وكون الخروج الى مواضع اذن للخروج اليها مثل الزيارة والحج ونحو ذلك
 والاولى عدم الخروج فى زماننا لتغير الزمان وقلة المتدين انتهى اقول ظاهر
 اطلاق هذه الروايات هو الجواز المطلق وما اعتبره من القيود ان با رأى
 فلا يقبل وان بالنص فلا بد من بيانه وعن النووى الروايات كلها صحيحة لكن
 يريد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بها تحديد المدة بل المراد حرمة السفر
 للمرأة بغير محرم والاختلاف وقع لاختلاف السائلين وقال المناوى فى حديث
 لا تسافر المرأة ثلاثة ايام وفى رواية فوق ثلاثة ايام وفى اخرى يوم وابنة واخرى
 يوم وليس المقصد بها التحديد بل المدار على ما يسمى سفرا عرفا والاختلاف
 انما وقع لاختلاف السائلين او المواطن وليس هو المطلق والمزيد بل العماد
 الذى ذكر بعض افراده وذا لا يخصص على الاصح وايضا فى الجامع تسافر
 امرأة بريد البريد اربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة اميال والميل منتهى مد البصر

(ومنها ترك الصلاة عمدا) اما

الترك بالنسيان او النوم وخروج الوقت فعدور بفضل الله تعالى وعليه القضاء اذا ذكرها وكذا الترك عمدا بعذر من الاعذار الشرعية مثل عدم القدرة على الائمة بالرأس للمريض وعلى التوضي والنيم لمن هو محبوس في السجن الا ان عندهما يلزم على المحبوس التشبه كما في الصوم لمسافر اقام في بعض النهار وكذا الحائض والنفساء اذا ظهرت فيه وعند الامام لا يلزم التشبه (وهو من) اكبر (الكبائر) كقتل النفس بغير حق والزنا واللواط وشرب الخمر وقد سبق تفصيله (قال الامام المنذرى رحمه الله) من المحدثين صاحب الترغيب والترهيب (ذهب جماعة من الصحابة الى كونه) اي ترك الصلاة عمدا (كفرا منهم عمر بن الخطاب وابن مسعود وابن عباس ومعاذ بن جبل وجابر بن عبد الله وابو الدرداء) لا يخفى ان كلهم من الاشراف والكبار (رضوان الله تعالى عليهم اجمعين) ومن غير الصحابة احمد بن حنبل واسحق وابوداود وعبد الله ابن المبارك والنخعي والحكمي) بفتحين (ابن عينة وايوب السخيتاني) محدث مشهور (وغيرهم رحمة الله تعالى عليهم اجمعين) وعن كفاية السعي من ترك صلاة واحدة ففاسق لا تقبل شهادته ولا يصلح للقضاء والوصاية والامامة ويستحق التعزير ويكون صاحب كبيرة كالزاني والقاتل وعن ابى حنيفة رحمه الله تعالى من ترك ثلاثة ايام فقد استحق القتل وفي الخلاصة ولا يجوز شهادة من ترك الصلوات وكذا الجماعة الا عن تأويل وكذا الجمعة وفيه نقل عن البرازية بلفظ من ترك الصلاة يعني بالمفرد وفي التارخانية عن الحنابلة تأخير فرض له وقت معين كالصلاة والصوم يبطل العدة وفي تعزير الخلاصة ابصار جل لا يحضر الجماعة يجوز تعزيره باخذ المال ان رأى القاضي وما في البرازية من انه يرد المال بعده فتعقب عليه بانه يلزمه انفساء المقصود من التعزير وهو الزجر والتأديب وفي النصاب ويخوفه على ذلك باحراق البيت والمرأة لا تصلي فالاولى تضليقها وفي بعض الكتب تاركها عمدا يقتل عند حماد بن زيد ومكحول والشافعي ومالك واحمد بن حنبل الا انه عند احمد كفرا وعند

غيره حدا ويحبس ابد عند الامام الاعظم وقيل يضرب حتى يسيل الدم
 وقيل يضرب حتى يصلى او يموت والمصنف لم يذكر النار الدالة على هذا
 الحكم على عادته لعله لعدم الاحتياج لسهرتها ووضوحها فلنذكر بعضها
 كحديث الجامع (عري الاسلام وقواعد الدين ثلاث عليهن اساس الاسلام
 من ترك واحدة منهن فهو كافر حلال الدم شهادة ان لا اله الا الله والصلاة
 المكتوبة وصوم رمضان) قال المناوي هذا بالنسبة الى الصلاة والصوم
 من قبيل الزجر والتحويل او على مستحل الترك قال الذهبي هذا حديث
 صحيح وعند المؤمنين مقرر ان من ترك الصلاة والصوم نهى عن الزاني ومد من
 الخمر بل يشكون في اسلامه ويظنون به الزندقة والنجاد وكحديث مسلم
 كما في المصابيح (والجامع بين الشرك والكفر ترك الصلاة) قال المناوي اي تركها
 وصلة بين العبد والكفر وعن المفاتيح يعني بين ارحم وبين دخوله في الكفر
 ترك الصلاة فيكفران حدا ويخاف الكفران تها ونا وكحديث الطبراني
 في الجامع من ترك الصلاة متعمدا فقد كفر جهارا وكحديث البخاري فيه
 ايضا من ترك صلاة العصر حط عمله وكحديث الضبراني فيه ايضا من ترك صلاة
 ابي الله وهو عليه غضبان وحديث البيهقي الصلاة عماد الدين فمن قام بها فقد قام
 الدين ومن تركها فقد هدم الدين (قال المناوي ومن عمه ايقظ المصطفى
 صلى الله تعالى عليه وسلم احب آله فاطمة وعليها في ليله واحدة مرتين
 حتى جلس على في السنية وهو يعرك عيابه ويقول والله ما نصلى الا ما كتب
 الله لنا انما انفسنا بيد الله فولى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهو يضرب
 يديه على فخذه ويقول ما نصلى الا ما كتب الله لنا وكان الانسان اكثر شيئا
 جدلا وكان ثابت بن اسلم يقوم الليل كله خمسين سنة فاذا جاء السحر قول تلامهم
 ان كنت اعطيت احدا ان يصلى في قبره فاعطني ذلك فدم مات وسدوا الخمد
 فوقعت ابنة فاذا هو قائم يصلى حالاً وسهد ذلك من حضر في جذرتة وكان
 يقول الصلاة خدمة الله في الارض ولو كان شيء افضل منها لمافان الله
 تعالى فنادته الملائكة وهو قائم يصلى في الحراب انتهى وحديث مسلم
 اول ما يحاسب به العبد يوم القيامة الصلاة فان صلحت صلح سائر عمله
 وان فسدت فسدت سائر عمله وحديث صحيح المصابيح العهد الذي بيننا وبينهم
 الصلاة فمن تركها فقد كفر لا يخفى ان مثل هذه الاحاديث وان ما اولت عند
 الجمهور لكن الداعي الى الجواز هو التهديد وزيادة الترهيب وزيادة البيان

(ومنها ترك الوضوء والغسل الفرضين) واما التأخير بحيث لا يفوت الصلاة
 او الجماعة فجائز وفي السرعة الوضوء بنظر الايمان ومفتاح الصلاة ومظهر
 البدن من الاتام ومن مات على الوضوء مات شهيدا ومن بات معه وفي شعاره ملك
 يستغفره فالمحافظة على الوضوء من سنة الاسلام وفي شرحه عن الخلاصة
 والبستان ان كرزين وبرة توضع في الليلة التي مات فيها ثمانين مرة حرصا على
 الموت بالوضوء لحديث انس رضي الله عنه ان اتاك ملك الموت وانت على وضوء
 لم تفتك الشهادة وعن البستان ايضا قال الله تعالى لموسى يا موسى اذا اصابتك
 مصيبة وانت على غير وضوء فلا تلو من الاتفسك وفي المصباح خير اعمالكم
 الصلاة ولن يحافظ على الوضوء الا مؤمن وعن بعض من داوم على وضوء
 اكرمه الله تعالى بسبع خصال ١ ترغيب الملائكة في صحبته ٢ لا يزال القلم رطبا
 من كتابة ثوابه ٣ تسبيح اعضائه وجوارحه ٤ لا يفوته التكبير الاولى ٥ اذا نام
 بعث الله ملكا يحفضه من شر البتلين ٦ يسهل الله عليه سكرات الموت ٧
 ويكون في امان الله تعالى مادام على الوضوء (ومنها ترك الجماعة فانها واجبة
 على القول الاقوى عند الحنفية) وسنة مؤكدة شبيهة بالواجب على قول
 وفي الدرر الجماعة سنة مؤكدة وقيل فرض للرجال وجزم في التكرار بكونها
 سنة مؤكدة وهو المشهور في اكثر الكتب وفي مجمع الفتاوى مستحبة الصحيح
 سنة مؤكدة لا يجوز تركها الا بعذر من الضنمة الشديدة والمطر والمرض
 والخوف على نفسه او ماله او مدي افعة الاخشين او الخوف من الدائن ومن
 السلطان وخوف ذهاب الرفقاء وخدمة المريض وكذا اذا حضر الطعام
 ونفسه تشوق اليه وفي الملتقط الجماعة واجبة ولو ان اهل بلدة تركوا الجماعة
 بقائلهم الامام الى ان يتوبوا وعن القاضي شرح المصباح اختلف العلماء
 فيها فظاهر نصوص الشافعي يدل على انها من فروض الكفاية وعليه
 اكثر اصحابه وذهب الباقر الى انها سنة وليست بفرض وهو مذهب
 ابي حنيفة ومالك وقال احمد وداود انها فرض على الاعيان وقال بعض
 الظاهرية بوجوبها انتهى (وقال الامام المنذرى ومن قال بفرضية الجماعة)
 عينا (من الصحابة ابن مسعود وابوموسى الاشعري رضي الله عنهما ومن
 غيرها احمد بن حنبل وعطاء وابوثور) لقوله تعالى واركعوا مع الراكعين امر
 بالركوع مع المقارنة للراكعين فعلى القول بكونها فرض عين لا يجوز صلاة
 من صلى بدونها مع القدرة وعلى القول بكونها فرض كفاية وهو المنقول

﴿ عن ﴾

عن الطحاوي والكرخي لو ترك اهل قرية الصلاة مع الجماعة بل صلوا فرادى
 لا تجوز صلاتهم اصلا وان فعل البعض تجوز صلاة الباقيين وعلى القول بكونها
 سنة مؤكدة اذا ترك اهل قرية الصلاة مع الجماعة وان صلوا فرادى دعاهم
 الامام الى ذلك فان ابوا قاتلهم لانها من شعار الدين وكذا الاذان والاقامة
 واختلفوا في السواك كذا في الحاشية وايضا عن الغاية ان عامة منا يخشون
 على ان الجماعة واجبة وعن النخعة انها واجبة في غير رواية الاصول وسماها
 بعضهم سنة مؤكدة وهما في المعنى سواء فالمراد من السنة راجع الى الوجوب
 ويؤيده ما نقل عن الغاية انها واجبة وتسميتها سنة لوجوبها بالسنة وعن
 البدائع واجبة على العقلاء البالغين الاحرار القادرين وايضا يؤيد ذلك
 ما نقل عن المحيط انها سنة مؤكدة وشريعة ماضية ولا يرخص تركها لاحد
 الا لعذر حتى لو تركها اهل مصر يؤمرون بها فان اثموا والابحلم مقاتلتهم
 ثم قيل ان المقاتلة لا تحل على ترك سنة اقول فيه نظر ظاهر يعلم مما ذكر آنفا وفي
 قاضيجان من ترك الصلاة بالجماعة ولم يستعظم ذلك بطلت عدالته وفي
 الخلاصة ولا تجوز شهادة من ترك الصلاة بجماعة الا بتأويل وعن الاختيار
 لا تقبل شهادة تارك الجمعة والجماعة ثلاث مرات وعن الخصاص مرة
 بلا عذر وفي الجامع على تخريج الدار قاضي لاصلاة لجزر المسجد الا في المسجد
 فاهل الوجوب احتجوا بظاهره واهل السنة حملوا على نبي الكمال واورد
 ان ذلك انما يكون بحذف صفة وهو ليس بجائز واجب بارادة تقدير المصنف
 اي لا كمال صلاة وانت تعلم جواز حذف الصفة كما قالوا في استم دلي شئ اي
 نافع واورد على اهل الوجوب بان نبي الاعيان اما نبي الاجزاء او الكمال
 وعند الاحتمال يسقط الاستدلال وهو ايضا كما ترى اذ النصوص محمولة على
 ظواهرها وما لم يتعذر الحقيقة لا يصار الى المجاز لكن اسكل على الحديث
 من الضعف الى الوضع ودفع بان روته ثقة عند اهل الحق والثقة في ثم
 قيل وبالجملة هو ما نور عن علي ومن شواهد حديث الشيخين من سمع النداء
 فلم يجب فلا صلاة له الا من عذر وفي الحديث الصحيح (اندهممت ان امر
 بعظب فيمخطب) الاحتطاب جمع الحطب (تم امر باصلاة فيؤذن لهم ثم امر
 رجلا فيؤم الناس ثم اخالف) اي اخاصم واحارب (الي رجال لا يسهدون الصلاة
 فاحرق عليهم بيوتهم) ومن حديث الدسائي من سمع المنادي فيمنعه من
 اتباعه عذر لم تقبل منه الصلاة (وعن تيبه ابى الليث عن مجاهد ان رجلا

اتى ابن عباس رضى الله تعالى عنهما فقال ما تقول في رجل يقوم الليل
 ويصوم النهار ولا يشهد الجمعة والجماعات ومات على ذلك فقال هو في
 النار فاختلف اليه شهرا يسأله عن ذلك وهو يقول في النار وعنه ايضا انه
 عزى بعض اصحاب حاتم الاصم اياه لفوته جماعة فبكى وقال لومات لي ابن واحد
 لعزاني نصف اهل بلخ والان قد فاتني جماعة فاعزاني الا بعض اصحابي
 وانه لومات لي الابن ان جميعا لكان اهون علي من فوت هذه وفي شرح
 الشرعة كان السلف يعزون انفسهم ثلاثة ايام اذا فاتتهم التكبيرة الاولى
 ويعزون سبعا اذا فاتتهم الجماعة (ومنها ترك تعديل الاركان) اى تسكين
 الجوارح في الركوع والسجود والقومة والجلسة قدر ادناه بتسبيحة فانه
 واجب عند ابى حنيفة ومحمد وفرض عند ابى يوسف والثلاثة في الركوع
 والسجود وفي قومة الركوع وجلسة السجدة على ما اختاره الكمال وصوبه
 الحلبي فتبطل الصلاة بتركه على ما في الدر ومثني الأبحر عن العيني ولكن في شرح
 المجمع التعديل واجب في نفس الركوع والسجود وسنة في القومة والجلسة
 عند ابى حنيفة ومحمد على رواية الكرخي واما على رواية الجرجاني ففي الاربعة
 سنة وفي در المبتغى المشهور ان مكمل الفرض واجب ومكمل الواجب سنة
 وعن هشام ان محمدا مع ابى يوسف على ما فهم من قوله اخاف عدم جواز
 صلاة من ترك اعتدال الركوع والسجود وفي الحلبي وكذا عن ابى حنيفة
 وفي الظهيرية من ترك الاعتدال في الركوع والسجود يلزمه الاعادة فالفرض
 الثاني لا الاول وعن ابن الهمام الثانية جابرة للاولى على ما هو حكم كل
 صلاة اديت بکراهة تحريم قال المصنف في طمانينة الركوع والسجود عنهما
 ثلاث روايات اصحها الوجوب فالسنة فاحتمال اكمال الركبة وفي طمانينة
 القومة والجلسة عنهما روايتان اشهرهما السنة ثم الوجوب والصحيح من
 المذاهب والروايات وجوب الاربعة طمانينة الركوع والسجود ورفع الرأس
 عنهما والقومة والجلسة والطمانينة فيهما فلو ترك واحدة منها عمدا ثم
 ووجب الاعادة ولو سهوا فبسجد للسهو والاحاديث كثيرة كحديث لانجزى
 صلاة لا يقيم الرجل فيها ظهره في الركوع والسجود وكحديث ارجع فصل
 فانك لم تصل ثلاثا لمن خفف الصلاة وكحديث لومات هذا على حاله هذه
 مات على غير ملة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم قاله لمن لا يتم ركوعه ويسرع
 في سجوده وكحديث لومت مت على غير سنة وفي رواية لومت مت على غير

الفطرة التي فطر الله تعالى محمدًا عليه الصلاة والسلام عليها وكحديث السؤال
السرقه الذي يسرق في صلاته بان لا يتم ركوعه وسجوده وكحديث لاصلاة
لمن لا يقيم صلبه في الركوع والسجود بان يترك القومة والجلدة

(ومنها العينة) صورته ارجل له على

آخر عشرة دراهم فاراد ان يجعلها ثلاثة عشر الى اجل قالوا يشتري من المديون
شيئا بتلك العشرة ويقبض المبيع ثم يبيع من المديون بثلاثة عشر الى سنة
فيقع الحجر عن الحرام وله صور اخرى في الفقهية وعن غاية البيان انما كرهه لانه
اعرض عن الدين المندوب اليه الى الربا المكروه بطريق المواضعة انتهى
اقول فيه تأمل وعن المواهب ان باع المشتري من آخر فاشتراه من الآخر
البائع الاول خرج عن ذلك انتهى فتأمل ايضا (دعن ابن عمر رضي الله تعالى
عنهما مر فوعا اذا تبايعتم بالعينة) بكسر المهملة وسكون المناء تحت ونون
ان يبيع سلعة بثن معلوم لاجل ثم يشتري منه باقل ليبقى الكثير في ذمته وهي
مكروهة عند الشافعي والبيع صحيح وحرمها غيره تمسكا بظاهر الخبر سميت
عينة لحصول المقصود بالعين اي النقء فيها (واخذتم اذ ناب البقر) اي
الحرث كناية عن الاشتغال عن الجهاد بالحرث (ورضيم بالزرع) وكان هذا
مكروها في اوائل الاسلام لمنع عن الجهاد وقلة اهل الاسلام فلما كثرت ففتت
الكراهة في حقه لارتفاع علتها بخلاف التبايع بالعين كذا قيل وقد حقق
زوال الحكم بزوال علته في باب المصارف وغيره في فتح القدير (وتركتهم الجهاد
سلط الله عليكم ذلا) ضعفا بسبب ظهور العدو وبواسطة ترك الجهاد
ومباشرة الحرث والعينة قال في النهاية ومصداق هذا الحديث ما دها نا
من البلايا ودهمنا من الدواهي اذ الناس في زماننا استغلوا بالعين وابتلوا بالعين
وبعضهم اقبلوا على الحرث والزراعة فقرعوا بقارعة ذات بأس وفضاعة ريت ظمنا
انفسنا وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين ربنا اكشف عنا العذاب
انا مؤمنون كذا عن الامام المرخيناني (لا تزعهوه) النزاع اذ الذل وانكشف
(حتى ترجعوا الى دينكم) بترك التبايع المذكور واخذ اذ ناب البقر والبيع
بالجهاد كما في الحاشية قال في الفيض اي الاشتغال بامور دينكم واظهر ذلك في هذا
القال البديع لمزيد الزجر والتفريع حيث جعل ذلك بمنزلة الردة وخرجه
عن الدين وهذا دليل قوي لمن حرم العينة ولذلك اختاره بعض السلف

وقال اوصانا الشافعي باتباع الحديث اذا صح بخلاف مذهبه كذا في الفيض
 وفيه والخبر هذا رواه احمد والبراروا ابو يعلى قال ابن حجر سنده ضعيف
 (وقال الفقهاء اياكم والعينة فانها لعينة) اى سبب للعن وحامل عليه فمن
 قبيل الاسناد الى السبب (وصرح بكرهتها) تحريماً (صاحب الهداية
 وغيره) قال الزيلعي هو مكروه لما فيه من الاعراض عن مبرة الاقراض وعن
 شروح الهداية اخترعته اكلة الرباورد عليه المولى اخي چلبى انه يخالف
 لتصريح قاضىخان حيث قال بعد تعدد اد صور العينة ومثل هذا مروى
 عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انه امر بذلك قال مشايخ بلخ بيع
 العينة في زماننا خير من البيوع التى تجرى فى اسواقنا وهى التى ذكرها محمد
 وعن ابى يوسف العينة جائزة ما جوراً لمكان الفرار من الحرام وذكر الزاهدى
 الاحتياى للفرار من الحرام مندوب ثم قال من خاف مقام ربه لا يحوم حول
 هذه المبايعة ولا يحكم بحلها وحرمتها انتهى ملخصاً وقيل المأجورية للفرار
 لانتهاى الكراهة فى نفسها وكذا الخيرية مما فى الاسواق لا توجب الخيرية
 فى نفسها فيجوز كراهتها فى نفسها اذا كثرت بيوعات الاسواق فاسدات
 او باطلات او ربويات صرفة والعينة وان مكروهة فى نفسها لكنها ليست
 بهذه المثابة انتهى لكن ان سلم ذلك يبقى قول قاضىخان انها مروية وامر
 عليه الصلاة والسلام بذلك وعن البرازية من طلب من آخر قرضاً بالربح فباع
 المستقرض المقرض عرضاً بعشرة قيمته عشرة وسلم اليه ثم باعه المقرض
 منه باثنى عشر وسلم اليه يجوز وفى النقاية كل حيلة لا تؤدى الى ضرر تجوز
 تخلصاً من الربا ولا يأتى بذلك وان كانت تؤدى الى الضرر لا تجوز فى الديانة
 وان جازت فى الفتوى كما روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال لرجل
 اشترى صاعاً من تمر جيد بصاعين من تمر ردىء هلا بعت تمرك بسبعة ثم ابتعت
 بسبعتك تمر انتهى اقول وبالله التوفيق لعل الرجحان فى جانب قاضىخان
 اذ سمعت اطلاق الرواية عن محمد ومع المأجورية عن ابى يوسف ومع الخيرية
 عن مشايخ بلخ وغيرها وكونه مروياً ومأموراً منه صلى الله تعالى عليه وسلم
 والجواز المطلق من البرازية وعدم الاثمة من منقوله عن النقاية والحديث
 رواه وايضاً وقع باطلاق الجواز عن السراجية فى الثالث عشر من حيل
 التارخانية ولا يخفى ان قاضىخان لا يتأخر فى القوة والرتبة عن الهداية لاسيما
 وقع فى حجة صاحب المذهب كابى يوسف ومحمد ثم لا يخفى ان تعليل الهداية

لا يخلو عن ضعف اذ لزوم الكراهة المطلوبة من ترك الذب الذي هو مبررة
 الاحسان في غاية خفاء واما الحديث فقام من الجانبين على ان لفظ العينة
 في الحديث ليس بصريح الدلالة لجواز ان يراد مطلق التعيين الذي اقتضاه
 البيع مشيرا الى عدم جواز بيع المجهول على ان يكون حاصل المعنى اذا استغلتهم
 بالبيوع والتجارات والمزارعة وتركتم الجهاد الى آخره ولو سلم بجوز كون المنع
 لمصلحة الجهاد لقله الاسلام فاذا ارتفع المنع في حق المزارعة لكثرة الاسلام
 فيرتفع في حق العينة توفيقا للروايات لكن ينبغي ان لا يفتى بجواز رتبة
 الغن الفاحش صيانة للفقراء اذا اكثر من يتلى به ليس الا الفقراء وهم
 مضطرون يشترون بالغال لعل لهذا ورد النهي السلطاني ان يزداد على واحد
 ونصف في العشرة وورد عليه فتاوى مشايخ المسلمين وافتي ان من لم ينه بهذا
 النهي ولم يعمل بهذه الفتوى بعز شديد و يحبس مديدا الى ان يظهر صلاحه
 وتوبته ويسترد الزيادة التي اخذ ولو بالتراضي ومثله امر السلم كما في معروضات
 ابي السعود العمادي وكذا يسترد في السنة التي لم يقع فيها دور شرعي و لزام
 ربح ولو وقع في الابتداء مرة ولو كان من الاوقاف التي تعورفت بالدور او من
 اموال الصغار وبالجملة لا يجوز اخذ الربح بلا دور مطلقا واما لزيادة على واحد
 ونصف في العشرة فلا يسمع دعواه للمنع السلطاني الواقع لمصلحة ازعجة
 الواجب اتباعه وان كان مباحا في الاصل والله اعلم فاختره هو طريق النورع
 اذ اقل درجة الاختلاف الشبهة كما مر مرارا وبقره ما قبل انما المنع لمريد
 تكثير المال بلا احتياج (ومنها نسيان القرآن بعد تعلمه) من القراءة من المحفف
 لا من ظهر القلب وان ذهب اليه بعض فلا يدخل في الوعيد من حفظ سورة
 مثلا ثم نسيها ان قدر على القراءة من المحفف كما مر (دت عن انس رضي الله
 تعالى عنه مر فوعا عرضت على) ليلة الاسراء اوفى وقت المكاسفات
 والتجليات عند ورود الوارد الغيبي على قلبه وذلك كان غاب احواله من
 روح الزكية لا مر تع لها الا في الحضرات الالهية والمنزل القدسية فكان
 لا يغيب عن الله طرفه عين (اجور امين حتى القادة) من ولو سلم
 بالرفع عطف على اجور ويجوز نصبها بتقدير حتى ايت الصلاة يخرجها
 الرجل من المسجد وعرضت على ذنوب امين فم اذ ذنبا اعظم من سواة من
 القرآن او آية اوتيتها رجل ثم نسيها) لانه انما نسا عن نسيها بها وهو
 اوفضول او لاستخفافه بها وتهاونه بساقتها وعدم احترامه لامر الله فيعند

ذنبه عند الله لاستهانة العبد له باعراضه عن كلامه وفيه ان نسيان القرآن
كبيرة ولو بعضا منه وهذا لا يناقضه خبر رفع عن امتي الخطاء والنسيان لان
المعدود هنا ذنب التفريط في محفوظه لعدم تعاهده ودرسه ثم اخذت تعقبه
الترمذي بانه غريب والبخاري لم يعرفه واستغربه وقال القرطبي غير ثابت
وانكره المديني وقال ابن حجر ضيف لكن له شواهد وسكت عليه ابوداود
(ومنها ثريا) عن القنية روى عن عبد الله بن سلام للربا اثنان وسبعون حوبا
اصغرها. كمن اتى امه في الاسلام وهو محرم بالكتاب والسنة ونذجع فكفر
جا حده اتفاقا في ربا النسئة واختلافا في ربا الفضل فان ابن عباس يبري ثريا
الافى النسئة وان روى عنه لرجوع وفي الخلاصة لوقضى بجواز بيع الدرهم
بالدرهمين يد بيد باعيا لهما اخذا بقول ابن عباس لا ينفذ وان كان مختلفا
بين الصحابة لانه لا يعلم ان احدا من الصحابة وفسد فكان مهجورا شرعا
انتهى لا يخفى ما فيه من اشكال صوتي (وتسقى الجلب) اي تليق بعض اهل
البلد المجلوب من خارج اليد من الضعفاء ان اصربا هبه لتنهى عند وزن فيه
تضييق الامر على الحاضرين والواردين (وبيع الحاضر للبدى) اي بيع
اهل البلد لاهل البادية والقرى بزيادة الثمن الى مدة ان في فخط فبكره لانه
اضرار بهم والافلا (والسوم على السوم) اي سوم غيره بايع او مشتريا وهو
ان يرضى المتعاقدان بالبيع ويستقر الثمن بينهما وتبقى الا انعقد فيزيد
عليه ويبطل بيعه اما نوزاد عليه كما قبل التراضي فيجوز كما نقر عن الاختيار
(والخطبة على الخطبة) من جهة المخطوبة او مخاطب (ان وجد دليل
الرضى الاول) من السومين او الخطبتين لقوله صلى الله تعالى عليه وس
لا يتساوم الرجل على سوم اخيه ولا يخطب على خطبة اخيه واما اذا سومه
بشيء ولم يركن احدهما الى صاحبه فلا بأس للغير ان يساومه ويشتره فانه
بيع من يزيد لعدم الاضرار فيه ولانه بيع انفقوا الحاجة ماسة اليه والخطبة
كذلك (والاحتكار) اي حبس قوت الادمى وغيره وهو حرام ان اضر
باهل البلد وصاحبه منعون وكذا حبس الكسوة عند ابن يوسف رحمه الله تعالى
كما في الحاشية وعند مالك والنوري حرام منسقا وقال احمد يجرم بمكة
والمدينة وحيث يكون فيه ضيق وهذا في استراء من السوق لا في غلة أرضه
ومجلوبه من بلد آخر لانه خالص حقه ولم يتعلق به حق العامة وينبغي على
القاضي ان يأمره ببيع ما فضل عن قوته وقوت عياله فان لم يبيع عزره

والصحيح ان القاضي يبيع ان امتنع اتفاقا ومدة الحبس قيل اربعون يوما وقيل شهر وهذا في حق المعاينة في الدنيا لكن يأثم وان قلت المدة (والتفريق بين مملوكين صغيرين او صغير وكبير بينهما قرابة محرمية) لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم من فرق بين والدها وولدها فرق الله بينه وبين احبته قال المناوي فالتفريق بين الامة وولدها بنحو البيع والهبة حرام شديد التحريم عند الشافعي وابي حنيفة ومالك وشرط الشافعي كونه قبل التمييز وابو حنيفة قبل البلوغ سواء رضيت ام لا وعند مالك يجوز برضاها وفي الجامع ايضا من فرق بين والدها فليس منا (ومنها مطل الغني) اي تأخير القادر على اداء دينه عن الدائن بعد طلبه (خم عن ابي هريرة رضي الله عنه مر فوعا مطل الغني ظلم) يعني تسويق القادر المتمكن من اداء الدين الحال ظلم منه لرب الدين والظلم حرام فكذا المطل والتركيب من قبيل اضافة المصدر الى الفاعل او من اضافته الى المفعول يعني وفاء الدين واجب وان كان مستحقه غنيا فالفقير اولي به كذا في الفيض (ومنها الرجوع في الهبة خم عن ابن عباس رضي الله عنهما مر فوعا الذي يرجع في هبته كالكلب) يعود (في قبئه) والرجوع اما بالتراضي او بحكم القاضي والافلا يصح الرجوع ولا يملك الانتفاع وروى ابن عساكر عن عبد الله بن عمر قال ان رجلا وهب هبة فرجع فيها فقال صلى الله تعالى عليه وسلم مثل هذا مثل الكلب الذي يأكل حتى اذا شبع قام ما في بطنه ثم رجع اليه فاكله (ومنها اقتناء كلب) اتخاذه (لغير صيد وماشية وخوف من اللصوص وغيرهم) كحفظ المناع والزرع والدواب وكذا نحو الاسد والفهد والضبع وسائر السباع كافي الخلاصة (خم عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما مر فوعا من اقتنى كلبا الا كلب صيد او ماشية ينقص من اجره كل يوم قيراطان) من الاجر قيل كل قيراط مثل جبل احد قال في المبارك المراد مقدار معلوم عند الله تعالى و ينبغي ان يمنع من الدخول في البيت على تقدير الجواز والكلب الاسود اسوأ من كل الكلاب لقوله عليه الصلاة والسلام لولا ان الكلاب امة من الامم لامرت بقتلها ولكن اقلوا منها كل اسود بهيم فانه شيطان يعني انه اضر الكلاب واعدها ومع هذا هو اقلها نفعا واسوأها حراسة وابعدها من الصيد واكثرها نعاسا كما في النصاب (فان ارسل صاحبك على تقدير وجود شرائط الجواز) في السكة فالجيران المنع) وبصير صاحبك انما بارساله (فان ابي يرفع الى الحاكم فيمنع

وكذا الدجاجة والحش) ولد البغل والحمار (والعجول) ولد البقر وكذا البط
والاوز والبقر والحمار والبغال ونحو ذلك لان حفظ هذه الاشياء واجب على
صاحبها فان لم يحفظ يأثم ويستحق التعزير ان لم يحفظ بعد الرفع الى الحاكم
وفي الفتاوى رجل له كلب عقور كل من يمر بعرضه فلاهل القرية ان يقتلوه
فان عرض ان كانوا تقدموا على صاحبه يضمن والا فلا وفي صيد الفساوى
ان امسك في بيته كلبا وهو لا يحتاج اليه ولجيرانه من كلبه ضرر ليس لهم منه
فان ارسله الى السكة فلهم المنع فان اى يرفع الى الحاكم او الى صاحب الحسبة
كذا في الخلاصة

الحادى - محمد بن مصطفى بن عثمان الحسينى المفتى الحادى
ابو سعيد النقشبندى الحنفى جده عثمان قدم من البلخ وتوطن
بلدة خادم . هو ولد وتوفى بها سنة ١١٧٦ ست وسبعين ومائة
والم . له من التصانيف البريقة شرح الطريقة المحمدية . حاشية
على تفسير سورة الاخلاص لابن سيدنا . حاشية على تفسير
سورة النبأ . حاشية على الدرر والفرر للملا خسرو . رسالة في
الاحاديث الضعيفة . خزائن الجواهر ومخازن الزواهر . رسالة
في تفسير قوله تعالى ان بعض الظن اثم . رسالة في قوله تعالى
قل اللهم مالك الملك . رسالة قوله تعالى ماشاء الله كان وما لم
يشأ لم يكن . رسالة في حق الاستخلاف لدفع ما اورده ان كان .
رسالة في حق التسبيح والتحميد . رسالة في الحشوع في الصلاة
وما يتعلق بها . رسالة في السواك . رسالة في الدخان . رسالة
في الفهوة . رسالة النصائح والوصايا رسالة الوصية والنصيحة
لولاه محمد سعيد . رسالة في وحدة الوجود . رسالة الولدية .
صراج الظلمات في شرح ايها لولد . شرح البسملة الشريفة .
شرح القصيدة المضرية في الصلاة على خير البرية . العرائس
والنمائن في انطق . كشف الحذر عن حال الحضرة .
مجامع الحقائق في الاصول .

رسائل ابن عابدین

منہل الواردين من بحار الفيض • على ذخير المتأهلين
في مسائل الحيض • للمحقق العلامة * المدقق

الفهامة * السيد محمد عابدین الحسيني

رحمه الله تعالى ونفعنا

به آمين

طبع على ذمة

مكتبة المصطفى

يباع في محله المكتبة الهاشمية في دمشق وفي محل جتالجه وهي زاده احمد حلي
في الآستانة في سوق الحكاكين

ورسوات

م د ر ك ت صحافية عثمانية مطبعة هي

١٣٢٥



قد اعنتى بطبعه طبعة جديدة بالانوفست

حسين حلمي بن سعيد استانبولي

الرسالة الرابعة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي عانا بالانعام • وعلمنا علم الاحكام • وامرنا بالطهارة من الاحداث
والانجاس والآثام • لتأهل للشول بين يديه والقيام • والصلاة والسلام
على سيدنا محمد خيرا لانام • المميز بين الحلال والحرام • وعلى آله واصحابه بدور
التمام • ومصايح الظلام (اما بعد) فيقول العبد المفتقر الى رب العالمين • محمد
امين الشهير بابن عابدين • غفر الله تعالى ذنوبه * وملا من زلال العفو ذنوبه *
انى طالعت مع بعض الاخوان الرسالة المؤافة في مسائل الحيض المسماة
بذخر المتأهلين * المنسوبة لأفضل المتأخرين * الامام العالم العامل • المحقق المدقق
الكامل • الشيخ محمد بن پير على البركوى صاحب الطريقة المحمدية • وغيرها
من المؤلفات السنية • فوجدتها مع صغر حجمها * ولطافة نظمها • جامع لغرر
فروع هذا الباب * عارية عن التطويل والاسهاب * لم تنسج قريحة على منوالها •
ولم تظفر عين بالنظر الى مثالها • فاردت ان اشرحها بشرح يسهل عويصها •
ويستخرج غويصها • ويكشف نقابها • ويندال صعاها وسميته منهل الواردن
من بحار الفيض • على ذخر المتأهلين في مسائل الحيض • فاقول مستعينا بالله تعالى
في حسن النية * وبلوغ الامنية • قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿ بسم الله الرحمن
الرحيم الحمد لله الذي جعل الرجال على النساء قوامين ﴾ اى يقومون عليهن قيام
الولاية على الرعية ولهذا كان الرجل امير امرأته ﴿ وامرهم بوعظهن ﴾ اى
تذكيرهن بما يلين قلوبهن من الثواب والعقاب ﴿ والتأديب ﴾ اى التعليم
وفي المغرب عن ابى زيد الادب اسم يقع على كل رياضة مجودة يتخرج بها الانسان
في فضيلة من الفضائل ﴿ وتعليم الدين ﴾ عطف خاص على عام اى تعليم اصوله
من العقائد وفروعه المحتاج اليها في الحال وفي هاتين الفقرتين تلميح
الى قوله تعالى الرجال قوامون على النساء الآية وقوله تعالى واللاتى يخافون
نشوزهن فعظوهن الآية ﴿ والصلاة ﴾ اسم من التصليية ومعناها الثناء الكامل
الا ان ذلك ليس في وسعنا فامرنا ان نكل ذلك اليه تعالى كما في شرح التأويلات
وافضل العبارات على ما قال المرزوقى اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وقيل
التمظيم فالمنى اللهم عظمه في الدنيا باعلاء ذكره • وانفاذ شريعته • وفى الآخرة
بتضعيف اجره • وتشفيعه فى امته • كما قال ابن الاثير كذا فى شرح النقاية للقهستاني
﴿ والسلام ﴾ اسم من التسليم اى جعل الله اياه سالما من كل مكروه

﴿ على حبيب رب العالمين ﴾ اي محبوه ﴿ ووعلى آله ﴾ اسم جمع لذوي القربى الفقه
 مبدلة عن الهمزة المبدلة عن الهاء عند البصريين والواو عند الكوفيين والاول
 هو الحق كما في المفتاح قهستاني ﴿ واحبابه ﴾ قال القهستاني اي الذين آمنوا مع
 الصحبة ولو لحظة كمال عامة المحدثين وانما اوثر على ما ذهب اليه الاصوليون
 من اشتراط ملازمة ستة اشهر فصاعدا ليشمل كل صاحب ﴿ هداة ﴾ جمع
 هاد من الهداية وهي الدلالة على ما يوصل الى البغية ﴿ الحق ﴾ ضد الباطل
 ﴿ ورجاء ﴾ جمع حام من الحماية بالكسر اي المنع ﴿ الشرع ﴾ اسم لما شرعه الله
 تعالى لعباده من الاحكام ﴿ المتين ﴾ القوي يقال متن ككرم صلب ﴿ وورد ﴾
 قول القهستاني اي واحضر بعد الخطبة ما ياتي فالواو للاستئناف او اطف
 الانشاء على مثله او على الخبر على نحو قوله تعالى وبشر الذين آمنوا والآية
 لان ما في المشهور من الضعف ما لا يخفى فان تقدير اما مشروط بان يكون ما بعد
 الفاء امرا او نهيا ناسبا لما قبلها او مفسرا له كما في الرضى واما توهم اما فلا يعتبره
 احد من النحويين والظرف متعلق بالامر المستفاد من المقام المعال بالفاء في قوله
 ﴿ فتمد ﴾ كافي قولهم اعبد ربك فان العبادة حق انتهى ﴿ اتفق الفقهاء ﴾ اي
 المجتهدون ﴿ على ﴾ فرضية علم الحال ﴿ اي العلم ﴾ بحكم ما يحتاج اليه في وقت
 احتياجه اليه قال في التارخانية اختلف الناس في اي علم طلبه فرض فحكى
 اقوالهم قال والذي ينبغي ان يقطع بانه المراد هو العلم بما كلف الله تعالى به
 عباده فاذا بلغ الانسان ضحوة النهار مثلا يجب عليه معرفة الله تعالى بصفاته
 بالنظر والاستدلال وتعلم كلمتى الشهادة مع فهم معناهما ثم ان عاش الى الشهر
 يجب تعلم الطهارة ثم تعلم علم الصلاة وهم جريا فان عاش الى رمضان يجب
 تعلم علم الصوم فان استفاد مالا تعلم علم الزكاة والحج ان استطاعه وعاش
 الى اشهره وهكذا التدريج في علم سائر الافعال المفروضة عينا انتهى ﴿ على كل
 من آمن بالله ﴾ اي بوحدايته سبحانه ذاتا وصفات وافعالا ﴿ واليوم الآخر ﴾
 هو يوم القيمة فانه آخر الاوقات المحدودة وختمه بالذكر لانه يوم الجزاء
 فالإيمان به يحمل على العمل فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا
 ﴿ من نسوة ﴾ بالكسر والضم جمع المرأة من غير لفظها قاموس ﴿ ورجال ﴾
 جمع رجل وهو الذكر من بني آدم اذا بلغ او مطلقا والمراد هنا البالغ اذا
 علمت ذلك الاتفاق ﴿ فمعرفة ﴾ احكام ﴿ الدماء المختصة بالنساء واجبة عليهن
 وعلى الأزواج والأولياء ﴾ جمع ولي وهو المصيبة فيجب على المرأة تنبأ الاحكام

وعلى زوجها ان يعلمها ما تحتاج اليه منها ان علم والا اذن لها بالخروج
والا تخرج بلا اذنه وعلى من يلي امرها كلاب ان يعلمها كذلك ﴿ ولكن
هذا ﴾ اي علم الدماء المختصة بالنساء مص ﴿ كان ﴾ اي صار مثل فكانت
هيا منبثا ﴿ في زماننا ﴾ اي زمان المصنف وقد توفي سنة ٩٨١ ﴿ حجورا ﴾
اي متروكا ﴿ بل صار كأن لم يكن شيئا مذكورا ﴾ اضراب انتقالا
الى ما هو ابلغ لان ما هجر قديكون معلوما ويترك العمل به بخلاف ما صار كأنه
لم يوجد اصلا ﴿ لا يفرقون ﴾ اي اهل الزمان ﴿ بين الحيض والنفاس والاستحاضة ﴾
في كثير من المسائل ﴿ ولا يميزون بين الصحيحة من الدماء والاطهار ﴾ عطف
على الدماء ﴿ و ﴾ بين ﴿ الفاسدة ﴾ منهما ﴿ ترى ﴾ اي تبصر او تعلم ﴿ امثلهم ﴾
اي افضلهم او اعلمهم عند نفسه ﴿ يكتفى ﴾ حال او مفعول ثان ﴿ بالمتون
المشهورة ﴾ كالقدوري والكنز والوقايد والمختار المبنية على الاختصار ﴿ واكثر
مسائل ﴾ هي المطالب التي يبرهن عليها في العلم ويكون الغرض من ذلك العلم
معرفة كذا في تعريفات السيد الشريف قدس سره ﴿ الدماء ﴾ الثلاثة
السابقة ﴿ فيها مفقودة والكتب المبسوطة ﴾ التي فيها هذه المسائل ﴿ لا يملكها
الاقليل ﴾ لقلة وجودها وغلاء اثمانها ﴿ والمالكون ﴾ لها ﴿ اكثرهم
عن مطالعتها ﴾ في القاموس طالعها طلاعا ومطالعة اطلع عليه اي علمه ﴿ عاجز
وعليل ﴾ بداء الجهل ﴿ واكثر نسخها ﴾ جمع نسخة بالضم ما ينسخ اي يكتب
فيه ﴿ في باب حيضها تحريف ﴾ اي تغيير ﴿ وتبديل ﴾ عطف تفسير او الاول
تغيير بعض حروف الكلمة والثاني ابدالها بغيرها ﴿ لعدم الاشتغال به ﴾ اي
باكثر نسخها ﴿ مذ ﴾ اي من ﴿ دهر طويل ﴾ فكلمة نسخت نسخة
على اخرى زاد التحريف ﴿ وفي مسائله ﴾ اي باب الحيض ﴿ كثرة وصعوبة ﴾
قال في البحر واعلم ان باب الحيض من غوامض الابواب خصوصا المتخيرة
وتفاريعها واهذا اعتنى به المحققون وافرده محمد رحمه الله تعالى في كتاب مستقل
ومعرفة مسائله من اعظم المهمات لما يترتب عليها مما لا يحصى من الاحكام كالطهارة
والصلاة وقراءة القرآن والصوم والاعتكاف والحج والبلوغ والوطى والطلاق
والعدة والاستبراء وغير ذلك من الاحكام وكان من اعظم الواجبات لان عظم
منزلة العلم بالشيء بحسب منزلة ضرر الجهل به وضرر الجهل بمسائل الحيض
اشد من ضرر الجهل بغيرها فيجب الاعتناء بمعرفة وان كان الكلام فيها
طويلا فان المحصل يتشوف الى ذلك ولا التفات الى كراهة اهل البطالة انتهى

(واختلافات)

﴿ واختلافات وفي اختيار المشايخ ﴾ بالياء وهم المتأخرون عن الامام واصحابه من اهل المذهب على اختلاف طبقاتهم ﴿ وتصحيحهم ايضا مخالقات ﴾ فبعضهم يختار قولاً وبعضهم يختار قولاً آخر ثم بعضهم يصحح هذا وبعضهم يصحح هذا وقد قالوا اذا كان في المسئلة تصحيحان فالفتى بالخيار لكن قد يكون احد القولين الصحيحين اقوى لكونه ظاهر الرواية او مشى عليه اصحاب المتون والشروح او ارفق بالناس او غير ذلك مما بينته في رد المحتار على الدر المختار فيحصل لمن لاهلية له اضطراب ولا سيما عند كثرة الاقوال وعدم اطلاعه على الاصح منها فلذا قال المصنف رحمه الله تعالى ﴿ فاردت ان اصنف رسالة ﴾ قال السيد قدس سره الرسالة هي المجلة المشتملة على قليل من المسائل التي تكون من نوع واحد والمجلة هي الصحيفة يكون فيها الحكم ﴿ حاوية ﴾ اي جامعة ﴿ لمسائله ﴾ اي باب الحيض ﴿ اللازمة حاوية ﴾ بالمجمدة اي خالية ﴿ عن ذكر خلاف ومباحث ﴾ جمع مبحث محل البحث قال السيد قدس سره البحث هو التفحص والتفتيش واصطلاحاً هو اثبات النسبة الايجابية او السلبية بين الشيئين بطريق الاستدلال ﴿ غير مهمة مقتصرة ﴾ صفة ثالثة لرسالة ﴿ على الاقوى والاصح والمختار للفتوى ﴾ اي لجواب الحادثة ﴿ مسهلة ﴾ بالبناء للفاعل او المفعول صفة رابعة لرسالة ﴿ الضبط ﴾ لما تفرق في غيرها من المسائل ﴿ والفهم رجاء ﴾ علة لقوله فاردت ﴿ ان تكون ﴾ اي الرسالة ﴿ لي ذخرا ﴾ بضم الذاو وسكون الخاء المعجمتين اي ذخيرة ادخرها واختارها ﴿ في العقبى ﴾ اي الآخرة ﴿ فيا ايها الناظر اليها بالله العظيم لاتعجل في التخطئة ﴾ مصدر فعل بالتشديد للنسبة مثل فسقته اذا نسبته الى الفسق ﴿ بمجرد رؤيتك ﴾ اي برؤيتك المجردة ﴿ فيها ﴾ اي في الرسالة ﴿ المخالفة ﴾ مفعول ثان لرؤية ﴿ لظاهر بعض الكتب المشهورة ﴾ فكم في بعضها ما هو خلاف الصحيح . بل ما هو خطأ صريح . او ما هو مصروف عن الظاهر . مما لا يعرف الا الفقيه الماهر . ﴿ فعسى ﴾ اي اشفق واخاف عليك ان يكون المخطئ انت لعدم اطلاعك وكنى عن خطأ المخاطب بقوله ﴿ ان تخطئ ابن اخت خالتك ﴾ لان المراد باخت خالتك والامراد بانها نفسه قال المصنف اذا كان تخطئ بالياء المخاطب به يكون متعدياً ويكون ابن مفعوله واذا كان بالياء يكون الفعل لازماً والابن فاعله ﴿ فتكون من الذين هلكوا في المهلك ﴾ لان الخطأ في المسائل الدينية كالهلاك ولذا اشاع اطلاق الميت على الجاهل والحي على العالم او من كان ميتاً فاحييناه ﴿ فاني ﴾ علة عدم الخطأ في هذه الرسالة

بقدر الامكان منه (قد صرفت شطرا من عمرى) اى حصته وافرة منه وفي المغرب
 شطر كل شئ نصفه وقوله في الحائض تقدم شطر عمرها على تسمية البعض شطرا
 توسعا في الكلام واستكثارا للاقلال ﴿ في ضبط هذا الباب حتى ميزت بفضل الله
 بين القشر ﴾ بالكسر عث الشئ خلقه او عرضا قاموس ﴿ واللباب ﴾ بالضم
 خالص كل شئ كما في الصحاح ﴿ والسمين والمهزول ﴾ ضده ﴿ والصحيح
 والمعلول ﴾ في القاموس العلة بالكسر المرض على يعل واعتل واعله الله فهو
 معل وعليل ولا تقل معلول والمتكلمون يستعملونها ﴿ والجيد ﴾ بالفتح والنشيد
 ﴿ والردى ﴾ ضده ﴿ والضعيف والقوى ورجحت ﴾ عطف على ميزت
 ﴿ باسباب الترجيح ﴾ اى التقوية ﴿ المعتبرة ﴾ عند اهل هذا الشأن ﴿ ماهو
 الراجع ﴾ اى في نفس الامر ﴿ من الاقوال والاختيارات ﴾ الصادرة
 ﴿ من الائمة ﴾ المجتهدين في المذهب او اهل الاستنباط من القواعد لمالانص
 فيه عن المجتهدين او اهل الاختيار والترجيح لمساوية روايتان عن المجتهد او قولان
 لاهل الاستنباط ﴿ فارجع البصر ﴾ مرتبط بما مر من النهى عن العجلة وتعليه
 باتقان المصنف لما كتبه اى اذا علمت ذلك فأعد بصرك اذا اشكل عليك شئ ﴿ كرتين ﴾
 اى مرة بعد مرة كما في الآية فالمراد بالثنائية التكرير والتكثير كما في قولهم ليك
 وسعديك ﴿ وتأمل ﴾ بعين بصيرتك ﴿ ما كتبنا مرتين ﴾ المراد به التكرار
 ايضا ﴿ واعرضه ﴾ اى ما كتبناه ﴿ على الفروع ﴾ اى ما يناسبه من مسائل
 علماء الفقه ﴿ و ﴾ على ﴿ الاصول ﴾ اى الادلة الكلية التى هي الكتاب والسنة
 والاجماع والقياس ﴿ و ﴾ على ﴿ قواعد المقول ﴾ الذى هو الادلة المذكورة
 ﴿ والمقول ﴾ اى الاستدلال بدليل مقول مستنبط من احد الادلة السمعية
 ﴿ لعلك تطلع على حقيقته ﴾ اى على كون ما كتبناه حقا ثابتا ﴿ وتظهر لك
 وجوه صحته ﴾ و اشار بالترجى الى صعوبة هذا المسلك فان المتأهل لامرض والاطلاع
 المذكورين نادر ﴿ وترجع ﴾ عند الاطلاع المذكور الى التصويب من نخطته
 اى ترجع مبتدئا من نسبة الخطأ الى نسبة التصويب لما كتبناه او من البدلية (وتقول)
 عند ذلك ﴿ الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا ان هدانا الله ﴾ فيه اقتباس
 لطيف ﴿ فنقول ﴾ اى بنون المعظم نفسه تحمدنا بنعمة الله تعالى عليه ﴿ وباللله ﴾
 اى باستعانته تعالى وحده ﴿ التوفيق ﴾ هو جعل الله فعل عبده موافقا لما يحبه ويرضاه
 ﴿ ومنه ﴾ تعالى يطلب ﴿ كل تحقيق ﴾ هو اثبات المسئلة بدليلها ﴿ وتدقيق ﴾
 هو اثباتها بدليل دق طريقه لناظره من تعريفات السيد ﴿ هذه الرسالة مرتبة

على مقدمة ﴿ بكسر الدال من قدم الالزم او المتعدى وعلى الثاني يجوز الفتح ايضا وهى
 فى العرف نوعان مقدمة الكتاب ما يذكر قبل الشروع فى المقاصد لارتباطها به ونفعه
 فيها ومقدمة العلم ما يتوقف عليه الشروع فى مسائله كحده وغاياته وموضوعه والمراد
 هنا الاولى ﴿ وفصول ﴾ ستة جمع فصل وهو قطعة من الباب مستقلة بنفسها
 منفصلة عما سواها تعريفات ﴿ اما المقدمة ففيها نوعان النوع الاول فى تفسير الالفاظ
 المستعملة ﴿ فى هذا الباب بلسان الفقهاء ﴿ اعلم ان الدماء المختصة بالنساء ﴿ احتراز
 عن الحيض الرعاف ﴿ ثلاثة حيض ونفاس واستحاضة فالحيض ﴿ لغة مصدر
 حاضت المرأة تحيض حياء ومحيضا ومحاضا فمحيض حائض وحائضة مثال دمها والحيضة المرة
 وبالكسر الاسم والخرقة ٣ تستشفر بها المرأة قاموس وفى البحر قال اهل اللغة اصله السيلان
 يقال حاض الوادى اى سال فسمى حيضا السيلان فى اوقاته انتهى وشرعنا على انه حدث
 كاسم الجنابة هو مانعية شرعية بسبب الدم المذكور عما تشترط له الطهارة كالصلاة والتلاوة
 وعن الصوم ودخول المسجد والقربان وعلى انه خبث هو ﴿ دم صادر من رحم ﴾
 اى بيت منبت الولد وو عانه قاموس * احتراز به عن الاستحاضة لانها دم عرق الفجر لادم
 رحم وعن دم الرعاف والجرح . وعما يخرج من الدبر فليس بحيض لكن يستحب
 ان لا يأتى زوجها وان تغتسل عند انقطاعه كما فى الخلاصة وغيرها وسيأتى . وعما
 تراه الصغيرة وهى من لم يتم لها تسع سنين على المعتد . وماتراه النفساء قبل الولادة
 فليس من الرحم بل هما استحاضة لكن فى البحر قال بعضهم ماتراه الصغيرة دم فساد
 لان الاستحاضة لا تكون الا على صفة لا تكون حيضا انتهى يعنى انها دم يتصف
 بصفة فيدلواها كان حيضا كزيادة او نقص مثلا تأمل لكن المشهور انه استحاضة
 والمراد رحم امرأة بقربينة المقام احترازا عما تراه الأرنب والضبع والحفاش قاولا
 ولا يحيض غيرها من الحيوانات . وعما يراه الخنى المشكل فى الظهيرية اذا خرج
 منه المنى والدم فالعبارة للمنى دون الدم انتهى وكأنه لان المنى لا يشبه بغيره بخلاف الدم وقد
 يشبه بالاستحاضة فى معنى ويعتبر المتيقن من اول الامر ﴿ خارج من فرج داخل ﴾ احتراز
 عما لو احست بتزوله الى الفرج الداخلى ولم يخرج منه فليس بحيض ﴿ قوله
 الرواية وبه يفتى قهستاني وعن محمد يكفى الاحساس به فواحست بالحيض
 قبيل الغروب ثم خرج بهمه تقضى صوم اليوم عنده لا عند غيره ﴿ واو حلت ﴾
 ليدخل الظهر المتخلى و لالوان سوى البياض الخالص انتهى منه فهذا تعبير لقوله دم

٣ قوله تستشفر بها اى تضمها عند شفر فرجها اى حرفه منه

فكان الاولى ذكره بحذائه ﴿ بدون ولادة ﴾ ليحترز عن النفاس مص اى ماتراه بعد الولادة ولم يقل و اياس لان المختار ان الآيسة اذا رأت الدم نصابا يكون حيضا اذا رآته خالصا كالاسود والابهر القانى كما سيأتى فهو داخل فى التعريف وغير الخالص يكون استحاضة فهو خارج بقيد الرحم ﴿ والنفاس ﴾ بالكسر لغة مصدر نفست المرأة بضم النون وقمهما اذا ولدت فهى نفساء وهن نفاس مغرب واصطلاحا دم تسمية للعين بالمصدر كالحيض سواء كما فى المغرب ﴿ كذلك ﴾ الاشارة الى وصف الدم السابق فكأنه قال دم صادر من رحم خارج من فرج داخل ولو حكما فاحترز عما لو ولدت من جرح ببطنها فهى ذات جرح وان ثبت له احكام الولد من انقضاء عدة ونحوه الا اذا سال الدم من الرحم وخرج من الفرج الداخل فنفساء كما فى البحر والنهر وسيأتى ودخل بقوله ولو حكما الطهر المتخلل وماسوى البياض الخالص ومالو ولده ولم ترد ما فالمعتمد انها تصير نفساء كما فى الدر والبحر وسيأتى ﴿ عقيب خروج اكثر ولد ﴾ ولو متقطعا عضوا عضوا لاقله فتوضا ان قدرت او تتيم وتومى بصلاة در ووصف الولد بقوله ﴿ لم يسبقه ولد مذ ﴾ اى من ﴿ اقل من ستة اشهر ﴾ احترازا عن ثانى التوأمين فانه لا يكون نفاسا فى الاصح مص بل هو من الاول فقط واذا كان بينهما ستة اشهر فاكثر فالنفاس من كل واحد منهما ﴿ والاستحاضة ﴾ لغة مصدر استحاضت المرأة فهى مستحاضة قال فى القاموس والمستحاضة من يسيل دمها من المحيض بل من عرق العازل ﴿ والحال انه ﴾ يسمى دما فاسدا ﴿ وهو سبعة كما سيأتى فى آخر الفصل الرابع ان شاء الله تعالى وشرعا ﴿ دم ولو حكما ﴾ ليدخل الالوان مص ﴿ خارج من فرج داخل لا عن رحم ﴾ وعلامته ان لارائحه له ودم الحيض منتن الرائحة بحر ﴿ والدم الصحيح ما لا ينقص عن ثلاثة ﴾ اى عن ادنى مدة الحيض ﴿ ولا يزيد على العشرة ﴾ اى اكثر المدة ﴿ فى الحيض ﴾ اما حقيقة او حكما بان يزيد على عادتها مص اى فانه اذا زاد على العادة حتى جاوز العشرة فانها ترد على عادتها ويكون ما رآته فى ايام عادتها دما صحيحا كأنه لم يزد على العشرة ويكون الزائد على العادة استحاضة وهو دم فاسد والحاصل ان الدم اذا انقطع قبل مجاوزة العشرة فهو دم صحيح لانه لم يزد عليها حقيقة واذا جاوزها فماتراه فى ايام العادة حيض ويجعل كأن الدم انقطع على العادة ولم يجاوز العشرة حكما فليأمل ﴿ ولا ﴾ على الاربعين فى النفاس ﴿ اما حقيقة او حكما كما سبق مص وقوله ﴿ ولا يكون فى احد طرفيه دم ولو حكما ﴾ اى نحو انصفرة والكدره لم يظهر لى مراده به وهو زائد على ما فى المحيط وغيره فى تعريف الدم الصحيح ولعله احتترز به عما لو كان

(طهرا)

طهرا في احد طرفيه دم كالورأت المبتدأة يوما دما واربعة عشر طهرا ويوما دما
 كانت العشرة الاولى حيضا وهي دم غير صحيح لوقوع الدم في طرفه الاول وكذا
 لو وقع في طرفيه كما لورأت المعتادة قبل عاداتها يوما دما ثم عشرة طهرا ويوما دما
 فان العشرة الطهر حيض ان كانت كلها عاداتها والارادت الى العادة هذا ما ظهر لي
 هنا لكن لا يخفى ان ذلك خارج بقوله ولا يزيد على العشرة لان الزيادة هنا
 موجودة فان الطهر المتخلل بين الدمين اذا كان اقل من خمسة عشر يوما يحمل
 كالدّم المتوالى كما سيأتى وايضا فان اقتصاره على تعريف الدم الصحيح بعد قوله
 والاستحاضة ويسمى دما فاسدا الخ يقتضى ان الدم الفاسد المقابل للصحيح هو
 دم الاستحاضة اكتفى بتعريف الاستحاضة عن تعريفه فيفيد ان الحيض لا يكون
 دما فاسدا فتكون العشرة في المثالين المذكورين دما صحيحا فلم يصح الاحتراز
 عنهما لكن شاع في كلامهم اطلاق الدم الفاسد على ما جاوز العشرة مع ان
 العشرة حيض فلي تأمل ﴿ والطهر المطلق ﴾ الشامل للاقسام الاربعة الآتية
 ﴿ ما لا يكون حيضا ولا نفاسا ﴾ وفيه ان بعض اقسامه قد يكون حيضا او نفاسا
 كالطهر المتخلل بين الدمين الا ان يراد بالمطلق ما ينصرف اليه اسم الطهر عند
 الاطلاق ﴿ والطهر الصحيح ﴾ في الظاهر والمعنى ﴿ ما ﴾ اى نقاء ﴿ لا يكون
 اقل من خمسة عشر يوما ﴾ بان يكون خمسة عشر فاكثر لان مادون ذلك
 طهر فاسد يجعل كالدّم المتوالى كما ذكرنا وسيأتى تفصيله ﴿ ولا يشوبه ﴾ اى
 يخالطه ﴿ دم ﴾ اصلا لا في اوله ولا في وسطه ولا في آخره مص فلو كان خمسة عشر
 لكن خالطه دم صار طهرا فاسدا كما لورأت المبتدأة احد عشر يوما دما
 وخسة عشر طهرا ثم استمر بها الدم فالدم هنا فاسد لزيادته على العشرة والطهر
 فصحيح ظاهرا لانه استكمل خمسة عشر لكنه فاسد معنى لان اليوم الحادى عشر
 تصلى فيه فهو من جملة الطهر فتد خالط هذا الطهر دم في اوله ففسد
 فلا تثبت به العادة كما يأتى في النوع الثانى ووح فهى كمن بلغت مستحاضة فحيضا عشرة
 وظهرها عشرون وسيأتى تمام ذلك في الفصل الرابع ان شاء الله تعالى ﴿ ويكون
 بين الدمين الصحيحين ﴾ احتراز عما يكون بين الاستحاضتين اوبين حيض
 واستحاضة اوبين نفاس واستحاضة اوبين طرفى نفاس واحد مص وذلك
 كالورأت الآيسة طهرا تاما بين استحاضتين وكا لو حاضت او ولدت ثم دخلت
 فى سن اليأس ثم رأت دم استحاضة والاخير ظاهر فى الكل الطهر فاسد لانه
 لم يقع بين دمين صحيحين وان لم ينقص عن خمسة عشر يوما ولم يخالطه دم فتأمل

﴿ والظهر الفاسد ماخالفه ﴾ اى خالف الصحيح ﴿ فى واحد منه ﴾ اى
 ما ذكر فى تعريفه بان كان اقل من خمسة عشر او خالطه دم او لم يقع بين دميين
 صحيحين ﴿ والظهر ﴾ عطف على ماخالفه ﴿ المتخلل مطلقا بين الاربعين
 فى النفاس ﴾ اى فهو من الظهر الفاسد لكونه لم يقع بين دميين صحيحين بل وقع
 بين طرفى دم واحد وقوله مطلقا اى قليلا كان او كثيرا ولهذا قول ابى حنيفة
 رحمه الله تعالى وفى الخلاصة وعليه الفتوى وقال اذا كان الظهر المتخلل خمسة عشر
 فصاعدا يفصل بين الدمين ويجعل الاول نفاسا والثانى حيضا ان امكن
 كذا فى المحيط انتهى ابى ان امكن جعل الثانى حيضا بان استكمل مدته ﴿ والظهر
 التام ﴾ صحيحا او فاسدا كما قدمناه ﴿ طهر خمسة عشر يوما فصاعدا والظهر
 الناقص ﴾ وهو قسم من الظهر الفاسد كما علمته ﴿ مانقص منه ﴾ اى من التام
 ﴿ والمعتادة من سبق منها ﴾ من حين بلوغها ﴿ دم وظهر صحيحان ﴾ كالمولودت
 فرأت ثلاثة دماء وخمسة عشر طهرا فاذا استمر بها الدم فلها فى زمن الاستمرار
 عاداتها ﴿ او احدهما ﴾ بان رأت دما صحيحا وظهرها فاسدا كالورأت خمسة دماء
 واربعة عشر طهرا ثم استمر الدم فحيضها من اول الاستمرار خمسة لانها دم
 صحيح وظهرها بقية الشهر لان ما رأتها طهر فاسد لا يصير به معتادة فلم يصلح
 انصب العادة لايام الاستمرار او بالعكس كما لورأت احد عشر دما وخمسة عشر
 طهرا ثم استمر الدم لكن الظهر هنا صحيح ظاهرا فقط لفساده بفساد
 الدم فلا تثبت به العادة كما قدمناه فحكمها حكم من بلغت مستحاضة فحيضها عشرة
 من اول الاستمرار وظهرها عشرون هو الصحيح كما فى المحيط وقيل طهرها ستة عشر
 ﴿ والمبتدأة من كانت فى اول حيض او نفاس ﴾ فاذا بلغت برؤية الدم او الولادة
 واستمر بها الدم فحيضها عشرة ونفاسها اربعون وظهرها عشرون وسيأتى تمام ذلك
 فى الفصل الرابع ﴿ والمضائة وتسمى الضالة والتمحية ﴾ والمحيرة ايضا بالكسر
 لانها حيرت الفقيه ﴿ من نسيت عاداتها ﴾ عددا او مكانا فى حيض او نفاس
 ﴿ النوع الثانى ﴾ من المقدمة ﴿ فى الاصول والقواعد الكلية اقل الحيض ثلاثة ايام ﴾
 بالنصب على الظرفية او بالرفع على الخبرية ان كان التقدير اقل مدة الحيض
 ﴿ ولياليها ﴾ الاضافة الى ضمير الايام لا فائدة بمجرد العدد اى كون الليالى ثلاثا لكونها
 ليالى تلك الايام فلذا عبر ابن الكمال بقوله وثلاث ليالى واحترز عن رواية الحسن
 عن الامام انه ثلاثة ايام وليلتان روى عن ابى يوسف يومان واكثر الثالث ولذا قال
 المتس ﴿ اعنى اثنين وسبعين ساعة ﴾ بالساعات الفلكية كل ساعة منها خمس عشرة

(درجة)

درجة وتسمى عندهم المعتدلة والساعات اللغوية والشرعية وهى الزمان وان قل حتى
 لورات الدم مثلا عند طلوع شمس يوم الاحد ساعة اي حصّة من الزمان
 ثم انقطع الى فجر يوم الاربعاء بادخال الغاية ثم رأت الدم قليل
 تصغير قبل وهو اسم لوقت يتصل به ما بعده طلوعها اي طلوع شمس الاربعاء
 ثم انقطع عند الطلوع او استمر من الطلوع الاول بلا انقطاع اصلا الى
 الطلوع الثانى يكون حيضا بلوغه نصابه وافاد ان الشرط وجود الدم
 فى طرفى النصاب سواء وجد فيما بين ذلك اولا ولو انقطع قبل الطلوع الثانى
 بزمان يسير ولم يتصل به اي بالطلوع الثانى الدم حتى نقص عن اثنين
 وسبعين ساعة بلحظة ثم دام الانقطاع ولم تر دما الى تمام خمسة عشر يوما
 لم يكن حيضا اما لو عاد قبل تمام خمسة عشر من حين الانقطاع بان عاد فى اليوم
 العاشر او قبله كان كله حيضا وان بعده كانت العشرة فقط حيضا او ايام العادة
 فقط لو معتادة لان الطهر الناقص كالدم المتوالى كما مر ويأتى واكثره
 اي الحيض عشرة كذلك اي مقدرة مع لياليها بالساعات اعنى مائتين واربعين
 ساعة نعم ذكر فى التارخانية انها لو اخبرت المفتى بانها طهرت فى الحادى عشر
 اخذ لها بعشرة او فى العاشر اخذت بثمانى ولا يستقصى فى الساعات اثلا عشر عليها
 الامر وهكذا يفعل فى جميع الصور الا فى اقل الحيض واقل الطهر مخافة النقص عن الاقل
 زاد القهستاني عن حاشية الهداية ان عليه الفتوى ومثله فى معراج الدراية واقل
 النفس لاحدله بل هو ما يوجد ولو ساعة حتى اذا ولدت فانقطع الدم
 عقب ذلك تغتسل وتصلى فليس له نصاب الا اذا احتيج اليه كقوله اذا
 ولدت فانت طالق فقالت مضت عدتي فقدره الامام بخمسة وعشرين يوما وبعدها
 خمسة عشر طهر ثم ثلاث حيض كل حيضة خمسة ايام ثم طهر ان بين الحيضتين ثلاثون
 يوما فقل مدة تصدق فيها عنده خمسة وثمانون يوما وروى عندهم ثمانون يوما اعتبارا اكثر
 الحيض وقدره الثانى باحد عشر فتصدق بخمسة وستين يوما احد عشر نفاس
 وخمسة عشر طهر وثلاث حيض بتسعة ايام بينها طهران بثلاثين وقدره الثالث
 بساعة فتصدق بعدها باربعة وخسين وتام ذلك فى السراج وحواشيتها على
 المختار واكثره اي النفس اربعون يوما وقد علمت من كلامه
 من بيان اكثر الحيض والنفس وان الزائد عليه لا يكون حيضا ولا نفاسا ان الدم
 الصحيح لا يعقبه دم صحيح وحينئذ فالحيض ان لا يتوالى ان بل الثانى منهما
 استحاضة وكذا فى الاخيرين معه فى قوله وكذا النفسان والنفس والحيض
 بل لا بد من طهر تام فاصل بينهما اي بين كل اثنين من الحيضين والنفسين

والحيض والنفاس ❦ واصل الطهر ❦ المذكور مختلف فهو ❦ في حق النفاسين ستة اشهر ❦ لانه ادنى مدة الحمل فلو فصل اقل من ذلك كانا توأمين والنفاس من الاول فقط كما سيروياتي ❦ وفي ❦ حق ❦ غيرها ❦ من حيضين او حيض ونفاس ❦ خمسة عشر يوما ❦ وان كان اقل من ذلك فالثاني استحاضة مص فاذا وقع ذلك الطهر التام بين دميين ❦ فالدمان المحيطان به حيضان ❦ وكذا الحكم في الاكثر بطريق اولى مص اى الاكثر من طهر خمسة عشر ❦ ان بلغ كل نصابا ❦ ثلاثة او اكثر ❦ ولم يمنع مانع والا ❦ اى وان لم يبلغ نصابا او منع مانع من الحيض مثل كونها حاملا او كونه زائدا على عادتها مجاوزا للعشرة ❦ فاستحاضة او نفاس ❦ صورته امرأة رأت دما حال حملها خمسة ايام ثم طهرت خمسة عشر يوما ثم ولدت ورأت دما فالدم الثانى نفاس والدم الاول استحاضة مع انهما مكتنفان بالطهر ❦ تنبيه ❦ اطلق الطهر فشمل الصحيح والفاسد بعد كونه تاما فالطهر التام الفاسد وهو الذى خالطه دم كما مر يفصل بين الدمين وانما يفسد من حيث انه لا يصلح انصب العادة في المبتدأة لامن حيث الفصل وعدمه كما يظهر في الفصل الرابع وح فلورأت ثلاثة دما كعادتها ثم خمسة عشر طهرا ثم يوما دما ثم يوما طهرا ثم ثلاثة دما فالثلاثة الاولى والاخيرة حيضان لوجود طهر تام بينهما وان كان فاسدا لانها صلت فيه يوما بدم ❦ والطهر الناقص ❦ عن اقله ❦ كالدم المتوالى ❦ لانه طهر فاسد كما في الهداية ❦ لا يفصل بين الدمين ❦ بل يجعل الكل حيضا ان لم يزد على العشرة والا فالزائد عليها او على العادة استحاضة ❦ مطلقا ❦ اى سواء كان اقل من ثلاثة ايام وهو بالاتفاق اوازيد وسواء كان ذلك الازيد مثل الدمين المحيطين به او اقل او اكثر وسواء كان في مدة الحيض اولا عند ابي يوسف وهو قول ابى حنيفة آخر وعليه فيجوز بداية الحيض بالطهر وختمه به ايضا اذا احاط الدم بطرفه فلو رأت مبتدأة يوما دما واربعة عشر طهرا ويوما دما فالعشرة الاولى حيض ولورأت المعتادة قبل عادتها يوما دما وعشرة طهرا ويوما دما فالعشرة الطهر حيض ان كانت عادتها والآردت الى عادتها وعند محمد الطهر الناقص لا يفصل لومثل الدمين او اقل في مدة الحيض ولو اكثر فصل ان بلغ ثلاثا فاكثر ثم ان كان في كل من الجانبين نصاب فالسابق حيض ولو في احدهما فهو الحيض والا فالكل استحاضة ولا يجوز عنده بدأ الحيض ولا ختمه بالطهر فلورأت مبتدأة يوما دما ويومين طهرا ويوما دما فالاربعة حيض اتفاقا لان الطهر دون ثلاث ولو رأت يوما دما وثلاثة طهرا ويومين دما فالسنة حيض للاستواء او رأت ثلاثة دما وخمسة

طهرا ويوما دما فالثلاثة حيض لغلبة الطهر فصار فاصلا هذا خلاصة ما في شروح الهدية وغيرها وفي المسئلة ست روايات وهاتان اشهرها وقد صحح رواية محمد في المبسوط والمحيط وعليها الفتوى وفي السراج وكثير من المتأخرين اقتصروا بقول ابي يوسف لانه اسهل على المفتي والمستفتي وفي الهداية والاخذ به ايسر وفي الفتح وهو الاولي ﴿ وسيجي ان شاء الله تعالى ﴾ في الفصل الثاني بمض ذلك ﴿ وكذا الطهر الفاسد ﴾ المتخلل بين الدمين ﴿ في النفاس ﴾ لا يفصل بينهما ويجعل كالدم المتوالي حتى لو ولدت فانقطع دمها ثم رأت آخر الاربعين دما فكله نفاس كما مر وسياتي في الفصل الثاني . ثم اعلم ان عدم فصله خاص بما اذا كان الدم الثاني في مدة الاربعين لا بعدها ولذا قال في السراج ثم الطهر المتخلل بين دمي النفاس لا يفصل وان كثرت الخفقولة بين دمي النفاس عريض في ان الدم الثاني في مدة الاربعين والا فلو كان لا يفصل مطلقا لزم ان من ولدت ورأت عشرين دما ثم طهرت سنة اوسنتين ثم رأت الدم ان يكون ذلك الطهر كالدم المتوالي ولا قائل به لكن اذا وقع الدم الثاني خارج الاربعين فان كان الطهر المتخلل تاما فصل بينهما ولم يجعل كالدم المتوالي وان كان ناقصا لم يفصل لانه لا يفصل في الحيض في النفاس اولي لان الطهر الناقص فاسد في نفسه بخلاف التام يوضع ما قلنا ما في المحيط اورأت خمسة دما وخسة عشر طهرا وخسة دما وخسة عشر طهرا ثم استمر الدم فعنده نفاسها خمسة وعشرون لانه لا عبارة بالطهر الاول لا حاطة الدم بظرفه والثاني معتبر لان به تم الاربعون واورأت ثلاثين دما وعشرة طهرا ويوما دما فعند ابي يوسف الاربعون نفاس لانه يختم النفاس بالطهر ويقلب الطهر نفاسا باحاطة الدمين به كما سياتي وعند محمد الثلاثون نفاس انتهى فقوله لان به تم الاربعون اى فكان الدم الثاني واقعا بعدها فيكون حيضا لوجود الطهر الفاصل فهذا ما ظهر لي والله تعالى اعلم ﴿ واكثر الطهر لاحدله ﴾ بل قد يستغرق العمر ﴿ الا عند ﴾ الحاجة الى ﴿ نصب العادة ﴾ عند استمرار الدم ﴿ وسيجي ان شاء الله تعالى ﴾ تفصيل ذلك في الفصل الرابع ﴿ والسنة ثبت بمرة واحدة في الحيض والنفاس ﴾ هذا قول ابي يوسف وابي حنيفة فيهما قال في المحيط وبه يفتي وفي موضع آخر وعليه الفتوى هذا في الحيض اما في النفاس عليه مص قلت وكذا المبتدأة بالحيض ثبت العادة لها بمرة واحدة في كل سنة وانما الخلاف في المعتادة اذا رأت ما يخالف عاداتها مرة واحدة هل يصح ذلك المخالف عادة لها ام لا بد فيه من تكراره مرتين بيان ذلك لو كانت مادتها خمسة من اول الشهر فرأت ستة فهي حيض اتفاقا لكن عندهما يصير ذلك مدد وذا

استمر بها الدم في الشهر الثاني ترد الى آخر ما رأته وعند محمد الى العادة القديمة ولورأت الستة مرتين ترد اليها عند الاستمرار اتفاقا وتماه في السراج وقوله ﴿دما او طهرا﴾ منصوبان على التمييز ﴿ان كانا صحيحين﴾ بخلاف الفاسدين كما وضحه في آخر النوع الاول ﴿وتنقل كذلك﴾ اي بمرة واحدة في الحيض والنفاس دما او طهرا وفيه الخلاف المار لكن هذا في العادة الاصلية وهي ان ترى دميين متفقين وطهرين متفقين على الولاة او اكثر لا الجمعوية بان ترى اطهارا مختلفة ودماء مختلفة فانها تنقض برؤية المخالف اتفاقا نهر وتماه ذلك في الفتح وغيره ﴿زمانا﴾ تمييز محمول عن الفاعل ﴿بان لم ترفيه﴾ اي في زمان عاداتها كالوكانت عاداتها خمسة من اول الشهر فمضت ولم ترفيها ولا في بقية الشهر اورأت بعدها خمسة ﴿اورأت﴾ الخمسة ﴿قباه﴾ اي قبل زمان عاداتها ولم ترفيه وانما نص على القبلية مع انها داخلية في قوله بان لم ترفيه لان الانتقال فيها حصل قبل عدم الرؤية فيه فتأمل ﴿و﴾ تنقل ﴿عددا ان رأت ما يخالفه﴾ اي العدد ﴿صحيحا﴾ حال من مفعول رأت وقوله ﴿طهرا او دما﴾ بدل من صحيحا وعطف بيان كالوكانت عاداتها خمسة حيضا وخمسة وعشرين طهرا فرأت في ايامها ثلاثة دما وخمسة وعشرين طهرا او خمسة دما وثلاثة وعشرين طهرا ﴿او﴾ رأت ما يخالفه حالة كون المرئي ﴿دما فاسدا جاوز العشرة ووقع﴾ من آخره ﴿نصاب﴾ ثلاثة ايام فاكثر ﴿في بعض﴾ ايام العادة وبعضها ﴿اي ووقع بعض العادة﴾ من الطهر الصحيح ﴿مثاله عاداتها خمسة من اول الشهر فرأت الدم سبعة قبله واربعة في اوله وانقطع فهذا دم فاسد لانه جاوز العشرة ووقع منه نصاب الحيض في بعض ايام العادة وبعضها الباقى وهو الخامس وعده دم حتى يجعل حيضا لان ابا يوسف وان كان يجيز ختم الحيض بالطهر لكن شرطه عنده احاطة الدم بطرفي الطهر كما قدمناه وقد تنقل عددا وزمانا وهو ظاهر وسيأتي تفصيل هذا المحل في الفصل الثاني ان شاء الله تعالى ﴿واما الفصول﴾ عطف على قوله اما المقدمة ﴿فستة الفصل الاول في﴾ بيان ﴿ابتداء ثبوت الدماء الثلاثة﴾ الحيض والنفاس والاستحاضة ﴿و﴾ بيان ﴿انتهائه﴾ اي انتهاء ثبوتها الذي يزول به احكامها ﴿و﴾ في بيان ﴿الكرسف﴾ بوزن فلفل ﴿اما الاول فعند ظهور الدم بان خرج من الفرج الداخل﴾ الى الفرج الخارج والاول وهو المدور بمنزلة الدبر او الاحليل والثاني وهو الطويل بمنزلة الاليتين او القلفة ﴿او﴾ لم ينفصل عن الفرج الداخل بل ﴿حاذى﴾ اي ساوى ﴿حرفه﴾ والدم في هذا

(الحكم)

الحکم ﴿ کالبول والغائط فكل ما ظهر من الاحليل ﴾ بالكسر مخرج البول من ذكر
الاسان واللبن من الثدي قاموس والمراد هنا الاول ﴿ والدبر ﴾ بضم وبضميتين ﴿ والفرج
بان ساوى الحرف ﴾ من احدى هذه المخارج ﴿ ينتقض به الوضوء ﴾ سواء كان دما
او بولا او غائطا ﴿ مطلقا ﴾ اى قليلا كان او كثيرا ﴿ ويثبت به ﴾ اى بما ظهر ﴿ النفاس
والحيض ان كان دما صحيحا ﴾ يعنى بان كان بعد خروج الولد او اكثره فى النفاس ولم ينقص
عن ثلاثة فى الحيض ﴿ من بنت تسع سنين او اكثر ﴾ ويثبت به بلوغها قال فى المحيط
البرهاني واكثر مشايخ زماننا على هذا انتهى وعليه الفتوى سراج وهو المختار وقيل ست
وقيل سبع وقيل اثنا عشر قم ﴿ فان احس ﴾ بصيغة المجهول ولم يقل احست ليدخل
فيه حدث الرجال والنساء ﴿ ابتداء بنزوله ﴾ اى الدم ونحوه كالبول ﴿ ولم يظهر ﴾
الى حرف المخرج ﴿ او منع ﴾ بصيغة المجهول ايضا معطوف على لم يظهر ﴿ منه ﴾
اى من ظهوره ﴿ بالشد ﴾ على ظاهر المخرج بنحو خرقة ﴿ او الاحتشاء ﴾
فى باطنه بنحو قطنه ﴿ فليس له حكم ﴾ اى لا ينتقض به الوضوء ولا يثبت به الحيض
وقيل يثبت بمجرد الاحساس كاقدمناه ﴿ وان منع بعد الظهور اولا فالحيض والنفاس
باقيان ﴾ اى لا يزول بهذا المنع حكمهما الثابت بالظهور اولا كما لو خرج بعض المني
ومنع باقيه عن الخروج فانه لا تزول الجنابة ﴿ دون الاستحاضة ﴾ فانه اذا امكن منع
دمها زال حكمها ﴿ واما ﴾ الكلام ﴿ فى ﴾ حكم الخارج من ﴿ غير السبيلين ﴾
القبل والدبر ﴿ فلاحكم للظهور والمحاذاة ﴾ بمجردهما ﴿ بل لا بد من الخروج ﴾
ولو بالاخراج كعصره فى الاصح خلافا للمنى العناية والبحر من ان الاخراج غير معتبر
كما وضمناه فى رد المحتار ﴿ و ﴾ لا بد ايضا من ﴿ السيلان ﴾ واختلف فى تفسيره
فى المحيط عن ابى يوسف ان يعلو وينحدر وعن محمد اذا انتفخ على رأس الجرح وصار
اكثر من رأسه نقض والصحيح لا ينقض انتهى وصحح فى الدراية الثانى لكن صحح فى الخانية
وغيرها الاول وفى الفتح انه مختار السرخسى وهو الاولى والمراد السيلان ولو بالقوة
حتى لو مسحه كما خرج او وضع عليه قطنه او التقي عليه رمادا او ترايا ثم ظهر ثانيا
فتبره ثم وتم فانه يجمع فان كان بحيث لو تركه سال بغاية الظن نقض قالوا وانما يجمع
اذا كان فى مجلس واحدمرة بعد اخري فلان فى مجالس فلا كافى التار خانبة والحر
﴿ الى ما ﴾ اى موضع من البدن ﴿ يجب تطهيره فى الغسل ﴾ من الجنابة وعم التطهير
المسح كالمسح يمكنه غسل رأسه لعذر وامكنه مسحه فخرج منه دم وسال اليه والمراد
سيلانه اليه ولو حكما فيشمل ما لو اقتصد ولم يتلطح رأس الجرح فانه ناقض مع انه سال
الى الارض دون البدن وكذا لو مص العلق او القراد الكبير الدم وخرج ما لو سال

في داخل العين او باطن الجرح فانه موضع لا يجب تطهيره لانه مضر وزاد في الفتح بعد
 قوله يجب او يندب وايدى في البحر بقولهم اذا نزل الدم الى قصبه الانف نقض اى لان
 المبالغة في الاستنشاق الى ما اشتد من الانف مسنونة وتعام تحقيق ذلك في حواشينا
 رد المحتار ﴿ في نقض الوضوء ﴾ متعلق بمعنى النفي في قوله فلا حكم وقوله بل لا بد
 او بالظهور والخروج لكن يحتاج الى تكلف تأمل ﴿ فلو منع الجرح السائل من السيلان
 انتفى العذر ﴾ بلا خلاف وذلك واجب بالقدر الممكن ولو بصلاته موميأقأما او قاعدا
 كما سيأتي تفصيله آخر الرسالة ان شاء الله تعالى ﴿ كالاستحاضة ﴾ في اصح القولين وقيل
 انها كالحيض ﴿ وفي النفاس لا بد ﴾ في تبوت حكمه ﴿ مع ذلك ﴾ اى مع خروج
 الدم من الفرج الداخل ﴿ من خروج اكثر الولد ﴾ هذا اصح الاقويل وفي الخلاصة
 ان خرج الاقل لا تكون نفساء فان لم تصل تكون عاصية فيؤتى بقدر او بحفرة صغيرة
 وتجلس هناك كيلا تؤذي الولد وعند محمد لا بد من خروج كله ﴿ فان ولدت ولم تردما
 فعليها الغسل ﴾ هذا قول ابي حنيفة وقول ابي يوسف اولا ثم رجع ابو يوسف
 وقال هي طاهرة لا غسل عليها واكثر المشايخ اخذوا بقول ابي حنيفة وبه يفتى الصدر
 الشهيد كذا في المحيط و صححه في الظهيرية والسراج فكان هو المذهب بحر ﴿ لان
 الولد لا ينفك عن بلة ﴾ بالكسر والتشديد اى رطوبة ﴿ دم ﴾ كذا علل في الفتح
 وعلل الزيلعي بان نفس خروج الولد نفاس اى ولو لم يوجد معه بلة اصلا وهو صريح
 في انها تصير نفساء وبه صرح في النهاية ايضا وبه اندفع ما في النهر من ان وجوب الغسل
 عليها للاحتياط كما صرحوا به فلا يلزم منه كونها نفساء وتعامه فيما علقته على البحر
 ﴿ ولو خرج الولد من غير الفرج ﴾ كجرح ببطنها ﴿ ان خرج الدم من الفرج
 فنفسا والافلا ﴾ لكن تنقضى به العدة وتصير الامه ام ولد ولو علق طلاقها بولادتها
 وقع لوجود الشرط بحر ﴿ والسقط ﴾ بالحركات الثلاث الولد يسقط من بطن
 امه ميتا وهو مستبين الخلق والا فليس يسقط كذا في المغرب فقوله ﴿ ان استبان بعض
 خلقه ﴾ لبيان انه لا يشترط استبانة الكل بل يكفي البعض ﴿ كالشعر والظفر ﴾
 واليد والرجل والاصبع ﴿ فولد ﴾ اى فهو ولد تصير به نفساء وتثبت لها بقية
 الاحكام من انقضاء العدة ونحوها مما علمته آنفازاد في البحر عن النهاية ولا يكون
 مارأته قبل اسقاطه حيضا اى لانها حينئذ حامل والحامل لا تحيض كما مر ﴿ والا ﴾ يستبين
 شئ من خلقه ﴿ فلا ﴾ يكون ولدا ولا تثبت به هذه الاحكام ﴿ ولكن مارأته
 من الدم ﴾ بعد اسقاطه ﴿ حيض ان بلغ نصابا ﴾ ثلاثة ايام فاكثر ﴿ وتقدمه طهر تام ﴾
 ليكون فاصلا بين هذا الحيض وحيض قبله ﴿ والا ﴾ يوجد واحد من هذين

(الشيطان)

الشرطين او فقد احدهما فقط ﴿ فاستحاضة ﴾ ولو لم تعلم انه مستبين ام لابان اسقطته
 في المخرج مثلا واستمر بها الدم فسيأتي حكمه ان شاء الله تعالى في آخر الفصل الخامس
 ﴿ وان ولدت ولدين او اكثر في بطن واحد بان كان بين كل ولدين اقل من ستة
 اشهر ﴾ ولوبين الاول والثالث اكثر منها في الاصحح بحر ﴿ فالنفاس من الاول
 فقط ﴿ هذا قول ابي حنيفة وابي يوسف وهو الصحيح وعند محمد من الثاني كذا
 في التارخانية والظاهر ان المراد بالثاني الاخير ليشمل الثلاثة ثم لا خلاف ان انقضاء
 العدة من الاخير كما في التنوير لتعلقه بفراغ الرحم ولا يكون الا بخروج كل ما فيه ولم يبين
 حكم ما تراه بعد الاول وكتب في الهامش قالوا والباقي استحاضة وهذا على الاطلاق
 في المتوسط لان الحامل لا تحيض واما في الاخير فيتعين ان يقيد بما اذا لم يمكن جعله
 حيضا بان لم يمض بعد انقطاع النفاس خمسة عشر يوما او لم يمض عادته الاولى
 او عشرون في المبتدأة او كان اقل من ثلاثة ايام والافينبني ان يكون حيضا انتهى .
 قلت والمتوسط ايضا ليس على اطلاقه بل هو مقيد بما اذا كان بعد تمام الاربعين
 من الاول لما في البحر عن النهاية ان ما تراه عقب الثاني ان كان قبل الاربعين فهو نفاس
 الاول لتامها واستحاضة بعد تمامها عندها انتهى وينبغي في المعتادة اذا جاوز الاربعين
 ان ترد الى عاداتها فيكون ما زاد عليها استحاضة لا ما بعد تمام الاربعين فقط ﴿ واما انتهاء
 الحيض ﴿ معطوف على قوله اما الاول ﴿ فيلوعنها سن الاياس ﴿ اي انتهاء مدته
 التي يوجد فيها ولا يتعداها غالبا وليس المراد انتهاء نفس الحيض لانه يكون
 بانقطاعه حقيقة فيما بين الثلاث والعشرة او حكما اذا جاوز العشرة وكان مقتضى
 المقابلة حيث فسر الابتداء بظهور الدم ان يفسر الانتهاء بالانقطاع المذكور اما
 تفسيره بما ذكره فانما يناسب تفسير الابتداء ببلوغها تسع سنين فاكثر وقد يقال انه
 مراده من تفسير الابتداء ويحتاج الى تكلف فتأمل ثم اليأس انقطاع الرجاء والاياس
 اصله ايا آس حذفت منه الهمزة التي هي عين الكلمة تخفيفا مغرب ﴿ وهو ﴿
 اي سن الاياس ﴿ في الحيض ﴿ احتراز عن الاستحاضة فانه لا تقدير له ﴿ خمس
 وخسون سنة ﴿ قال في المحيط البرهاني وكثير من المشايخ افتوا به وهو اعدل
 الاقوال وذكروا في الفيض وغيره انه المختار وفي الدر عن الضياء وعليه الاعتقاد
 بلفته وانقطع دمها حكم باياسها والافلا وعليه فالمرضع التي لا ترى الدم في مدة
 ارضاعها لا تنقضي عدتها الا بالحيض كما في الدر من باب العدة وفي السراج
 سئل بعض المشايخ عن المرضعة اذا لم ترحيضها فعالجته حتى رأت صفرة في ايام الحيض
 قال هو حيض تنقضي به العدة ﴿ فان رأت بعده ﴿ اي بعده هذا السن ﴿ دما خالصا ﴿

كالاسود والاجر القاني ﴿نصابا فحيض﴾ قال صدر الشريعة هو المختار وفي المحيط قال بعضهم لا يكون حيضا وجعله صدر الشريعة ظاهرا لرواية وقال بعضهم ان حكم بالاياس فليس بحيض والافحيض وفي الحجمة وهو الصحيح (والا) يكن كذلك بان رأيت صفرة او كدرة او تربية صدر الشريعة والكدرة ما هو كالماء الكدر والتربية نوع منها كلون التراب بتشديد الياء وتخفيفها بغير همز نسبة الى التراب بمعنى التراب والصفرة كصفرة القز والتبن او السن على الاختلاف ﴿فاستحاضة﴾ وفي البحر عن الفتح ثم انما ينقض الحكم بالاياس بالدم الخالص فيما يستقبل لافيا مضى حتى لا تفسد الا نكحة المباشرة قبل المعاودة انتهى فلو اعتدت بالاشهر فرأته قبل تمام الاشهر استأنفت لا بعدها كما اختاره الشهيد وصدر الشريعة ومثلا خسرو والبقاني وتعد في المستقبل بالحيض كما صححه في الخلاصة وغيرها وفي الجوهرة والمجتبى انه الصحيح المختار وعليه الفتوى وفي تصحيح القدوري ان هذا التصحيح اولى من تصحيح الهداية فساد النكاح وبطلان العدة وفي النهر انه عدل الروايات كذا في باب العدة من الدر ملخصا ولما قيد المص هنا الدم بكونه خالصا وهو الاسود والاجر القاني كما ذكرنا صار مظنة ان يتوهم ان دم الحيض يشترط فيه ذلك في الآية وغيرها دفع ذلك بقوله ﴿وفي غير الآية ما عدا البياض الخالص﴾ قيل هوشي يشبه الخيط الابيض در ﴿من الالوان﴾ كالخضرة وغيرها من الخمسة السابقة ﴿في حكم الدم﴾ في مدة الحيض والنفاس وانكر ابو يوسف الكدرة في اول الحيض دون آخره ومنهم من انكر الخضرة والصحيح انها حيض من غير الآية وفي المعراج عن فخر الأئمة لو اتى بشي من هذه الاقوال في مواضع الضرورة طلب التيسير كان حسنا محررا ﴿والمعتبر في اللون﴾ من جرة او غيرها ﴿حين يرتفع الحشو﴾ اي الكرسف ﴿وهو طرى ولا يعتبر التغير﴾ الى لون آخر ﴿بعد ذلك﴾ كالورأت بياضا فاغفر بعد اليبس او بالعكس اعتبر ما كان قبل التغير ﴿واما الكرسف﴾ بضم الكاف والسين المهملة بينهما راء سا كندا القطن وفي اصطلاح الفقهاء ما يوضع على فم الفرج ﴿فسته﴾ اي استحب وضعه كما في الفتح وشرح الوقاية ﴿للبرك﴾ اي من لم تزل عذرتها ﴿عند الحيض فقط﴾ اي دون حالة الطهر ﴿وللثيب﴾ من زالت بكارتها ﴿مطلقا﴾ لانها لا تأمن عن خروج شي منها فاحتاط في ذلك خصوصا في حالة الصلاة بخلاف البرك كما في المحيط ونقل في البحر ما ذكره المص عن شرح الوقاية ثم قال وفي غيره انه سنة للثيب حالة الحيض مستحب حالة الطهر ولو صلتا بغير كرسف جاز انتهى ﴿وسن تطيبه بمسك ونحوه﴾ لقطع رائحة الدم ﴿ويكره وضعه﴾ اي وضع جيعه ﴿في الفرج الداخل﴾ لانه يشبه

النكاح بيدها محيط ﴿و لو وضعت الكر سف في الليل وهي حائضة او نفساء فنظرت في الصباح فرأت علبا بياض ﴿خالص ﴿حكم بطهارتها من حين وضعت ﴿للتيقن بطهارتها وقته محيط ﴿فعلينا قضاء العشاء ﴿لخروج وقته وهي طاهرة ﴿ولو ﴿وضعت ليلا وكانت ﴿طاهرة فرأت عليه الدم ﴿في الصباح ﴿فحيض من حين رأت ﴿على القياس في اسناد الحوادث الى اقرب الاوقات وفي الفتح فتقضى العشاء ايضا ان لم تكن صلتها قبل الوضع انزالا لها طاهرة في الصورة الاولى من حين وضعتة وحائضا في الثانية حين رفعتة اخذا بالاحتياط فيهما انتهى فتأمل ﴿ثم ان الكر سف اما ان يوضع في الفرج الخارج او الداخل ﴿وقد منا اول الفصل بيانهما ﴿وفي الاول ان ابتل شئ منه ﴿اي الكر سف ولو الجانب الداخل منه في الفرج الخارج ﴿يثبت الحيض ﴿في الحائض ﴿ونقض الوضوء ﴿في المستحاضة لان الشرط فيهما خروج الدم الى الفرج الخارج او الى ما يحاذي حرف الداخل كما مر وقد وجد بذلك ﴿وفي الثاني ﴿اي وضعه في الفرج الداخل ﴿ان ابتل الجانب الداخل ﴿من الكر سف ﴿و لم تنفذ البلة ﴿اي لم تخرج ﴿الى ما يحاذي حرف الفرج الداخل لا يثبت شئ ﴿من الحيض ونقض الوضوء ﴿الا ان يخرج الكر سف ﴿فحينئذ يثبت الحيض ونقض الوضوء لا من زمان الابتال لما مر ان الشرط الخروج دون الاحساس فلوا حسنت بتزول الدم الى الفرج الداخل وعلمت بابتلال الكر سف به من الجانب الداخل فقط فلم تخرجه الى اليوم الثاني لم يثبت له حكم الا وقت الاخراج او نفوذ البلة فلذا قال ﴿وان نفذ ﴿اي البلة وذكروا انها بمعنى الدم اي وان خرجت الى ما يحاذي حرف الفرج الداخل ﴿فيثبت ﴿حكمه من الحيض او نقض الوضوء ثم هذا ان بقى بعض الكر سف في الفرج الخارج ﴿وان كان الكر سف كله في الداخل فابتل كله ﴿اي الكر سف ﴿فان كان مبتلا ﴿كذا في اكثر النسخ واعلمه بضم اوله وتقديم الباء الموحدة المفتوحة على التاء المشاة المفتوحة المشددة من التبتيل والبتل القطع ويقال ايضا بتل الشئ اي ميزه كما في القاموس وفي نسخة متسفلا بالسين والفاء وهي احسن لانها المستعملة في عباراتهم هنا اي فان كان ميزا ﴿عن حرف ﴿الفرج ﴿الداخل ﴿ومتسفلا عنده بان لم يحاذه ﴿فلا حكم له ﴿لعدم تحقق الشرط وهو الخروج كما مر ﴿والا ﴿بان كان طرفه محاذيا لحرف الداخل او اعلامه متجاوزا عنه ﴿فخرج ﴿اي فذلك خروج الدم فيثبت به حكمه ﴿وكذا الحكم في الذكر ﴿اذا حشى احليله فابتل الجانب الداخل دون الخارج لا يتقض الوضوء بخلاف ما لو ابتل الخارج وكذلك اذا كانت القطنة متسفلة عن رأس الاحليل

* وكل هذا * اي قوله ثم ان الكرسف الخ * مفهوم مما سبق * اول الفصل * وتفصيل له *
 لتوضيح * الفصل الثاني في * بيان احكام * المبتدأة والمعتادة * المتقدم تعريفهما
 في النوع الاول من المقبحة * اما الاولى فكل ما رأت * اي كل دم رآته * حيض *
 ان لم يكن اقل من نصاب * ونفاس * الواو بمعنى او * الا ما جاوزا كثرهما * اي العشرة
 والاربعين * ولا تنس * مامر في آخر المقدمة اعنى * كون الطهر ناقص *
 عن خمسة عشر يوما * كالتوالي * اي كالدّم المتصل بما قبله وبما بعده فلا يفصل بين الدمين
 مطلقا ويجعل كله او بعضه حيضا وان لزم منه بدء الحيض او ختمه بالطهر وهذا قول
 ابي يوسف كما اوضحناه في المقدمة * فان رأت المبتدأة ساعة * اي حصة من الزمان * دما
 ثم اربعة عشر يوما طهرا ثم ساعة دما * فهذا طهر ناقص وقد وقع بين دمين فلا يفصل
 بينهما بل يكون كالدّم المتوالي وحينئذ * فالعشرة من اوله * اي ما رأت * حيض *
 يحكم ببلوغها به قطع * فتغتسل * عند تمام العشرة وان كان على طهر * وتقضى صومها *
 ان كانت في رمضان * فيجوز ختم حيضها * اي المبتدأة * بالطهر * كما في هذا المثال
 * لا بدؤها * لان الطهر الذي يجعل كالدّم المتوالي لا بد ان يقع بين دمين فيلزم
 في المبتدأة جعل الاول منهما حيضا بالضرورة بخلاف المعتادة فان الدم الاول قد يكون
 قبل ايام عاداتها فيجعل الطهر الواقع في ايام عاداتها هو الحيض وحده ولذا جاز بدؤ حيضها
 وختمه بالطهر كما سيصرح به المص * ولو ولدت * اي المبتدأة * فانقطع دمها * بعد
 ساعة مثلا * ثم رأت آخر الاربعين * اي في آخر يوم منها * دما فكله نفاس * لما مر
 في المقدمة ان الطهر المتخال في الاربعين قليلا كان او كثيرا كله نفاس لان الاربعين
 في النفاس كالعشرة في الحيض وجميع ما تخلل في العشرة حيض فكذا في الاربعين
 * وان انقطع في آخر ثلاثين ثم عاد قبل تمام خمس واربعين * من حين الولادة
 * فالاربعون نفاس * لجواز ختمه بالطهر كالحيض ويكون الدم الثاني استحاضة
 لما مر انه لا يتوالى حيض ونفاس بل لا بد من طهر تام بينهما ولم يوجد * وان عاد بعد تمام
 خمس واربعين فالنفاس ثلاثون فقط * لان الطهر هنا تام بلغ خمسة عشر يوما فيفصل
 بين الدمين فلا يمكن جمعه كالتوالي بخلاف المسئلة التي قبله وحينئذ فان بلغ الدم الثاني
 نصابا فهو حيض والا فاستحاضة ولا ينافي ذلك ما مر من ان الطهر لا يفصل بين الدمين
 في النفاس وان كان خمسة عشر فاكثر لان ذلك فيما اذا كان كل من الدمين في مدة النفاس
 وهنا الدم الثاني وقع بعد الاربعين وحينئذ فان كان الطهر تاما فصل والا فلا كما اوضحناه
 آخر المقدمة * واما * الثانية وهي * المعتادة فان رأت ما يوافقها * اي يوافق عاداتها

(زمانا)

زمانا وعددا ﴿فظاهر﴾ اي كله حيض ونفاس ﴿وان رأيت ما يخالفها﴾ في الزمان
 او العدد او فيهما فحينئذ قد تنتقل العادة وقد لا تنتقل ويختلف حكم ما رأيت
 ﴿فتوقف معرفته﴾ اي معرفة حال ما رأيت من الحيض والنفاس والاستحاضة
 ﴿على انتقال العادة فان لم تنتقل﴾ كما اذا زاد على العشرة او الاربعين
 ﴿ردت الى عادتها﴾ فيجعل المرثى فيها حيضا او نفاسا ﴿والباقي﴾ اي
 ما جاوز العادة ﴿استحاضة﴾ ﴿والا﴾ اي وان انتقلت العادة ﴿فالكل حيض
 او نفاس وقد عرفت﴾ قبيل الفصل الاول ﴿قاعدة الانتقال اجالا﴾ بدون تفصيل
 ولا امثلة توضيحها ﴿ولكن فصل﴾ تلك القاعدة الاجالية ونمثل لها ﴿تسهيلا
 للبتئين﴾ قال المصنف هذا البحث اهم مباحث الحيض لكثرة وقوعه وصعوبة فهمه
 وتعدد اجرائه وغملة اكثر النساء عنه فعليك بالجد والتشمير في ضبطه فاعمل الله تعالى
 بلفظه يسهله ويسره لك انه ليسر كل عسير آمين يا كريم انتهى ﴿فبقول وباللله
 التوفيق المخالفة﴾ اي للعادة ﴿ان كانت في النفاس﴾ فان جاوز الدم الاربعين فالعادة
 باقية ردت اليها والباقي ﴿اي ما زاد على العادة﴾ ﴿استحاضة﴾ فتقضى ما تركت فيه من الصلاة
 ﴿وان لم يجاوز﴾ اي الدم الاربعين ﴿انتقلت﴾ اي العادة ﴿الى ما رأته﴾ وحينئذ
 ﴿فالكل نفاس وان كانت﴾ اي المخالفة ﴿في الحيض﴾ فلا يخلو اما ان يجاوز الدم
 العشرة او لا فان جاوز فاما ان يقع منه في زمان العادة نصاب او لا فان وقع فاما ان يساويها
 عددا او لا وان لم يجاوز العشرة فاما ان يساويها عددا او لا ﴿فان جاوز الدم العشرة فان
 لم يقع في زمانها﴾ اي العادة ﴿نصاب﴾ ثلاثة ايام فاكثر بان لم تر شيئا او رأيت اقل من ثلاثة
 ﴿انتقلت﴾ اي العادة ﴿زمانا والعدد بحاله﴾ يعتبر من اول ما رأيت ﴿كما اذا كانت عادتها
 خمسة في اول الشهر فظهرت خمستها او ثلاثة من اولها ثم رأيت احد عشر يوما في الاول
 لم يقع في زمان العادة شيء وفي الثاني وقع يومان فحيضها خمسة من اول ما رأيت لمجاوزة
 الدم العشرة فترد الى عادتها من حيث العدد وتنتقل من حيث الزمان لانها لم يقع
 قبله دم فلا يمكن جعله حيضا ﴿وان وقع﴾ نصاب الدم في زمان العادة ﴿واواقع
 في زمانها فقط﴾ حيض والباقي استحاضة فان كان الواقع ﴿في زمان العادة﴾ مسورا
 لعادتها عددا فالعادة باقية ﴿في حق العدد والزمان معا كما لو طهرت خمسة ورأت
 قبها خمسة يوما بعدها يومادما فخمستها حيض لوقوعها بين دميين ولا تنتقل
 اصلا﴾ ﴿والا﴾ اي ان لم يكن الواقع في زمان العادة مساويا لها ﴿انتقلت﴾ اي
 العادة ﴿عددا الى ما رأته﴾ حال كون ما رأته ﴿ناقصا﴾ قيده لانه لا احتمال

لكون الواقع في العادة زائداً عليها وذلك كالوطهرت يومين من أول خستها ثم رأت
 أحد عشر دماً فالثلاثة الباقية من خستها حيض لأنها نصاب في زمان العادة لكنه
 أقل عدداً منها فقد انتقلت عدداً لازماً ﴿ وان لم يجاوز ﴾ الدم العشرة ﴿ فالكل
 حيض ﴾ ان طهرت بعده طهراً صحيحاً خمسة عشر يوماً والارادت الى عادتها لانه صار
 كالدم المتوالى كما في التارخانية ومثاله ما في البحر عن السراج لو كانت عادتها خمسة
 من اول الشهر فرأت ستة فالسابع حيض ايضا فلو طهرت بعده اربعة عشر ثم
 رأت الدم ردت الى عادتها والسادس استحاضة ﴿ فان لم يتساويا ﴾ اي العادة
 والمخالفة ﴿ عددا ﴾ كما مثلنا آخراً ﴿ صار الثاني عادة والا ﴾ اي وان تساويا
 ﴿ فالعدد بحاله ﴾ سواء رأت نصاباً في ايام عادتها او قبلها او بعدها او بعضها
 في ايامها وبعضه قبلها او بعدها لكن ان وافق زمانا وعدداً فلا ينتقل اصلاً والا
 فالانتقال ثابت على حسب المخالف ولو جاوز الدم العشرة ردت الى عادتها في جميع
 هذه الصور كما علم من اطلاق الماروقد مثل المص فيما يأتي لبعض ما قلناه وتفصيل ذلك
 يعلم من المحيط والسراج وغيرهما ﴿ ولنمثل ﴾ لما مر من تفصيل قاعدة الانتقال في النفاس
 والحيض ﴿ بامثلة توضيحاً للطالبين ﴾ لماذا ذكره من صعوبة هذا البحث ﴿ امثلة النفاس
 امرأة عادتها في النفاس عشرون ولدت ﴾ بعد ذلك ﴿ فرأت عشرة دماً وعشرين
 طهراً واحداً عشر دماً ﴾ تمثيل لقوله فان جاوز الاربعين لان الطهر فيها كالدم المتوالى
 لوقوعه بين دميين كما مر فعشرون من اول ما رأت نفاس وان ختم بالطهر رداً
 الى عادتها والباقي وهو واحد وعشرون استحاضة ﴿ اورأت يوماً وثلاثين طهراً ويوماً
 دماً واربعة عشر طهراً ويوماً دماً ﴾ فنفاسها عشرون ايضاً رداً الى عادتها للمجاوزه
 فان الطهر الثاني ناقص لا يفصل بين الدمين فهو كالدم المتوالى كالطهر الاول
 ﴿ اورأت خمسة دماً واربعة وثلاثين طهراً ويوماً دماً ﴾ تمثيل لقوله وان لم يجاوز
 انتقلت الى ماراته فالكل نفاس ﴿ اورأت ثمانية عشر دماً واثنين وعشرين طهراً
 ويوماً دماً ﴾ ظاهر كلامه انه تمثيل ايضاً لقوله وان لم يجاوز وعليه فالدم الاول نفاسها
 والاخير استحاضة ولو بلغ نصاباً كان حيضاً فقد انتقلت عادتها بنقصان يومين لعدم
 المجاوزة لان الطهر معتبر هنا لكونه تاماً صحيحاً لم يقع بين دمي نفاس لان الدم الثاني وقع بعد
 الاربعين واذ وقع بعدها لا يفسد الطهر التام بحمله كالدم المتوالى بخلاف الطهر الناقص
 لانه فاسد في نفسه وبخلاف ما اذا وقع الدم الثاني في الاربعين فانه يفسد الطهر مطلقاً كما
 لو ولدت فرأت ساعة دماً ثم رأت في آخر الاربعين ساعة دماً كما وضحناه في النوع الاول
 من المقدمة هذا ما ظهر لي ﴿ اورأت يوماً دماً واربعة وثلاثين طهراً ويوماً دماً

وخسة عشر طهرا او يومادما ﴿ فنفسها ستة وثلاثون آخرها دم بخلاف المثال الذي قبله فقد انتقلت عاداتها بزيادة ستة عشر لعدم المجاوزة لان الطهر الاخير معتبرا كما علمته آنفا ﴿ وامثلة الحيض ﴾ على ترتيب الامثلة التي ذكرناها تعجيلا للفائدة وتوضيحا للقاعدة ﴿ امرأة عاداتها في الحيض خمسة وطرها خمسة وخسون رأت على عاداتها في الحيض خمسة دما وخسة عشر طهرا واحدا عشر دما ﴿ هذا تمثيل لقوله ان لم يقع في زمان العادة نصاب الخ فان الدم الاخير خسة منه حيض ثان لو وقوعه بعد طهر تام وقد جاوز العشرة ولم يقع منه نصاب في زمان العادة فان زمنه بعد خسة وخسين فانتقلت العادة زمانا والعدد وهو خسة بحاله يعتبر من اول ما رأت ومثله قوله ﴿ اورأت خمسة دما وستة واربعين طهرا واحدا عشر دما ﴾ لكن هناك لم يقع في زمان العادة شي اصالوها وقع دون نصاب فان يومين من آخر الاحد عشر وبقا في زمان العادة ولا يمكن جعلهما حيفا فانتقلت العادة زمانا وبقى العدد بحاله ايضا ﴿ اورأت خسة دما وثمانية واربعين طهرا واثني عشر دما ﴾ هذا تمثيل لما اذا وقع في زمان العادة نصاب مساولها فان الدم الاخير جاوز العشرة وقد وقع سبعة منه في زمان الطهر وخسة منه في زمان عاداتها في الحيض فترد اليها ولا انتقال اصلا ومثله قوله ﴿ اورأت خسة دما واربعين وخسين طهرا ويوما دما واربعة عشر طهرا ويوما دما ﴾ لكن هنا بدي الحيض وختم بالطهر فان اليوم الدم المتوسط تمام مدة الطهر والاربعة عشر بعده في حكم الدم المتوالي لانها طهر ناقص وقع بين دمين فخمسة من اولها حيض والباقي استحاضة والعادة باقية عددا وزمانا كالمثال قبله ﴿ اورأت خسة دما وسبعة وخسين طهرا وثلاثة دما واربعة عشر طهرا ويوما دما ﴾ تمثيل لما اذا وقع في زمان العادة نصاب غير مساو لعاداتها عددا فان الثلاثة الدم وقعت في زمان عاداتها والاربعة عشر بعدها كالدم المتوالي فقد جاوز الدم العشرة فترد الى العادة زمانا وتنقل عددا الى الثلاثة الواقعة فيها ﴿ اورأت خسة دما وخسة وخسين طهرا وتسعة دما ﴾ شروع في التمثيل لقوله وان لم يجاوز الخ فالتسعة هنا حيض ان طهرت بعدها طهرا صحيحا كما قدمناه فقد انتقلت العادة زمانا عددا فقط وقد رأت هنا نصايا في ايامها ونصايا بعدها فقط ﴿ اورأت خسة دما وخسين طهرا وعشرة دما ﴾ فالعشرة حيض لعدم المجاوزة لكن هنا انتقلت العادة ايضا في الطهر عددا الى الخمسين ورأت نصاب الحيض في ايامها موافقا لعاداتها ونصايا قبلها كذلك عكس ما قبله ﴿ اورأت خسة دما واربعة وخسين طهرا وثمانية دما ﴾ فالثمانية حيض لعدم المجاوزة ايضا لكن وقع نصاب منها في ايامها ولم يقع

قبلها ولا بعدها نصاب بل وقع يوم ويومان لوجها بلغا نصابا فقد انتقلت العادة في الحيض والظهر عددا فقط ﴿ اورأت خمسة دما وخسین طهرا وسبعة دما ﴾ فالسبعة حيض وقع منها نصاب قبل العادة ووقع دونه فيها ولم يقع بعدها شئ وقد انتقلت في الحيض عددا وزمانا وفي الظهر عددا فقط ﴿ اورأت خمسة دما وثمانية وخسین طهرا وثلاثة دما ﴾ فالثلاثة حيض ايضا وقع منها يومان في ايام العادة وواحد بعدها ولم يقع قبلها شئ فقد انتقلت في الحيض عددا وزمانا وفي الظهر عددا فقط ﴿ اورأت خمسة دما واربعة وستين طهرا وسبعة او واحد عشر دما ﴾ تميز للسبعة والاحد عشر فهما مثالان في كل منهما رأت نصابا بعد العادة مخالفا لها ولم ترفيها ولا قبلها شيئا في الاول السبعة كلها حيض لعدم المجاوزة وقد انتقل عددا وزمانا وفي الثاني خمسة فقط من اول الاحد عشر حيض والباقي استحاضة فقد انتقلت العادة زمانا فقط وردت اليها عددا للمجاوزة على العشرة واما العادة في الظهر فقد انتقلت عددا فقط ولم يظهر لي وجه ذكره المثال الاخير لانه من امثلة المجاوزة وحاصل هذه المسائل انها اما ان ترى دما قبل العادة او بعدها وفي كل خمس صور الاولى قبلها او بعدها نصاب وفيها نصاب الثانية والثالثة قبلها او بعدها نصاب وفيها دونه اولاشئ والرابعة قبلها او بعدها دون نصاب وفيها نصاب الخامسة قبلها او بعدها دونه ونونها دونه لكن لوجها بلغا نصابا وقد ترى فيها وقبلها وبعدها والكل حيض على قول ابي يوسف المفتي به من انتقال العادة بمرة وفي بعض هذه المسائل خلاف وبسطها يعلم من المطولات وبما قررناه ظهر ان المص لم يستوف التمثيل لجميع الصور فتدبر ﴿ فيجوز بدؤ المعتادة وختمها بالظهر ﴾ تفريع على ما علم من القاعدة والتمثيل كالمثال الرابع من امثلة الحيض وقيد بالمعتادة لان المبتدأة لا يجوز بدؤها بالظهر كما قدمناه اول الفصل وهذا كله على قول ابي يوسف ايضا كما بيناه في النوع الثاني والله تعالى اعلم ﴿ الفصل الثالث في الانقطاع ﴾ لا يخلو اما ان يكون لتمام العشرة او دونها لتمام العادة او دونها ﴿ ان انقطع الدم ﴾ ولو حكما بان زاد ﴿ على اكثر المدة ﴾ اى العشرة ﴿ في الحيض ﴾ والاربعين ﴿ في النفاس ﴾ يحكم بطهارتها ﴿ اى بمجرد مضي اكثر المدة ولو بدون انقطاع او اغتسال وانما عبر بالانقطاع ليلايم بقية الانواع ﴿ حتى يجوز ﴾ لمن تحل له ﴿ وطؤها بدون الغسل ﴾ لانه لا يزيد على هذه المدة ﴿ لكن لا يستحب ﴾ بل يستحب تأخيره لما بعد الغسل ﴿ و ﴾ حتى ﴿ لو بقی من وقت ﴾ صلاة ﴿ فرض مقدار ﴾ ما يمكن فيه الشروع بالصلاة وهو ﴿ ان تقول الله ﴾ هذا عند ابي حنيفة قال في التتار خانية والفتوى عليه وقال

(ابو يوسف)

ابو يوسف التحريمة الله اكبر ﴿ يجب قضاؤه ﴾ ولو بقى منه ما يمكنها الاغتسال فيه ايضا
 يجب اداؤه ﴿ والا ﴾ اى وان لم يبق منه هذا المقدار فلا قضاء ولا اداء وحتى يجب
 عليها الصوم ﴿ فان انقطع ﴾ اى مضت مدة الاكثر ﴿ قبل الفجر ﴾ بساعة
 ولو قلت سراج ﴿ فى رمضان يجزيها صوم مد ويحب ﴾ عليها ﴿ قضاء العشاء والا ﴾
 بان انقطع مع الفجر او بعده ﴿ فلا ﴾ وكذا لو كانت مطلقة حات للازواج ولو
 رجعية انقطعت رجعتها سراج ﴿ فالمعتبر الجزء الاخير من الوقت ﴾ بقدر
 التحريمة فلو كانت فيه طاهرة وجبت الصلاة والافلا ﴿ كفى البلوغ والاسلام ﴾
 فان الصبي لو بلغ والكافر لو اسلم فى آخر الوقت وبقى منه قدر التحريمة وجب الفرض
 عند المحققين من اصحابنا و قيل قدر ما يمكن فيه الاداء وعلى هذا المجنون او افاق والمسافر
 لو اقام والمقيم لو سافر ولو حاضرت او جن فى آخر الوقت سقط الفرض
 وتامه فى التارخانية فى الفصل التاسع عشر من كتاب الصلاة ﴿ وان
 انقطع ﴾ حقيقة ﴿ قبل اكثر المدة ﴾ ولم ينقص عن العادة فى المعتادة كما يأتى ﴿ فهى ﴾
 اى المرأة ﴿ ان كانت كتابية تطهر بمجرد انقطاع الدم ﴾ فلزوج المسلم وطؤها
 فى الحال لعدم خطابها بالاغتسال ﴿ وان كانت مسلمة فتحكمها فى حق الصلاة انها
 يلزمها القضاء ان بقى من الوقت قدر التحريمة وقدر الغسل او التيمم عند العجز
 عن الماء بخلاف ما لو انقطع لاكثر المدة فانه يكفى قدر التحريمة كما مر لان زمان الغسل
 او التيمم من الطهر لثلا يزيد الحيض على العشرة والنفاس على الاربعين فبمجرد
 الانقطاع تخرج من الحيض والنفاس فاذا ادركت بهده قدر التحريمة تحقق طهرها
 فيه وان لم تغسل فيلزمها القضاء اما هنا ﴿ فزمان الغسل او التيمم حيض ونفاس ﴾
 فلا يحكم بطهارتها قبل الغسل او التيمم فلا بد ان يبقى من الوقت زمن يسعه ويسع
 التحريمة ﴿ حتى اذا لم يبق بعده ﴾ اى بعد زمان الغسل او التيمم ﴿ من الوقت
 مقدار التحريمة لا يجب القضاء و ﴾ حتى ﴿ لا يجزيها الصوم ان لم يسعها ﴾ اى
 الغسل والتحريمة ﴿ الباقي من الليل قبل الفجر ﴾ وصحح فى المحتجبى الاكتفاء
 للصوم ببقاء قدر الغسل فقط ومشى عليه فى الدر لكن نقل بعده فى البحر
 عن التوشيح والسراج ما ذكره المص من لزوم قدر التحريمة ايضا ونحوه فى الزياى
 قال فى البحر وهذا هو الحق فيما يظهر انتهى وبيننا وجهه فى رد المحتسار ١٥٠
 ١٥ هو انه لو اجزاها الصوم بمجرد ادراك قدر الغسل لزم ان يحكم بطهارتها
 من الحيض لان الصوم لا يجزى من الحائض ولزم ان يحل وطؤها مع انه خلاف
 ما طبقوا عليه من انه لا يحل ما لم تصر الصلاة دينا فى ذمتها ولا يجب عليها الا بدراك
 الغسل والتحريمة انتهى منه

﴿ تبيينه ﴾ المراد بالفسل ما يشمل مقدماته كالاستقاء وخلع الثوب والتستر عن الاعين وفي شرح البزدوى ولم يذكر ان المراد به الفسل المسنون او الفرض والظاهر الفرض لانه ثبت به رجحان جانب الطهارة كذا في شرح التحرير الاصولى لابن اميرحاج ﴿ ولا يجوز وطؤها ﴾ اى وطئ من انقطع دمها قبل اكثر المدة وكذا لا تنقطع الرجعة ولا تحل للازواج ﴿ الا ان تغتسل ﴾ وان لم تصل به ﴿ او تتيم ﴾ عند العجز عن الماء ﴿ فتصلى ﴾ بالتيم وهو الصحيح من المذهب كما في البحر لانها بالصلاة تحقق الحكم عليها بالطهارة فلم يعتبر احتمال عود الدم بخلاف ما لو لم تصل لان التيم بعرضة البطلان عند رؤية الماء وقيل لا تشتط الصلاة بالتيم ونقل في السراج انه الاصح ﴿ او ﴾ ان ﴿ تصير صلاة ديناً في ذمتها ﴾ وذلك بان يبق من الوقت بعد الانقطاع مقدار الغسل والتحريمه فانه يحكم بطهارتها بمضى ذلك الوقت ويجب عليها القضاء وان لم تغتسل ولزوجها وطؤها بعده ولو قبل الغسل خلافاً لزر سراج ﴿ حتى لو انقطع قبيل طلوع الشمس ﴾ بزمان يسير لا يسع الغسل ومقدماته والتحريمه ﴿ لا يجوز وطئها حتى يدخل وقت العصر ﴾ لانه لما بقى من وقت الظهر ذلك الزمان اليسير ثم خرج وجب القضاء وما قبل الزوال ليس وقت صلاة فلا يعتبر خروجه ﴿ وكذا لو انقطع قبيل العشاء ﴾ بزمان يسير لا يجوز وطؤها ﴿ حتى يطلع الفجر ان لم تغتسل او تتيم فتصلى ﴾ الشرطية قيد للصورتين ﴿ الا ان يتم اكثر المدة ﴾ اى مدة الحيض او النفاس ﴿ قبلهما ﴾ اى قبل الغسل والتيم فانه بعد تمام اكثر المدة يحل الوطئ بلا شرط كما مر ﴿ هذا ﴾ المذكور من الاحكام ﴿ في المبتدأ ﴾ وكذا في ﴿ المعتادة اذا انقطع دمها ﴾ في ﴿ ايام ﴾ عادتھا او بعدها ﴿ قبل تمام اكثر المدة ﴾ واما اذا انقطع قبلها ﴿ اى قبل العادة وفوق الثلاث ﴾ فهى في حق الصلاة والصوم كذلك ﴿ حتى لو انقطع وقد بقى من وقت الصلاة اوليلة الصوم قدر ما يسع الغسل والتحريمه وجبا والا فلا ﴾ واما الوطئ فلا يجوز حتى تمضى عادتھا ﴿ وان اغتسلت لان العود في العادة غالب فكان الاحتياط في الاجتناب هداية ﴾ حتى لو كان حيضها ﴿ المعتاد لها ﴾ عشرة فحاضت ثلاثة وطهرت ستة لا يحل وطؤها ﴿ ما لم تمض العادة نعم لو كانت هذه الحيضة هى الثالثة من العدة انقطعت الرجعة ٢ ولا تتزوج باخر احتياطاً وتامة في البحر ﴾ وكذا النفاس ﴿ حتى لو كانت عادتھا فيه اربعين فرأت عشرين ٢ قوله ولا تتزوج باخر اء لا يدخل بها والا فالعقد صحيح ان لم تر بعده الدم منه

(وطئت)

وطهرت تسعة عشر لا يحل وطؤها قبل تمام العادة ﴿ ثم ان المرأة ﴾ كمارأت
الدم تترك الصلاة مبتدأة كانت او معتادة كاسياتي في الفصل السادس و ﴿ كلما انقطع
دمها في الحيض قبل ثلاثة ايام ﴾ تصلى لكن ﴿ تنتظر الى آخر الوقت ﴾ اي
المستحب كما في بعض النسخ ﴿ وجوبا ﴾ في الفتاوى الحائض اذا انقطع دمها لقل
من عشرة تنتظر الى آخر الوقت المستحب دون المكروه نص عليه محمد في الاصل
قال اذا انقطع في وقت العشاء تؤخر الى وقت يمكنها ان تغتسل فيه وتصلي قبل
انتصاف الليل وما بعد نصف الليل مكروه انتهى سراج ﴿ فان لم يعد ﴾ في الوقت
﴿ توضأ ﴾ مضارع محذوف احدى التائين ﴿ فتصل ﴾ اذا خافت فوت الوقت
﴿ وتصوم ﴾ ان انقطع ليلا ﴿ او تشبه ﴾ بالصائم اي تمسك عن المفطرات
بقية اليوم ان انقطع نهارا حرمة الشهر ﴿ وان عاد ﴾ في الوقت او بعده في العشرة
كما يأتي ﴿ بطل الحكم بطهارتها فتقعد ﴾ عن الصلاة والصوم ﴿ وبعدها ثلاثة ﴾
معتوف على قوله قبل ثلاثة ايام ﴿ ان انقطع قبل العادة فكذلك ﴾ الحكم
﴿ لكن ﴾ هنا ﴿ تصلى بالغسل كلما انقطع ﴾ لا بالوضوء لانه تحقق كونها حائضا
برؤية الدم ثلاثة فاكثر ﴿ او بعد العادة ﴾ اي وان انقطع بعد تمام العادة فالحكم ايضا
﴿ كذلك لكن ﴾ هنا ﴿ التأخير ﴾ اي تأخير الغسل كما في التارخانية اي تأخيره
لاجل الصلاة ﴿ مستحب لا واجب ﴾ لان عود الدم بعد العادة لا يغلب بخلاف
ما قبلها فلذا وجب التأخير وشمل قوله كذلك في الموضوعين انه لو عاد الدم بطل
الحكم بطهارتها فكانها لم تطهر قال في التارخانية وهذا اذا عاد في العشرة ولم يتجاوزها
وطهرت بعد ذلك خمسة عشر يوما فلو تجاوزها او نقص الظهر عن ذلك فالعشرة
حيض لو مبتدأة والا فايام عاداتها ولو اعتادت في الحيض يوما وما يوما طهرا هكذا
الى العشرة فاذا رأت الدم في اليوم الاول تترك الصلاة والصوم واذا طهرت
في الثاني توضحت وصلت وفي الثالث تترك الصلاة والصوم وفي الرابع تغتسل
وتصلي هكذا الى العشرة انتهى ونحوه في صدر الشريعة ﴿ والنفاس كالحيفض ﴾
في الاحكام المذكورة ﴿ غير انه يجب الغسل فيه كلما انقطع على كل حال ﴾ - واء كان
قبل ثلاثة او بعدها لانه لا اقل له في كل انقطاع يحتمل خروجها من النفس
فيجب الغسل بخلاف ما قبل الثلاث في الحيض (الفصل الرابع) في احكام
﴿ الاستمرار ﴾ اي استمرار الدم وزيادته على اكثر المدة ﴿ هو ان وقع في المعتادة
فطهرها او حيضها ما اعتادت ﴾ فتدورها فيها ﴿ في جميع الاحكام ان كان طهرها ﴾
المعتاد ﴿ اقل من ستة اشهر والا ﴾ بان كان ستة اشهر فاكثر لا يقدر بذلك

لان الطهر بين الدمين اقل من ادنى مدة الحبل عادة ﴿ فيرد الى ستة اشهر الاساعة
تحقيقا للتفاوت بين طهر الحيض وطهر الحبل ﴿ وحيضها بحاله ﴿ وهذا قول محمد
ابن ابراهيم الميداني قال في العناية وغيرها وعليه الاكثر وفي التارخانية وعليه
الاعتماد وعند ابى عصمة بن معاذ المروزي ترد على عاداتها وان طالت مثلا ان كانت
عادتها في الطهر سنة وفي الحيض عشرة أيامها بالصلاة والصوم سنة وبتركهما
عشرة وتنقضي عدتها بثلاث سنين وشهر وعشرة ايام ان كان الطلاق في اول حيضها
في حسابها وقال في الكافي وعند عامة العلماء ترد الى عشرين كما لو بلغت مستحاضة
وفي الخلاصة شهر كامل وفي المحيط السرخسي وعن محمد انه مقدر بشهرين واختاره
الحاكم وهو الاصح قال في الغاية قيل والفتوى على قول الحاكم واختارنا قول الميداني
لقوة قوله رواية ودراية اه قلت لكن في البحر عن النهاية والعناية والفتح ان
ما اختاره الحاكم الشهيد عليه الفتوى لانه ايسر على المفتي والنساء انتهى ومضى
عليه في الدر لان لفظ الفتوى أكد الفاظ التصحيح ﴿ وان وقع ﴿ اى الاستمرار
﴿ في المبتدأة ﴿ فلا يخلو اما ان تبلغ بالحيض او بالحبل اما الثانية فسيأتي حكمها
واما الاولى فعلى اربعة وجوه اما ان يستمر بها الدم من اول ما بلغت او بعد ما رأت
دما وطهر صحيحين او فاسدين او دما صحيحا وطهرا فاسدا ولا يتصور عكسه في المبتدأة
اما الوجه الاول ﴿ فحيضها من اول الاستمرار عشرة وطهرها عشرون ﴿ كما
في المتون وغيرها خلافا لما في امداد الفتاح من ان طهرها خمسة عشر فانه مخالف
لما في عامة الكتب فتنبه ﴿ ثم ذلك دأبها ونفاسها اربعون ثم عشرون طهرها
اذ لا يتوالى نفاس وحيض ﴿ بل لا بد من طهر تام بينهما كما مر بيانه في المقدمة
﴿ ثم عشرة حيضها ثم ذلك دأبها ﴿ والوجه الثاني قوله ﴿ وان رأت مبتدأة دما وطهرا
صحيحين ثم استمر الدم تكون معتادة وقد سبق حكمها ﴿ قريبا ﴿ مثاله مرهقة
رأت خمسة دما واربعين طهرا ثم استمر الدم ﴿ فقد صارت معتادة فتد في زمن
الاستمرار الى عاداتها وحينئذ ﴿ فخمسة من اول الاستمرار حيض لا تصلى ﴿ فيها
﴿ ولا تصوم ولا توطأ وكذا سائر احكام الحيض ﴿ الآتية في الفصل السادس
﴿ ثم اربعون طهرها تفعل ﴿ فيها ﴿ هذه الثلاثة وغيرها من احكام الطهارات ﴿
وهكذا دأبها الى ان ينقطع وترى بعده خلاف عاداتها والوجه الثالث قوله ﴿ وان
رأت دما وطهرا فاسدين فلا اعتبار بهما ﴿ في نصب العادة للمبتدأة وهذا الوجه على
قسمين لان الطهر قد يكون فسادا بنقصانه عن خمسة عشر يوما وقد يكون بمخالطته
الدم ﴿ فان كان الطهر ﴿ قد فسد بكونه ﴿ ناقصا تكون كالمستمر دما ابتداء ﴿

اى كمن استمردهما من ابتداء بلوغها وقد عرفت حكمها في الوجه الاول وهو قوله
 بقوله عشرة من ابتداء الاستمرار ولو حكما كما كالتحريم الذي هو قوله
 عشرة من ابتداء الحيض خبر المبتدأ وهو قوله عشرة وعشرون طهرها ثم ثلاثين
 مادام الاستمرار مثله مراهقة رأت احد عشر يوما واربعة عشر يوما ثم
 الدم فالدم الاول فاسد لزيادته على العشرة وكذا الطهر الفاسد
 من خمسة عشر فلا يصلح واحد منهما لنصب العادة ويحكم على هذا الطهر بالدم
 فالاستمرار حكما من اول ما رأت كى اى من اول الاحد عشر يوما
 قيل الفصل الاول ان الطهر الناقص كالدّم المتوالى لا يصلح من الاستمرار
 واذا كان كذلك صار الاستمرار الحكمى من اول الدم الاول وهو الاستمرار
 فعشرة من اولها حيض وعشرون بعدها طهر فيكون خمسة من اول الاستمرار
 الحقيقى من طهرها فتصلى فيها ايضا ثم تقعد عشرة ثم تصلى عشرين وثلاثين
 كافي التارخانية وغيرها ثم بين القسم الثانى من قسمى الوجه الثالث بقوله
 وان كان الطهر تاما وقد فسد بمخالطته الدم كما تعرفه ويسمى في
 في الظاهر فاسدا في المعنى فلا يخلو اما ان يزيد مجموع ذلك الطهر والدم الفاسد
 الذى قبله على ثلاثين او لا فان لم يزد على ثلاثين فكالسابق كى اى حكمه
 حكم القسم الاول وتصوير ذلك بان رأت احد عشر يوما وخمسة عشر
 طهرها ثم استمر الدم فالدم الاول فاسد لزيادته والطهر صحيح ظاهر الاله فاسد
 معنى لما يأتى وحينئذ فلا اعتبار بهما في نصب العادة بل عشرة من اول ما رأت
 حيض وعشرون طهر فيكون اربعة ايام من اول الاستمرار بقية طهرها
 فتصلى فيها ثم تقعد عشرة ثم تصلى عشرين ثم ذلك دأبها وهذا قول
 محمد بن ابراهيم الميدانى قال في المحيط السرخسى هو الصحيح وقال الدقاق حيضها
 عشرة وطهرها ستة عشر اقول وكأن الدقاق نظر الى ظاهر الطهر لكونه تاما
 فجعله فاصلا بين الدمين ولم ينظر الى فساده في المعنى وجعلها معتادة وان زاد
 اى الدم والطهر على ثلاثين بان رأت مثلا احد عشر يوما وعشرين طهرها ثم
 استمر فعشرة من اول ما رأت حيض ثم الباقي طهر وهو الحادى عشر
 وما بعده الى اول الاستمرار ثم تستأنف من اول الاستمرار عشرة حيض وعشرون
 طهر ثم ذلك دأبها مادام الاستمرار وانما لم يجعل الطهر في هاتين الصورتين عادة لها
 ترجع اليها في زمن الاستمرار لان الطهر المذكور وان كان صحيحا ظاهرا لكونه
 تاما لكن اوله دم وهو اليوم الزائد على العشرة فانها تتصلى به فيكون

من جلة الطهر المتخلل بين الدمين (فيفسد) به لما مر في المقدمة ان الطهر الصحيح
 مالا يكون اقل من خمسة عشر ولا يشوبه دم ويكون بين الدمين الصحيحين والطهر
 الفاسد ما خالفه وهذا طهر خالطه دم في اوله (فلا يصلح) لنصب العادة (والحاصل
 ان فساد الدم يفسد الطهر المتخلل فيجمعه كالدّم المتوالى فتصير المرأة كأنها ابتدئت
 بالاستمرار ويكون حيضها عشرة وطهرها عشرين لكن ان لم يزد الدم والطهر على ثلاثين
 يعتبر ذلك من اول ما رأته وان زادا يعتبر من اول الاستمرار الحقيقي ويكون جميع ما بين دم
 الحيض الاول ودم الاستمرار طهرا (ولعل وجه ذلك ان العادة الغالبة في النساء ان لا يزيد
 الحيض والطهر على شهر ولا ينقص ولذا جعل الحيض في الاستمرار عشرة والطهر
 عشرين بقية الشهر سواء رأته قبل الاستمرار دما وطهر فاسدين او لم تر شيئا لكن اذا كان
 فساد الطهر من حيث المعنى فقط وزاد مع الدم على ثلاثين يجعل ما زاد على العشرة
 من الدم مع جميع الطهر الذي بعده طهرا لها لعشرون فقط ثم يبدأ اعتبار العشرة
 والعشرين من اول الاستمرار ولا يجعل شي من الطهر المذكور حيضا لان الاصل
 في الطهر ان لا يجعل حيضا الا للضرورة ولا ضرورة هنا فيعتبر كله طهرا لترجمته
 بكونه طهرا صحيحا ظاهرا كما اعتبر كله طهرا فيما اذا نقصا عن ثلاثين والوجه الرابع
 قوله (وان كان الدم صحيحا والطهر فاسدا يعتبر الدم) في نصب العادة فترد اليد
 في زمن الاستمرار (لا الطهر) بل يكون طهرها في زمن الاستمرار ما يتم به الشهر
 سواء كان فساد الطهر ظاهرا ومعنى بان رأته خمسة دما واربعة عشر طهرا ثم استمر الدم
 فحيضها خمسة وطهرها بقية الشهر خمسة وعشرون فتصلي من اول الاستمرار
 احد عشر تكملة الطهر ثم تقعد خمسة وتصلي خمسة وعشرين وذلك دأبها كما
 في التارخانية او كان فساده معنى فقط (بان رأته مثلا ثلاث دما وخمسة عشر طهرا
 ويوما دما وخمسة عشر طهرا ثم استمر الدم (فهنا الثلاثة الاول دم صحيح وما بعدها
 الى الاستمرار طهر فاسد معنى لان اليوم الدم المتوسط لا يمكن جعله بانفراده حيضا
 ولا يمكن ان يؤخذ له يوما من الطهر الذي بعده لتكون الثلاثة حيضا لان الحيض
 وان جازخته بالطهر لكن لا بد ان يكون بعد ذلك الطهر دم وواو حكما ولم يوجد
 لان الطهر الثاني لا يمكن جعله كالدّم المتوالى لكونه طهرا تاما فصار فاصلا بين الدم
 المتوسط ودم الاستمرار فيكون ذلك اليوم المتوسط من الطهر فيفسد به كل من الطهر
 الذي قبله والذي بعده وان كان كل منهما تاما فيكون اليوم مع الطهرين طهرا
 صحيحا ظاهرا فاسدا معنى لان وسطه دم تصلي فيه ولهذا اشترط في الطهر الصحيح
 ان لا يشوبه دم في اوله ولا في وسطه ولا في آخره كما تقدم في المقدمة واذا فسد يصلح لنصب

(العادة)

المادة فحينئذ ﴿الثلاثة الاولى حيض والباقي طهر الى الا-تمرار ثم تستأنف
 فترة من الا-تمرار حيض ﴿على عاداتها فيه ﴿سبعة وعشرون ﴿بقية الشهر
 ﴿طهر﴾ وهذا دأبها ﴿واوكان الطهر الثاني ﴿في الصورة المذكورة ﴿اربعة
 عشر فطهرها خمسة عشر ﴿وهي بعد الثلاثة الحيض ﴿وحيضها الثاني يبدأ من الدم
 المتوسط ﴿بين الطهرين وهو اليوم الدم ﴿الى ثلاثة ﴿بان يضم الى ذلك اليوم
 يومان من الطهر الذي بعده لان ذلك الطهر لما كان ناقصا عن خمسة عشر
 لم يصلح فاصلا بين الدم المتوسط ودم الا-تمرار فكان كالدم المتوالي فامكن اخذ
 يومين منه لتكاملة عاداتها في الحيض بخلاف ما مر كما افاده في التتار خانية
 ﴿ثم طهرها خمسة عشر ﴿اثنا عشر منها بقية الطهر الثاني وثلاثة منها
 من اول الا-تمرار فتصلي من اوله ثلاثة ثم تقعد ثلاثة ايضا ثم تصلي خمسة
 عشر ﴿وذلك دأبها ﴿مادام الا-تمرار ردا الى عاداتها في حيض ثلاثة وطهر
 خمسة عشر ﴿اذ حينئذ ﴿اي حين فرضنا الطهر الثاني اربعة عشر
 ﴿يكون الدم والطهر الاول ﴿الذي بعده ﴿صححين فيصلحان لنصب العادة ﴿
 اما الدم وهو ثلاثة الاولى فظاهر واما الطهر وهو الخمسة عشر فلكونه طهرا
 تاما لم يخالطه دم فاسد ووقع بين دمين صححين ثم شرع في المبتدأة بالحبل
 فقال ﴿وان رأيت طهرا صححا ثم استمر الدم ولم تر قبل الطهر حيضا اصلا
 كراهقة بلغت بالحبل فولدت ورأت اربعين دما ثم خمسة عشر طهرا ثم استمر
 الدم فحيضها عشرة من اول الا-تمرار وطهرها خمسة عشر ﴿ردا الى عاداتها
 فيه ﴿وذلك دأبها ﴿مادام الا-تمرار ﴿وكذا الحكم ﴿وهو جعل ما رأيت
 من الطهر عادة لها ﴿اذا زاد الطهر ﴿على خمسة عشر ﴿لانه صحیح
 يصلح لنصب العادة ﴿هذا الاطلاق على قول ابي عثمان قال الصدر الشهيد
 هذا القول اليق بمذهب ابي يوسف ظاهرا وبه يفتي وعند الميداني كذلك
 الى احد وعشرين فقيه يكون حيضها تسعة وطهرها احدا وعشرين ثم كلما
 زاد الطهر نقص من الحيض مثله الى سبعة وعشرين ففيه حيضها ثلاثة وطهرها
 سبعة وعشرون فان زاد على هذا فيوافق الميداني ابا عثمان فحيضها تسعة
 من اول الا-تمرار وطهرها مثل ما رأيت قبله اي عدد كان ﴿بخلاف ما اذا
 نقص طهرها عن خمسة عشر فانه يكون بعد الاربعين طهرها عشرين وحيضها
 عشرة وذلك دأبها بمنزلة ما اذا ولدت واستمر بها الدم ابتداء وبخلاف ما اذا
 ﴿زاد دمها على اربعين في النفس ﴿بيوم مثلا ﴿ثم رأيت طهرا خمسة عشر

او اكثر ثم استمر الدم حيث يفسد الطهر ﴿ لانه خالطه دم يوم
 تؤمر بالصلاة فيه ﴿ فلا يصلح ﴿ ذلك الطهر ﴿ لنصب العادة ﴿ وحينئذ
 ﴿ فان كان بين النفاس والاستمرار عشرون او اكثر ﴿ كان زاد دمها
 على الاربعين بخمسة او ستة مثلا ﴿ فمشرة من اول الاستمرار حيض وعشرون
 طهر وذلك دأبها والا ﴿ بان كان بينهما اقل من عشرين كان زاد على الاربعين
 باربعة او ثلاثة مثلا ﴿ اتم عشرون من اول الاستمرار لا طهر ثم يستأنف
 عشرة حيض وعشرون طهر وذلك دأبها ﴿ وقد ذكر في التاتر خانية والمحيط
 هذه المسئلة بدون هذا التفصيل حيث قالوا ولو ولدت فرأت احدا واربعين
 دما ثم خمسة عشر طهرا ثم استمر الدم فعلى قول محمد بن ابراهيم نفاسها
 اربعون وطهرها عشرون كما لو ولدت واستمر بها الدم فتصلى من اول
 الاستمرار اربعة تمام طهرها ثم تقعد عشرة ثم تصلى عشرين وذلك دأبها
 وعلى قول ابى على الدقاق طهرها ستة عشر وحيضها عشرة تقعد من اول
 الاستمرار عشرة وتصلى ستة عشر وذلك دأبها انتهى ملخصا فتأمل ﴿ تنبيه ﴿
 هو عنوان بحث لاحق يعلم من الكلام السابق اجالا ﴿ الدماء الفاسدة
 المسماة بالاستحاضة سبعة الاول ماتراه الصغيرة اعنى من لم يتم له ﴿ ذكر الضمير
 صراحة للفظ من ﴿ تسع سنين والثانى ما رآه الآيسة غير الاسود والاحمر
 والثالث ما رآه الحامل بغير ولادة والرابع ماجاوز اكثر الحيض والنفاس
 الى الحيض الثانى ﴿ فى المبتدأة فكل ما زاد على الاكثر واقعا بين حيضين او نفاس
 وحيض فهو استحاضة فقواه الى الحيض الثانى بيان لغاية المجاوزة لا لاشتراط
 الاستمرار ﴿ والخامس ما نقص من الثلاثة فى مدة الحيض والسادس ما عدا ﴿
 اى جاوز العادة الى حيض غيرها ﴿ يعنى ماتراه بين الحيضين مجاوزا
 ايام العادة فى الحيض الاول يكون استحاضة ﴿ بشرط مجاوزة ﴿ الدم ﴿ العشرة ﴿
 وبشرط ﴿ وقوع النصاب ﴿ ثلاثة ايام فاكثر ﴿ فيها ﴿ اى فى ايام العادة
 وذلك كما او كانت عادتها خمسة من اول الشهر فرأت خستها او ثلاثة منها
 دما واستمر الى الحيضة الثانية فى الشهر الثانى فما بعد العادة الى الحيض
 الثانى استحاضة . وقيد بمجاوزة العشرة لانه لو زاد على العادة ولم يجاوز العشرة
 تنقل المادة فى المدد ويكون كله حيضا ان طهرت بعده طهرا صحيحا والارادت
 الى عادتها كما او غمناها فى الفصل الثانى . وقيد بوقوع النصاب فيها لانه لو لم يقع
 فهو قيم آخر ذكره بقوله ﴿ والسابع ما بعد مقدار عدد العادة كذلك ﴿ اى

الى حيض غيرها بشرط مجاوزة العشرة وعدم وقوع النصاب فيها كما لو رأت
قبل خستها يوما دما وطهرت خستها او ثلاثة منها ثم رأت الدم سبعة او اكثر
فهنا جاوز الدم العشرة ولم تر في ايامها نصابا فترد الى عادتها في العدد والزمان كما
علمته في الفصل الثاني فيكون مقدار عادتها وهو الخمسة حيضيا وما سواه من اليوم
السابق والايام الاخر الى الحيض الثاني استحاضة وقيد بالمجازة لانه لو لم يجاوز
تثقل العادة ويكون اليوم السابق وما بعده حيضيا بالشرط الذي ذكرناه وبعدم
وقوع النصاب احترازا عن القسم السادس وبقي قسم آخر وهو ما زاد على العادة
في النفاس وجاوز الاربعين والله تعالى اعلم ﴿ الفصل الخامس في المفضلة ﴾ اعلم انه
يجب على كل امرأة حفظ عادتها في الحيض والنفاس والطهر عددا ومكانا ﴿
ككونه خسة مثلا من اول الشهر او آخره مثلا واطلاق المكان على الزمان تجوزا
﴿ فان جنت او اغمى عليها او ﴾ تساهلت في حفظ ذلك و ﴿ لم تهتم لدينها فسقا
فنسيت عادتها فاستمر الدم فعليةا ﴾ بعد ما فاقت او ندمت ﴿ ان تحمى ﴾ بقلبة
الظن كما في اشتباه القبلة واعداد الركعات ﴿ فان استقر ظنها على موضع حيضها
وعده عملت به والافعليها الاخذ بالاحوط في الاحكام ﴿ فما غلب على ظنها انه
حيضها او طهرها عملت به وان ترددت تسلي وتصوم احتياطا على ما يأتي تفصيله
﴿ ولا يقدر طهرها وحيضها الا في حق العدة في الطلاق يقدر حيضها بعشرة
وطهرها بستة اشهر الا ساعة ﴿ هذا قول الميداني وعليه الاكثر وفيه اقوال اخر
ذكرنا بعضها سابقا وعليه ﴿ فتتقضى عدتها بتسع عشر شهرا وعشرة ايام غير
اربع ساعات ﴿ لاحتمال ان الطلاق كان بعد ساعة من حيضها فلا تحسب هذه
الحيضة وذلك عشرة ايام الا ساعة ثم يحتاج الى ثلاثة اطهار وثلاثة حيض واما الرجعة
فتأتي ﴿ ولا تدخل المجد ولا تطوف الزيارة ﴿ لانه ركن الحج فلا يترك لاحتمال
الحيض بخلاف القدوم لانه سنة ﴿ ثم تميد ﴿ طواف الزيارة ﴿ بعد عشرة ايام ﴿
ليقع احدهما في طهر بيقين ﴿ و ﴿ الا ﴿ لا مصدر ﴿ بالتحريك فلا تتركه لوجوبه
على غير المكى ﴿ ولا تميد ﴿ لانها لو كانت طاعرة فقد خرجت عن العدة والا
فلا يجب عليها بحر ﴿ ولا تمس المعنف ولا يجوز وطئها ابدا ﴿ لانها
في الفروج لا يجوز نص عليه محمد محيط ﴿ ولا تصلي ولا تصوم تطويبا ﴿ فبداهما
﴿ ولا تقرأ القرآن في غير الصلاة وتصلى الفرض والواجب والسنة المشهورة ﴿
اي المؤكدة كما عبر به في البحر لكونها تبعا للفرائض ﴿ وتقرأ في كل ركعة ﴿
المفروض والواجب اعنى ﴿ الفاتحة وسورة قصيرة ﴿ على الصحيح وقيل تقتصر

على المفروض بحر ﴿سوى﴾ استثناء بالنسبة الى السورة لا الفاتحة ﴿وما عدا
الاولين من الفرض﴾ ولو عملاً كالوتر وما عدا الاولين هو الاخيرة من الفرض
الثلاثي والاخيرتان من الرباعي وحاصله انها تقرأ الفاتحة والسورة في كل ركعة
من الفرائض والسنن الا الاخيرة او الاخيرتين من الفرض فلا تقرأ في شيء
من ذلك السورة بل تقرأ الفاتحة فقط لوجوبها في رواية عن أبي حنيفة يحيط
وقيل لا تقرأ اصلاً والصحيح الاول كما في التارخانية ﴿وتقرأ القنوت﴾
على ما ذكره الصدر الشهيد وقال بعض المشايخ لا لانه سورتان عند عمر وأبي فدعو
بغيره احتياطاً كما في التارخانية والاول ظاهر المذهب وعليه الفتوى للاجماع القطعي
على انه ليس بقرآن بحر ﴿وسائر الدعوات﴾ والاذكار ﴿وكما ترددت بين الطهر
ودخول الحيض صلت بالوضوء لوقت كل صلاة﴾ مثاله امرأة تذكر ان حيضها
في كل شهر مرة وانقطاعه في النصف الاخير ولا تذكر غير هذين فانها في النصف
الاول تتردد بين الدخول والطهر وفي النصف الاخير بين الطهر والخروج واما
اذا لم تذكر شيئاً اصلاً فهي مترددة في كل زمان بين الطهر والدخول فحكمه
حكم التردد بين الطهر والخروج بالافرق ﴿وان﴾ ترددت ﴿بين الطهر والخروج﴾
من الحيض كما مثلاً ﴿فبالغسل﴾ اي فتصلي بالغسل ﴿كذلك﴾ اي لكل وقت
صلاة اقول وهذا استحسان والقياس ان تغتسل في كل ساعة لانه ما من ساعة
الا ويتوهم انها وقت خروجها من الحيض وقال السرخسي في المحيط
والنسفي والصحيح انها تغتسل لكل صلاة وفيما قالا حرج بين مع ان الاحتمال
لا ينقطع بما قالا لجواز الانقطاع في اثناء الصلاة او بعد الغسل قبل الشروع في الصلاة
فاخترنا الاستحسان وقد قال به البعض وقدمه برهان الدين في المحيط وقد تداركنا
ذلك الاحتمال باختيار قول ابي سهل انها تصلي ﴿ثم تميد في وقت الثانية بعد الغسل
قبل الوتية وهكذا تصنع في﴾ وقت ﴿كل صلاة﴾ انتهى اي احتياط الاحتمال
انها كانت حائضاً في وقت الاولى وتكون طاهرة في وقت الثانية فتتقن بأداء احدهما
بالطهارة كما في التارخانية قلت وفيه نظر لانها اذا كانت حائضاً في وقت الاولى
لا يلزمها القضاء فالظاهر ان المراد لاحتمال حيضها في وقت أداء الصلاة الاولى
وطهرها قبل خروج وقتها لان العبرة لا آخر الوقت كما مر فاذا طهرت في الوقت
بعد ما صلت يلزمها القضاء في وقت الثانية ﴿وان سمعت سجدة﴾ اي آيتها
﴿فسجدت للحال سقطت عنها﴾ لانها ان كانت طاهرة صح ادائها والالم تلزمها
بحر ﴿والا﴾ بان سجدت بعد ذلك ﴿واعادتها بعد عشرة ايام﴾ لاحتمال ان السماع

(كان)

كان في الطهر والاداء في الحيض فاذا اعادت بعد العشرة تيقنت بالاداء في الطهر
 في احد المرتين تارخانية ﴿ وان كانت عليها ﴾ صلاة ﴿ فائنة فقضتها فعليها اعادتها
 بعد عشرة ايام ﴿ من يوم القضاء وقيدته ابو على الدقاق بما ﴿ قبل ان تزيد ﴾ المدة
 ﴿ على خمسة عشر ﴾ وهو الصحيح لاحتمال ان يعود حيضها بعد خمسة عشر بحر
 ﴿ و ﴾ اما حكم الصوم فانها ﴿ لا تفطر في رمضان اصلا ﴾ لاحتمال طهارتها كل يوم
 ﴿ ثم ﴾ لها حالات لانها امان تعلم ان حيضها في كل شهر مرة اولا وعلى كل امان تعلم
 ان ابتداء حيضها بالليل او بالنهار اولا تعلم وعلى كل امان يكون الشهر كاملا او ناقصا
 وعلى كل امان تقضى موصولا او مفصولا فهي اربعة وعشرون ﴿ ان لم تعلم ان دورها
 في كل شهر مرة وان ابتداء حيضها بالليل او النهار او علمت انه بالنهار وكان شهر
 رمضان ثلاثين يجب عليها قضاء اثنين وثلاثين ﴿ لانها اذا علمت ان ابتداءه بالنهار
 يكون تمامه في الحادي عشر واذ لم تعلم انه بالليل او النهار يحتمل على انه بالنهار
 ايضا لانه احوط الوجوه وهو اختيار الفقيه أبي جعفر وهو الاصح وحينئذ فاكثر
 ما فسد من صومها في الشهر ستة عشر اما احد عشر من اوله وخمس من آخره او بالعكس
 فعليها قضاء ضعفها كما في المحيط قلت وذلك لانها على احتمال ان تحيض في رمضان
 مرتين كما ذكر لا يقع لها فيه الاطهر واحد صح صومها منه في اربعة عشر ويكون
 الفاسد باقي الشهر وذلك ستة عشر واما على احتمال ان تحيض مرة واحدة فانه يقع
 لها فيه طهر كامل وبعض طهر وذلك بان تحيض في اثناء الشهر وحينئذ فيصح لها
 صوم اكثر من اربعة عشر فتعامل بالاضر احتياطا فتقضى ستة عشر لكن لا تيقن
 بعحتها كلها الا بقضاء اثنين وثلاثين وهذا ﴿ ان قضت موصولا برهضان ﴾ والمراد
 بالموصول ان تبثدي من ثاني شوال لان صوم يوم العيد لا يجوز وبيان ذلك انه اذا
 كان اول رمضان ابتداء حيضها فيوم الفطر هو السادس من حيضها الثاني فلا تصومه
 ثم لا يجزيها صوم خمسة بقية حيضها ثم يجزيها في اربعة عشر ثم لا يجزيها في احد عشر
 ثم يجزيها في يومين وجملة ذلك اثنان وثلاثون محيط ﴿ وان مفصولا ثمانية وثلاثين
 لاحتمال ان ابتداء القضاء وافق اول يوم من حيضها فلا يجزيها الصوم في احد عشر ثم
 يجزي في اربعة عشر ثم لا يجزي في احد عشر ثم يجزي في يومين فالجملة ثمانية
 وثلاثون يجب عليها صومها لتيقن بجواز ستة عشر منها تارخانية ومحيط
 اقول لكن في هذا الاطلاق نظر لان وجوب الثمانية والثلاثين انما يظهر اذا كان
 الفصل بمقدار مدة طهرها اي اربعة عشر او اكثر ليتمكن هنا الاحتمال المذكور
 لانك علمت انه لا يلزم فساد ستة عشر من صومها الا على احتمال ان يقع في رمضان

حيضان وطهر واحدا ما لو وقع فيه حيض واحد وطهران فالفاقد اقل من ستة عشر
 لانه صح لها صوم طهر كامل وبعض الطهر الآخر واذا كان الفصل باقل
 من اربعة عشر يلزم ان يقع بعض الطهر في آخر رمضان فيصح صومها فيه وفي طهر كامل
 قبله بيانه لو فصلت مثلا بثلاثة عشر وصامت يوم الرابع عشر من شوال وقد
 فرضنا احتمال ابتداء حيضها لاول يوم من ايام القضاء يلزم ان يكون آخر يوم
 من رمضان ابتداء طهرها الذي يصح صومها فيه وقبله احد عشر حيض لا تصح
 وقبلها اربعة عشر طهر تصح وقبلها اربعة لا تصح فيكون الفاقد خمسة عشر لاسية
 عشر وهكذا كلما نقص لفصل بيوم ينقص الفاقد بقدره والحاصل انه لا يلزم
 قضاء ثمانية وثلاثين الا اذا فرضنا فساد ستة عشر من رمضان كما ذكرنا مع فرض
 مصادفة اول القضاء لاول الحيض حتى لو لم يمكن اجتماع الفرضين لا يلزم
 قضاء ثمانية وثلاثين بل اقل ثم بعد كتابة هذا البحث رأيت في هامش بعض
 النسخ منقولا عن المص مانصه هكذا اطلقوا وفي الحقيقة لا يلزم هذا المقدار الا
 في بعض صور الفصل كما اذا ابتدأت القضاء بعد مضي عشرين من شوال مثلا
 واما اذا ابتدأت من ثلثه او رابعه ونحوهما فيكفي اقل من هذا المقدار فكانهم
 ارادوا طرد بعض الفصل بالتسوية تيسيرا على المفتي والمستفتي باسقاط مؤنة
 الحساب فتي تعانت وقاست مؤنته فلها العمل بالحقيقة انتهى ﴿ وان كان شهر
 رمضان تسعة وعشرين ﴾ والمسئلة بحالها ﴿ تقضى في الوصل اثنين وثلاثين ﴾
 لانا تبينا بجواز الصوم في اربعة عشر وفساده في خمسة عشر فيلزمها قضاء خمسة
 عشر ثم لا يجزيها الصوم في سبعة من اول شوال لانها بقية حيضها على تقدير حيضها
 باحد عشر ثم يجزيها في اربعة عشر ولا يجزيها في احد عشر ثم يجزيها في يوم كافي بعض
 الهوامش عن المحيط قلت مقتضى هذا التقرير انها تقضى ثلاثة وثلاثين وهكذا
 رأيت مصرح به في المحيط للسرخسي لكن لا يخفى ان السبعة التي هي بقية حيضها
 تصوم منها ستة وتفطر اليوم الاول لانه يوم الفطر كما مر فلذا اقتصر في المتن
 على اثنين وثلاثين وهو الذي رأيت بخط بعض العلماء عن مقصد الطالب معزيا
 الى الصدر الشهيد ﴿ وفي الفصل سبعة وثلاثين ﴾ لجواز ان يوافق صومها
 ابتداء حيضها فلا يجزيها في احد عشر ثم يجزيها في اربعة عشر ثم لا يجزيها
 في احد عشر ثم يجزيها في يوم محيط سرخسي ويجري هنا ما قدمناه في الفصل
 الاول من البحث الذي ذكرناه آنفا في الفصل مع كون الشهر ثلاثين ﴿ وان
 علمت ان ابتداء حيضها بالليل وشهر رمضان ثلاثون فتقضى في الوصل والفصل

(خمسة)

خسة وعشرين ﴿ لا احتمال ان يكون يوم العيد اوله طهرها واما في الفصل
فلا احتمال ان يوافق ابتداء القضاء بيان ذلك اما في الوصل فلا احتمال ان حيضها
خسة من اول رمضان بقية الحيض ثم طهرها خسة عشر ثم حيضها عشرة
فالفساد خسة عشر فاذا قضتها موصولة فيوم العيد اول طهرها ولا تصومه
ثم يجزئها الصوم في اربعة عشر ثم لا يجزئ في عشرة ثم يجزئ في يوم والجملة
خسة وعشرون وان فرض ان حيضها عشرة من اول رمضان وخسة من آخره
تصوم اربعة من اول شوال بعد يوم الفطر لا تجزئها لانها بقية حيضها ثم
خسة عشر تجزئها والجملة تسعة عشر والاحتمال الاول احوط فيلزمها خسة
وعشرون واما في الفصل فلا احتمال ان ابتداء القضاء وافق اول يوم من حيضها
فلا يجزئها الصوم في عشرة ثم يجزئ في خسة عشر محيطا ملخصا ﴿ وان كان تسعة
وعشرين تقضى في الوصل عشرين ﴿ لا احتمال ان يكون اول القضاء اول
الحيض مع كون الفوائت عشرا قلت وتوضيحه انها يحتمل ان تحيض خسة
من اول رمضان وتسعة من آخره او عشرة من اوله واربعة من آخره فالفساد
فيهما اربعة عشر ويحتمل ان تحيض في اثنائه كأن حاضت ليلة السادس وطهرت
ليلة السادس عشر والفساد فيه عشرة فعلى الاول يكون اول القضاء وهو ثاني
شوال اول طهرها فتصوم اربعة عشر وتجزئها وعلى الثاني يكون ثاني شوال سادس
يوم من حيضها فتصوم خسة لا تجزئها ثم اربعة عشر فتجزئها والجملة تسعة عشر
وعلى الثالث يكون اول القضاء اول الحيض فتصوم عشرة لا تجزئ ثم عشرة من الطهر
فتجزئها عن العشرة التي عليها والجملة عشرون فعلى الاول يجزئها قضاء اربعة عشر
وعلى الثاني تسعة عشر وعلى الثالث عشرين فلزمها احتياطا ﴿ وفي الفصل
اربعة وعشرين ﴿ لا احتمال ان الفاسد اربعة عشر على احد الوجهين الاولين
وان القضاء وافق اول يوم من حيضها فتصوم عشرة لا تجزئ ثم اربعة عشر
تجزئ والجملة اربعة وعشرون قال المص ويحرم ههنا القضاء على ما ذكرنا في الفصلين
الاولين انتهى اى من البحث الذي قدمناه ﴿ وان علمت ان حيضها في كل شهر
مرة ﴿ معطوف على قوله ان لم تعلم ان دورها الخ ﴿ وعلمت ان ابتداء الحيض
اولم تعلم انه بالنهار ﴿ الحمد على انه ابتداء بالنهار احتياطا كما مر ﴿ تقضى اثنى وعشرين
مطلقا ﴿ اى وصلت او فصلت معه لانه اذا كان بالنهار يفسد من صومها احد عشر
كما مر فاذا قضت مطلقا احتمل ان يوافق اول القضاء اول الحيض فتصوم احد عشر
لا تجزئ ثم احد عشر تجزئ والجملة اثنان وعشرون تخرج بها عن العهدة

بیتین ﴿ وان علمت ان ابتداءه بالليل تقضى عشرين مطلقا ﴿ لان الفاسد من صومها
 عشرة فتقضى ضعفها لاحتمال موافقة القضاء اول الحيض وصلت او فصلت
 كما ذكرنا هذا كله ان لم تعلم عدد ايامها في الحيض او الطهر ﴿ و ﴿ اما ﴿ ان علمت
 ان حيضها في كل شهر تسعة ﴿ اي وطهرها بقية الشهر كما في التار خانبة ﴿ وعلمت
 ان ابتداءه بالليل ﴿ فانها ﴿ تقضى ثمانية عشر مطلقا ﴿ وصلت او فصلت ﴿ وان لم تعلم
 ابتداءه او علمت انه بالنهار تقضى عشرين مطلقا ﴿ لان اكثر ما فسد من صومها
 في الوجه الاول تسعة وفي الثاني عشرة فتقضى ضعف ذلك لاحتمال اعتراض الحيض
 في اول يوم من القضاء تار خانبة ﴿ وان علمت ان حيضها ثلاثة ونسيت طهرها
 يحتمل ﴿ طهرها ﴿ على الاقل خمسة عشر ثم ان كان رمضان تاما وعلمت ان ابتداء
 حيضها بالليل تقضى تسعة مطلقا ﴿ وصلت او فصلت لانه يحتمل انها حاضت في اول
 رمضان ثلاثة ثم طهرت خمسة عشر ثم حاضت ثلاثة ثم طهرت خمسة عشر فقد فسد
 من صومها ستة فاذا وصلت القضاء جاز لها بعد الفطر خمسة ثم تحيض ثلاثة فقد فسد
 تصوم يوما فتصير تسعة واذا فصلت احتمل اعتراض الحيض في اول يوم القضاء
 فيفسد صومها في ثلاثة ثم يجوز في ستة فتصير تسعة تار خانبة واما اذا كان رمضان
 ناقصا فاذا وصلت جاز لها بعد الفطر ستة تكفيها واما اذا فصلت فتقضى تسعة كما في التمام
 ﴿ وان لم تعلم ابتداءه ﴿ انه بالليل او النهار ﴿ او علمت انه بالنهار تقضى اثني عشر
 مطلقا ﴿ لانه يحتمل انها حاضت في اول رمضان فيفسد صومها في اربعة ثم يجوز
 في اربعة عشر ثم يفسد في اربعة فقد فسد ثمانية فاذا قضت موصولا جاز بعد يوم الفطر
 خمسة تكلمة طهرها الثاني ثم يفسد اربعة ثم يجوز ثلاثة تمام الاثني عشر واذا فصلت
 احتمل عروض الحيض في اول القضاء فيفسد في اربعة ثم يجوز في ثمانية
 والجملة اثنا عشر كما في التار خانبة واما اذا كان رمضان ناقصا فاذا وصلت
 جاز بعد يوم الفطر ستة ثم يفسد اربعة ثم يجوز يومان وباقى الكلام بحاله
 وهذا ما اشار اليه بقوله ﴿ وخرج ﴿ انت الاحكام بعد التأمل ﴿ على ﴿ قياس ﴿
 ﴿ ما ذكرنا ان كان ﴿ رمضان ﴿ ناقصا ﴿ كما ذكرناه لك ﴿ وان وجب عليها
 صوم شهرين ﴿ متتابعين ﴿ في كفارة القتل او الافطار ﴿ اذا كانت افطرت
 عمدا في رمضان ﴿ قبل الابتلاء ﴿ بالاستمرار ونسيان العادة ﴿ اذ الافطار
 في هذا الابتلاء لا يوجب كفارة تتمكن الشبهة ﴿ في كل يوم لترده بين الحيض
 والطهر تار خانبة ﴿ فان علمت ان ابتداء حيضها بالليل و ﴿ ان ﴿ دورها ﴿
 اي عادتها ﴿ في كل شهر ﴿ مرة ﴿ تصوم تسعين يوما ﴿ لانه اذا كان دورها

(في كل)

في كل شهر يجوز صومها في عشرين من كل ثلاثين فاذا صامت تسعين تيقنت
 بجواز ستين ﴿ وان لم تعلم الاول ﴾ اي ان ابتداء حيضها بالليل بان علمت انه
 بالنهار اولم تعلم شيئاً ﴿ تصوم مائة واربعة ﴾ لجواز ان يوافق ابتداء صومها ابتداء
 حيضها فلا يجوز في احد عشر ثم يجوز في تسعة عشر ثم لا يجوز في احد عشر ثم يجوز
 في تسعة عشر ثم لا يجوز في احد عشر ثم يجوز في تسعة عشر فهذه تسعون جاز
 منها سبعة وخسون ثم لا يجوز في احد عشر ثم يجوز في ثلاثة فبلغ العدد مائة
 واربعة جاز منها ستون بيقين تاتر خانية ﴿ وان لم تعلم الثاني ﴾ اي ان دورها
 في كل شهر لكن تعلم ان ابتدائه بالليل ﴿ تصوم مائة ﴾ لانا نجعل حينئذ حيضها
 عشرة وطرها خمسة عشر وكلما صامت خمسة وعشرين جاز منها خمسة عشر
 فاذا صامت مائة جاز منها ستون بيقين تاتر خانية ﴿ وان لم تعلمها ﴾ اي
 لم تعلم ان ابتدائه بالليل ولا ان دورها في كل شهر ﴿ تصوم مائة وخمسة عشر ﴾
 لجواز ان يوافق ابتداء الصوم ابتداء الحيض فلا يجزيها في احد عشر ثم يجزيها
 في اربعة عشر وهكذا اربع مرات ثم لا يجزيها في احد عشر ثم يجزيها في اربعة
 فبلغ العدد مائة وخمسة عشر جاز منها ستون كما في التاتر خانية ﴿ وان وجب
 عليها صوم ثلاثة ايام ﴾ متابعة ﴿ في كفارة يمين وعلمت ان ابتداء حيضها
 بالليل تصوم خمسة عشر ﴾ لاحتمال ان يوافق ابتداء صومها لاربع عشر
 من طهرها فلا يجزيها صوم يومين لعدم التابع ثم لا تجزيها عشرة ثم تجزيها ثلاثة
 مص اي لان هذه الثلاثة طهر يقينا وقد صامت متابعة فصحت عن كفارة اليمين
 وانما لم يؤخذ لها يوم مما بعد العشرة مع اليومين قبلها لان الحيض هنا يقطع
 التابع لانها يمكنها صوم ثلاثة خالية عن الحيض بخلاف الشهرين في كفارة
 القتل ﴿ او تصوم ثلاثة ايام ثم تفطر عشرة ثم تصوم ثلاثة ﴾ لتيقنها بان احدى
 الثلاثين وافقت زمان طهرها فجازت عن الكفارة محيط ﴿ وان لم تعلم ﴾
 ان ابتداء حيضها بالليل ﴿ تصوم ستة عشر ﴾ لجواز ان الباقي من طهرها حين
 شرعت في الصوم يومان فلا يجزيان لانقطاع التابع ثم لا يجزيها في احد عشر ثم
 يجزي في ثلاثة والجملة ستة عشر تاتر خانية ﴿ او تصوم ثلاثة وتفطر تسعة
 وتصوم اربعة ﴾ لاحتمال ان اليوم الثالث من الثلاثة الاولى وافق ابتداء حيضها
 فيفسد اليوم الحادى عشر وهو اول الاربعة الاخيرة فاذا صامت بعده ثلاث وقت
 متابعة في طهر يقينا ﴿ او على قلبه ﴾ بان تقدم الاربعة وتؤخر الثلاثة ﴿ وان
 وجب عليها قضاء عشرة من رمضان تصوم ضمنها ﴾ اذا علمت ان ابتداء حيضها

بالليل والآ فاحدا وعشرين اى لاحتمال ان يوافق اول القضاء اول الحيض فيفسد
صوم احد عشر ثم يجزيها صوم عشرة ثم ﴿ اما ﴾ ان تصوم ﴿ متتابعا ﴾ كما
ذكرنا عشرة بعد عشرة ﴿ او تصوم عشرة في عشرة من شهر مثلا ﴾ كالعشر الاول
من رجب ﴿ ثم تصوم مثله في عشر آخر من شهر آخر ﴾ كالعشر الثاني من شعبان
للتيقن بان احدى العشرتين طهر لكن هذا اذا كان دورها في كل شهر كما في التارخانية
والا فيجزيها ان تصوم عشرة ثم تفرط خمسة عشر ثم تصوم عشرة تأمل ﴿ وهذا
الاخير ﴾ اى صوم الضعف في عشر آخر من شهر آخر ﴿ يجرى فيما دون العشرة
ايضا ﴾ اى اذا كان عليها قضاء تسعة من رمضان مثلا تصومها في عشر من شهر
ثم تصومها في عشر آخر من شهر آخر وكذا الثمانية والاقل وانما خص ذلك بالاخير
لان قضاء الضعف متتابعا لا يكفي فانها لو صامت ثمانية عشر ضعف التسعة احتمال
ان يوافق اول الحيض اول القضاء فتصوم عشرة لا تجزيها ثم ثمانية تجزيها ويبقى عليها
يوم آخر وكذا لو كان عليها ثلاثة مثلا فصامت ضعفها ستة لا يجزيها شئ منها
لاحتمال وقوعها كلها في الحيض وكذا الاربعة والخمسة نعم لو علمت ان حيضها
ثلاثة او اربعة مثلا من كل شهر وباقيه طهر ولا تعلم محلها فقطتها موصولة
تصوم ضعف ايامها وتجزئها او تصومها في عشر من شهر ثم تصوم مثلها
في عشر آخر من شهر آخر ﴿ وان طلقت رجعا ﴾ ولا تعرف مقدار حيضها
في كل شهر ﴿ يحكم بانقطاع الرجعة بمضى تسعة وثلاثين ﴾ لاحتمال ان حيضها
ثلاثة وطهرها خمسة عشر ووقوع الطلاق في آخر اجزاء الطهر فتقضى العدة
بثلاث حيض بينها طهران كما في التارخانية ﴿ وهذا ﴾ المذكور
من اول الفصل الى هنا ﴿ حكم الاضلال العام ﴾ اى اضلال العدد والمكان بحيث تكون
في كل يوم متردة بين الحيض والطهر ﴿ وما يقربه ﴾ اى ما يقرب من العام
كان علمت عدد ايامها لكن اضلت مكانها في جميع الشهر كما مر تمثيله وحكمه
بيواه الخاص ﴿ وهو الاضلال في المكان فقط كأن علمت عدد ايامها واضلت مكانها
في بعض الشهر كالعشر الاول منه مثلا والاضلال في العدد فقط مع العلم بالمكان ﴿ فوقوف
على مقدمة وهي ان اضلت امرأة ايامها في ضعفها او اكثر فلا تيقن ﴾ هي ﴿ في يوم
منها بحيض ﴾ كما اذا كانت ايامها ثلاثة فأضلتها في ستة او اكثر ﴿ بخلاف ما اذا
اضلت في اقل من الضعف مثلا اذا اضلت ثلاثة في خمسة فانها تيقن بالحيض في اليوم
الثالث ﴾ من الخمسة فانه اول الحيض او آخره او وسطه بيقين فتترك الصلاة فيه
﴿ فنقول ﴾ في التفرع على ذلك وهو ايضا من اضلال المكان مع العلم بالعدد

(ان)

﴿ ان علمت ان ايامها ثلاثة فأصلتها فالعشرة الاخيرة من الشهر ﴾ بان لم يغلب على ظنها
 موضعها من العشرة ﴿ تصلى من اول العشرة بالوضوء لوقت كل صلاة ﴾ او اكل
 صلاة على الاختلاف بين المشايخ تاترخانية ﴿ ثلاثة ايام ﴾ للتردد فيها بين الحيض
 والطهر محيط ﴿ ثم تصلى بعدها الى آخر الشهر بالاغتسال لوقت كل صلاة ﴾ للتردد
 فيه بين الحيض والطهر والخروج من الحيض محيط ﴿ الا اذا تذكرت وقت خروجها
 من الحيض ﴾ بان تذكرت انها كانت تطهر في وقت العصر مثلا ولا تدري من اى
 يوم ﴿ فتغتسل في كل يوم في ذلك الوقت مرة ﴾ فتصلى الصبح والظهر
 بالوضوء للتردد بين الحيض والطهر ثم تصلى العصر بالغسل للتردد بين الحيض
 والخروج منه ثم تصلى المغرب والعشاء والوتر بالوضوء للتردد بين الحيض والطهر
 ثم تفعل هكذا في كل يوم بمابعد الثلاثة ﴿ وان ﴾ اضلت ﴿ اربعة في عشرة تصلى
 اربعة من اول العشرة بالوضوء ثم بالاغتسال الى آخر العشرة ﴾ لما ذكرنا ﴿ وقس
 عليه الخسة ﴾ اذا اضلتها في ضعفها فتصلى خمسة من اول العشرة بالوضوء والباقي
 بالغسل ﴿ وان ﴾ اضلت عددا في اقل من ضعفه كما لو اضلت ﴿ ستة في عشرة
 تتيقن بالحيض في الخامس والسادس ﴾ فتدع الصلاة فيهما لانها آخر الحيض
 او اوله او وسطه ﴿ وتفعل في الباقي مثل ما سبق ﴾ فتصلى اربعة من اول العشرة
 بالوضوء ثم اربعة من آخرها بالغسل لتوهم خروجها من الحيض في كل ساعة
 منها محيط ﴿ وان ﴾ اضلت ﴿ سبعة فيهما ﴾ اى في العشرة ﴿ تتيقن في اربعة بمابعد الثلاثة
 الاول بالحيض ﴾ فتصلى ثلاثة من اول العشرة بالوضوء ثم تترك اربعة ثم تصلى
 ثلاثة بالغسل ﴿ وفي ﴾ اضلال ﴿ الثمانية ﴾ في العشرة ﴿ تتيقن بالحيض في ستة
 بعد ﴾ اليومين ﴿ الاولين ﴾ فتدع الصلاة فيها وتصلى يومين قبلها بالوضوء
 ويومين بعدها بالغسل ﴿ وفي ﴾ اضلال ﴿ التسعة ﴾ في عشرة تتيقن ﴿ ثمانية
 بعد الاول ﴾ انها حيض فتصلى اول العشرة بالوضوء وتترك ثمانية وتصلى آخر
 العشرة بالغسل . ولم يذكر اضلال العشرة في مثلها لانه لا يتصور ثم اشار
 الى الاضلال بالعدد مع العمل بالمكان بقوله ﴿ وان علمت انها تطهر في آخر الشهر ﴾ بان
 كانت لا تدري عدد ايامها لكن علمت انها تطهر من الحيض عند انسلاخ آخر الشهر
 ﴿ فانت ﴾ في بعض النسخ فالى اى فتصلى الى ﴿ عشرين في طهر بيقين ﴾ ويأتيها
 زوجها لان الحيض لا يزيد على عشرة ﴿ ثم في سبعة بعد العشرين تصلى بالوضوء
 ايضا لوقت كل صلاة ﴾ للشك في الدخول ﴿ في الحيض لانها في كل يوم من هذه
 السبعة مترددة بين الطهر والدخول في الحيض لاحتمال ان حيضها الثلاثة الباقية

فتطأومع شئ مما قبلها او جميع العشرة وتترك الصلاة في الثلاثة الاخيرة للتيقن بالحيض
ثم تغتسل في آخر الشهر غسلًا واحدًا لان وقت الخروج من الحيض معلوم لها وهو عند
انسلاخ الشهر تاترخانية وان علمت انها ترى الدم اذا جاوز العشرين علمت ان اول
حيضها اليوم الحادي والعشرون ولا تدري كم كانت عدة ايامها وتدع الصلاة
ثلاثة بعد العشرين لان الحيض لا يكون اقل من ثلاثة ثم تصلى بانفسل الى آخر الشهر
لتوهم الخروج من الحيض وتعيد صوم هذه العشرة في عشرة اخرى من شهر
آخر محيط وعلى هذا يخرج سائر المسائل ومن رام الزيادة على ذلك
فليرجع الى المحيط والتاترخانية وان اضلت عاداتها في النفاس فان لم يجاوز الدم اربعين
فظاهر اي كلفه نفاس كيف كانت عادته وتترك الصلاة والصوم لما عرفت
في الفصل الثاني فلاتقضى شيئًا من الصلاة بعد الاربعين فان جاوز الاربعين
تحرى بفتح اوايه اصله تحرى فان لم يندب ظنها على شئ من الاربعين
انه كان عادة لها قضت صلاة الاربعين لجواز ان نفاسها كان ساعة
تاترخانية ولانها لم تعلم كم عادتها حتى ترد اليها عند تجاوزة على الاكثر فان
قضتها في حال استمرار الدم تعيد بعد عشرة ايام لاحتمال حصول القضاء
اول مرة في حالة الحيض والاحتياط في العبادات واجب تاترخانية تنبيه
لم ار من ذكر حكم صومها اذا اضلت عاداتها في النفاس والحيض معا وتخرجها
على ماسر انما اذا ولدت اول ليلة من رمضان وكان كاملا وعلمت ان حيضها
يكون بالليل ايضا تصوم رمضان لاحتمال ان نفاسها ساعة ثم اذا قضت موصولا
تقضى تسعة واربعين لانها تفطر يوم العيد ثم تصوم تسعة يحتمل انها تمام
نفاسها فلاتجزئها ثم خمسة عشر هي ظهر فجرى ثم عشرة تحتمل الحيض فلاتجزئ
ثم خمسة عشر هي ظهر فجرى والجملة تسعة واربعون صح منها ثلاثون
ولو ولدت نهارا وعلمت ان حيضها بالنهار اولم تعلم تقضى اثنين وستين لانها تفطر
يوم العيد ثم تصوم عشرة لاتجزئ لاحتمال انها آخر نفاسها ثم تصوم خمسة
وعشرين بجزئها منها اربعة عشر ولا تجزئ احد عشر ثم تصوم خمسة
وعشرين كذلك فقد صح لها في الطهرين ثمانية وعشرون ثم تصوم يومين
تمام الثلاثين والجملة اثنان وستون وعلى هذا يستخرج حكم ما اذا قضته مفصولا
وما اذا كان الشهر ناقصا وما اذا علمت عدد ايام حيضها فقط وغير ذلك عند
التأمل وضبط ماسر من القواعد والفروع والله تعالى الموفق وان اسقطت
سقطا ولم تدرا انه مستبين الخلق اولابان اسقطت في المخرج مثلا وكان حيضها

(عشرة)

عشرة وطهرها عشرين ونفاسها اربعين وقد اسقطت ﴿ في اول يوم ﴿ من اول ايام حيضها ترك الصلاة عشرة ﴿ لانها فيها اما حائض او نفساء لان السقط ان كان مستبين الخلق فهي نفساء والا فهي حائض فلم تكن الصلاة واجبة عليها بكل حال محيط ﴿ ثم تفتسل ﴿ لاحتمال الخروج من الحيض ﴿ وتصلي ﴿ بالوضوء لكل وقت ﴿ عشرين ﴿ يوما ﴿ بالشك ﴿ لتردد حالها فيها بين الطهر والنفاس ﴿ ثم ترك الصلاة عشرة ﴿ بيقين لانها فيها اما حائض او نفساء ﴿ ثم تفتسل ﴿ لتتام مدة الحيض والنفاس ﴿ وتصلي عشرين بيقين ثم بعد ذلك دائماً حيضها عشرة وطهرها عشرون ان استمر الدم ولو اسقطت بعد ما رأت الدم في موضع حيضها عشرة ﴿ يعني رأت الدم عشرة على عادتها ثم اسقطت ﴿ ولم تدر ان السقط مستبين الخلق اولا تصلي من اول ما رأت ﴿ قبل الاسقاط ﴿ عشرة بالوضوء بالشك ﴿ لان تلك العشرة اما حيض ان كان السقط غير مستبين واما استحاضة ان كان مستبيناً فلا تترك الصلاة فيها قلت وهذا ان علمت بعلوقها ظاهر والا تترك الصلاة لرؤيتها الدم في ايامها ثم اذا اسقطت ولم يتبين حاله يلزمها القضاء للشك المذكور ﴿ ثم تفتسل ﴿ لاحتمال الخروج من حيض ﴿ ثم تصلي بعد السقط عشرين يوماً بالوضوء بالشك ﴿ لتردد حالها بين النفاس والطهر تاريخانية ﴿ ثم تترك الصلاة عشرة بيقين ﴿ لانها اما نفساء او حائض تاريخانية ﴿ ثم تفتسل ﴿ لاحتمال الخروج من حيض ﴿ وتصلي عشرة بالوضوء بالشك ﴿ لتردها بين الطهر والنفاس تاريخانية ﴿ ثم تفتسل ﴿ لاحتمال خروجها من نفاس تمام الاربعين ﴿ ثم تصلي عشرة بالوضوء بيقين ﴿ لتيقن الطهر تاريخانية ﴿ ثم تصلي عشرة بالشك ﴿ لتردد حالها فيها بين الحيض والطهر ثم تفتسل وهكذا دائماً ان تفتسل في كل وقت تتوهم انه وقت خروجها من الحيض او النفاس تاريخانية ثم اعلم انه نقل بعضهم عن الخلاصة في تقرير هذه الصورة ان عابها الصلاة من اول ما رأت عشرة ايام بالوضوء بالشك ثم تفتسل ثم تصلي بعد السقط عشرين يوماً بالوضوء بالشك ثم تترك الصلاة عشرة بيقين ثم تفتسل وتصلي عشرة بالوضوء باليقين انتهى واذت ترى ان في آخر العبارة مخالفة لما في المتن ونقصانا وعن هذا والله اعلم قول في الفتح وفي كثير من نسخ الخلاصة غلط في التصوير هنا من اندساح فاحترز منه انتهى لكن الذي رأيت في نسخة الخلاصة التي عندي موافق لما ذكره المصنف في متنه بلا حذف شيء سوى قول المصنف آخراً ثم تصلي عشرة بالشك والله تعالى اعلم

﴿ الفصل السادس في احكام الدماء ﴾ الثلاثة ﴿ المذكورة اما احكام الحيض ﴾
 فاشهر ﴿ على ما في النهاية وغيرها واصلها في البحر الى اثنين وعشرين ﴾
 ﴿ ثمانية يشترك فيها النفاس ﴾ واربعة مختصة بالحيض وجملمها في البحر خمسة ﴿ الاول ﴾
 من المشتركة ﴿ حرمة الصلاة ﴾ فرضا او واجبا او سنة او نفلا ﴿ والسجدة ﴾ واجبة
 كانت كسجدة التلاوة اولا كسجدة الشكر وهذا معنى قوله ﴿ مطلقا وعدم وجوب ﴾
 الواجب ﴿ يعم المكتوبات والوتر ﴾ منها اداء وقضاء ﴿ اى من الصلاة وكذا ﴾
 سجدة التلاوة فلا تجب على الحائض والنفاس بالتلاوة او السماع ﴿ لكن يستحب ﴾
 لها اذا دخل وقت الصلاة ان تتوضأ وتجلس عند مسجد بيتها ﴿ هو محل عينته ﴾
 للصلاة فيه وفيه اشارة الى انه لا يعطى له حكم المسجد وان صح اعتكاف المرأة فيه
 ﴿ مقدار ما يمكن اداء الصلاة فيه تسبح وتحمد ﴾ ائلا تزول عنها عادة العبادة وفي رواية
 يكتب لها احسن صلاة تصلى ﴿ والمعتبر ﴾ في حرمة الصلاة وعدم وجوبها
 ﴿ في كل وقت آخره مقدار التحريمه اعنى قولنا الله ﴾ بدون اكبر عند الامام
 ﴿ فان حاضت فيه سقط عنها الصلاة ﴾ اداء وقضاء ﴿ وكذا اذا انقطع فيه يجب ﴾
 قضاؤها ﴿ هذا اذا انقطع لاكثر مدة الحيض والا فلا يجب القضاء ما لم تدرك ﴾
 زمنا يسع الفل ايضا ﴿ وقد سبق ﴾ بيان ذلك ﴿ في ﴾ الفصل الثالث ﴿ فصل ﴾
 الانقطاع وكما ﴿ الكاف للماجأة اى اول ما ﴾ رأت الدم تترك الصلاة مبتدأة كانت
 او متادة ﴿ هذا ظاهر الرواية وعليها اكثر المشايخ وعن ابى حنيفة رحمه الله تعالى ﴾
 في غير رواية الاصول لا تترك المبتدأة ما لم يستمر الدم ثلاثا ايام قال في البحر والاصح
 الاول كالمعتادة ﴿ وكذا ﴾ تترك الصلاة ﴿ اذا جاوز عادتها في عشرة ﴾ قال في المحيط
 وهو الاصح وهو قول الميداني وقال مشايخ بلخ تؤمر بالاعتسال والصلاة اذا جاوز
 عادتها واما اذا زاد على العشرة فلا تترك بل تقضى ما زاد على العادة كما يأتى ﴿ او ابتداء ﴾
 الدم ﴿ قبلها ﴾ اى قبل العادة فانها تترك الصلاة كما رأته لاحتمال انتقال السادة ﴿ الا ﴾
 اذا كان الباقي من ايام طهرها ما لوضم الى حيضها جاوز العشرة مثلا امرأة عادتھا
 في الحيض سبعة وفي الطهر عشرون رأت بعد خمسة عشر من طهرها دما تؤمر بالصلاة
 الى عشرين ﴿ لان الظاهر انها ترى ايضا في السبعة ايام عادتھا فاذا رأت قبل عادتھا
 خمسة يزيد الدم على العشرة واذا زاد عليها ترد الى عادتھا فلا يجوز لها ترك الصلاة ﴾
 قبل ايام عادتھا هذا ما ظهر لي وقال المصنف هكذا اطلقوا لكن ينبغي ان يقيد بما اذا لم يسع
 الباقي من الطهر اقل الحيض والطهر والافلاشك في ان من عادتھا ثلاثة في الحيض
 واربعون في الطهر اذا رأت بعد العشرين تؤمر بترك الصلاة انتهى اى لان ماتراه

(بعد)

بعد العشرين لو استمر حتى بلغ ثلاثا يكون حيضا قطعاً لانه تقدمه طهر صحيح
 ربا بعد هذه الثلاث الى ايام العادة طهر صحيح ايضا فيكون فاصلا بين الدمين
 ولا يضم الى الدم الثاني وحينئذ فلا يكون الثاني مجاوزا للعشرة حتى ترد لعادتها
 ﴿ ولورات بعد سبعة عشر تؤمر بتركها ﴾ من حين رأت لان عادتها سبعة
 وقد رأت قبلها ثلاثة فلم يزد على العشرة فيحكم بانتقال العادة ولا ينظر
 الى احتمال ان ترى ايضا بعد ايام عادتها فتد الى عادتها وتكون الثلاثة
 استحاضة لانه احتمال بعيد فلذا ترك الصلاة فيها تأمل ﴿ ثم ﴾ عطف على قوله وكارأت الدم
 ترك الصلاة ﴿ اذا انقطع قبل الثلاثة ﴾ او لم يبلغ اقل مدة الحيض ﴿ او جاوز
 بعد العشرة في المعتادة تؤمر بالقضاء ﴾ اما المبتدأة فلا تقضى شيئا من العشرة وان جاوزها
 لان جميع العشرة يكون حيضا لعدم عادة ترد اليها ﴿ وان سمعت السجدة ﴾ او تلها
 ﴿ لا سجدة عليها ﴾ لعدم الاهلية ﴿ الثاني ﴾ من الاحكام ﴿ حرمة الصوم مطلقا ﴾
 فرضا ونفلا ﴿ لكن يجب قضاء الواجب منه فان رأت ساعة من نهار ولو قبيل الغروب
 فسد صومها مطلقا ﴾ فرضا ونفلا ﴿ ويجب قضاؤه ﴾ لان النفل يلزم بالشروع
 ﴿ وكذا لو شرعت في صلاة التطوع او السنة تقضى ﴾ لما قلنا فلا فرق بين الشروع
 في الصوم او الصلاة اقول وهذا هو المذكور في المحيط وغيره وفرق بينهما مصدر الشريعة
 فلم يوجب في الصوم وصرح في البحر بان مقاله غير صحيح ما في الشرح والنهاية والاسباب
 من عدم الفرق بينهما ومثله في الدر ﴿ و ﴾ او شرعت ﴿ في صلاة الفرض ﴾ فحاضت
 ﴿ ولا ﴾ تقضى لان صلاة الفرض لا يجب بالشروع وقد اسقط الشارع عنها ادائها وكذا
 قضاؤها للحرج بخلاف صوم الفرض فانه واجب القضاء ﴿ وكذا اذا اوجبت ﴾ بالنذر
 ﴿ على نفسها صلاة او صوما في يوم فحاضت فيها ﴾ الاولى فيهما في اليوم ﴿ يجب القضاء ﴾
 لصحة النذر ﴿ و او اوجبتها في ايام الحيض ﴾ بان قالت الله على صوم او صلاة كذا في يوم
 حيضى ﴿ لا يلزمها شي ﴾ لعدم صحة النذر ﴿ والثالث حرمة قراءة القرآن ولو دون
 آية ﴾ كما صححه صاحب الهداية وقاضى خان وهو قول الكرخى وقل الطحاوى باح
 مادونها وصححه في الخلاصة تور جمع في البحر الاول لقوله على الله عليه وسب لا تقر الخ
 ولا الجنب شيئا من القرآن ﴿ اذا قصدت القرائة فان لم تقصد ﴾ بل قصدت الشاء والذكر
 ﴿ في الآيات الطويلة كذلك ﴾ اى تحرم وهذا هو المفهوم من اكثر الكتب كالمحيط
 والخلاصة فاختره المص ﴿ و ﴾ اما عدم قصد القرائة ﴿ في القصيرة ﴾ قال في الخلاصة كما
 يجرى على اللسان عند الكلام ﴿ كقوله تعالى ثم نظر ﴾ او لم يولد ﴿ او مادون الآيات
 كبسم الله للتين ﴾ عند ابتداء امر مشروع ﴿ والحمد لله لا شكر فيجوز ﴾ كذا في الخلاصة

ومقتضاه ان قصد التيمن او الشكر في بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين لا يجوز
لان كلا آية تامة غير قصيرة الا التي في سورة النمل فانها بعض آية لكن صرح الزيلعي
بانه لا بأس بذلك بالاتفاق ونقل في الفتح كلام الخلاصة ثم قال وغيره اي غير صاحب
الخلاصة لم يقيد عند قصد الثناء والدعاء بما دون الآية فصرح بجواز قراءة الفاتحة
على وجه الثناء والدعاء انتهى وفي العيون لأبي الليث ولو قرأ الفاتحة على سبيل الدعاء
او شيئا من الآيات التي فيها معنى الدعاء ولم يرد به القراءة فلا بأس به انتهى واختاره
الخلواني وفي غاية البيان انه المختار لكن قال الهندواني لافتي بهذا وان روى عن أبي
خليفة انتهى ومفهوم ما في العيون ان ما ليس فيه معنى الدعاء كسورة ابي لهب لا تؤثر
فيه نية الدعاء وهو ظاهر ومفهوم الرواية معتبر ورجح في البحر ما قاله الهندواني وهو
ما مشى عليه المصنف هنا لكن حيث علمت ان الجواز مروى عن صاحب المذهب ورجحه
الامام الخلواني وغيره فينبغي اعتماده وهو المتبادر من كلام الفتح السابق ﴿ والمعلة ﴾ اذا
حاضت ومثلها الجنب كما في البحر عن الخلاصة ﴿ تقطع بين كل كلمتين ﴾ هذا قول الكرخي
وفي الخلاصة والنصاب وهو الصحيح وقال الطحاوي تعلم نصف آية وتقطع ثم تعلم
نصف آية لان عنده الحرمة مقيدة بآية تامة كما في النهاية لكن اعترضه في البحر بان الكرخي
يمنع مما دون نصف آية وهو صادق على الكلمة واجاب في النهر بانه وان منع
دون نصف آية لكنه مقيد بما به يسمى عقارنا وبالكلمة لا يعد قارئاً انتهى ولذا قال يعقوب
باشا ان مراد الكرخي ما دون الآية من المركبات لا المفردات لانه جوز للمعلمة تعليمه
كلمة كلمة انتهى وتامه فيما علقناه على البحر ﴿ وتكره قراءة التوراة والانجيل والزيور ﴾
لان الكل كلام الله تعالى الا ما بدل منها زيلعي وهو الصحيح خلافا لما
في الخلاصة من عدم الكراهة كما في شرح المنية وتامه فيما علقناه على البحر ويظهر
منه ان ما نسخ حكمه وتلاوته من القرآن كذلك بالاولى اذ لا تبديل فيه خلافا
لما بحمد الخبير الرملي ﴿ وغسل الفم لا يفيد ﴾ حل القراءة وكذا غسل اليد لا يفيد
حل المس هذا هو الصحيح كما في البحر عن غاية البيان ﴿ ولا يكره التهجى ﴾ بالقرآن
حرفا حرفا او كلمة كلمة مع القطع كما سر ﴿ و ﴾ لا ﴿ قراءة القنوت ﴾ في ظاهر
المذهب كما قدمناه ﴿ و ﴾ لا ﴿ سائر الاذكار والدعوات ﴾ لكن في الهداية
وغيرها في باب الاذان استحباب الوضوء لذكر الله تعالى وترك المستحب لا يوجب
الكراهة بحر ﴿ و ﴾ لا ﴿ النظر الى المصحف ﴾ لان الجنابة لا تحل العين تقع ﴿ والرابع ﴾
حرمة مس ما كتب فيه آية تامة ﴿ فلا يكره ما دونها كما في الفهستاني قلت
وينبغي ان يجري فيه الخلاف المسار في القراءة بالاولى لان المس يحرم بالحدث الاصفر

بمخالف القراءة فكانت دونه تأمل وفي الدر واختلفوا في مسه بغير اعضاء الطهارة
 والمنع اصح ﴿ ولودرهما او لوحا ﴾ مس ﴿ كتب الشريعة كالتفسير والحديث
 والفقہ ﴾ لانها لا تخلوا من آيات القرآن وهذا التعليل يمنع مس شروح النحو
 ايضا فتح لكن في الخلاصة يكره مس كتب الاحاديث والفقہ للمحدث عندهما
 وعند أبي حنيفة الاصح انه لا يكره وفي الدر والنزر خص المس باليد في الكتب
 الشرعية الا للتفسير وفي السراج والمستحب ان لا يأخذها بالكم ايضا بل يتوضأ كلما
 احدث وهذا اقرب الى التعظيم انتهى بحر ﴿ وبياضه وجلده المتصل ﴾ هذا
 خاص بالمصحف ففي السراج لا يجوز مس آية في لوح او درهم او حائط ويجوز
 مس غير موضع الكتابة بخلاف المصحف فان الكل فيه تبع للقرآن وكذا كتب
 التفسير لا يجوز مس موضع القرآن منها وله ان يمسه غيره كذا في الايضاح انتهى واقره
 في البحر ﴿ ولومسه ﴾ اي ما ذكر ﴿ بمائل منفصل ﴾ كجلد غير محيط به
 وهو الصحيح وعليه الفتوى وقيل يجوز بالمتصل به كما في السراج ﴿ ولو كجاء ﴾
 وما ذكره في الكم هو ما في المحيط لكن في الهداية الصحيح الكراهة وفي الخلاصة
 وكرهه عامة المشايخ قال في البحر فهو معارض لما في المحيط فكان هو اولى وفي الفتح
 المراد بالكراهة التحريمية ﴿ ويجوز مس ما فيه ذكر ودعاء ﴾ قال ابن
 الهمام وامامس ما فيه ذكر فاطلقه عامة المشايخ وكرهه بعضهم قال في الهداية
 ويكره المس بالكم وهو الصحيح وقال في الكافي والمحيط وعامتهم انه لا يكره ثم ذكر دليله
 فاخترناه ﴿ ولكن لا يستحب ولا تكتب ﴾ الحائض ﴿ القرآن رلا الكتاب الذي
 في بعض سطوره آية من القرآن وان لم تقرأ ﴾ شمل ما اذا كان الصحيفة
 على الارض فقال ابواليث لا يجوز وقال القدوري يجوز قال في الفتح وهو اقيس
 لأنه ماس بالقلم وهو واسطة منفصلة فكان كثوب منفصل الا ان يمس بيده
 ﴿ وغسل اليد لا ينفع ﴾ في حل المس هو الصحيح كما مر ﴿ والخامس حرمة
 الدخول في المسجد ﴾ ولو لامبور بلا مكث ﴿ الا في الضرورة كالخوف
 من السبع واللس والبرد والعطش والاولى ﴾ عند الضرورة ﴿ ان تيمم ثم تدخل
 ويجوز ان تدخل مصلى العيد ﴾ والجنابة لما في الخلاصة من ان الاصح انه
 ليس لهما حكم المسجد انتهى الا في صحة الاقضاء وان لم تكن الصفوف متصلة
 كما في الخانية ﴿ وزيارة القبور ﴾ عطف على ان تدخل ﴿ والسادس حرمة
 الطواف ولو فعلت صح واثمت وعليها بدنة ﴾ والسابع حرمة الجماع واستمتاع
 ماتحت الازار ﴿ يعني ما بين سررة وركبة ولو بلا شهوة وحل ما عداه مطلقا

وهل يحل النظر ومباشرتهاله فيه تردد كذا في الدر ورفضنا التردد في حواشينا عليه بحل الثاني دون الاول ﴿ وتثبت الحرمة باخبارها ﴾ وحرر في البحر ان هذا اذا كانت عفيفة او غلب على ظنه صدقها اما الوفاقة ولم يغلب صدقها بان كانت في غير او ان حيضها لا يقبل قولها اتفاقا ﴿ وان جامعها طائعين اثما وعليهما التوبة والاستغفار ﴾ ولو احدهما طائعا والآخر مكرها اثم الطائع وحده سراج ﴿ ويستحب ان يتصدق بدينار ان كان ﴾ الجماع ﴿ في اول الحيض وبنصفه ان كان في آخره ﴾ او وسطه كذا قال بعضهم وقيل ان كان الدم اجر فدينار او اصفر فنصفه سراج قال في البحر ويدل له مارواه ابو داود واحكام صححه اذا وقع الرجل اهله وهي حائض ان كان دما اجر فليصدق بدينار وان كان اصفر فليصدق بنصف دينار انتهى قال في السراج وهل ذلك عليه وحده او عليهما الظاهر الاول ومصرفه مصرف الزكاة ﴿ ويكفر مستحله ﴾ وكذا مستحل وطى الدبر عند الجمهور مجتبي وقيل لا في المستلثين وهو الصحيح خلاصة وعليه المعول لانه حرام لغيره وتعامه في الدر والبحر ﴿ والثامن وجوب الفسل او التيمم ﴾ بشرطه عند الانقطاع واما الاربعة ﴿ المختصة بالحيض ﴾ فالولها تعلق انقضاء العدة به ﴿ اما الحامل فبوضع الحمل وان لم تر دم النفاس وصوره في السراج بما اذا قال اذا ولدت فانت طالق فولدت لابد من ثلاث حيض بعد النفاس تأمل ﴿ وثانيها الاستبراء ﴾ صورته لو اشترى جارية حاملا فقبضها ووضعته عنده ولدا وبقي ولد آخر في بطنها فالدم الذي بين الولدين نفاس ولا يحصل الاستبراء الا بوضع الثاني سراج وكذا لو اشترى حاملا فولدت قبل ان يقبضها لابد بعد القبض من حيضة بعد النفاس ﴿ وثالثها الحكم ببلوغها ﴾ ولا يتصور ذلك في النفاس لانه يحصل قبله بالحبل سراج ﴿ ورابعها الفصل بين طلاق السنة والبدعة ﴾ لان السنة فيمن اراد ان يطلقها اكثر من طلقة ان يفصل بين كل طلقتين بحيضة اما الفصل بالنفاس فلا يتصور لانقضاء العدة بالوضع قبله واما الطلاق في النفاس فانه بدعي كالطلاق في الحيض كما في طلاق البحر وزاد في البحر هنا خامسا مما اختص به الحيض وهو عدم قطع التابع في صوم الكفارة وزاد غيره سادسا وسابعا وهما ان اقله ثلاثة واكثره عشرة ﴿ واما ﴾ القسم الثالث وهو ﴿ الاستحاضة فحدث اصفر كالرعاف ﴾ وله احكام تأتي ﴿ تذيب ﴾ سبابه لانه تابع لهذا الفصل وتكمل له فهو كالذنب ﴿ في حكم الجنابة والحدث ﴾ الاصفر ﴿ اما الاول ﴾ اي حكم الجنابة ﴿ فكالنفاس الا انه لا يسقط الصلاة ولا يحرم

(الصوم)

الصوم ﴿ لا ﴾ الجماع ولو قبل الوضوء ﴿ نعم يستحب كونه بعد غسل او وضوء
قال في المبتغى بالعين المعجمة الا اذا احتلم لم يأت اهله لكن قال المحقق ابن امير حاج
في شرح المنية هذا غريب ان لم يحمل على الندب اذ لا دليل يدل على الحرمة ﴿ واذا
اراد ان يأكل او يشرب يغسل يديه وفه ﴿ ندبا لان يده لا تخلو عن النجاسة
ولانه يصير شاربا للماء المستعمل بدائع وفي الخانية ولا بأس بتركه واختلف في الحائض
قيل كالجنب وقيل لا يستحب لها لان الغسل لا يزيل نجاسة الحيض عن فها ويدها
انتهى ﴿ ويجوز خروجه لحوائجه ﴿ قبل ان يغتسل او يتوضأ تارخانية ﴿ واما
حكم الحدث فتلاثة الاول حرمة الصلاة والسجدة مطلقا ﴿ واجبتين اولا ﴿ والثاني
حرمة مس ما فيه آية تامة ﴿ ولو بغير اعضاء الوضوء كما قدمناه ﴿ وكتب التفسير
ولو بعد غسل اليد ولكن يجوز ﴿ للمكلف المتطهر ﴿ دفع المصحف
الى الصبيان ﴿ وان كانوا محدثين لان في المنع تضيق حفظ القرآن وفي الامر بالتطهير
حرجا بهم فلا يأتهم الدافع كما يأتهم بالباس الصغير الحرير وسقيه الخمر وتوجيهه
الى القبلة في قضاء حاجته قمع ﴿ ولا بأس بمس كتب الاحاديث والفقهاء والاذكار
والمستحب ان لا يفعل قال الامام الحلواني انما نلت هذا العلم بالاعظم فاني ما اخذت
الكاغد الا بطهارة والامام الحلواني كان مبطونا في ليلة وكان يكرر كتابه فنوضأ
في تلك الليلة سبع عشرة مرة بحر ﴿ والثالث كراهة الطواف ﴿ لوجوب الطهارة فيه
﴿ ويجوز له قراءة القرآن ودخول المسجد ﴿ هكذا ذكر في البدائع وقال في المحيط
يكره دخول المسجد وامل وجهه انه يلزم منه ترك تحية المسجد تأمل ﴿ ثم ان الحدث
ان امتوعب ﴿ ولو حكما ﴿ وقت صلاة ﴿ مفروضة ﴿ بان لم يوجد فيه زمان خال عنه
يسع الوضوء والصلاة يسمى عذرا وصاحبه ﴿ يسمى ﴿ معذورا و ﴿ يسمى ايضا ﴿ صاحب
العذر ﴿ هكذا ذكر في الكافي ونقل الزيلعي عن عدة كتب شرط استيعاب الوقت كله
ثم قال هو اظهر قال مولانا خسرو اراد به الرد على الكافي بان كلامه مخالف
لتلك الكتب اقول لا مخالفة بينهما ثم ذكر وجهه والحق ما قاله في الكافي ان
العلم بحقيقة الاستيعاب متعسر بل متعذر خصوصا للمستحاضة فانها تتخذ الكراهة
فكيف يتيسر معرفة استيعاب خروج الدم مصفات جعل في التمتع كلامه
تفسيرا لما قاله في عامة الكتب وهو مال كلام ملاحظ خسرو قدبر ﴿ وحكمه ان
لا ينقض وضوؤه ﴿ الناشئ ﴿ من ذلك الحدث بتجدده ﴿ متعاقب ينقض وسيأتي
في كلامه محترز القيد ﴿ الا عند خروج وقت مكتوبة ﴿ فلوتوضأ اصلاة العيد
يجوز له ان يؤدي به الظهر في الصحيح كذا في الزيلعي وهذا عند أبي حنيفة ومحمد

وعند أبي يوسف بدخول الوقت وخروجه مصقلت وافاد بقوله عند خروج الخ ان الناقض ليس نفس الخروج بل الحدث السابق المتجدد بعد الوضوء او معه وانما خروج الوقت شرط ﴿ فيصلي به في الوقت ﴾ بشرط تعلم مما سيأتي وهي ان يكون وضوؤه من حدثه الذي صار به معذورا ولم يعرض عليه حدث آخر وكان وضوؤه في الوقت لاقبله وكان لحاجة فحينئذ يبقى وضوؤه في الوقت وان قارن الوضوء السيلان اوسال بعده فيصلي به في الوقت ﴿ ماشاء من الفرائض ﴾ الوقتية والفائنة ﴿ والنوافل ﴾ والواجبات بالاولى ﴿ ولا يجوز له ان يمسح خفه الا في الوقت هذا اذا كان الدم سائلا عند اللبس او الطهارة واما اذا كان منقطعا عندهما معا يمسح تمام المدة كالصحيح ﴿ ولا يجوز امامته لغير المعذور ﴾ بعذره فلو أم معذورا صح ان اتحد عذرها كما في السراج والفتح وغيرهما ومقتضاه ان مجرد الاختلاف مانع وان كان عذرا لامام اخف كما لو أم من به انفلات ريح ذاسلس بول فان الثاني حدث ونجاسة فلا يصح كما في امامة النهر وتمامه في رد المختار ﴿ ثم في البقاء ﴾ اى بعد ما ثبت كونه معذورا باستيعاب عذره الوقت ﴿ لا يشترط الاستيعاب ﴾ ثانيا ﴿ بل يكفي وجوده ﴾ اى ذلك الحدث ﴿ في كل وقت مرة واولم يوجد في وقت تام ﴾ بان استوعبه الانقطاع حقيقة ﴿ سقط العذر من اول الانقطاع ﴾ والحاصل ان شرط ثبوت العذر استيعابه للوقت ولو حكما وشرط بقائه وجوده في كل وقت ولو مرة وشرط زواله تحقق الانقطاع التام في جميع الوقت ﴿ حتى لو انقطع ﴾ بعد الوقت ﴿ في اثناء الوضوء او الصلاة ودام الانقطاع الى آخر الوقت الثاني يعيد تلك الصلاة لوجود الانقطاع التام ﴾ وان عاد قبل خروج الوقت الثاني لا يعيد ﴿ لعدم الانقطاع التام لان الانقطاع لم يستوعب الوقت الاول ولا الثاني وقيد بكونه في اثناء الوضوء او الصلاة لانه لو انقطع بعد الفراغ من الصلاة او بعد القعود قدر التشهد لا يعيد لزوال العذر بعد الفراغ كالتميم اذا رأى الماء بعد الفراغ من الصلاة بجر عن السراج لكن قوله او بعد القعود من المسائل الاثني عشرية وفيها الخلاف المشهور ﴿ ولو عرض ﴾ الحدث ابتداء ﴿ بعد دخول وقت فرض انتظر الى آخره ﴾ رجاء الانقطاع وعبرة التارخانية ينبغي له ان ينتظر الخ ﴿ فان لم ينقطع يتوضأ ويصلي ثم ان انقطع في اثناء الوقت الثاني يعيد تلك الصلاة ﴾ لانه لم يوجد استيعاب وقت تام فلم يكن معذورا وقد صلى بالحدث فلا يجوز ﴿ وان استوعب ﴾ الحدث ﴿ الوقت الثاني لا يعيد لثبوت العذر حينئذ من ابتداء العروض ﴾ والحاصل ان الثبوت والسقوط كلاهما يعتبران من اول الاستمرار

(اذا) .

اذا وجد الاستيعاب ﴿ وانما قلنا من ذلك الحدث اذ لو توطأ من آخر ﴾ كبول وعذره منقطع ﴿ فسأل من عذره نقض وضوءه وان لم يخرج الوقت ﴾ لان الوضوء لم يقع لذلك العذر حتى لا ينتقض به بل وقع لغيره وانما لا ينتقض به ما وقع له كذا في شرح منية المصلي ونحوه في التارخانية وغيرها وبه علم ان قولهم ان السيلان لا ينقض وضوء المعذور بل لا بد معه من خروج الوقت مختص بما اذا كان وضوءه من عذره لان حدث آخر ﴿ وان لم يسئل ﴾ عذره بعد وضوءه من غيره ﴿ لا ينتقض ﴾ وضوءه ﴿ وان خرج الوقت ﴾ لانه طهارة كاملة لم يعرض ما ينافيها ﴿ وانما قلنا بتجدده اذ لو توطأ من عذره فعرض حدث آخر ينتقض وضوءه في الحال ﴾ لان هذا حدث جديد لم يكن موجودا وقت الطهارة فكان هو والبول والغائط سواء بدائع ﴿ وان ﴾ توطأ من عذره ﴿ لم يعرض ﴾ حدث آخر ﴿ ولم يسئل من عذره ﴾ عند الوضوء ولا بعده ﴿ لا ينقض بخروج الوقت ﴾ لانه طهارة كاملة قال في البحر ثم انما يبطل بخروجه اذا توطأ على السيلان او وجد السيلان بعد الوضوء اما اذا كان على الانقطاع ودام الى خروج الوقت فلا يبطل بالخروج مالم يحدث حدثا آخر او يسئل انتهى ﴿ وان سال الدم من احد منخرينه فقط فتوطأ ثم سال من آخر انتقض وضوءه ﴾ في الحال لعروض حدث آخر غير عذره ﴿ وان سال منهما فتوطأ فانقطع من احدهما لا ينتقض ﴾ مادام الوقت لان طهارته حصلت لهما جميعا والطهارة متى وقعت لعذر لا يضرها السيلان ما بقى الوقت فبقى هو صاحب عذر بانخر الاخر بدائع ﴿ والجدرى ﴾ بضم الجيم وفتحها قروح في البدن تنفط وتقيح قاموس ﴿ والدمامل ﴾ جمع دمل بضم الدال وفتح الميم مشددة ومخففة وهو الخراج قاموس ﴿ قروح ﴾ متعددة ﴿ لا واحدة ﴾ حتى او توطأ وبعضها ﴿ سائل وبعضها الآخر ﴾ غير سائل ثم سال انتقض ﴿ وضوءه قبل خروج الوقت كامر في المنخر ﴾ ولو توطأ وكلها سائل لا تنتقض ﴿ مالم يخرج الوقت ﴾ ﴿ ولو ﴾ توطأ المعذور ثم ﴿ خرج الوقت وهو في الصلاة يستأنف ﴾ الصلاة بعد الوضوء ﴿ ولا يبنى ﴾ على ما صلى منها كما يفعله من سبقه الحدث ﴿ لان الانتقاض ﴾ ليس بخروج الوقت بل ﴿ بالحدث السابق حقيقة ﴾ اي الحدث الموجود حالة الوضوء او بعده في الوقت بشرط الخروج فالحدث محكوم بارتفاعه الى غاية معلومة فيظهر عندها مقتضرا لامستندا كما حققه في الفتح ﴿ الا ان ينقطع قبل الوضوء ودام ﴾ الانقطاع ﴿ حتى خرج الوقت وهو في الصلاة فلا ينتقض وضوءه ولا تفسد صلاته ﴾ كما قدمنا انفا عن البحر ﴿ واو توطأ المعذور بغير

تجدد الوضوء وقع من غير حاجة فلا ^{raw} ينتهي ^{an} لأن الوضوء الأول لم ينتقض
بمخرج الوقت لما علمته آنفا وإنما انتقض بالسيلان بعد الوقت ﴿ وكذا لو توضأ
لصلاة قبل وقتها ﴾ قال بعضهم لا ينتقض والاصح أنه ينتقض كذا ذكره الزيلعي
مص أقول عبارة الزيلعي هكذا ولو توضؤوا أي أصحاب الأعداء في وقت الظهر للعصر
يصلون به العصر في رواية لأن طهارتهم للعصر في وقت الظهر كطهارتهم للظهر قبل
الزوال والاصح أنه لا يجوز لهم ذلك لأن هذه طهارة وقعت للظهر فلا تبقى بعد
خروجه انتهى وفي التارخانية لا يجوز بالأجاء هو الصحيح وقد ذكر فيها وفي الزيلعي
وعامة الكتب لو توضأ بعد طلوع الشمس له أن يصلي به الظهر عندهما لا عند أبي يوسف
أي لأنه ينتقض عنده بدخول الوقت أما عندهما فلا ينتقض إلا بالخروج
ولم يوجد وبه علم أن ما ذكره المص مفروض فيما إذا توضأ في وقت صلاة مكتوبة لصلاة
بعدها ينتقض لتحقيق خروج الوقت وكذا لدخول الوقت فلذا قال في التارخانية
لا يجوز بالأجاء أما لو توضأ قبل الوقت في وقت مهمل كما لو توضأ قبل الزوال
فانه يصلي به الظهر عندهما لأنه لا ينتقض بالدخول كما ذكرنا وقد صرح بحكم
المسئتين كذلك في الهداية فتنبه ﴿ وان قدر المذنب على منع السيلان بالربط
ونحوه يلزمه ويخرج من العذر بخلاف الحائض كما سبق ﴾ في الفصل الأول
﴿ وان سال عند السجود ولم يسلم بدونه ﴾ كجرح بحلقه ﴿ يومى قائما او قاعدا ﴾
لأن ترك السجود أهون من الصلاة مع الحدث فإن الصلاة بإيماء لها وجود حالة الاختيار
في الجملة وهو في التنفل على الدابة ولا تجوز مع الحدث بحال حالة الاختيار تقع
﴿ وكذا لو سال عند القيام ﴾ دون القعود ﴿ يصلى قاعدا كما ان من عجز
عن القراءة لو قام ﴾ لا لو قعد ﴿ يصلى قاعدا ﴾ ويقراً لأن القعود في معنى القيام
﴿ بخلاف من ﴾ كان بحيث ﴿ لو استلقى ﴾ وصلى ﴿ لم يسلم ﴾ ولو صلى قائما
او قاعدا سال ﴿ فانه لا يصلى مستلقيا ﴾ لأن الصلاة كما لا تجوز مع الحدث
الالضرورة لا تجوز مستلقيا إلا لها فاستويا وترجم الأداء مع الحدث لما فيه من احراز
الاركان فتح ﴿ وما اصاب ثوب المذنب اكثر من قدر الدرهم فعليه غسله ان كان
مفيدا ﴾ بان لا يصيبه مرة اخرى قال في الخلاصة وعليه الفتوى ﴿ وان كان
بحال لو غسله نجس ثانيا قبل الفراغ من الصلاة جازان لا يغسله ﴾ وهو المنحار
وقبل لا يجب غسله كالقليل للضرورة وقيل ان اصابه خارج الصلاة يغسله وفيها لا

(لعدم)

لعدم امكان التمرز عنه وفي المجتبى قال القاضي لو كان بحال يبق طاهرا الى ان يفرغ
 لالى ان يخرج الوقت فعندنا يصلى بدون غسل وعند الشافعي لان الطهارة
 مقدرة عندنا بخروج الوقت وعنده بالفراغ فتح ماخصا وقيل ان كان مفيدا
 بان لا يصيبه مرة اخرى يجب وان كان يصيبه المرة بعد الاخرى فلا واختاره
 السرخسي بحر قلت بل في البدائع انه اختيار مشايخنا وهو الصحيح انتهى فان لم يحمل
 على ما في المتن فهو ايسر على المعذورين والله الميسر لكل عسير والحمد لله اولا وآخرا
 وظاهرا وباطنا وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين والحمد لله رب العالمين

قال الشارح رحمه الله تعالى وكان الفراغ من هذا الشرح المبارك ان شاء الله تعالى
 نهار الاثنين لثلاث بقين من ذي القعدة الحرام سنة احدى واربعين ومائتين والف
 على يد مؤلفه الفقير محمد امين بن عمر عابدين عني عنهما آمين والحمد لله
 وحده وصلى الله على من لا نبي بعده آمين

HASIRIYA School For Islamic Teachings.

P. O. Box 11

Nkwaten Via-Akim Oda, Ghana.

OUR REF

HASIT/6/1981

YOUR REF

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ
1981م/6/1 هجری 1403 فی سبیل اللہ

حضرت /المکتبہ یطلب من المکتبہ ایشیق
بشارح دار اللمعة بفتح إسطنبول ترکیت
السلام علیکم ورحمت اللہ وبرکاتہ،
وعدایہا السید

تطیب لرئیسین مرکز الشباب الا سلامیت ان
ترسل الی سماحتکم الشریفة لکذہ الرسائل
وترجو ان تصل الیکم وانتم علی الصحیفة
الکامیة، وبعده نرجو منکم ان ترسلو
لها مع مصحف الشریفة و مجموعة تفسیر
القرآن و مجموعة التوحید و مجموعة
تفسیر ادم و آتة للتسجيل البر للی یتدری
طلبة المدرسة علی تلاوة الحمودة
وقرأة تلاوة الشیخ محمود خلیل حصري
وتلاوة الشیخ أنتر وتلاوة عبد الصمد وید

الیهما لیس لیتدریب طلبة المدرسة علی قرأة القرآن

ونحن موقنین بتلیة
والسلام علیکم ورحمت اللہ
وبرکاتہ

عدد طالب
المدرسة
خالبا ج طالب

مدرسة
هاتفون علی الدین

هذا الكتاب مكون من القسمين : القسم الاول
 يتضمن الكتابات والا حاديث المختارة من كتاب
 (البريقة) وهو شرح الكتاب (الطريقة) للأمام محمد
 الخادمي . ويبحث فيه المؤلف عن موضوع الاخلاق
 الحميدة في الدين الاسلامي .
 أما الكتاب الثاني (منهل الواردين) كتبه من
 علماء الفقه الحنفي الشيخ : محمد أمين ابن عابدين
 وهذا الكتاب شرح كتاب (زخار المتأهلين) ويشرح فيه
 عن المسائل : الحيض، والنفاس، وضرورة الاغتسال
 عليهن بعد انتهاء مدة الحيض والنفاس .

This book is of two parts. The first one includes
 selected writings out of the book **Barîqa**. This
 is an explanation of **Îmâm-i Muhammad Birghi-**
wil's book Tariqa. This explanation was written
 by **Muhammad' Hâdimî**. It the relates the good mor-
 als of the islamic religion. The second parts is the
 book **Manhalulwâridîn**, written by **Muhammad**
Amin Ibn Âbidin, one of the savants of fiqh in Ha-
 nafi madhhab. The book is an explanation of
Imâm-i Birghiwi's book, Zukharulmutaahhîlin.
 It teaches women's menstruation and lochia, that
 their monthly regulations and their states af-
 ter delivery, recounts the acts that are harâm,
 prohibited, for such women, and states that they
 must perform ghusl ablution after they are puri-
 fied of such states.

İşbu kitab iki kısımdır. Birincisi, (Berîka) kitabından seçme yazılardır. Bu kitab, İmâm-ı Muhammed Birgivi'nin (Tarîka) kitabının şerhidir. Bu şerhi, Muhammed Hâdimî yapmışdır. İslâm dîninin güzel ahlâkını bildirmektedir. İkinci kısım, (Menhelülvâridîn) kitabı olup, hanefî mezhebinin fıkıh âlimlerinden Muhammed Emîn İbni Âbidîn yazmıştır. Bu kitab, İmâmı Birgivi'nin (Zuhrül-müteehhilîn) kitabının şerhidir. Kadınların hayz ve nifâs hallerini, ya'nî aybaşı ve doğum hallerini bildirmekte, böyle kadınların yapmaları harâm, yasak olan şeyleri anlatmakta, bu halden kurtulunca gusül abdesti almaları lâzım olduğunu yazmaktadır. Kitabda Osmanlıca yazı hiç yoktur.

HAKİKAT KİTABEVİ

Price: 55 TL.